

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الأول - السنة الرابعة - نيسان / ابريل ١٩٧٦

١. العنصر الانساني واهميته في التنمية الاقتصادية

د. عدنان النجار

٢. العلاقات الانسانية في العمل

د. ربيحي محمد حسن

٣. الانقسام التحديشي التقليدي في الكويت ولبنان

د. توفيق فرح، د. فيصل السالم

٤. الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية

د. اسكندر النجار

٥. شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات والتعاون العربي

د. منذر عبد السلام

ندوة العدد

ثبات او تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات العلوم الاجتماعية في الغرب

تنظيم وتحرير د. اسعد عبد الرحمن

مجلة العلوم الاجتماعية

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن رأي كاتبها ، ولا تعكس بالضرورة رأي هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية أو جامعة الكويت .

❖ ثمن العدد : ٣٥٠ فلسا كويتيّا أو ما يعادلها في الخارج •

❖ الاشتراكات :

للأفراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيّا أو ما يعادلها في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنانير أو ما يعادلها في سائر انحاء العالم (بالبريد البحري) ، وللطلبة اسعار خاصة مخفضة .
أما الاسعار للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية فسي الكويت وخارجها فيمنوحة بعدها الاقصى ، ولا تقل عن عشرة دنانير فسي حدها الأدنى .

مَجَلَّةُ الْعِلْمِ وَالْإِجْتِمَاعِ

تصدر عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة الكويت

العدد الأول - السنة الرابعة - نيسان، أيار ١٩٧٦

فصلية أكاديمية علمية مختصة بالشؤون النظرية والتطبيقية في مختلف حقول العلوم الاجتماعية وتشرتها بالعمومية والانجليزية

مكتبة والتحديث: الدكتور أسعد عبد الرحمن
مساعدة مكتبة والتحديث: أسيد عبد الرحمن لايز

لجنة التحديث:

- د. حسن الأبراهيم - الرئيس
- أ. عيسى توفيق علي
- د. محمد بري
- د. فريد الحميني
- د. أسعد عبد الرحمن
- د. شوقي حسين عبد الله

العنوان: توجه جميع المراسلات والطلبات باسم مكتبة التحرير
على العنوان التالي: مجلة العلوم الاجتماعية - كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
ص ٥٤٨٦ - جامعة الكويت - الكويت - ب: ١٨٨/٥١-٢٧٣/٥٠

المحتويات

صفحة

٨	سكرتير التحرير	كلمة العدد
		أبحاث بالعربية
١٠	د . عدنان النجار	العنصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية
٢٢	د . ربحى الحسن	العلاقات الانسانية في العمل
٣٨	د . فيصل السالم د . توفيق مروح	الانقسام التحديثي — التقليدي في الكويت ولبنان
٥٣	د . اسكندر النجار	الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية
٧١	د . منذر عبد السلام	شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري
		ندوة العدد
٩١	تنظيم وتحرير	نبات أو تغير صورة المجتمعات النامية في ادبيات
	د . أسعد عبد الرحمن	العلوم الاجتماعية في المغرب
		مراجعات
١١٠	د . هاني فارس	الحركات الفلاحية في لبنان
١١٦	د . فيصل مرار	الانسان المتوقع
١٢١	د . محمد هشام خواجكية	البترول في التوقيت العربي
		تقارير علمية
١٢٧	سكرتارية التحرير	مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

سكرتارية التحرير

سكرتارية التحرير

د . فريد ميري

د . وجدي شريكس ١٤٤

د . احمد عيسى ١٤٣

د . غازي مروح ١٤٢

د . انطونيوس كرم ١٤١

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

جامعة الرياض

الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة

ملخصات الابحاث الانجليزية

ابحاث بالانجليزية

المعتقدات المثبتة وديبومة النظام السياسي

الجوانب الاجتماعية للمحاسبة : وجهة نظر سلوكية

طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الاسهم

ملكية واستغلال الارض في المناطق الجافة

التبعية الاقتصادية وحجم البلدان

« كلمة العدد »

قد يرى البعض فى هذا العدد القفزة النوعية المطلوبة . ولكننا — بمعزل عن أى تواضع مفتعل يقصد منه اقتناص المديح — نعتبر أن هذه المحاولة ما تزال دون طموحنا . وليس ذلك لأن هذا العدد لم يحقق ما ارتجناه منه . بل لأن سقف طموحنا يعلو ، مع إصدار كل عدد جديد . بقدر المسافة التى قطعها العدد الذى سبقه صغودا . ونحن لا نشعر — ولو للحظة واحدة — بالاحباط نتيجة « السباق المستحيل » هذا . ولاتحن نرى فيه شكلا من اشكال « الحلقة المفرغة » . ذلك أن الطموح ، إذا ما تحدد ، تجسد . وأن هو ناظر ، تبخر .

لقد وعدت السكرتارية الجديدة أولا بوثبة حقيقية بعد أن اطمانت الى ثبات الارض من تحت اقدامها بغضل المجهود الذى بذلته الهيئات السابقة . وكان لا بد من تحويل التراكم الإيجابى السابق الى قفزة نوعية يتشكل معها للمجلة شخصية خارجية وأخرى داخلية . وكان أن استقر الرأى على الغلاف الحالى اطارا خارجيا يضم فى جنبائه مواضيع هذا العدد ، تماما مثلما نتوقع له أن يحتوى بين دفتيه مواد الأعداد الثلاثة القادمة على امتداد العام الأكاديمى ١٩٧٥ / ١٩٧٦ . ومن ناحية ثانية ، التزمنا بها وعدنا به حول شخصية العدد الداخلية ، فقمنا بانتقاء الأبحاث التى نجمع ما بين النظرية والتطبيق فى أكثر من حقل من حقول العلوم الاجتماعية . ومن ناحية ثالثة ، وسعيا وراء افتتاح آفاق أرحب ، أضافت السكرتارية الجديدة الى الأبواب الثابتة السابقة ، مادة مبتكرة عكست نفسها فى هذا العدد ببابين جديدين هما « دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا » « ندوة العدد » . كما وستعكس السياسة ذاتها نفسها مستقبلا فى أبواب أخرى جديدة « المناقشات » ، « قاموس الترجمة والتعريب » على النحو الذى سيظهر فى الأعداد القادمة .

ويعتز هذا العدد ، من ناحية رابعة ، بكونه يكاد يكون خلوا من الأخطاء المطبعية علاوة على توحيد طرائق عرض المواد فى نمط واحد أسوة بالمجلات المشابهة المعروفة (التقديم ، والعواشى . . . الخ) .

ومن ناحية خامسة ، يدخل المجلة بهذا العدد — لأول مرة فى تاريخها — السوق . وقد نم بهذا الصدد اتخاذ الإجراءات الضرورية اللازمة لمساعدة المجلة على شق طريقها فى العالم التجارى (التوزيع ، وتنمية الاشتراكات ، والإعلان . . . الخ) .

ومن جهة سادسة ، أرست المجلة لنفسها القواعد اللازمة للتعريف بها محليا وفى الكويت وعلى امتداد الوطن العربى . كما أنه يتم يوميا تدعيم الجسور التى أقيمت لربط المجلة بمؤسسات الاساتذة العرب فى شتى أنحاء المعمورة (وبالذات فى الولايات المتحدة وكندا) . وفى هذا المجال . قدمت المجلة نفسها عبر تقارير خاصة (باللغتين العربية والانجليزية) الى القراء — ومن ضمنهم المرشحون للكتابة فيها مستقبلا .

وختاماً ، اذ تطمح هذه المجلة فى أن تكون منبرا بارزا من منابر طلبة واساتذة العلوم الاجتماعية ، ترحب بكل ما يردها من دراسات وملاحظات واقتراحات علمية . انها تفتح صفحائها للانتقاد الهادف وتقدمه على الاطراء غير الهادف ، وتدعو قرائها فى الوقت ذاته الى مناقشة ما تتضمنه من أبحاث ومواضيع ومراجعات وتقارير خاصة بحيث يكون فى مقدورها افراد باب جديد خاص بذلك فى الأعداد القادمة .

ولیکن هذا العدد خطوة أولى فى مسيرة أكاديمية واثقة نحو إعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

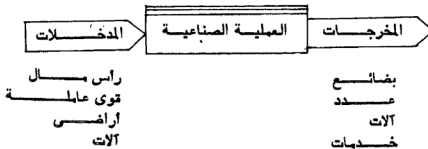
العصر الانساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسؤولية الادارية

د. محمد عفنان النجار *

مفهوم الانتاج :

تحظى الفعاليات الاقتصادية المختلفة باهتمام متزايد من قبل المسؤولين والعاملين والمهنيين في الدولة والمجتمع . وقد أصبح لدى هؤلاء الأشخاص أفكارا واضحة وصحيحة حول الفعالية الاقتصادية وأهدافها . وكانت هذه من خاصية الجامعات والمعاهد المختصة وفئات قليلة من الناس حتى سنين قليلة ماضية . ولقد أدرك الجميع بأن الفعاليات الاقتصادية هي المجالات التي يعمل فيها أغلبية الناس وأنها الوسيلة التي تمكن أفراد المجتمع من العيش بشكل أفضل في المآكل والجلس والمسكن والصحة والتعليم والرفاهية وتبعدهم عن أشباح القلق وعدم الضمان . كما أنها القوة القادرة على رد كيد المعتدين والظالمين وصد غزواتهم وأطماعهم .

وتتكون القدرات الاقتصادية للأمة بشكل رئيسي من القدرات الانتاجية في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات . والقدرة الانتاجية ما هي في جوهرها الا القوة التي تمكن من مزج عناصر المدخلات المختلفة من ارض ورأس مال وعمال وآلات ومصنع وغيرها لتجعل من هذه المدخلات مخرجات تتمتع بقدرات أكثر على تحقيق اشباعات لدى المواطنين وأفراد المجتمع بشكل بضائع وآلات وعدد وخدمات . ويوضح الشكل التالي العملية الانتاجية بشكلها البسيط :



وعلى الرغم من أن المفكرين والباحثين الاقتصاديين لا يزالون يتحدثون عن العملية الانتاجية ضمن المفهوم الصناعي أو مفهوم المصنع ، فان العملية الانتاجية تنطوى على القدرة على تحويل المدخلات الى مخرجات أكثر نفعا وقيمة سواء جرت عملية التحويل ضمن نطاق الصناعة أو التجارة أو الخدمات . فشركة لصنع الانسجة فى حلب تقوم بالعملية الانتاجية كما يقوم بها مكتب للاستثمارات العقارية فى دمشق ، طالما أن كسل منهما يستخدم مدخلات معينة يتم تحويلها الى مخرجات أكثر فائدة ونفعا ، على الرغم من أن درجة التحويل من المواد الاولية الى المواد الصناعية يعتبر أكثر تعقيدا واختلافا وتباينا فى شركة الانسجة عنه فى مكتب الاستثمارات العقارية . وليس غريبا إذن أن يتم تطبيق نفس مبادئ الادارة السليمة فى كل منشأة انتاجية من أجل الحصول على أفضل النتائج والوصول الى الاهداف المتوخاة . كما أنه لهذا لسبب شاع استخدام عبارات مثل « ادارة الانتاج » أو « ادارة العمليات » بدلا من تسميات مثل « الادارة الصناعية » أو « ادارة المصنع . ويمكن القول باختصار أن المشكلة الادارية فى الانتاج تتضمن فى جوهرها تطبيقا للمبادئ والافكار السليمة على أعمال منظومة متتابعة وعلى عمليات أساسية أينما نمت هذه العمليات فى المصنع أو المتجر أو المكتب .

اهمية العنصر الإنسانى فى العملية الانتاجية

يعتبر عنصر « القوة العاملة » أو « العنصر الإنسانى » العنصر الأساسى والأهم فى مدخلات العملية الانتاجية والقوة الفعالة اللازمة لتحويل عناصر المدخلات الاخرى الى مخرجات أكثر نفعا واشباعا الى جمهور المستهلكين والمستغلين والمستفيدين . وهكذا فان العنصر الإنسانى الهام يساهم فى القدرات الانتاجية للامة وللمشروع وما يتبع هذه القدرات من نمو اقتصادى وزادات فى الدخل ومستويات المعيشة .

ويتكون العنصر الإنسانى من صفات الأفراد فى المهارات والقدرات والمواهب والخبرات والتعليم والتدريب والمعرفة وصفات أخرى ضرورية من أجل أداء العمل المسؤول المنتج كحسب التعاون واحترام الغير والاندفاع لتحقيق المصلحة العامة (١) .

فوجود هذه الصفات بكميات مناسبة ونوعيات ملائمة والقدرة على استخدامها لتحقيق مصلحة العملية الانتاجية يساهم فى مضاعفة القدرات الانتاجية للامة ويحقق بالتالى النمو الاقتصادى المنشود :

وقد يعود السبب فى فقدان الطفل الصغير والرجل المسن لقدراتهم على العطاء والادخال فى العملية الانتاجية الى عدم حيازتها لهذه الصفات الأساسية بكميات كافية أو نوعيات ملائمة . كما أن عدم تنويع الادارة المختصة على استخدام ما يوجد من صفات لدى الأفراد العاملين يفسر بالمصلحة الانتاجية والربحية للمشروع أو المنظمة . ويجب التأكيد فى هذا المجال على أن الشخص الذى لا يوجد فى العمل المناسب لقدراته ومؤهلاته أو الذى لا يمكنه التلاؤم مع العوامل الموضوعية فى العمل كالألية والتقنية ومجموعات العمل الاجتماعية وقيم المجموعة فانه يتعرض

الى استخدام جزئى لهذه الصفات الاساسية التى يتمتع بها، وتتأثر بالتالى القدرات الانتاجية والتنمية الاقتصادية للأمة .

ونظرا لأهمية العنصر الإنسانى فى زيادة القدرات الانتاجية وتحقيق التنمية الاقتصادية للامة فقد أعلن الاقتصاديون حديثا بأن الطبقة العاملة المثقفة والمتدربة بشكل جيد تعتبر أهم رأس مال للأمة (٢) . كما كشف البحث العلمى فى دراسة تمت فى جامعة كولومبيا فى الولايات المتحدة الأمريكية عن أن الموارد الإنسانية تعتبر مفتاح التطور الاقتصادى (٣) . وقد أقر الاقتصاديون أنه فى حالة وجود عرض مرن بحيث يزداد العاملون لزيادة الأجور وبالعكس ، فإنه يمكن تحقيق النمو الاقتصادى عند تحقق زيادة فى الطلب على البضائع والمنتجات (٤) . فمثلا عندما يزداد الطلب على السيارات من قبل جمهور المستهلكين ، فإن هذا يجب أن يحقق نموا اقتصاديا للبلد اذا وجدت مرونة كافية فى عرض العاملين المختصين فى صناعة السيارات من أصحاب الصفات المؤهلة والقادرة .

وقد أدركت كثير من الدول أهمية وجود العاملين المختصين لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة فى الدول غير الصناعية* ، وأدرك المسؤولون فيها بأن تطوير هؤلاء العاملين يعتبر أكثر أهمية من تطوير العوامل الطبيعية أو المساعدات الخارجية أو رأس المال (٥) . فقد تبين نتيجة الدراسات فى هذه الدول بأن العوامل الطبيعية من قبل العنصر البشرى يحدد أهمية هذه العوامل (٦) . وبالطبع لا يمكن لهذه العناصر الأخرى أن تكون فعالة ومنتجة لوحدها ، ولا بد من تجميعها واستخدامها من قبل القوة العاملة المتدربة والمتعلمة بشكل فعال ومنظم . وعلى الرغم من أهمية العنصر الإنسانى فى التنمية الاقتصادية ، فلا بد من التحذير من أمرين . ويتعلق الأمر الأول بمشكلة زيادة السكان أكثر من زيادة الانتاج الكلى للامة (٧) . فعندما يكثر عدد السكان ويضعف تدريبهم وتخصصهم وبالتالى قدراتهم وإمكانياتهم على أداء العمل المنتج ، فإن لانتيجة تكون أضرارا للتنمية الاقتصادية وانهارا فى مستويات المعيشة ، إلا اذا أمكن زيادة الانتاج الكلى للامة بنسبة أكبر من زيادة عدد السكان . وقد تعرضت الأمم غير الصناعية الى النكسات العديدة فى برامجها الاقتصادية بسبب الزيادات الكبيرة للسكان بشكل أمتص أى نمو حدث فى كميات الانتاج .

ويتعلق التحذير الثانى بضرورة وجود توازن بين الهدف الاقتصادى الذى يؤكد على النمو والتطور والموضوعية والكفاية الانتاجية وبين الهدف الإنسانى الذى يؤكد على تحقيق الهدوء والتوازن والتعاطف والسعادات والاشباعات للحاجات غير المادية للأفراد العاملين . وتحقيق التوازن بين هذين الهدفين أو الاتجاهين ليس من السهل الوصول اليه . فكلنا يعلم أن تحقيق

* يوجد عدة تسميات لهذه الدول مثل « الدول المخلفة » ، و « الدول غير المتحضرة » و « الدول النامية » . وقد يكون من الأنسب إطلاق تعبير « الدول غير الصناعية » على هذه الدول وتسمية الدول الأخرى « بالدول الصناعية » . فالمصناعة هى العنصر الأساسى فى نهضة هذه الأمم وعدم نهضة الأمم الأخرى . كما أن النسبة تعتبر أكثر صحة وانطباقا على الواقع من غيرها من التسميات التى تحاول ادخال عوامل اجتماعية ودينية وبداية على الموضوع والى قد لا تكون صحيحة علميا .

اشباعات لحاجات ورغبات العاملين على حساب الاهداف الاقتصادية للمنشأة يؤدي بالمؤسسة الاقتصادية الى الخسارة والفشل والتوقف عن العمل وبحركة التنمية الاقتصادية الى الشلل . كما ان التأكيد على الاقتصاد والمادة قد يجعل الحياة تبدو تافهة وعديمة القيمة ويدون محتوى اجتماعي وإنساني نبيل . ويدعو تحقيق التوازن بين هذين الهدفين الى العمل بذاب وجد في سبيل المصلحة العامة وإلى النضوج والوعى والحساس نفسى اداء الاعمال وإلى النظر بموضوعية وعلمية الى المشاكل المواجهة حتى يمكن تحقيق النمو الاقتصادي الاجتماعي والانساني في آن واحد .

ويبدو هكذا واضحا أهمية العنصر الانساني للامة وأثره على زيادة قدراتها الانتاجية وتنازع نموها الاقتصادي . ولكن أهميته بالنسبة للمنظمة الاقتصادية ليس بهذا الوضوح خاصة ضمن المفهوم المحاسبي للمشروع الذي يؤكد فقط على موجودات المشروع المسجلة في دفاتر كالتقنية والمخزون وأوراق القبض والمعارات وغيرها ، ويهمل الموجودات التي لا تسجل عادة في دفاتر الشركة كالعنصر البشري والمعنويات مثلا . ولكن ضمن المفهوم الإداري للمشروع فان الناس هم أهم موجودات المشروع أو المنظمة . وتوجد علاقة ايجابية واضحة بين كمية وتنوعية المستخدمة العاملين في المشروع وبين إنتاجيته وربحيته (٨) . وتغرض هذه الحقيقة على الإدارة الواعية أن تتأكد من حوزة المستخدم الجسدي على الطاقات والمهارات والقدرات اللازمة لتنفيذ العمل وأن تهنيء له الظروف الموضوعية من اقتصادية ودينية وسياسية وحضارية واجتماعية لجعله يعمل بجد واندفاع ومسؤولية مستخدم جميع امكانياته الجسدية والفكرية الى الحدود القصوى لتحقيق أهداف المشروع وغاياته . وبمهما حاولت الإدارة وبذلك في هذا الشأن فان القيام بعمل أفضل يظل دوما ممكنا . فقد بينت الأبحاث والدراسات على عدم استخدام أكثر من ١٥/الى ٢٠ بالمائة وسعليا من امكانيات العامل العقلية حتى في أكثر الدول الصناعية نبوا وتطورا (٩) . كما قدر في دراسة أخرى عدم استخدام أكثر من ١٠/ الى ١٠ بالمائة من الطساقة العقلية لأكثر العاملين ذكاء (١٠) .

وتوجب هذه الحقائق على الإدارة الواعية أن تسعى جاهدة للاستفادة من الطاقات البشرية الكامنة وغير المستغلة عن طريق تطبيق المبادئ الإدارية السليمة والسير في طريق التخصص وتقسيم العمل وبذل الجهود لتطوير الطاقات البشرية وجعلها متلائمة مع التطورات التقنية والتبدلات السريعة وأن يعمل كل شخص ضمن اختصاصاته وامكانياته كمجموعة من أجل تحقيق أهداف المشروع والامة . وقد يكون صحيحا تبدل متطلبات الأعمال وكيفية ادائها ومؤهلات العاملين والمشرمين على اثر دخول الآلية على مقياس واسع المجالات الانتاجية . ولكن على الرغم من ذلك ، فان العنصر الانساني سيظل الأكثر أهمية سواء طبقت الآلية على مقياس واسع أم لم تطبق ، وسيبقى هو المحدد الأهم لمركز المشروع التنافسي وقدرته على تلبية حاجات المستخدمين والمستهلكين لسلعه وانتاجه وخدماته .

وتبدو أهمية العنصر الانساني حتى بالنسبة للفرد نفسه (١١) . فالفرد العامل يحتاج أيضا الى الشعور بقيمته وأهميته كمعضو نشاع منتج في النظام الاقتصادي الذي تعينه أتمته . وعندما يصبح فعلا ومنتجا في أداء عمله ، فسانه سيتمكن من زيادة دخله وتحسين وضعه المادي

والمعاشى وبالتالي مركزه الاجتماعى وقيمته كشخص جدير بالاحترام والتقدير . وقد يكون صحيحا مانح من الآلية الحديثة من اضعاف لقيمة الانسان وشعوره بالعمل الخلاق ، أما الاعمال غير اليدوية وخاصة الأعمال المسؤولة الخلاقة ، فانها ستزداد أهمية وقيمة حتى مع استخدام الآلة الى أقصى حدود الاستخدام .

العنصر الانسانى والمسؤولية الادارية

تحتوى ادارة الامراء او العلاقات الصناعية او الانسانية او المستخدمين على المواضيع التى توضح اهتمام ادارة المشروع بالعنصر الانسانى . وتنطوى هذه الادارة على تخطيط وتنظيم ورقابة مختلف الفعاليات المرتبطة بالامراء والجماعات فى مجالات التعيين والتطوير والحفاظ على واستخدام بحيث يمكن تحقيق جميع أهداف المشروع بفعالية ونجاح (١٢) . وتعتبر فعاليات التخطيط والتنظيم والرقابة من الفعاليات الادارية . أما فعاليات التعيين والتطوير والحفاظ على واستخدام فانها فعاليات فنية تنفيذية . وفى ادارة كل من هذه الفعاليات لابد للمسؤولين من حيازة المهارات السلوكية التى تتضمن قدرات فى التلاؤم والانسجام مع الآخرين والمتعة بصفات محبة كالوفاء والاعتبار والاخوة والصدق والاخلاص الحميدة .

وقسم ادارة الامراء ليس هو القسم الوحيد المسؤول عن القضايا والمشاكل التى تواجه العنصر الانسانى . فالمسؤولية تقع اولا على كواهل اشخاص الادارة العليا الذين يقومون بوضع الخطط والاهداف البعيدة والعريضة التى يجب ان تسير المؤسسة بموجبها ، وتفوض المسؤوليات والصلاحيات لمختلف المديرين بشكل يحقق التناسق بين جهودهم ، ومن ثم التأكد بان الخطط والبرامج يتم تنفيذها على أفضل شكل بأقل الجهود والتكاليف والضيق والالام .

كما تقع المسؤولية ايضا على عاتق المدراء التنفيذيين الذين يمارسون مهامهم المختلفة على المؤسسة أو المشروع . فالرئيس المباشر للفردي يعتبر المرآة التى تعكس مشاعر واهتمامات وسعادات الفرد العامل تجاه الشركة وسياساتها وبرامجها . وبها ان تنفيذ فعاليات التعيين والتطوير والحفاظ على واستخدام قد أصبح من التعقيد بشكل يتطلب خبرات متخصصة قد لا يتمتع بها المدراء التنفيذيون المباشرون فى اغلب الاوقات فان كثيرا من المنظمات لجأت الى وضع خبرات رجال قسم الامراء تحت تصرف المدراء التنفيذيين للاستعانة بهم فى مواجهة مشاكل الامراء الناتجة . وما يبيده خبراء قسم الامراء يجب ان يبقى بشكل توافى واستشارات وليس بشكل أوامر ونواهى حفاظا على مبادئ وحدة القيادة والتوجيه .

أما فى المشاريع الكبيرة جدا فان الحاجة قد استدعت ضرورة نقل مهام ادارة العنصر البشرى الى قسم متخصص يتمتع افراده بالخبرات الكبيرة فى النواحي الانسانية والاجتماعية والحضارية . وعلى الرغم من ان هذا التطور قد خفف كثيرا من مهام المدراء التنفيذيين على ادارة العنصر البشرى الا انه لم ينقص من أهميتهم ودورهم فى الاتصال والتعامل مع الامراء الذين يعملون من أجل تحقيق الاهداف المقصودة .

ولادراك المسؤولية الادارية تجاه العنصر الانسانى لابد من الالتفات الى نظريتين مختلفتين توضحان تبدل المسؤولية بين الماضى والحاضر هما :

مفهوم عنصر الانتاج مفهوم العلاقات الانسانية

مفهوم عنصر الانتاج :

لم يحظ العنصر الانسانى فى الماضى بالاهمية التى بدأ يحظى بها اليوم من قبل مختلف رجال الادارة فى المنظمات الاقتصادية . فالادارة الصناعية فى بدايتها فى اوائل القرن الحالى اهتمت بتطبيق مبادئ الادارة العلمية واساليب التخصص وتقسيم العمل التى اتى بها فريدريك تيلر واتباعه . وكانت نظرتها الى العامل على انه عنصر اقتصادى آخر من عناصر الانتاج يخضع لنفس الشروط والعوامل والاعتبارات التى تخضع لها عناصر الانتاج الاخرى كالالات والادوات والمواد الاولية . ويكره الفرد العامل بطبيعته ضمن هذا المفهوم العمل كما يتهرب من المسؤولية والواجبات ويعمل من اجل الحصول على العائد المادى فقط (١٣) . ويجب لذلك اكراهه على العمل عن طريق التهديد والوعيد بالطرد من العمل او تطبيق العقوبات الاقتصادية ضده كخصم فى الراتب او عدم الترقية او النقل او غيرها . كما يجب دفعه على العمل ومراقبته بشكل صارم عن طريق الاشراف المباشر وعدم اعطائه الحرية والمسؤولية فى التصرف والعمل .

كان مفهوم عنصر الانتاج وما تفرع عنه من سياسات وقواعد ادارية كافيا فى فترة الثورة الصناعية وبداية القرن الحالى . فقد امكن ضمنه معرفة سلوك الانسان والتاثير عليه ضمن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية التى كانت سائدة فى تلك الاوقات . وقد يعود السبب فى نجاحه الى تلاؤمه مع توقعات الرؤساء والمؤوسين فى العمل وخارجيه . وبنتيجته تم استخدام طاقات العامل الى الحدود القصوى وانتاج السلع والخدمات الضرورية وتحقيق التقدم الاقتصادى والفنى فى اغلب الأمم الصناعية .

لم تكن نظرية « عنصر الانتاج » كافية لنجاح الادارة فيما بعد على اثر التبدلات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية ونتائج الابحاث والدراسات . فقد ازداد دخل الفرد فوق حد الكفاف ولم يعد الانسان يندفع وراء الحافز المادى كما كان يفعل فى الماضى (١٤) . كما ظهرت الحاجة الى اشباع الرغبات الاخرى على المستويات الاعلى وايجاد انحواض التى تؤدى هذه المهمة . وبالمطيع فان اشباع هذه الحاجات لا يتم بوسائل التهديد والوعيد والاشراف المباشر وتطبيق العقوبات . كما اختلفت طرق تربية الناشئة فى البيت والمدرسة . فبعد ان كانت طرق التربية تعتمد على اطاعة الاوامر والتوجيهات بشكل اعمى ، أصبحت تعتمد على الثقة بالنفس وحرية التعبير والتفكير المستقل (١٥) . وبهذا الشكل بدأ الفرد يرفض اشكال السلطة فى عمله والتى كان يمكنه قبولها لو انها ما زالت مطبقة فى البيت والمدرسة .

وكان للتنظيم النقابى دوره ايضا فى استبدال مفهوم « عنصر الانتاج » . فقد امكن بواسطة

التقابات تحدى السلطات التعسفية للادارى واصبحت قراراته عرضة للرقابة والمحاسبة والمناقشة والتحليل من قبل ممثلى العاملين والمدافعين عنهم . وبالإضافة الى تغير الشروط الموضوعية فى الدخل والتربية والتقانات ، فانه قد ثبت بنتيجة الأبحاث والدراسات ان أسلوب السلطة الادارى المتبع ضمن مفهوم عنصر الانتاج يؤدى فقط الى قيام العاملين بالحد الأدنى من العمل (١٦) . فعلى الرغم من تظاهر العاملين بالانشغال والعمل أمام رؤسائهم ، فانهم فى الواقع كانوا يقاومون السلطة بكل ما اوتوا من قوة . وتلجأ الإدارة لمواجهة هذه الحالة الى اصدار قواعد وتعليمات أخرى ، كما يلجأ العاملون الى التظاهر فى العمل والتسبب فى الواقع .. وهكذا دواليك . وقد يمكن توقع ارتفاع الحد الأدنى من العمل اذا أمكن تطبيق الاشراف الدقيق والرقابة المستمرة على العامل .

كما وجدت نتائج سلبية على نفسيات المستخدمين وكفاءاتهم فى تنفيذ العمل . قد يؤدى أسلوب السلطة الادارى الى ضيق نفسى ونفزة من قبل العاملين والى ردود أفعال غير منطقية وتحاملات على الآخرين من داخل المؤسسة وخارجها والى امراض عصبية ومعديّة (١٧) . وفى نهاية الأمر قد تؤدى كل هذه النتائج الى ترك العمل فى اقرب فرصة ممكنة والى حدوث اضطرابات عمالية .

مفهوم العلاقات الانسانية

ادت النتائج السلبية لتطبيقات مفهوم عنصر الانتاج الى المناداة بتطبيق العلاقات الانسانية . ويؤكد هذا المنصر على ضرورة معاملة الأفراد العاملين ككائنات لها جوانبها الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية والاخلاقية (١٨) . وعلى الرغم من وجود عوامل مختلفة تؤثر على كمية أو شدة هذه الجوانب لدى الانسان المعين ، فان العلاقات الانسانية تؤكد على اعتبار جميع هذه الجوانب عند معاملة العنصر الانسانى .

فالانسان فى أبسط مظاهره بحاجة الى مختلف المدخلات من طعام وماء وهواء وراحة وشروط صحية من أجل استمرار حياته وديمومتها . وهو بحاجة ايضا الى الوقاية والأمان ضد المخاطر والعوامل التى تقعه عن العمل أو تؤدى الى وفاته . فالانسان يسعى فى تصرفاته وسلوكه الى اشباع حاجاته الجسدية ويتجنب كل ما يؤدى الى اذائه ومقدانه لدخله وسبيل عيشه . فهو كائن له حاجاته الجسدية ويتصرف بشكل سادى فى بعض جوانبه .

والانسان العامل أيضا كائن له جوانبه الروحية أو النفسية . فهو يحب ويكره ويسعد ويشقى ويتحمس وينشط ويتحمل وينهار . وهو فى سلوكه وتصرفاته يسعى الى زيادة مشاعره فى السعادة والأمل ويتجنب الحالات التى يشعر فيها بالشقاء والفشل . فهو كائن له حاجاته النفسية ويتصرف بشكل عاطفى فى بعض من جوانبه .

وللإنسان العامل جوانب اجتماعية أيضا . فهو يحب الاتصال والاجتماع مع الآخرين ويسعى وراء موافقة المجموعة واحترام وتقدير الأشخاص الموجودين فيها . وهو يطلب فى كثير من الأحيان

فى كثير من تصرفاته كل ما يعزز من مركزه نسى المجموعة ومن انتهائه اليها . كما ان للانسان جوانب اخلاقية ايضا . فله فى الاحيان معتقداته الخاصة به حول ما هو خطأ وما هو صواب ، ويؤثر فى سلوكه سعيه وراء القيمة الاخلاقية التى يؤمن بها وتجنبه للقيم التى يكرهها وينفر منها . وعلى الرغم من ان ما يسعى له الانسان قد لا يكون صوابا أو خطأ بالمفهوم المطلق للصواب والحق ، فانه لمن الواضح ان للانسان جانباً أخلاقياً يؤثر فى سلوكه وتصرفاته .

وبالإضافة الى ضرورة ادراك الجوانب الفيزيولوجية والنفسية والاجتماعية والاخلاقية للفرد العامل ، فان تطبيق مفهوم العلاقات الانسانية يجب ان يؤدى الى تحقق اشباعات لهذه الجوانب من أجل وضع جميع الجهود فى خدمة المنظمة وأهدافها . فقد بين البحث العلمى ان الفعالية فى استخدام الصفات الأساسية للانسان تعتمد على مدى اشباع حاجاته ورغباته (١٩) . فاشباع حاجات الانسان أو الأمل فى اشباعها يعطى الانسان شعوراً بقيمته وذاتيته وتشكل اندفاعات لديه من أجل ديمومة تحقيق هذه الاشباعات لها . وبما ان ادارة المشروع أو المنظمة مسؤولة عن وضع المعايير والقواعد التى تحدد سلوك الافراد العاملين فى الوصول الى الاهداف المتوخاة وتحقيق اشباعات للحاجات والرغبات (٢٠) ، فانها تلعب دوراً بارزاً فى عملية التشجيع والحصول على ردود الاعمال المناسبة عن طريق إثارة الحوافز الملائمة (٢١) .

وللعلاقات الانسانية بعض الاسس التى تشكل مبادئها وأركانها (٢٢) . وحتى تنطبق على واقع أمنا العربية لابد من تطويرها بحسب التجارب والخبرات والتطورات الفكرية التى تعيشها . ويمكن النظر الى الاسس الاربعة التالية للعلاقات الانسانية :

١ - المصلحة العامة المتبادلة :

تركز العلاقات الانسانية على الفرضية القائلة بأن جميع الفئات العاملة فى المشروع وخارجها لها مصالح متبادلة وتعمل باتجاه المصلحة العامة رغم وجود مصالح وأهداف خاصة لكل منها . فمستخدمين الادارة والنقابة والحكومة كل منها قد يسعى لتحقيق أهدافه الخاصة التى قد تختلف عن أهداف الفئات الأخرى ، الا انها تلتقى جميعاً عند الحاجة وتعتمد على تحقيق الاهداف الأخرى وليس على أساس الفشل فى الوصول اليها .

وبما ساعد على هذه النظرة نحو المصلحة العامة والمتبادلة التكاتف الاجتماعى الذى اكدت عليه النظرات الدينية والإشتراكية والعلمية بسبب الحاجة الى تعاون جميع الفئات وعدم قدرة أى منها على تحقيق الاهداف المنشودة لوحده . وقد يشكل هدف القوة الاقتصادية والقومية والمصلحة الجماعية لجميع أفراد مواطنينا الهدف الذى تلتقى عنده أهداف كل الفئات المسبولة فى المشروع الاقتصادى وخارجة .

٢ - السبب فى السلوك والتصرفات :

تؤمن العلاقات الانسانية أن السلوك الانساني سلوك مسبب ، أى أن الانسان يسلك التصرف المعين لإيمانه بأنه يحقق له مصالحه وأهدافه . فلو تبارض أحد الافراد العاملين ، مثلا ، أو ازدادت فترات تغيبه أو انخفض انتاجه ، أو خالف القواعد والأنظمة أو ازداد انتاجه . . الخ ، فإن كل من هذه الحالات يعود الى سبب أو اسباب يعتقد الفرد انها تحقق له أهدافه ومصالحه . وبما أن سلوك الانسان وتصرفاته هى مسببة ، فإن العلاقات الانسانية تؤمن بأكانية التأثير على سلوك الفرد وتصرفاته بشكل يؤدي الى تحقيق أهداف المشروع والعمل بانسجام وتعاون وإنتاجية . ويمكن التأثير على سلوك الانسان عن طريق القيام بعملية التشجيع التي تؤكد على التوصل الى الأهداف المرجوة عن طريق التبيان بأن اتباع السلوك المعين يؤدي الى تحقيق الهدف والمصلحة المعنية أو أنه سيؤدي الى انقاصها .

٣ - الاختلافات بين الافراد :

تؤمن العلاقات الانسانية بوجود اختلاف بين افراد المجتمع وأن كل انسان يختلف عن غيره من الأشخاص الآخرين (٢٣) . فالفرد يولد مختلفا عن غيره ويزداد هذا الاختلاف بائتمام حياته وزيادة خبراته وثقافته ، على الرغم مما قد يظهره نسي تصرفاته ومشاعره من تشابه مع الآخرين فى كثير من النواحي .

وبما أن الافراد يتميزون عن بعضهم ، فإن الانسان الفرد يعتبر نقطة الاهتمام ومجال البحث والتقصى فى العلاقات الانسانية (٢٤) . لا معنى هذه النظرة قطعا عدم الاهتمام بالمجموعة ، وإنما تعنى أن المجموعة مكونة من عدد من الأشخاص وأن الفرد فيها هو الذى يحرك المجموعة ويؤثر فيها ويتأثر بها . وبما أن الانسان هو حجر الأساس فى المجموعة ، فإن الاهتمام به يعتبر اهتماما بالمجموعة .

٤ - المساواة فى المعاملة :

على الرغم من وجود اختلافات بين الافراد فإن العلاقات الانسانية تؤمن بضرورة تحقيق العدالة والمساواة فى التعامل معهم جميعا . فكل انسان عامل يؤدي مسؤولياته وواجباته يجب أن ينال ما يستحق وما يلائم من تقدير واحترام واعتبار .

وفى الواقع نجد بأن احترام الانسان وتقديره يشكل سببا أساسيا لوجوده على ظهر هذه الأرض نظرا لتفاهة المادة نسي أن تكون السبب الحقيقى فى الوجود الانساني . ويجب التاكيد على أن القواعد الدينية والأخلاق العامة ضمن القيم العربية تشجع على احترام الفرد وتقديره . كما كشفت الأبحاث العلمية عن أن الانسان الذى يؤدي مسؤولياته بنجاح وفعالية يسعى وراء احترام الآخرين وتقديرهم له (٢٥) .

وتجدر الإشارة الى أن هذه أسس للعلاقات الانسانية قد لا تظهر بوضوح فى كثير من الشعوب أو قد يفشل كثير من الإداريين فى ممارستها فى تعاملهم مع الافراد والمستخدمين نسي

مؤسساتهم . وعلى الرغم من هذا الواقع فإن أسس العلاقات الإنسانية تعتبر المرتكزات الأساسية الملائمة لطبيعة الإنسان فسي حياته الطويلة عبر الأجيال المتعاقبة وأنها النبراس الذي يسعى وراءه من أجل الحياة الأفضل . وقد يصعب تجاوز هذه المبادئ فسي الأمد الطويل من قبل القادة والإداريين فسي سعيهم لتحقيق النمو والنجاح لمشاريعهم وأمتهم .

خاتمة :

نظرا لأهمية العنصر الإنساني بالنسبة للأمة والمنظمة والفرد نفسه ، فإن الإنسان قد أصبح مجال البحث والتمسك بالنسبة للعديد من الأبحاث والدراسات ، كما تبذل الجهود والأموال الكبيرة لتطويره فكريا ومهنيا . وتقوم اليوم مراكز البحوث والدراسات بجهود كبيرة من أجل معرفة المزيد من سلوك الإنسان وأسباب تصرفاته لفهمه بشكل أفضل واستخدام صفاته الأساسية بشكل فعال . وقد ظهرت نتائج هذه الأبحاث والدراسات ضمن « المدرسة السلوكية » Behavioral School للإدارة التي نمت وترعرعت كثيرا فسي السنين القليلة الماضية . وكانت نتائج هذه الأبحاث مجدية بالنسبة لإمكانية تطبيقها الفعلي فسي مجال الأعمال وتحقيق أهداف المشروع والعاملين . ولكن مهيا تعدد البحث وتشعب وبذل فسي سبيله من أموال ، فإنه يصعب فهم الإنسان بشكل كامل ومطلق . فالإنسان كائن معقد يصعب الكشف عن كل صفاته وعن ترابطها مع بعضها البعض . ولا يزال المجال واسعا لإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات .

كما قد أصبحت مؤسسات التأهيل والتدريب الوسيلة التي تستخدمها الأمم والمشاريع الاقتصادية فسي تهيئة كوادرها الفنية اللازمة . وتسمى البرامج المطبقة إلى إظهار مواهب الفرد الكامنة واستغلالها بشكل مجدي وتحسين معنوياته وإشعاره بأهميته وقبته فسي العملية الإنتاجية وتقليل الخسائر الفادحة المرتكبة فسي معاملة العنصر الإنساني .

وقد لجأ المسؤولون أيضا فسي الحكومات الواعية إلى التكريم المادى والمعنوى للمتخصصين والمتعلمين لديها وإلى السعى لاستخدام الموجودين المؤهلين خارج حدودها للعمل فسي مجالات التخصص المختلفة . فوجود المتخصصين المؤهلين فسي مختلف المجالات ضرورى لمبادرات التنمية الاقتصادية التي تسعى إليها شعوب هذه البلدان . والأمة العربية أحوج الأمم لإدراك أهمية العنصر الإنساني فسي التنمية الاقتصادية واحترام العاملين فسي مؤسساتها والحفاظ على المتخصصين المؤهلين فسي مختلف مجالات العمل فيها .

المصادر

1. Leon C. Megginson, *Personnel: A Behavioral Approach to Administration* (Illinois: Richard D. Irwin, Inc., 1967).
2. Theodore W. Schultz, "Investment in Human Capital" *American Economic Review*, Vol. 51, No. 1 (March, 1961).
3. Eli Ginzberg, "Man and His Work," *California Management Review*, Vol. 5, No. 2 (Winter, 1962).
4. Ryoshin Minami, "Economic Growth and Labour Supply," *Oxford Economic Papers*, Vol. 16, No. 2 (July, 1964).
5. Frederick Harbison and Charles A. Myers, *Education, Manpower, and Economic Growth*, (N.Y.: McGraw-Hill Book Co. Inc.; 1964).
6. Asghar Fathi, "Leadership and Resistance to Change: A Case from an Underdeveloped Area", *Rural Sociology*, Vol. 30, No. 2 (June, 1965).
7. P. H. Hauser and F. H. Harbison, "Human Resources and Economic Development", *Monthly Labor Review*, Vol. 86, No. 3, (March 1963).
8. Leon C. Megginson, *Personnel: A Behavioral Approach to Administration* (Illinois: Richard D. Irwin, Inc.; 1967).
9. Paul W. Athan, "Developing Reliable Human Resources", *Personnel Journal*, Vol. 43, No. 4 (April, 1964).
10. Margaret Heael, "A Look at Human Capacities", *Reprinted from the Lamp* (Summer, 1963).
11. Leon C. Megginson, *Personnel: A Behavioral Approach to Administration* (Illinois: Richard D. Irwin, Inc.; 1967).
12. Michael J. Jusius, *Personnel Management* (Illinois; Richard D. Irwin Inc., 1971).
13. Douglas McGregor, *The Human Side of Enterprise*, (N.Y.; McGraw Hill Book Co. Inc.; 1966).
14. George Strauss and Leonard R. Sayles, *Personnel: The Human Problems of Management* (N.J.: Prentice-Hall Inc.; 1967).
15. George Strauss and Leonard R. Sayles, المرجع السابق :
16. George Strauss and Leonard R. Sayles, المرجع نفسه :
17. George Strauss and Leonard R. Sayles, المرجع نفسه :
18. Michael J. Jusius, *Personnel Management*, (Illinois; Richard D. Irwin Inc. 1971).
19. Frederick Hersberg, Bernard Mausner, and Barbara Synderman; *The Motivation to Work*, (N.Y.; John Wiley & Sons, 1960); M. Scott Myers, "Who Are Your Motivated Workers?" *Harvard Business Review*, Vol. 42, No. 1 (January, 1964); and Lyman Porter, "Personnel Management", *Annual Review of Psychology*, Vol. 17 (1966).
20. James V. Clark, "A Healthy Organization", *California Management Review*, Vol. 4, No. 4 (Summer, 1962).
21. A. H. Maslow, *Motivation and Personality*, (N.Y.: Harper and Brothers; 1964).

-
22. Keith Davis, **Human Relations At Work**, (N.Y.: MacGraw-Hill Book Co. Inc.; 1967).
23. Keith Davis, المرجع السابق :
24. Keith Davis, المرجع السابق :
25. Leon C. Megginson, **Personnel: A Behavioral Approach to Administration** (Illinois: Richard D. Irwin, Inc.; 1967).

العلاقات الانسانية في العمل

الدكتور : ربحي محمد الحسن *

الانسان اجتماعي بالطبع ، لذا فانه لا يستطيع ان يعيش في عزلة عن بقية بنى البشر . وفي الواقع فانه تربطه مع غيره من الناس شبكات كثيرة من العلاقات الانسانية المتنوعة . فبين الإبناء والآباء علاقات ، وبين الأزواج علاقات ، وبين الأصدقاء علاقات ، وكذلك بين الموظفين في المؤسسات المختلفة علاقات .

والعلاقات الانسانية بمعناها العام تشير الى التفاعلات التي تقوم بين الافراد في جميع نواحي نشاطهم . فهي تقوم بين الرئيس ومروسيه في الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة ، وبين المدير والمدرسين في المعاهد والمدارس والجامعات وبين رئيس النادي وأعضائه . وسنقتصر كلا منا في البحث على موضوع العلاقات الانسانية في العمل والتي هي جانب من جوانب العلاقات الانسانية العديدة . ويجدر بنا ان نؤكد في هذا المجال بان العلاقات الانسانية في العمل ليست معزولة عن باقي ميادين العلاقات الانسانية . والصحيح هو ان العلاقات الانسانية في العمل تتأثر بالجوانب الأخرى من العلاقات الانسانية وتؤثر فيها أيضا . فعلاقة الموظف مع رئيسه أو زملائه في العمل قد تتأثر بعلاقته مع أفراد عائلته بل وقد تؤثر عليها أحيانا .

بعض التعاريف

من الضروري قبل التكلم عن طبيعة العلاقات الانسانية ان نحاول التمييز بين العلاقات الانسانية كاسلوب أو كميّدان تطبقي وبين العلاقات الانسانية كحركة فكرية أو نظرية في الإدارة . سنتكلم أولا عن طبيعة العلاقات الانسانية كاسلوب اداري ثم نتناول حركة العلاقات الانسانية كمدرسة فكرية .

هناك عدة تعاريف للعلاقات الانسانية في العمل وعلى سبيل المثال وليس الحصر فاننا سنورد ما يلي :

يقول الطهاوي : العلاقات الانسانية هي عبارة عن النظام الوظيفي منظورا اليه من زواياها الانسانية (١) .

ويعرفها محجوب بأنها تطبيق للانس النفسية لسلوك الجماعة على الموظفين في محيط العمل ، ولها أهمية كبرى لأنها تؤدي الى التكامل والتناسق بين الموظفين وبعضهم من جهة ، وبينهم وبين المنظمة أو الهيئة التي يعملون بها من جهة أخرى ، بحيث يتم العمل على أحسن وجه ويزيد

* استاذ الإدارة العامة بالجامعة الأردنية .

الإنتاج وترتفع الروح المعنوية للعاملين (٢) .

أما ديفز (Davis) فيؤكد بأن العلاقات الإنسانية تعنى تحفيز الأفراد في المنظمات لتنمية عمل الفريق بما يشبع حاجاتهم النفسية ويحقق أهداف التنظيم الإنتاجية في نفس الوقت (٣) .
ويقدم لنا عlish تعريفا شاملا حين يقول بأن العلاقات الإنسانية يقصد بها كافة الروابط والصلات التي تقوم بين إدارة المنشأة الصناعية وعاملها وبين هؤلاء العمال بعضهم البعض وكذا بينهم وبين عملهم على أساس ان المنشأة لم تعد منظمة اقتصادية هدفها الربح المادي فحسب ، بل أصبحت في الوقت ذاته منظمة اجتماعية يعمل فيها العمال كما بينت لهم عواطفهم ومشاعرهم واحساساتهم ومشكلاتهم الخاصة (٤) .

وأخيرا . نورد تعريف الدكتورين عبد الكريم درويش وليلى ت كلا وهو : العلاقات الإنسانية هي ذلك النوع من علاقات العمل الذي يهتم بالنظر الى المنظمة كمجتمع بشري يؤثر فيه ويحفزه كل ما يمكن أن يستجيب له الفرد - باعتباره إنسانا - نتيجة اشباع حاجاته الاجتماعية والنفسية (٥) .
من هذه التعاريف يتضح ان العلاقات الإنسانية تهتم بشكل رئيسي بالتفاعلات التي تتم بين العاملين في المؤسسات باعتبارهم بشرا لهم مشاعر وعواطف وقيم وحاجات نفسية واجتماعية وكذلك تهتم بتحسين هذه التفاعلات بحيث ترتفع الروح المعنوية للعاملين في المؤسسة وفي الوقت نفسه تتمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها أيضا . فالعلاقات الإنسانية تستهدف الوصول بالعاملين الى أفضل إنتاج في ظل حالات التكيف والرضى الاجتماعي والنفسى والمادى ، مع التسليم بكل ما يمكن أن يؤثر على هذا العامل من عوامل غير رشيدة وجوانب غير منطقية ، باعتباره كائنا آدميا وجدانيا وانفعاليا أكثر منه رشيدا ومنطقيا (٦) .

ومن الضروري أن نشير هنا الى أن العلاقات الإنسانية تختلف عن العلاقات العامة في أن الأولى (العلاقات الإنسانية) تهتم بما يجرى داخل المؤسسة من تفاعلات بين العاملين بعضهم بعضا وبين رؤسائهم . أما الثانية (العلاقات العامة) فهي تهتم بشكل رئيسي بعلاقات المؤسسة مع بيئتها الخارجية أى مع غيرها من المؤسسات ومع أفراد الجمهور الذين يتعاونون معها . فالعلاقات الإنسانية تقوى المؤسسة من الداخل لأنها تساعد في رفع الروح المعنوية للعاملين فيها بينما تساعد العلاقات العامة في تحسين المؤسسة من الخارج وذلك بتحسين صورتها في أذهان الجمهور وبتقوية روابطها بالبيئة الخارجية وتدعيم موقفها . ولا شك أن نجاح المؤسسة يعتمد الى حد كبير على وجود مناخ مناسب للعلاقات الإنسانية وكذلك وجود علاقات عامة طيبة بين المؤسسة وبين الجمهور .

أهمية العلاقات الإنسانية

تنبثق أهمية العلاقات الإنسانية عن أهمية الدور الذي يلعبه العنصر البشري في الإدارة . فالأفراد هم دعامة المؤسسات التي يعملون فيساوهم معيار نجاحها لانه مهما كان التنظيم سلسليا والتخطيط حكيما ومهما كانت الاموال متوفرة فان هذه العناصر وغيرها تمثل الجوانب الصامتة

للمؤسسة ، والأفراد هم الذين يعمئون فيها الحركة والدينامية . وهم السذين يواجهونها نحو تحقيق أهدافها . ويعتمد نمو المؤسسة وازدهارها على نشاط الأفراد العاملين فيها وعلى درجة شعورهم بالانتماء لها والحساس لدفعها الى الامام .

ولا يمكن لاية منظمة كبيرة كانت أم صغيرة تعمل فى المجال الحكومى أم فى مجال الاعمال الحرة أن تقوم وتواصل عملها دون توافر الدعائم الأربع التالية :

١ - **الدعامة البشرية :** وهى مجموعة الأفراد العاملين فى المنظمة ، وتعتبر على درجة كبيرة من الاهمية نظرا لديناميكية وحرية العنصر البشرى دائرة فى عمليات الانجاز وتحقيق التعاون الذى على أساسه تقوم المنظمة بعملها . والدعامة البشرية هى بمثابة الشرارة التى توقد النار وتبعث الحياة فى جسد المنظمة .

٢ - **الدعامة التنظيمية :** أى الشكل التنظيمى الذى تتخذه المنظمة والذى على أساسه توزع السلطات والمسؤوليات وتحدد الاعمال المسندة الى كل وحدة من الوحدات . والدعامة التنظيمية تلعب دورا كبيرا فى مجال الادارة . اذ بدونها تشتت الجهود التى يبذلها العاملون ويحدث اسراف فى استخدام الموارد المادية والبشرية المحددة المتاحة للمنظمة .

٣ - **الدعامة القانونية :** هى الاطار والسند القانونى الذى تقوم عليه المنظمة وعلى أساسه تمارس نشاطها ومنه تستمد اختصاصاتها علاوة على انه يحدد هدفها وعلاقاتها بغيرها من المنظمات ومواردها المالية . وعلى ذلك لا يمكن لاية منظمة من المنظمات أن تبشر أى نشاط لا يدخل ضمن اختصاصاتها التى حددها القانون والا تعرضت لمنازعات واشكالات قانونية وتعرضت اعمالها وأخيرا يمكن القول ان الدعامة القانونية هى التى تاتى بالمنظمة الى عالم الوجود ، اذ بدونها لن يكون هناك وجود شرعى للمنظمة .

٤ - **الدعامة المالية :** ان التمويل الذى يساعد المنظمة على تحقيق أهدافها . فالدعامة المالية تلعب دورا هاما فى حياة المنظمات اذ لن تتحقق سبل النجاح للمنظمة الا اذا تهيأت لها الميزانية اللازمة التى تتيح لها الفرصة لتدبير مايلزم من معدات واستخدام الخبرات والمهارات البشرية . فالمال هو فى الواقع عصب المنظمة الذى يبعث فيها الحياة (٧) .

ويبدو مما تقدم أن الدعامة البشرية هى اهم الدعائم كافة ، فهى التى تضى الحياة على باقى الدعائم ، اذ تتولى الدعامة البشرية عملية التنظيم وهى التى تتولى استخدام الموارد المالية المتاحة وبالتالى تتولى تطبيق النصوص القانونية وتفسيرها وسد ثغراتها .

ولم تظهر اهمية العنصر البشرى بشكل واضح فى الادارة الا فى القرن العشرين بعد التحول الواضح فى علم الادارة الحديثة وبعد ظهور حركة العلاقات الانسانية . فقبل ظهور هذه الحركة كانت المدرسة التقليدية فى الادارة ومدرسة الادارة العلمية بشكل خاص تنظر الى العامل فى المؤسسة على أنه أحد عناصر الإنتاج وأنه يعمل كآلة الصماء — دون مشاعر أو احساس . وبالتالى فانه اذا أعطى الوقتود اللازم ، أى اذا أعطى أجرا معقولا ، فانه سيبذل قصارى جهده

لتحقيق أهداف المؤسسة التي يعمل فيها . فقد كان فريدريك تايلور (Taylor) رائد حركة الإدارة العلمية ، ينظر الى العامل على انه مسهارفى آلة ، وانه لا يحركه سوى العامل الاقتصادى (الاجور المادية) وانه رشيد ، بمعنى انه يحسب حساب مصلحته الشخصية على أسس اقتصادية بحثة ويختار الأفضل بشكل عقلانى رشيد . من هنا جاء اهتمام هذه المدرسة بدراسات الوقت* والحركة (Time and Motion Studies) لمعرفة الحركات اللازم اداؤها والوقت المطلوب لانجاز عمل معين ، من أجل الوصول الى الطريقة الوحيدة المثلى لاداء العمل (One Best Way) ومن ثم تحديد معايير علمية ثابتة للقيام بأية مهمة .

ويؤخذ على حركة الإدارة العلمية انها أهملت الجوانب الانسانية فى العمل واهضت اهتمامها على النواحي البيولوجية كالتعب والراحة والحركات الجسدية دون ان تتطرق حتى الى ذكر الحاجات النفسية والقيم والمشاعر وغيرها من الجوانب المعنوية . وكذلك فانها نظرت الى العامل الاقتصادى على انه وحده يكفى لتحفيز الموظفين وشحنهم فى اداء واجباتهم ، ونسيت أو تناست ان الانسان لا يعمل كآلة وانه لا يعيش على الخبز وحده .

حركة العلاقات الانسانية

جاءت حركة العلاقات الانسانية كرد فعل للانكار التي نادت بها مدرسة الإدارة العلمية . وقد اعتبرت حركة العلاقات الانسانية على نتائج التجارب العلمية التي أجريت على بعض موظفى مصنع هوثورن (Hawthorne) فى شيكاغو الذى كان يتبع شركة وسترن اليكتريك (Western Electric) وعلى راسهم التون مايو (Mayo)

بدأت تجارب هوثورن فى العام ١٩٢٢ عندما قام عدد من المهندسين بإجراء دراسات لمحاولة الوصول الى ايجاد علاقة بين العوامل البيئية (مثل الاضاءة ، والرطوبة ، والتهوية) وبين الكفاءة الانتاجية لبعض العاملين فى مصنع هوثورن . وقد جاءت نتائج التجربة الاولى مطابقة لتوقعات الباحثين ومرضياتهم - وهى ان انتاجية العامل تزداد عند تحسين ظروف العمل كالاضاءة ولكن فى المراحل التالية للتجربة جاءت النتائج على عكس ما توقع الباحثون وهى انه عند تخفيض كثافة الاضاءة فى المصنع لم تنخفض الانتاجية بل على العكس فقد ارتفعت . وقد أدت هذه النتائج « غير المنطقية » من وجهة نظر المهندسين الصناعيين الى استدعاء علماء نفس وعلماء اجتماع من أمثال « مايو » لاعادة التجربة وتفسير نتائجها الغريبة .

وقد استمرت التجارب معملا على أيدي هؤلاء العلماء لبضع سنين واكتشفوا أهمية أثر العوامل غير المادية والعناصر الانسانية على الروح المعنوية للعاملين وبالتالي على مستوى انتاجيتهم (٨) .

ويمكن تلخيص الامكار الرئيسية لدراسة العلاقات الانسانية بما يلى :

(١) ان العوامل النفسية والاجتماعية المحيطة بالمعاملين فى المؤسسة تؤثر على الروح المعنوية للمعاملين وتزيد من حماسهم للعمل بشكل كبير ، وهى لا تقل اهمية عن الجوانب المادية كالاغذاء والتهوية والجوانب الفيسيولوجية كالتعب والراحة .

(٢) انه بالإضافة للرواتب والاجور ، اى الحوافز الاقتصادية، فان سلوك المعاملين فى المؤسسة يتأثر بشكل كبير بالعديد من العوامل غير الاقتصادية كالتقدير والاحترام والمشاركة فى اتخاذ القرارات وغيرها من الامور التى تساعد على اشباع حاجات الامراد النفسية والاجتماعية .

(٣) انه بالإضافة للتنظيم الرسمى فى المؤسسة يتولد تنظيم غير رسمى ينبثق تلقائيا بين المعاملين فيها ويساعد على اشباع حاجاتهم النفسية ويعتمد على العلاقات الشخصية خارج نطاق السلطة والاتصال الرسمية . وهذا التنظيم غير الرسمى له اهمية كبيرة فى التأثير على اتجاهات الاعضاء وفى تحديد مستوى انتاجيتهم وسلوكهم فى المؤسسة .

تختلف نظرة مدرسة العلاقات الانسانية الى العامل عن نظرة حركة الادارة العلمية ، فهى ترى العامل انسانا له مشاعر واحاسيس وقيم ومعتقدات وآراء شخصية وحاجات نفسية واجتماعية متشعبة تحدد سلوكه وتؤثر على انتاجيته وبالتالي فانها تنعكس على المؤسسة التى يعمل فيها ايضا فبينما يعتقد تايلور وزملاءه من حركة الادارة العلمية ان كفاية التنظيم مرتبطة بعناصره المادية والبدنية ، نجد ان كتاب العلاقات الانسانية يركزون على اهمية العناصر النفسية والاجتماعية غير الملموسة فى الادارة .

فالعلاقات الانسانية اذن لا تنظر الى الانسان العامل كآلة أو اداة من أدوات الانتاج بل تعتبره عضوا يشارك عن رغبة واقتناع فى تنظيم اجتماعى لتحقيق اهداف شخصية من خلال اسهامه فى تحقيق الاهداف العامة للتنظيم . وبالتالي فان المحدد الاساسى للكفاءة الانتاجية للعامل فى منطق العلاقات الانسانية ليس هو الطاقة البدنية او المهارة الفنية بقدر ما هى طبيعة الجو الاجتماعى الذى يحيط به . كذلك نجد ان منطق العلاقات الانسانية يرى ان العامل لا يهتم بالعمل من اجل المائد المادى فحسب ، بل لانه يستمد منه اشباعا لرغبات نفسية واجتماعية (٩) .

الاسس النفسية لفهم العلاقات الانسانية

ان الهدف الرئيسى للعلاقات الانسانية هو محاولة اشباع حاجات الفرد حتى ترتفع روحه المعنوية وتصبح لديه دوافع لزيادة الانتاج فى المؤسسة التى يعمل فيها . من هنا تأتى اهمية دراسة سلوك الفرد وحاجاته ودوافعه للتصرف بشكل أو بآخر .

السلوك :

يمكن تقسيم العوامل التى تؤثر على سلوك الفرد الى ثلاث مجموعات :

(١) **عوامل بيئية خارجية :** وهي تشمل البيئة الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية وحتى البيئة المناخية أحيانا . فالمعادات والتقاليد السائدة والنظام السياسي والاقتصادي وكذلك المناخ — كل هذه العوامل تؤثر على سلوك الفرد أما بشكل مباشر أو غير مباشر .
ويجب التنويه في هذا الصدد بأنه ليس في وسع المؤسسة أن تفعل شيئا يؤدي الى تغيير هذه البيئة بشكل ملحوظ .

(٢) **عوامل تنظيمية ادارية :** وهي تشمل نوع التنظيم الذي يعمل فيه الموظف ، سياسسته التوظيفية ، طريقة ممارسة السلطة ، أسلوب الإشراف ، نوع الرقابة ، طرق الاتصال ، مدى مشاركة الرؤوسين في اتخاذ القرارات ، ظروف العمل ، وغيرها من العوامل التي ستتطرق اليها ثانية عند مناقشة موضوع دور الإدارة في خلق جو العلاقات الإنسانية .

(٣) **عوامل شخصية داخلية :** وتشمل حاجات الانسان ودوافعه . فحاجات الانسان تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على سلوكه ، ويمكن تصنيفها — حسب رأى مازلو — (Maslow) الى الفئات التالية : (١٠) .

١ — الحاجات الفيسيولوجية :

وتشمل الحاجة الى الماء والهواء والطعام والنوم والجنس وغيرها .

ب — حاجات الامن والطمانية :

وتشمل الحاجة الى الشعور بالامن وتجنب المخاطر والابتعاد عن التهديدات والمحافظة على الذات . فالانسان بحاجة الى مأوى وملابس وتدفئة وغيرها من وسائل الدفاع عن النفس . وفي مجال العمل الصناعي ، فانه يتكون لدى العامل حاجات لضمان استقراره في الوظيفة ، وضمان الحصول على معاملة عادلة من رؤسائه ، وعدم الخوف من الفصل التعمسى وما شابه ذلك .

ج — حاجات الانتماء والتقدير الاجتماعي :

كالحاجة الى الانضمام الى جماعات صغيرة أو أندية رياضية أو تكوين صداقات أو انشاء علاقات ود ومحببة من أجل أن يحقق الانسان حاجاته في أن يحب ويحب من قبل الآخرين لأن الانسان اجتماعي بالطبع .

د — حاجات المركز والشهرة :

وهي الحاجة الى احترام الفرد لذاته والى تقدير الآخرين له واحترام الذات يأتي عن طريق شعور المرء بكفاءته وبقدرته على تحقيق ما يريد . وإما تقدير الآخرين فيأتي عن طريق اعترافهم بقدرات الفرد والمركز والشهرة اللتين يستطيع التوصل اليهما .

هـ - حاجة تحقيق الذات :

وهى الحاجة الى استغلال المواهب الى اقصى حد ممكن والى الوصول الى أعلى مستوى يعتقد المرء ان بإمكانه الوصول اليه .

هذه الحاجات مرتبة فى سلم هرمى حسب اولويتها وشدة تأثيرها على سلوك الفرد .
فالحاجة الى الطعام (المستوى الاول) تسبق الحاجة الى الانتشاء او الشهرة (المستويين الثالث والرابع) لان العامل لا يستطيع ان يفكر بحاجاته الاجتماعية وبطنه خاو .

اما الدوافع فهى تعبير لحاجات الانسان ، وتنبع من داخل الفرد ذاته والدافع (Motive) يختلف عن الحافز (Incentive) فى انه ينبع من الداخل . اما الحافز فان تنبيهه يأتى من الخارج فالطموح هو دافع من داخل الفرد يدفعه الى العمل الجدى والمثابرة والكفاح . اما الجوائز التشجيعية فهى عبارة عن حوافز لم تات من داخل الفرد ولكنها منبهات اتت من الخارج وحركته نحو العمل والتنافس وتعمل الحوافز كمحرك للدوافع (١٢) .

وقد بين الاستاذ بارنارد (Barnard) ان العامل الهام فى التأثير على اتجاهات الفرد وسلوكه هو الدوافع التى تنبع من داخله وليس الحوافز الخارجية . وعلى سبيل المثال فانه اذا اعطيت مكانة تشجيعية لعدد من الموظفين فسي احدى المؤسسات (حافز خارجي) فان وقعها عليهم وتصورهم لاهميتها ورضاهم عنها هو الذى سيحدد ما اذا كانت تلك المكافأة مقبولة أم لا - اى اذا كانت ستصبح دافعا داخليا يحرك الروح المعنوية للموظف ويقويها (١٢) .

ومن النظريات المفيدة فى تفهم حوافز العمل التى تؤثر بشكل كبير على جو العلاقات الانسانية هى المؤسسة النظرية التى وضعها فريدريك هيرتزيبرغ (Herzberg) والتى قسم فيها العوامل التى تؤثر على سلوك العامل الى مجموعتين (١٣) .

الاولى : عوامل بيئية :

وتشمل البيئة المادية كالانارة والتهوية ونوع الاثاث وكذلك ظروف العمل بشكل عام كالرواتب والاجازات ، وما شابه ذلك .

الثانية : الدوافع :

وتشمل انجاز العمل (ليرضى الموظف عن ذاته) ، الاعتراف والتقدير من قبل الزملاء والرؤساء ، طيبة العمل نفسه واهميته ، المسؤولية للمقااة على عاتق الموظف وغيرها .

فالعوامل الاولى معوقات واثرها على السلوك سلبي فقط . فاذا كانت الانارة سيئة او الاثاث قديم جدا فان الموظف يتضايق وينزعج ولكن اذا كانت الانارة حسنة والاثاث جيد فان الموظف لا يتضايق ولا ينزعج ، وبعبارة اخرى فان الموظف لا يجد داعيا للشكوى او الشعور بالانزعاج (هذه هى الناحية السلبية) ، ولكنه لا يكون متحمسا للعمل بشكل ايجابى ، اى ان وجود هذه العوامل

على افضل حال يكفى لمنع الشكوى ولكنه لا يحقق رغبة الروح المعنوية أو شعورا بالانتماء من قبل الموظفين .

أما العوامل الثانية فهي دوافع وأثرها ايجابى على السلوك ، فإذا كان عمل الموظف هيبا ويشعر بتقدير واحترام رؤسائه له فإنه عندها سيصبح موظفا منتجيا وسترتفع روحه المعنوية ويتأثر سلوكه ايجابيا ، هذا اذا كانت ظروف العمل والبيئة ملائمة طبعيا .

مسؤولية الادارة فى خلق مناخ مناسب للعلاقات الانسانية

يمكن تلخيص دور الادارة فى خلق المناخ المناسب للعلاقات الانسانية بالنقاط التالية :

١ - تأمين بيئة ملائمة للعمل ويشمل ذلك البناء ودرجة التهوية فيه وكثافة الانارة ووجود جميع وسائل الراحة من أثاث ومعدات حديثة وغيرها من ظروف العمل .

٢ - تأمين مستوى لائق من الرواتب والاجور والزيادات السنوية بحيث تتماشى بشكل تلقائى مع الزيادة المضطردة فى تكاليف المعيشة . وكذلك اتباع سياسة مقبولة فى منح الاجازات والمكافآت التشجيعية والترقية وساعات الدوام والعمل الاضافى ووسائل الترفيه وغيرها .

٣ - التوفيق بين الوظيفة والفرد أى وضع الرجل المناسب فى المكان المناسب فى التنظيم . فإذا وضع أحد الموظفين غير المؤهلين فى منصب حساس فإنه يؤثر بشكل سلبي على الروح المعنوية للموظفين فى القسم وبالتالي على انتاجهم .

٤ - اشراك الموظفين فى اتخاذ القرارات خاصة تلك التى تمس عملهم وتؤثر عليهم . فالمشاركة ترفع الروح المعنوية للموظف وتجعله يشعر بالانتماء للمؤسسة ، فالناس يميلون الى دعم ما يشاركون فى وضعه عادة .

٥ - ديمقراطية القيادة والاشراف : تتأثر الروح المعنوية للموظفين بأسلوب القيادة الذى يمارس عليهم الى حد كبير ، فقد أثبتت التجارب ان القيادة الديمقراطية المبنية على أساس التعاون والمشاركة بين الرئيس والمؤوسين تؤدي الى خلق روح الفريق والتعاون البناء أكثر من غيرها من أساليب القيادة كالقيادة التسلطية التعسفية أو القيادة غير الموجهة اللامبالية .

٦ - تفويض السلطة يؤدي الى رفع الروح المعنوية لان المؤوس عندما تفوض له بعض واجبات وسلطات الرئيس يزداد اعتدادا بنفسه وثقة بها مما يدفعه الى الحساس والابتكار . ومضاعفة النشاط كى يبدو أهلا لتحمل المزيد من الاعباء والواجبات .

٧ - الاتصال الفعال الذى يساعد على خلق مناخ جيد للعلاقات الانسانية فى المؤسسة

هو الذى يتم بواسطته نقل المعلومات بشكل دقيق وواضح وسهل بحيث يتمكن العاملون من استيعابها . وكذلك يجب مراعاة الاختلافات الفردية وضرورة التأكد من أن الكلمات تحمل نفس المعنى للمرسل والمستقبل والإبتعاد عن النبرة القوية فى الكلام واللهجة الشديدة فى الكتابة .

٨ — الاستماع الى شكاوى العاملين ومعالجتها بشكل فعال . أن مجرد الاستماع الى ما يقول فى صدر العامل من شكاوى قد يكون كافيا فى بعض الاحيان لازالة أسباب التذمر . وفى كل الظروف ، فإنه يجدر بالادارة أن تستمع الى شكاوى العاملين فى المؤسسة وأن تعمل على علاجها بشكل فعال . وهذا من شأنه أن يعمل كصمام أمان يجنب الادارة الكثير من المشاكل فى المستقبل ويساعد على رفع الروح المعنوية فى المؤسسة ، ويخلق جوا مناسباً من العلاقات الإنسانية الوطيدة التى تدعم المؤسسة وتقويها ، وترفع مستوى انتاجية العاملين فيها .

٩ — الرقابة تلعب دوراً هاماً فى التأثير على الروح المعنوية للموظف . ويمكن أن يتحول دور الرقابة السلبي الى دور ايجابي اذا تغير مفهومها من الرقابة الضيقة المحككة التى تهدف الى اكتشاف الخطأ وانزال العقوبة بالموظف الى رقابة واسعة ايجابية يكون هدفها اكتشاف الخطأ لتصحيحه وتجنبه فى المستقبل ، وكذلك تكون رقابة على تحقيق الاهداف وليس على الاجراءات واساليب العمل .

١٠ — واخيراً فإن على الادارة أن تخلق جواً مشجعاً للعمل فى المؤسسة وأن تولى جميع الموظفين الثقة والاحترام وأن تعاملهم بالعدل والمساواة . فهذه الامور تعتبر من الدعائم فى العلاقات الإنسانية .

وقد أورد أحد الكتاب (١٤) نقلاً عن أحد المراجع اصطلاحاً هو (Human Touch) ومعناه « اللمسة الإنسانية » . وقد جمعت حروف هذا الاصطلاح الاجنبية دعائم العلاقات الإنسانية ، فكل حرف من حروفه يدل على دعابة منها ، وهى على الوجه التالى :

H — Hear him out	استمع الى العامل
U — Understand his feelings	تفهم شـعوره
M — Motivate his desires	شجع ميوله
A — Acknowledge his efforts	قدر مجهوداته
N — News	زوده بالمعلومات والاخبار
T — Train him	درسه
O — Open his eyes	ارشده
U — Uniqueness	عابله كمرد له خصائصه ومميزاته
C — Contact him	اتصل به دائماً
H — Honor him	احترمـه

نماذج نظرية لدراسة العلاقات الانسانية

سنتركز فى القسم المتبقى من هذا البحث عن بعض النماذج النظرية التى تساعد فى فهم موضوع العلاقات الانسانية فى الصناعة . وسنقصر مناقشتنا على النماذج الاربعة التالية :

- ١ - الانظمة الاجتماعية الفنية للعالمين ايميرى وترست
Socio-Technical Systems by Emery and Trist
- ٢ - النظرية س والنظرية ص للعالم ماكريغور
Theory X and Theory Y by McGregor
- ٣ - الكفاءة الشخصية للعالم لينر
Personal Competence by Lehner
- ٤ - الشبكة الادارية للعالمين بليك وميوتون
The Managerial Grid by Blake and Mouton

الانظمة الاجتماعية الفنية

قام بوضع نموذج النظام الاجتماعى الفنى العالمان ايميرى وتريست (Emery & Trist) وغيرهم من علماء معهد تافستوك (Tavistock Institute) فى لندن فى الخمسينات من هذا القرن ، وشاع استخدامها فى الادارة العامة فى الستينات (١٥) . والفكرة الرئيسية لهذه المدرسة هى انه يمكن دراسة المؤسسات ، عامة كانت أم خاصة ، باعتبارها نظما اجتماعية فنية . اى انه يمكن تقسيم عناصر المؤسسة الى مجموعتين عريضتين تتناول أحدهما الجوانب الاجتماعية والانسانية غير المحسوسة ، وتتناول الاخرى جوانبها الفنية والمادية للموسسة . والجانب الاجتماعى الانسانى يشمل ما يلى:

- حاجات الافراد النفسية وتطلعاتهم واتجاهاتهم ومشاعرهم .
 - العلاقات بين الاشخاص من مودة وكره وجذب ونفور وعداوة وصداقة .
 - دينامية الجماعات الصغيرة وروحها المعنوية .
 - التنظيم غير الرسمى والذى يشمل العلاقات والاتصالات التى تنبع تلقائيا بين الافراد والجماعات خارج نطاق السلطة الرسمى .
 - التفاعلات بين المؤسسة وبين عيلائها والمؤسسات الاخرى والبيئة الاجتماعية الواسعة .
 - وغيرها من النواحي الانسانية المعنوية غير للموسسة .
- اما الجانب الفنى المادى فيشمل :
- الاجهزة والمعدات والالات المستخدمة فى المؤسسة .
 - المساحة الجغرافية .
 - التقنية .
 - تصميم المكان أو البناء المقام عليه .

- عمليات الإنتاج .
- تدفق العمل .
- الهيكل التنظيمى الرسمى .
- تصنيف الوظائف .
- توزيع المهام .
- تحديد مواعيد الدوام والمناوبات .
- وغيرها من متطلبات العمل المادية والفنية .

فإذا كان من الممكن تقوية الجانب المادى الفنى وتحسينه عن طريق زيادة موارد المؤسسة وشراء آلات ومعدات حديثة وتنظيم العلاقات الرسمية بشكل أحسن ، فإن تحسين الجانب الإنسانى المعنوى ليس بهذه السهولة . وعلى سبيل المثال فإنه إذا تعطلت إحدى الآلات الكاتبة عن العمل فإنه يمكن إصلاحها بسهولة إذا عرف سبب الخراب وهذا عادة يسهل اكتشافه على أيدي الفنيين . أما إذا انخفضت الروح المعنوية للعاملين لدى المؤسسة فإنه ليس من السهل « إصلاحها » لسببين : الأول أنه ليس من السهل معرفة سبب انخفاض الروح المعنوية لأن لها أبعاداً معنوية غير ملموسة وغير مرئية وثانياً لأنه لا يوجد على علم الاجتماع مهندسون اجتماعيون أو آلات يمكن استخدامها لإصلاح الخلل الاجتماعى بنفس الطريقة التى يصلح بها الفنى الآلة الكاتبة .

٢ - النظرية س والنظرية ص

Theory X and Theory Y

قام بوضع هذا الإطار النظرى العالم الأمريكى دوجلاس ماكريغور (McGregor) (١٦) ويعتقد هذا العالم أنه من الممكن دراسة سلوك القادة الإداريين وطريقة معاملتهم لمؤوسيتهم عن طريق معرفة الافتراضات التى يحملونها عن الأشخاص وعن العمل . وقد أطلق على المجموعة الأولى من الافتراضات اسم « النظرية س » أو « Theory X » وأهم افتراضاتها ما يلى :

- ١) الإنسان العادى يكره العمل بطبيعته ويحاول تجنبه إذا استطاع أى أنه كسول .
- ٢) يجب كره الناس للعمل وكسلهم فإنه من الضرورى إجبارهم على العمل وفرض رقابة مشددة عليهم وتوجيههم بشكل دقيق وتهديدهم بالعقاب لكى يقوموا ببذل الجهد الكافى لتحقيق أهداف المؤسسة .

٣) الإنسان العادى يفضل أن يوجه ، وهوى تجنب تحمل المسؤولية ، وطموحه قليل ، وجسل غايته هو تحقيق الأمن والاستقرار .

أما النظرية « ص » أو « Theory Y » فإن أهم افتراضاتها هى :

١ - أن بذل الجهد البدنى والعقلى على العمل من الأمور الطبيعية التى يحبها الإنسان كما يحب اللعب أو الراحة .

٢ - ليست الرقابة والقهر والتهديد باستخدام العقوبات هى الوسائل الوحيدة لتحقيق أهداف

المؤسسة . فالإنسان يمارس انضباطا ذاتيا وتوجيها داخليا اذا شعر بالانتماء للمؤسسة التى يعمل فيها .

٣ - ان درجة التزام العامل بتحقيق الاهداف تعتمد على نوع المكافآت والتقدير الذى سيحصل عليه عند تحقيق الاهداف .

٤ - فى الظروف المناسبة يتعلم الانسان العادى كيف يتحمل المسؤولية بل وكيف يبحث عنها

٥ - ان القدرة على اظهار سعة الخيال والخلق ، والابداع فى مواجهة مشاكل المؤسسة ليست تقصرا على انسان دون سواه بل هى موزعة بين جميع الناس .

٦ - تحت ظروف الحياة الصناعية الحديثة فان الطاقات الذهنية للإنسان العادى مستغلة بشكل جزئى فقط .

وبديهي ان العلاقات الانسانية الجيدة تربية جدا من الافتراضات التى تقوم عليها النظرية ص (Theory Y) من حيث تفتحها فى الموظف العادى ورغبته فى العمل وقدرته على تحمل المسؤولية وحل المشاكل . وهى بعيدة كل البعد عن افتراضات النظرية س (Theory X) والتى تعتبر الموظف كسولا ولا يقوم بعمله الا اذا اجبر وروقت بوجه بشكل مباشر .
وجدير بالذكر ان الفرضيات التى تقوم عليها حركة الادارة العلمية شبيهة بفرضيات « النظرية س » الى حد كبير ، وكذلك فان الفرضيات التى تقوم عليها حركة العلاقات الانسانية شبيهة بفرضيات « النظرية ص » الى حد كبير ايضا .

Personal Competence

٣ - الكفاءة الشخصية :

قام جورج لينر (George Lehner) وهو طبيب نفسانى ورئيس كلية علم النفس فى جامعة كاليفورنيا فى لوس انجلوس ، هام بوضع هذا الاطار النظرى لدراسة ظاهرة الفهم عند الافراد خاصة فى ميدان الادارة (١٨) . ويقول هذا العالم ان كفاءة المرء هى فى الواقع محصلة لعاملين اساسيين هما :

(١) مهاراته الفنية وهى مهاراته الهندسية اذا كان مهندسا والطبية اذا كان طبيبا .
(٢) مهاراته الانسانية وهى قدراته على التعامل مع الناس بشكل حسن يقربه منهم ويجذبهم له وعلى سبيل المثال فان نجاح المهندس يعتمد على عاملين : اولهما مهاراته الهندسية وهذا هو الجانب الفنى الذى لولاه لما كان مهندسا وثانيهما هو مهاراته الانسانية اى حنكته فى التعامل مع الناس . وهذا الجانب بعيد جدا عن الجانب الفنى لانه يتعلق بعلاقات المهندس كائنات مع غيره من الناس . فقد يكون المهندس ناجحا كمهندس وفاشلا كإنسان ، وبالتالي فانه لن ينجح فى عمله لانه لا يعمل فى فراغ ولا يتعامل بمسح الآلات والمواد الطبيعية فقط . بل هنالك جانب انساني لوظائفهم البشر الذين يتعامل معهم والذين لا يستطيع ان يطبق عليهم نظريته الهندسية وآلاته وأجهزته الميكانيكية الدقيقة . فالذنبات الانسانية والمشاعر والمواطف لا تخضع للقياس الهندسى الا لى . من هنا تانى أهمية العلاقات الانسانية الجيدة .

قام كل من بليك (Blake) وميوتون (Mouton) بوضع هذا النموذج النظرى لدراسة سلوك القادة الإداريين وفقا للمعيارين التاليين : (١٨) .
الاول : اهتمام القائد بالانتاج .
الثانى : اهتمام القائد بالناس .

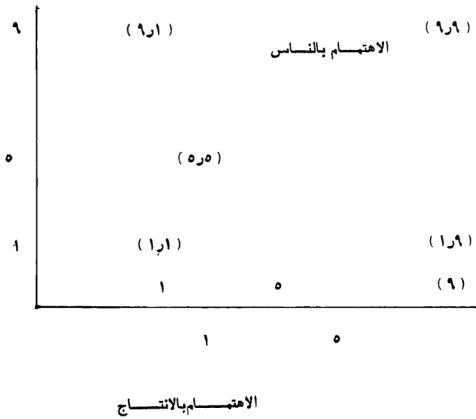
وقد وضع الكاتبان نماذج لاساليب القيادة الادارية كما يلى :
(١٩) : النمط الذى يكون فيه اهتمام الادارى بالانتاج وبالناس فى ادىنى المستويات . فالجهد المبذول فى انجاز العمل هو اقل جهد ممكن والاهتمام بالجانب الانسانى منخفض جدا بحيث يكاد يكفى للحفاظ على ديمومة العضوية فى المؤسسة وبالتالي فان الانتاج يكون منخفضا وكذلك السروح المعنوية تكون متدنية ، وهذا اسوأ انماط القيادة .

(١٩) النمط الذى يصل فيه الاهتمام بالانتاج اشدده بينما يبقى فيه الاهتمام بالجانب الانسانى قليل جدا ولا يتعدى تذليل العقبات التى تقف فى سبيل زيادة الانتاج . وبالتالي فان السروح المعنوية للعاملين تكون منخفضة على الرغم من ان مستوى الانتاج يكون مرتفعا . وهذا النمط الدكتاتورى تسلطى غير مرغوب فيه .

(٢٠) اهتمام قليل بانجاز عمل المؤسسة واهتمام كبير جدا بالعلاقات الانسانية حتى ولو كان ذلك على حساب مصلحة العمل . وبالتالي فان الجو الانسانى يكون متسامحا والموظفون يكونون سعداء ولكن الانتاج منخفض جدا . وهذا النمط غير مرغوب فيه ايضا .
(٢١) وهذا النمط الذى يكون فيه الاهتمام موزعا بين تحقيق معدل الانتاج الضرورى والحفاظ على المستوى المقبول للروح المعنوية . وفيه يحاول القائد الادارى ان يوازى بين متطلبات العمل والعلاقات الانسانية الطيبة ، فالانجاز متوسط والروح المعنوية متوسطة ايضا .
(٢٢) : وهذا الاسلوب الادارى يوجه اهتماما بالغا الى الانتاج والى النواحي الانسانية فى نفس الوقت . ففى هذه الحالة يتم تحقيق افضل مستوى ممكن من الانتاج وفى نفس الوقت تكون الروح المعنوية للعاملين على افضل حالاتها ، فالموظفون يعاملون على اساس الثقة والاحترام مما يجعلهم يشعرون بالانتماء للمؤسسة . وهذا افضل انماط القيادة .

هذه الانماط الادارية مفيدة جدا فى دراسة العلاقات الانسانية فى الادارة . فالادارى الناجح هو بلا شك الذى يستطيع ان ينجز اعلى مستويات الانتاج ويحافظ على افضل وضع للعلاقات الانسانية فى نفس الوقت ، اى هو الذى يتمتع باسلوب ادارى (٢٢) .
من الضرورى ان نؤكد هنا ان الاهتمام بالعلاقات الانسانية والتركيز على حاجات الموظفين ومشاعرهم وروحهم المعنوية يجب ان لا يتم على حساب مصلحة العمل والا فان المؤسسة لا تتسكن من تحقيق اهدافها وبالتالي فانها لا تتسكن من البقاء ناهيك عن الازدهار والتقدم .

الشكل رقم (١)
(الشبكة الادارية)



الخلاصة

إذا كان العنصر البشرى هو الدعامة الأساسية فى كل التنظيمات الادارية مهما اختلفت احجامها وتنوعت اهدافها ، فانه من الخطأ الكبير أن تقوم العلاقات بين الموظفين بعضهم بعضا وبين الموظفين ورؤسائهم ومروسيهم على أساس السلطة الرسمية والقوانين الصارمة والأوامر الجافة . فالقيادة الادارية الناجحة هى التى تستطيع أن تبعث الحياة فى كافة أرجاء التنظيم وهى التى تستطيع أن تحول الهيكل الجاهدة الى تفاعلات ديناميكية ، وهى التى تستطيع أن تقضى على مظاهر القلق والشكوى وتستبدلها بمشاعر انتماء وحماس للمؤسسة . ولا يتم ذلك الا اذا نظرت القيادة الادارية للموظف على أنه انسان له مشاعر وقيم وحاجات انسانية لا يجوز اغفالها أو التغاضى عنها أو حتى التقليل من شأنها .

من الضرورى أن نشير الى بعض المفاهيم الخاطئة للعلاقات الانسانية فى الصناعة . ومن هذه المفاهيم ما يلى :

- ان العلاقات الانسانية تعنى ملاطفة العمال ومجايلتهم كالإبتسام لهم ومصافحتهم .
- ان العلاقات الانسانية تعنى تلبية جميع حاجات العمال .
- ان العلاقات الانسانية تعنى ارضاء جميع العمال ولو كان ذلك على حساب مصلحة العمل .
- ان العلاقات الانسانية تعنى تخفيف عبء العمل عن العمال والتغاضى عن القصور .
- ان العلاقات الانسانية تعنى عدم التدخل فى شؤون العمال .
- ان العلاقات الانسانية تعنى النية الحسنة وطيبة القلب من جانب المسؤولين .
- ان العلاقات الانسانية عملية بسيطة لا تحتاج الى تدريب ودراسة (١٩) .

وغير ذلك من العبارات البسيطة المضللة التى تسمى فهم العلاقات الانسانية على حقيقتها . والصحيح هو ان العلاقات الانسانية تهتم بالجوانب الانسانية من العمل ، ولكن ليس بالشكل المبسط الوارد ذكره فى اعلاه . فموضوع العلاقات الانسانية متشعب ويشمل العديد من الجوانب المعنوية التى تؤثر على الروح المعنوية للعامل بالإضافة الى الجوانب المادية والاقتصادية . والعلاقات الانسانية الناجحة لا تقوم الا اذا طبقت قواعد العدالة والمساواة فى كافة شؤون التوظيف من تعيين وترقية وتوزيع مهام ومكافآت واستماع الى الشكاوى ومعالجة المنازعات . فالتحدث عن روح الفريق ورفع الروح المعنوية للعاملين يصبح من قبيل الخرافات اذ لم يصاحبه احترام للعامل وثقة فى قدراته ومشاركة فعلية له فى اتخاذ القرارات . وبشكل خاص القرارات التى تؤثر على عمله . فالعامل انسان ، والانسان هو الدعامة الاساسية فى كل المؤسسات ولا شك فى انه سر عظمتها أو سبب فشلها .

المواثي

- ١ - سليمان الطباوى ، مبادئ علم الإدارة العامة (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٦٠) ، ص ٢٠ .
- ٢ - على عبد العظيم محجوب ، الإدارة العامة وتنمية المجتمع (القاهرة : سرس اللبان ، ١٩٦٢) ، ص ٦٥ .
- ٣ - راجع :
Keith Davis, Human Relations at Work (New York: McGraw-Hill Book Company, 1967), P. 5.
- ٤ - محمد باهر عيسى ، العلاقات الإنسانية فى الصناعة (القاهرة : مكتبة عين شمس) ، ص ٤ .
- ٥ - عبد الكريم درويش وليلى تولا ، أصول الإدارة العامة ، الطبعة الثانية (القاهرة : مكتبة الانتاج - المصرية ، ١٩٧٢) ، ص ٨٢ .
- ٦ - المرجع نفسه .
- ٧ - ناجى البصام ، « الملائات الإنسانية ودورها فى اتجاز العمل الإدارى » ، مجلة العلوم الإدارية ، (نيسان ١٩٧١) ، ص من ٢٢٥ - ٢٢٦ .
- ٨ - عبد الكريم درويش وليلى تولا ، مرجع سابق ، ص ٧٣ - ٨٨ .
- ٩ - حنا تاتيش : العلاقات الإنسانية فى العمل (عمان : معهد الإدارة العامة ، بحث أمد لغايات التدريس فى دورات الإدارة العامة فى المعهد ، آذار ١٩٧٢) ، ص ١٢ .
- ١٠ - راجع :
Abraham Maslow, Motivation and Personality (New York: Harper and Brothers, 1954).
- ١١ - راجع :
Chester I. Barnard, The Functions of Executive (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 1966).
- ١٢ - راجع :
Frederick Herzberg, Work and the Nature of Man (Cleveland, Ohio: The World Publishing Company, 1966).
- ١٣ - سلافة الشواف ، « محاضرات من التنظيم والإدارة » ، مذكرات معهد الخدمة الاجتماعية الثانوية بالرباط ، (١٩٦٥) ، ص من ٩٥ - ٩٦ .
- ١٤ - راجع :
Fred E. Emery and Eric L. Trist, "Socio-Technical Systems," Management Sciences: Models and Techniques, ed. by C. West Churchman and Michel Verhulst, Vol. 2 (Elmsford, New York: Pergamon Press, 1960) Pp. 83-97.
- ١٥ - راجع :
Douglas McGregor, The Human Side of Enterprise (New York: McGraw-Hill Book Company, 1960), Pp. 33-48.
- ١٦ - راجع :
George Lehner, "Human Relations Laboratory," Los Angeles, California, March 5-7, 1978.
- ١٧ - راجع :
Robert R. Blake and Jane S. Mouton, The Managerial Grid (Houston, Texas: Gulf Publishing Company, 1964), P. 10.
- ١٨ - انظر بعض العبارات المشابهة التى وردت فى المرجع التالى :
على السلى ، العلاقات الإنسانية ، النظرية والتطبيق ، (القاهرة : المنظمة العربية للعلوم الإدارية ، رقم ٢٠ أيار ١٩٧٠) ، ص من ١٤ - ١٥ .

الانقسام التحديثي التقليدي في لبنان والكويت

د. توفيق فرح ود. فيصل السالم

تعتبر التقليدية والعصرية في ادبيات التحديث عموماً مسألتين منفصلتين كل واحدة منهما قائمة بحد ذاتها . ويقترح نقاد هذا المعتقد ان الحالة ليست هكذا بالضرورة . وسنبرهن هذه الدراسة ان اللبنانيين وكويتيين متحدثين (Modernized) لا زالوا يحتفظون بقيم تقليدية . ونحن نشك في ان التحديث ليس مسألة ام/او ، وان نظرية التحديث المتعارف عليها نظرية مضللة .

اثر التحديث على الفرد :

تكشف معاناة ادبيات التحديث عن اتجاه عام بين عدد من العلماء يفترض ان لعملية التحديث اثرًا مؤذياً على الفرد في مجتمع متغير ، كما تكشف عن معتقد مؤداه ان عملية التحديث تنتزع الفرد من محيطه الرموي. التقليدي (١) . وحجة انصار ذلك ان « الطبيعة المتغيرة للروابط الاجتماعية والثقافية تشير الى تعديلات مواكبة لما يحدده الناس كجماعة لهم ، وما يستهدفونه في مطالبهم ، وما يتطلعون اليه لاتخاذ قرارات نافذة . »

ولقد وصف علماء السياسة باسهاب عملية هجر الوسائل القديمة الى وسائل حديثة . كما استخدمت نماذج متعددة منها نظرية الاتصالات ، ونظرية المعلومات ، ونظرية الشخصية ، ومفاهيم اخرى لتبنيان عملية التغير الجارية في « تحديث الافراد » . ويعرض لوشيان باي (Lucian Pye) ربما أفضل صورة معروفة لهذه الحجة ، كمايلي : —

« يكاد الناس في المجتمعات الانتقالية ان لا يقبلوا شيئاً مسلماً به ، اذ ينتشر بينهم في كل جانب وباء الشك وانهاط من السلوك غير المتوقعة . »

وترتكز كل علاقة في عالمهم المتغير وغريب الأطوار على أسس غامضة تبدو وكأنها تشتعل على وضعية لا محدودة للخير والشر . انهم غير متأكدين مما يريدونه من اية علاقة ، لذا تراهم غير والثيق قط فيما اذا كان ما يحصلون عليه هو ما يجب ام لا . وتصبح مفاهيم الصداقة والعداوة ضبابية. وقبل ذلك كله ، فان الفرد الذي لا يستطيع الثقة بنفسه لا يستطيع الثقة بالآخرين (٢) . « ومن ثم يوضح « باي » الطبيعة « الشظوية » (Fragmentary) لعملية التطبع

(Socialization Process) في تحديث المجتمعات . حيث يقترح انه يمكن لمقومات التطبع الأساسية أن تفرس قنباً مناقضة لمقومات التطبع الثانوية مما يؤدي الى حسيطة غير متوافقة

* يدرس العلوم السياسية بجامعة الكويت .

تقود بالتالى الى انبساط من السلوك غير متناسقة وروابط مجتمعية ضعيفة . هذا وتجعل مثل هذه الروابط المجتمعية الجمتمع يشهد صراعات بارزة ولكن دون تدمير أساس استقرارية النظام . وفيما يتعلق بالنتائج السياسية لمعلية التحديث فان دافيد ابتر (David Apter) يبحث فى ذلك على أسس مماثلة لما أورده (باى) حيث يحدد التأثيرات التالية :

١ - « تبدأ المعايير الاندماجية للنظام السابق بالضعف ، وبذلك يتسع نطاق المدلول الاجتماعى ويضيق نطاق القيم المألوفة » .

٢ - كما تنشأ هناك « ادوار أكثر تعقيدا يلزم تدبر أمرها » .

٣ - وأخيرا ، « هنالك حالة من الطموح الأكثر والتنبؤ الأقل فى النشاط الاجتماعى ، مما يتسبب فى زيادة شك الافراد بأنفسهم وفى الاستجابات المتوقعة للآخرين » (٥) .

والسبب فى المشكلات والصراعات السياسية المترافقة مع التحديث هو تنافر الادوار الثلاثة الموصوفة بـ : (١) التقليدية ، (٢) التكنيدية (ادوار جديدة جزئيا) ، (٣) الصناعية (جديدة) . ويوضح ابتر ذلك بما يلى :

« فى الممارسة تتكون مادة السياسة التحديدية لدرجة كبيرة نتيجة التنافر بين هذه الادوار الثلاثة . ويظل الجهد لتسويتها وتطينها صعبا بشكل خاص فى غياب آلية ديناميكية موضوعية كتلك الموجودة فى البلدان الصناعية . اما تعديل وإعادة ترتيب هذه الادوار ، واختيار الأولوية بينها ، وإعادة المطابقة لتوفير حلول ممكنة لمشاكل التنافر بينها فانها تشكل جوانب ذات أهمية استراتيجية فى صياغة السياسة المتبعة . وتشكل المطالب المرفوعة من الجماعات السياسية المتنافسة بما تمثله كل منها لقطاع معين من مجموع النظام الطبقي ، الوسائل التى يتحول بسببها سوء اندماج الادوار الى صراع سياسى » (٦) .

وتجدر الملاحظة بأنه تم الافتراض بأن التعرض لنفاى التحديث ، التى يسميها جويل ميچدال Joel Migdal « التماس الثقافى » ، سيقود الناس حتما الى هجر او الرغبة فى هجر ما هو تقليدى لصالح ما هو جديد . وبعبارة أخرى فان التماس بين الانبساط القديمة والانبساط الجديدة سيؤدى الى انتصار الجديد منها : « انه حقا كيف يمكنك ان تحافظ على مواصلة بقائهم فى المزرعة بعد ان شاهدوا باريس » .

ان التماس الحضارى لا يحدث التغيير وحسب بل يؤطره فى اتجاه محدد وذلك لصالح التحديث . ويتكون الافتراض (The Postulate) الذى يؤكد على أن التعرض الى أو التماس مع الانبساط الجديدة هى أسباب التغيير ، من ثلاثة عناصر هى :

- (١) فوائد التحديث تفوق كثيرا فوائد التقليدية .
 - (٢) تحرر الفرد من القيود المؤسسية الصارمة ، التى يمكن أن تمنعه من اتخاذ قرار حر .
 - (٣) أن الافراد الذين يختارون الجديد عقلانيون ومتفائلون ، بينما أولئك الامراء الذين لا يتقبلون الجديد انما يفشلون فى ذلك بفعل قيم « خاطئة » او « لا عقلانية » .
- ويوضح « دانيال ليرنر » (Daniel Lerner) أبرز نماذج التماس الثقافى كما لا

وتمقيدا ، وذلك فى كتابه **The Passing of Traditional Society** من خلال عرض « شخصية متحركة » ، تقبل التغيير وتصبح محدثة (٨) . ان صاحب هذه « الشخصية المتحركة » له قدرة على التعرف على مظاهر جديدة فى بيئته (٩) . ويرى « ليرنر » امكانية انتاج الشخصيات المتحركة من خلال التوسع فى الاتصالات الانسانية (١٠) . فمزم أن هذا التوسع قد حدث فى البداية عن طريق السفر المتزايد ، فان وسائط الاتصال الحديثة لا تشترط ضرورة الانتقال الجسدى . بل ان وسائط الاتصال تتميز « الانتقال ذهنى للتجارب المنجزة وهى فى الحقيقة افضل من السفر ، لان التعرض لها يعطى الشخص حسا اكثر تنظيماتجاه الكل . » (١١) وبعد أن يصل المجتمع الى حد معين من التمدن ، بما فى ذلك التعليم ووسائل الاعلام الجماهيرية ، ومؤسسات المشاركة ، فانه يصبح قادرا على تعريض عدد كبير من افراد القطاع التقليدى الى التماس المباشر مع الجديد ومن ثم يتبع لهم الفرصة للتحويل لشخصيات متحركة (١٢) .

هنا يجب ملاحظة واضعى « نظرية انتشار التجديد » الذين شددوا على اهمية الاتصالات فى تحديد نوعية الشخص الذى يتغير . وتحدد « ايفريت روجرز » (Everett Rogers) ، وهى من قادة انصار نظرية انتشار التجديد ، الظروف التى يرجح أن الفرد فى ظلها سيهجر ما هو تقليدى لصالح الحديث (١٣) . ويشار لهذا فى ادبيات التحديث بتعبير التناول . وعلى الرغم من ان هذه الخصائص لا تبدو مختلفة عن تلك التى حددها « ليرنر » فان ما يثير الانتباه كون الاخير وروجرز يشعرا أن عملية التغيير اساسا واحدة دون فجوات صارمة ، ويشاركهما فى السراى نفسه ايفر وبأى . ومن هنا جاء استعمال مصطلح « الانتشار » .

باختصار ، ينعكس التماس الثقافى ، سواء كان شخصا او بالتعرض نتيجة وسائط الاتصال ، الشخص القدرة والشفف والطاقة على معالجة المعلومات اللازمة للارتباط شخصا بأشكال الحياة بديلة (١٤) . وقلبا يشك الباحثون فى التحديث أن الشخص ، بموازنة انماطه والتزاماته الحالية بتلك العصرية ، سيتقبل ما هو عصى . ومع ذلك ، يوجد بحث يركز الانتباه على بعض حالات لا ينتهى فيها التماس بين القديم والحديث لصالح الجديد . وعلاوة على ذلك ، فان « الظروف الموضوعية للتماس الثقافى العالى لم تستتبها التغييرات المسلكية الواسعة الانتشار المترافقة مع عملية التحديث » (١٥) . ومن امثلة هذه الحالات ما يلى :

فى قرية هوالكان البيروفية (Peruvian Village of Hualcan) نسبة كبيرة من الرجال يتركون تلك القرية الاندية (Andean) للعمل سنويا فى المستوطنات الزراعية — الصناعية الحديثة على ساحل البيرو . هذه المستوطنات قدمت لاولئك الرجال عالما ثقافيا غربيا ، ومع ذلك ، وحسب قول « وليام ستاين » (William Stein) ، فان هذا التماس كان « لاعلاقيا ثقافيا » (Acculturally Irrelevant) . وبالتاكيد حصلت تغييرات فى حياة القرية ، ولكن الرجال لم يبتنوا بالكامل النمط الذى صادفوه (١٨) . وفى دراسة عن القرية اللبنانية « بوارج » (Buarij) كشفت « آن فولر » (Ann Fuller) عن نتائج مشابهة اذ انه على الرغم من الرحيل السنوى من القرية للعمل فى مكان آخر فى لبنان ، فان ثبات المواقف والمؤسسات والسلوك لم يتغير (١٩) . وتشمل امثلة اخرى حالة الابناء ذوى التعليم الجامعى فى مقاطعة جوانبوت فى اوتار برادش (The Jaunput District of Uttar Pradesh)

فى الهند حيث ما زال آباؤهم يرتبون لهم زواجهم . وكثير منهم يعود للعيش فى منازل مشتركة (٢٠) . كذلك ، لاحظ العلماء الاجتماعيون أنه فى أميركا اللاتينية أيضا ثمة ديمومة لانهاط السلوك القروى ، اجتماعيا وسياسيا ، بين الناس الذين تركوا القرية ليعيشوا فى الاحياء الشعبية المحيطة بالمدينة (٢١) . هذه الحالات تدفعنا لافتراض ان المتحدثين اللبانيين والكويتيين احتفظوا بقيم تقليدية . ان شخصا محدثا يمكنه فك حزمة التخصيد (Modernization Package) واكتساب فقط ما يختاره من تلك المواقف الحديثة . لذلك فقد استنتجنا وباختصار ان نظرية التحديث الانتقاسى التقليدية خاطئة .

المعطيات والمنهج :

تم اختبار الفرضية المسجلة اعلاه فى منطقة الحمراء فى بيروت فى خريف ١٩٧٤ ، وفى الكويت فى ايام اللاحق ، فى عينتين من المتحدثين فى لبنان والكويت . وقد عرف الفرد المتحدث بالشخص الذى يحصل على ٧٠ بالمائة او اكثر حسب نظام « انكليز للعصرية » . وقبل ذلك ، جرت مراجعة للدراسات السابقة التى تمت فى لبنان والكويت بحثا عن دراسة او اكثر منها يمكن ان تعطى الخطوط الدالة (طريقة اختيار العينات ، نوعية الأمثلة ، الخ) لزيادة عول (Reliability) البحث . ومن هذه الدراسات دراسة (تيموتى هنيسى) (Timothy Hennessy) وزملاؤه الذين قاموا بدراسة عينة محدثة مستعملين طريقتي (دافيد ماكلياند) (David McClelland) و (دانيال ليرنر) على التوالى . (٢٢) وتكونت عينتهم « الهادفة » من اربعة قرى قرب بيروت . ولكن بما انهم لم يسعوا تلك القرى التى درسوها ، كان من المستحيل تكرار طرقهم لاختيار العينات وانجاز الدراسة فى المواقع ذاتها .

وقد قام الاساتذة جبرا ، وبركات ، ومليكان ، ودياب ، وجيمس بروثرو (James Prothro) بأبحاث تجريبية فى لبنان (٢٣) . ولقد أجرت (برجيت راهبيك بيدرسين) (Brigitte Rahbeck) مقابلات مع ٥٨ شخصا من عمال المصانع اللبانيين (٢٤) . وتركز بحث الاساتذ حريق على النخبة البرلمانية (٢٥) . وكان الاستاذ فيكتور ايوب معنيا بالعائلة كوحدة اجتماعية (٢٦) . وكذلك كان الاستاذ سميح فرسون معنيا بالمظاهر السياسية والاقتصادية للعلاقات العائلية الحميمة (٢٧) .

بالاضافة لذلك تمت مراجعة كافة أبحاث الاستاذ سمير خلف : البقاء فى مجتمع متغير (٢٨) ، « التصنيع والصراع الصناعى فى لبنان » (٢٩) « الاتحادات العمالية اللبنانية : بعض المقومات التركيبية المقارنة » (٣٠) و « التحديث التكميلى فى لبنان » (٣١) . وربما كان أهم مرجع من وجهة نظر هذه الدراسة هو جبراء بيروت : هالة تمدين متسارعة (٣٢) الذى شارك فى تأليفه (بيركونغستاد) (Perkongstad) .

^{٢٤} acculturation = التآلف : تبادل ثقافى بين شعوب مختلفة ، وبخاصة تعديلات تطرأ على ثقافة بدائية نتيجة لاحتكاكها بجمتمع أكثر تقدما — المترجم .

بالإضافة نقد راجعنا ما كتبه الدكتوران محمد عبدالقادر ومحمد الرميحي في مواضع تشابه موضوع هذا البحث (٣٣) .

تركيب الاستفتاء واختيار العينات :

كانت الاسئلة ثلاث فئات :

- ١ - الاسئلة من ١ - ١٠ كانت نظام انكليز (Inkeles Associate's short Form 5)
 - ٢ - الاسئلة ١١ - ١٧ ، مصاغة لاستدراج اجوبة حول الحالة الاجتماعية والدين ، مقتبسة عن : (G. Bingham Powell Jr, Gabriel Almond and Sedney Verba —
 - ٣ - الاسئلة ١٨ - ٢٢ ، مصممة لاجتذاب اجابات تعنى بالولاء للوطن ، والعائلة ، والحزب السياسى ، مقتبسة عن مليكيان ودياب ، وبروثرو ومليكيان ، وكنغهام .
- ولقد تم معظم العمل الميدانى التمهيدى والاختبار الاولى للاستفتاء فى صيف ١٩٧٤ فى لبنان وتكونت العينة من مائة شخص . وتمت المقابلة الاولى على مرحلتين .
- كان يحدد اولاً موعد مع من ستجرى مقابلته، ويقدم حينها امتحان « انكليز » فاذا احرز علامة (٧٠) بالمتة ، يجرى تحديد مقابلة اضافية لطرح باقى الاستفتاء . ولما اتضح ان هذا النهج يستهلك الوقت واحياناً يثير من تجرى مقابلته ، تم دمج المقابلتين فى جلسة واحدة لمدة ١٥ - ٢٠ دقيقة . وتكونت العينة فى الكويت من مائة طالب فى جامعة الكويت كلية التجارة . وقد تم الاستفتاء فى خريف ١٩٧٥ .
- وبناء عليه ، شغرت (Coded) كائنة الاستفتاءات المنجزة ، ونظمت الاجوبة الى بطاقات تنقيب ، وعولجت المعطيات بواسطة العقل الالكترونى .

نتائج البحث :

فى عينة من المتحدثين اللبنانيين والكويتيين كالتى لدينا (حيث على كل فرد تسجيل درجة ٧٠٪ / أو أكثر حسب نظام « انكليز للعصرية ») ، تظهر فوراً ديمومة اكيدة لقيم تقليدية . وكما يبين (الجدول ١) فان ٦٨٪ من محدثينا اللبنانيين ما زالوا ينشدون النصيحة الابوية عندما يواجهون مشكلة ، و ٨٤٪ يوافقون ان ليس هناك احط من الشخص الذى لا يشعر بالحب العميق والاحترام والاهتمام تجاه ابويه (الجدول ٢) ، و ٦٦٪ من عينتنا على استعداد للتخلى عن دينهم قبل التخلي عن عائلاتهم اذا مرض عليهم الاختيار (الجدول ٣) . ويظهر (الجدول ٤) ان ٦٨٪ من عينتنا مستعدون للتخلي عن بلدهم قبل التخلي عن دينهم . والولاء للدولة القومية ضعيف جداً بالمقارنة مع الولاء للدين أو العائلة . وتتسلسل الولاءات ضمن القطساع المتحدث فى لبنان على النحو التالى : العائلة ، الدين ، الوطن . وهذه النتائج تتفق مع نتائج مماثلة عرضها مليكيان ودياب قبل ١٨ سنة . اما فى الكويت فتتسلسل الولاءات ضمن القطساع المتحدث على هذا النحو : الدين ، العائلة ، والوطن .

الجدول ١
موقف الجيب تجاه والديه :
(نصيحة الوالدين)

السؤال : « عندما تواجهني مشكلة ، أبحث عن النصيحة من أمي وأبي » .

يوافق	يخالف	لبنانيون كويتيون
٪٦٨ ٪٦١	٪٣٢ ٪٣٩	

الجدول ٢
موقف الجيب تجاه والديه :
(استمرارية المواقف التقليدية)

السؤال : « لا يوجد أحط من الشخص الذي لا يشعر بالحب العميق والاحترام والاهتمام تجاه والديه » .

يوافق	يخالف	لبنانيون كويتيون
٪٨٤ ٪٩٠	٪١٦ ٪١٠	

الجدول ٣
موقف الجيب تجاه الدين والماللة :
(استمرارية المواقف التقليدية)

السؤال : « لتأكيد الولاء لوطنك ، اذا (١) أرغمت على التخلي عن دينك بشكل دائم او (ب) أرغمت على التخلي عن عائلتك وعدم رؤيتهم ثانية ، ايهاا تختار ؟ » .

يوافق	يخالف	
٦٦٪	٣٤٪	لبنانيون
٣٠٪	٧٠٪	كويتيون

الجدول ٤
موقف الجيب تجاه الدين والنفي :
(استمرارية المواقف التقليدية)

السؤال : « للانضمام الى حزب سياسي معين ، اذا (١) أرغمت على التخلي عن دينك بشكل دائم ، او (ب) أرغمت على النفي من بلادك ، ايهاا تختار ؟ » .

يوافق	يخالف	
٣٢٪	٦٨٪	لبنانيون
٢٢٪	٨٨٪	كويتيون

وهكذا تبدو نتائجنا المبينة في الجداول (١، ٢، ٣، ٤) وكأنها متنافرة (ناس محدثون يظهرون قيمة تقليدية) . ويمكن إيجاد تفسير جزئي بهرجاسة أدبيات علم السياسة :

من الواضح أن هناك تشوشاً كبيراً حول المفهومين المتمايزين للتحريك الاجتماعي (Social Mobilization) والتحديث (Modernization) . « التحريك الاجتماعي هو تفكك الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية القديمة . بينما التحديث هو التبنى الفعلي للالتزامات وأنماط جديدة مؤدية إلى استعمال مستويات جديدة من التقنية والتمايز البنوي. » (٢٣) ويسهل بهذا التفسير فهم سبب الخلط القائم بين المفهومين — لماذا هجر القديم (التحريك الاجتماعي) إذا لم يكن لتبني الجديد في وقت واحد ؟ وهكذا ، من الصعب فهم حالات كهذه ، حيث يحتفظ اللبناني والكويتي المحدث بطرق تقليدية .

وتتشابه نتائجنا عن المحدثين اللبنانيين ، مثلاً ، مع نتائج جون جوليک (John Gulick) الذي وجد في دراسته عن اللبنانيين أن « النتائج الانتروبولوجية تشير إلى أن التمدن بذاته ليس بالضرورة مدمراً للثقافات التقليدية » (٣٤) . ووصل سبير خلف وبيركنغستاد إلى نتائج مشابهة في دراستهم عن تمدن بيروت :

« .. أذا كان التصود بالسكان المتمدنين تماماً شعباً لم يعد خاضعاً لجاذبية المناطق النائية عن المدينة ، أو حيث تقلصت العلاقات الريفيّة لمهاجريه المتمدنين إلى نسبة لا تذكر ، فيصّبح واضحا عدم وجود مثل هـــــــــ البروليتاريا أو البورجوازية المتعدنة بالكامل في بيروت . المهاجر المتمدن لا تنضم علاقته « القبليّة » حقاً . بهذا المعنى ، يجب عدم تعريف عملية التمدن بأنها ثوبان العلاقات والأدوار الريفيّة والامتلاك التدريجي لأنماط الحياة المدنيّة . كما أشير سابقاً ، فإن الانقسام الريفي — المدني — حتى عندما ينظر إليه كمتصل — يتضمن متواصلية خاطئة . ومثل « القروي — المتمدن » ، سكان الحمرأ يمكن أن يكونوا في المدينة ولكنهم ليسوا من المدينة ، بينما آخرون — خاصة جماعات الفصاخي من الطبقة الوسطى والعليا المتبرعمة — يمكن أن يكونوا من المدينة ولكنهم ليسوا فيها . » (٣٥) (التشديد لنا) .

وتنجم استنتاجات جبرا مع استنتاجاتنا . كذلك لا تختلف استنتاجاتنا مع استنتاج مايكل هدسون (Michael Hudson) الذي يصرح :

« ولا يبدو معقولاً النقاش أنه لكون لبنان ينقل ، بخط مستقيم ، من مجتمع تقليدي إلى آخر حديث ، فإن شعبه في محنة نفسية وهوبالذالي متفجر سياسياً . على العكس ، فإن اللبنانيين يظهرون طاقة — مدهشة لدارس التطور السياسي — لاعتماد التقاليد والعصرية معاً بنتائج نفسية ذات أهمية دنيا سياسياً . في لبنان التحديث لا يعني تدمير القديم ولكن ببساطة إضافة الجديد » (التشديد لنا) .

أما بالنسبة لنتائجنا بها يخص القطاع المحدث من الكويتيين فإنه من المؤسف عدم توفر دراسات عن القطاع المحدث في الكويت تمكننا من مقارنة نتائجنا بها .

الاستنتاجات :

أجرى بحثنا في الحمراء ، وهي جزء خاص جداً من بيروت يسوده التعليم العالي وتقطن فيه تمة الطبقة الوسطى . أما في الكويت فقد مرزنا كويتيين محدثين من بين طلبة جامعة الكويت . وبالإضافة لذلك ، تكونت عينتنا من أولئك السّذين حصلوا درجة ٧٠٪ أو أكثر حسب نظام « انكليز » للتحديث . مع ذلك ، فقد وجدنا بوضوح استمرار اللقيم التقليدية في عينة مختارة من اللبنانيين والكويتيين المحدثين جداً . على هذا الأساس نستنتج أن فرضيتنا قد ثبتت ، وأن نظرية التحديث الانقسامى التقليدية خاطئة في حالة لبنان والكويت . وعليه فإن خواص العصرية ليست بالضرورة رزمة ، وهي بالآخرى خواص افرادية يتم امتصاصها انتقائيا .

المسلك « ف »
القياس الأدنى لمصرية الفرد
الشكل المختصر « (Shortform 5) »

(الأسئلة ١ - ١٠)

لدى يجرى المقابلات :

- ١ - يوضع تحت الأجوبة « الصحيحة » خط .
- ب - البنود المظلة تمثل مصطلحات عربية موازية لتعابير انكليزية .
- ج - كما تعلم ، الأسئلة ١ - ١٠ هي نظام « انكليز » المختصر . والجواب « الصحيح » لكل سؤال هو أول بدائل الأجوبة في الاستفتاء . يرجى التقليل من الإبهامات والإرشادات فيما يتعلق بالأجوبة التي نريدها . حذار من تأثير كعبيل .

المقابلة :

- ١ - هل أصبحت مرة (فكرت كثيرا بذلك) كثير الاهتمام (متورطا) بأية موضوعات عامة (مثل ...) الى الحد الذي أردت فعلا أن تفعل شيئا بهذا الصدد ؟
دائما بعض مرات أبدا
 - ٢ - إذا كانت الدراسة مقصورة بسهولة (لا توجد عقبات)كم من الدراسة (قراءة وكتابة) تمتد أن اطفال (أبناء) الناس أمثالك يجب أن يحصلوا ؟
سنوات دنيا الى سنوات عليا .
 - ٣ - أخذ صبيان في الثانية عشرة من العمر بعض الوقت من معلم في حقول الذرة (بساتين البوتال أو الزيتون) في محاولة لتصوير طريقة لزراعة الكمية نفسها من الذرة (البرتقال/ الزيتون) بساعات عمل أقل .
 - ٤ - قال والد أحدهما : « هذا أمر جدير بالتفكير . أخبروني بأنكاركم من كيف يجب أن نغير طرقنا لزراعة الذرة (البرتقال/ الزيتون) » .
 - ب - قال والد الآخر : « طريقة زراعة الذرة (البرتقال/ الزيتون) هي كما فعلنا دائما . والحديث عن التغيير سيضيع الوقت ولايساعد . »
 - أي الوالدين نطق أكثر حكمة ؟
يوافق على التصريح لا يوافق على التصريح (بالاشارة للاب) .
 - ٥ - ماذا يجب أن يؤمل الرجل لتتوء مركز ربيع ؟
١ - الانحدار من خلفية عائلية (صحيحة ، مميزة أو عالية) .
ب - الاخلاص للطرق التقليدية و (الموفرة) المقدسة مع الزمن .
ج - أن يكون الأكثر شعبية بين الناس .
 - د - التعليم المالي والمعرفة الخاصة .
- | | | |
|------------------------------------|---------|---------|
| الثقافة | الشعبية | العائلة |
| ٥ - ما هو الامستقل (هذه البلد) ؟ | | العقائد |
| ١ - العمل الدؤوب للشعب . | | |
| ب - التخطيط الجيد من قبل الحكومة . | | |
| ج - صون الله . | | |

د - الحظ المسميد .

العمل تخطيط الحكومة الله الحظ

٦ - الرجال المتعلمون (البحاة ، العلماء) في الجامعات يدرسون اشياء مثل ماذا يقرر كون الطفل صديا أم بنتا وكيف تصبح البقرة نبتة . هل تعتقد أن هذه التحقيقات (الدراسات) هي :

أ - كلها جيدة جدا (مفيدة)

ب - كلها جيدة نوعا ما (مفيدة)

ج - كلها مفرقة نوعا ما

د - كلها مفرقة جدا

جيدة سيئة

٧ - أ - بعض الناس يقولون أن من الضروري للرجل وزوجته أن يحددوا النسل لينتجوا من العناية أفضل بما هو

لديهم الآن .

ب - آخرون يقولون أن من الخطأ أن يتقصد (اراديا) الرجل وزوجته الحد من عدد الاطفال المولودين . مع أي

الرأيين تتفق أكثر ؟

شروط خطأ

٨ - أي التالي (حسب نوع الاخبار) يهيك أكثر ؟

أ - أحداث العالم .

ب - الوطن (لبنان/العالم العربي)

ج - مدينتك أو فريقك .

د - الرياضة .

٩ - الأحداث الدينية (الثقافية) أو المهرجانات (الشعائر) .

العالم الوطن القرية الرياضة الدين

٩ - إذا كنت سلتقي شخصا يعيش في بلد آخر بعيد (آلاف الكيلو مترات) ، هل يمكنك فهم طريقته في التفكير ؟

نعم لا

١٠ - هل فطن أن الرجل يمكن أن يكون جيدا حقا بدون أن يكون له أي دين ؟

نعم لا

ملاحظة : إذا أجاب المقابل ٧ من ١٠ أسئلة « صحيحة » (٧٠٪ أو أكثر) تابع المقابلة .

١١ - . سؤالك عن ديانتك ؟

مسيحي غير مسيحي

١٢ - مستوى التعليم ؟

لا شيء ابتدائي ثانوي جامعي .

خريج/مدرسة مهنية

١٢ - هل أنت متزوج ؟

نعم لا

١١ - العمر

٢٠ - ٢٤ ٢٥ - ٢٩ ٢٠ - ٢٩ ٤٠ - ٤٩

١٥ - المهنة ؟

ناجذ كبير مهني باجر صغير

حرى نابل كاتب موظف أو ادارى

- ١٦ - الدخّل الشهري ؟
 ١٠٠ - ٤٩٩ ٥٠٠ - ٩٩٩ ١٠٠٠ - ١٢٩٩
- ١٢٠٠ - ١٥٩٩
- ١٧ - الجنس ؟
 ذكر أنثى
- ١٨ - عندما تواجهني مشكلة ، أبحث عن النصيحة من أمّن وأبى : موافق مخالف
- ١٩ - لا يوجد أحد من الشخص الذي لا يشعر بالحب العميق والاحترام والاهتمام تجاه والديه .
 موافق مخالف
- ٢٠ - لتأكيد الولاء لوطنك ، إذا (أ) أرغمت على التخلي عن دينك بشكل دائم في السر والعلن أو (ب) أرغمت على التخلي عن مائلك وعدم رؤيتهم ثانية ، أيها تختار ؟
 (أ) (ب)
- ٢١ - للانضمام إلى حزب سياسي معين ، إذا
 (أ) أرغمت على التخلي عن دينك بشكل دائم ، في السروالعلن ، أو (ب) أرغمت على النفي من بلادك ، أيها تختار ؟

المصادر

Walker Conner, "Nation Building or Nation Destroying" *World Politics*, XXVI (April 1972): 319-55.

والذي يورد قائمة بمستقيمة بالمعلماء السياسيين الذين يربطون التغير الاجتماعي بالتكامل ، وينتقد عدم وجود أبحاث من عائلة التغير بالتدخل . وهو يحق لي نقد هذا النقص ، ولكنه لا يورد بعض الأمثال ، فانتظر مثلا ،

Robert Melson and Howard Wolpe, "Modernization and the Politics of Communalism: A theoretical Perspective," *American Political Science Review*, LXIV (December 1970): 112-30.

Clifford Geertz, "The Integrative Revolution: Primordial Sentiments and Civil Politics in the New States," *Old Societies and New States: The Quest for Modernity in Asia and Africa*, ed. Clifford Geertz (Glencoe, Ill.: N.P., 1963, PP. 105-57.

Joel S. Migdal, "Why Change? Toward a New Theory of Change Among Individuals in the Process of Modernization," *World Politics*, Vol. XXVI, No. 2 (January 1974), 189.

المصدر ذاته . (٢)
Lucian W. Pye, *Politics, Personality and Nation Building: Burma's Search for Identity* (New Haven: N.P., 1963), PP. 54-55.

David Apter, "Political Systems and Developmental Change," *The Methodology of Comparative Research*, eds. Robert T. Holt and John E. Turner (New York: The Free Press, 1972), PP. 158-59.

David Apter, *The Politics of Modernization* (Chicago: The University of Chicago Press, 1965), PP. 123, 124.

Migdal
Daniel Lerner, *The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East* (New York: The Free Press, 1958), P. 49. (٧)
المصدر ذاته ، ص ١٩٠

Lee Sigelman, "Lerner's Model of Modernization, A Re-analysis," *Journal of Developing Areas*, Vol. 8 (July 1974), PP. 525-36.
Lerner
Lerner

(٨) المصدر السابق ، ص ٥٠ .

(٩) المصدر السابق ، ص ٥٣ .

(١١) Migdal ، المصدر ذاته ، ص ١٩٢

(١٢) المصدر السابق ذاته .

Everett Rogers, *Modernization Among Peasants: The Impact of Communication* (New York: n.p. 1969), P. 292.

(١٤) Migdal ، المصدر السابق ص ١٣ .

(١٥) المصدر ذاته .

(١٦) المصدر ذاته ، ص ١٩٥ .

William W. Stein, *Hualcan: Life in the Highlands of Peru* (Ithaca, N.Y.: Cornell University Press, 1961).

(١٨) Migdal ، المصدر ذاته ، ص ١٩٥ .

Anne H. Fuller, Buarji: *Portrait of a Lebanese Muslim Village* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1961), P. 97.

Wayne Cornelius, "Urbanization as an Agent of Latin American Instability: The Case of Mexico," *American Political Science Review*, LXII (September 1969): 845-54; also, Joan Nelson, "The Urban Poor: Disruption or Political Integration in Third World Cities?" *World Politics*, XXII (April 1970): 393-414.

Timothy M. Hennessey, et al, "Lebanese Consociational Democracy: Sources of Transformation."

بحث مقدم الى الاجتماع السنوي لجمعية دراسات الشرق الأوسط ، كولومبس ، أوهايو ، ٤ تشرين ثاني ١٩٧٠ ، ص ١ - ٢٧ .

Joseph Jabbara, "Political Orientations of Lebanese College Freshmen: A Survey."

رسالة دكتوراه ، الجامعة الكاثوليكية ، ١٩٧٠ .

كذلك انظر : حليم بركات ، « الموامل الاجتماعية المؤثرة على مواقف الطلبة الجامعيين في لبنان تجاه حركة المقاومة الفلسطينية » ، مجلة « دراسات فلسطينية »

الجزء الأول ، المجلد الأول (خريف ١٩٧١) ، ص ٨٧ - ١١٢ .

E. Terry Prothro and Levon Melikian, "Social Distance and Social Change in the Near East," *Sociology and Social Research*, Vol. 37, No. 1 (September, October 1952) PP. 3-11.

Levon Melikian and Lutfy Diab, "Group Affiliations of University Students in the Arab Middle East," *The Journal of Social Psychology*, 49 (1959): 145-59.

Brigitte Rahbek Pederson, "The Political Consciousness of Lebanese Workers: An Analysis Based on 58 Interviews from Two Lebanese Factories in May, 1972, Copenhagen University, Institute of Cultural Sociology (Mimeographed).

(٢٥) أيليا حريق ، « من يحكم لبنان ؟ » (بيروت : النهار ، ١٩٧٢) .

Victor Ayoub, "Conflict Resolution and Social Reorganization in a Lebanese Village," *Peoples and Cultures of the Middle East*, Vol. 1, Louise Sweet (New York: The Natural History Press, 1970).

Samih Farsoun, "Family Structure and Society in Modern Lebanon," *Peoples and Cultures of the Middle East*, Vol. 2 ed. Louise Sweet (New York: The Natural History Library, 1970).

Samir Khalaf, *Prostitution in a Changing Society: A Sociological Survey of Legal Prostitution in Lebanon* (Beirut: Khayats, 1965).

Samir Khalaf, "Industrialization and Industrial Conflict in Lebanon," *International Journal of Comparative Sociology*, Vol. VIII, No. 1967, PP. 89-98.

Samir Khalaf, "Lebanese Labour Unions: Some Comparative Structural Features," *Middle East Economic Papers* (Beirut: American University, 1968).

Samir Khalaf, "Adaptive Modernization: The Case for Lebanon," (Beirut: American University, Department of Sociology and Anthropology, 1968). (Mimeographed).

Samir Khalaf and Per Kongstad, *Hamra of Beirut: A Case of Rapid Modernization*. Leiden : E. J. Brill, 1973).

(٢٢) الدراسة متوفرة من خلال مكتبة الكونغرس ، وثيقة رقم ٩١٢٣ ، في واشنطن ، وهي متوفرة على شكل ميكرويلم ، وهو الشكل الذي استعمل في مراجعتها . وحدثنا نشرت دراسة انكليز . انظر :

Alex Inkeles and David H. Smith, *Becoming Modern: Individual Changes in Six Developing Countries* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1974).

يقارب عدد الباحثين الذين اعتمدوا نظام انكيز لقياس المصرية نمو الخمسون . ومن أكثر الدراسات اثارة للاهتمام :
Ineke Cunningham, *Modernity and Academic Performance: A Study of Students in a Puerto Rican High School*. Puerto Rico: University of Puerto Rico Press), formerly a Ph.D. dissertation, 1972.

استعمل القياس المختصر للمصرية لقياس علاقة المصرية بالاداء الأكاديمي للطلبة وأبائهم . واستعمل
Wayne A. Cornelius, Jr. مواد من الاستفتاء في دراسة الهجرة في المكسيك (١٩٧١) . واستعمل
Stephen K. Kilneberg

الاداة نفسها لدراسة التونسيين البالغين وأبائهم الواقعين تحت تأثير التحديث (١٩٧١) . وكذلك
Herbert Leidernan

في دراسة التطبيع الاجتماعي للأطفال في كينيا (١٩٦٦) ، و
Donald B. Holsinger
لقياس المواقف المصرية بين طلبة المدارس الابتدائية في البرازيل (١٩٧٢) . وفي دراسة أقل أكاديمية ، استعمل
Alfred Bennett, Jr.

الطريقة نفسها لقياس مصرية مواقف مديري الشركات في الفلبين (١٩٦٩) . وأخيرا استعملها
David McClelland و Gary Bergthold في قياسهم أثر

مقرسى وحددات السلام على الطلبة في أثيوبيا (١٩٦٨) . كل هؤلاء موردين في كتاب :

Alex Inkeles and David Smith, *Becoming Modern*, P. 364.

Karl W. Deutsch, "Social Mobilization and Political Development," *American Political Science Review*, LV (September 1961); 493-514.

John Gulick, *Social Structure and Culture Change in a Lebanese Village* (New York: Wenner-Gren, 1955), P. 93.

Samir Khalaf and Per Kougstad, *Hamra of Beirut: A Case of Rapid Urbanization* (Leiden: E. J. Brill, 1973), P. 135.

الشركات متعددة الجنسيات ودورها في التنمية الاقتصادية

د. اسكندر النجار *

لقد شهد الربع المنصرم من القرن الحالي تطورات عديدة على الصعيدين السياسى والاقتصادى . فعلى الصعيد السياسى ظهرت نتيجة الصراع بين المعسكرين الاشتراكى والراسمالى كتلة ثالثة تتمثل فى دول عدم الانحياز . كما أصبحت مقاومة الاستعمار وتحرير الدول المستعمرة هدفا ومطلباً تنادى به هيئة الأمم المتحدة : وبذا انحصر الاستعمار عن العديد من الدول . كما لجأت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتى الى الوفاق كسياسة بدلا من المواجهة **. أما على الصعيد الاقتصادى فقد ظهرت فتحة رابعة ، اذ قسمت مجموعة الدول النامية الى دول نفطية ودول غير نفطية . واهمية ذلك لا تكمن فى التقسيم فقط بل فى الهمية الاقتصادية — بالذات — لهذا التقسيم . فالوزن الاقتصادى الذى كانت تتمتع به الولايات فى المجال العالمى قد تقلص نسبيا بعد استعادة الدول الأوروبية الصناعية واليابان لكياناتها الاقتصادية . كما ان الدول النامية التى كانت شبه مهملة دوليا أصبحت تحتل مكانا ملموسا فى الضمير العالمى من حيث ازدياد الوعى بمشاكلها الاقتصادية . كما احتلت الدول النفطية منها مكانا خاصا فى الاقتصاد الدولى (١) . وقد واكب هذه التطورات وتخللها بخط مواز — ان جاز التعبير — نمو متسارع للشركات متعددة الجنسية أو الدولية (***). ، التى انتشرت فى جسم الاقتصاد العالمى وفى كياناته المختلفة بحيث أصبحت عنصرا أساسيا فى العلاقات الاقتصادية الدولية لا يقل وزنا من حيث أبعاده عن التبادل الاقتصادى التقليدى بين الدول .

وقد تباينت الآراء حول دور هذه الشركات وأهميتها فى المجتمع الدولى . فالبعض يرى فيها وسيلة فعالة لتنمية الموارد الاقتصادية وتوثيق العلاقات الاقتصادية ومن ثم العلاقات السياسية دوليا ، بينما آراء معارضة تعتقد بأنها وسيلة وإن كان ظاهرها اقتصاديا إنما تهدف

* الاستاذ بقسم الاقتصاد — جامعة الكويت .

** لقد حصلت أيضا أحداث أخرى منها على سبيل المثال أزمة صندوق وثاميم شركات النفط فى إيران ، انتهاء الحرب الكورية ، والحرب الفيتنامية ، والأزمة الكوبية ، الحروب العربية — الإسرائيلية وملاصقاتها السياسية والاقتصادية .

*** (الشركات متعددة الجنسية أو الشركات الدولية اسمان مخططان لشيء واحد . وهناك العديد من التعاريف لهذا النوع من الشركات. والتعريف الذى يمكن أن يتفق عليه مع بعض التحفظ وستعقد به هنا هو « الشركة أو المؤسسة أو المشروع الذى يملك أو يسيطر على أصول ، أو ممتلكات ، أو مناجم ، أو مكاتب مبيعات الخ . فى دولتين أو أكثر عن طريق فروع أو مؤسسات تابعة أو مشاريع مشتركة » .

راجع : مجموعة التعاريف التى أوردتها هيئة الأمم فى دراستها :

Multinational Corporation in World Development, New York, 1973.

لاخضاع اقتصاد الدول النامية بالذات ، وربطه وزيادة تبعيته ليس فقط اقتصاديا بل ايضا سياسيا بالدول الصناعية ، الرأسمالية (٢) . والحقيقة لا يمكننا القول جازمين بأن الشركة متعددة الجنسية تقوم بهذا الدور فقط أو ذاك ، إذ أن ذلك يعتمد على عوامل عديدة . فالشركات متعددة الجنسية تختلف من حيث حجمها وطبيعة نشاطها ، ومن حيث انتشارها ومن حيث استراتيجيتها ، ومن حيث فاعليتها السياسية ، وإن كانت تتفق من حيث كون الربح هدفا أساسيا لها ، كما أن أثرها يختلف من دولة لأخرى حسب مرحلة النمو الاقتصادي والاجتماعي الذي تجتازها تلك الدول .

إن كل هذه الأمور يجب أخذها بعين الاعتبار لدى الحكم على هذه الشركات . ونحن هنا في هذا البحث لسنا بصدد الحكم على الشركات متعددة الجنسية بقدر ما نحن بصدد معسرة الدور الذي يمكن أن تقوم به لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول النامية . وسعيا لتحقيق ذلك فقد قسمنا البحث إلى ثلاث أجزاء متصلة ، متكاملة تعرض وتناقش في الجزء الأول منها الشركات متعددة الجنسية من حيث خصائصها ، صفاتها ، تطورها وملكيته ، أجمالى استثماراتها المباشرة وتوزيع هذه الاستثمارات بين النشاطات الاقتصادية المختلفة في الدول المتقدمة اقتصاديا والدول النامية ثم نمط ملكيتها .

ويناقش الجزء الثانى دور هذه الشركات في عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية والآثار المختلفة التى يمكن أن تنجم عن الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات في الدول النامية . ونختتم بمحاولة لاختصار الشقة بين ما يجب أن يكون وما هو كائن لدور الشركات الدولية في الدول النامية من خلال مرآة عالم متطور .

إن أى عمل أو سياسة تجاه الشركات متعددة الجنسية لن تؤدي الفائدة المرجوة منها إلا إذا تعمقنا في فهم طبيعة هذه الشركات .

تتجه الشركات للاستثمار في الخارج لأسباب وأهداف عدة منها وأهمها الربح بالإضافة إلى الرغبة في توسيع رقعة السوق والسيطرة على نصيب أكبر من السوق العالمى وذلك لضمان استمرار النمو والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير وتقليل المخاطر . وعامل آخر كان أساس نشأة الشركات متعددة الجنسية ألا وهو تأمين مصادر المواد الخام والأولية .

فقد وضع رجال الأعمال الأوروبيون والأمريكيون في النصف الثانى للقرن التاسع عشر أساس الكثير من الشركات الدولية الكبرى في حقل استخراج وتصنيع المواد الأولية . أما في حقل الصناعات التحويلية فكان المحرك للاستثمارات الأجنبية المباشرة في البداية هو حماية أسواق صادراتها التي هددها شركات دولية أخرى أو المنافسة المحلية في الدول الأم . وقد تطورت الأسباب في المراحل اللاحقة فأصبحت الرغبة في الاستفادة من تكاليف الانتاج المنخفضة في الدول الأخرى ، أو الاستفادة من القوة الشرائية المرتفعة في أسواق الدول المتقدمة اقتصاديا على الأخص ، أو الاستفادة من الموقع كمنطلق للتصدير ، أو الرغبة في الحصول أو الاستفادة من توفر التكنولوجيا المتقدمة كما هو الحال بالنسبة للشركات الأوروبية في الولايات المتحدة . تغلب على الشركات متعددة الجنسية العديد من الصفات والخصائص التي تميزها عادة عن

غيرها من الشركات . اذ تتميز بكون الحجم وضخامة اجمالي المبيعات السنوية (*) . كما تغلب عليها الصبغة الاحتكارية حيث يسيطر القليل من هذه الشركات على عمليات الانتاج والتوزيع والشراء ، كما في قطاع النفط على سبيل المثال . وتملك هذه الشركات او تسيطر على العديد من الفروع في كل من الدول النامية والمتقدمة اقتصاديا . حيث تتركز في الاخير منها ، ممثلا ثمانى من اكبر الشركات متعددة الجنسية في العالم امريكية ، كما ان الولايات المتحدة وحدها كانت تملك او تسيطر سنة ١٩٦٩ على ثلث اجمالي الفروع الاجنبية في العالم البالغ عددها ٢٧٣٠ فرعا ، وهذا يقارب اجمالي عدد الفروع الذي كانت تملكه او تسيطر عليه بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا مجتمعة (**). وهذا ويتفاوت حجم هذه الفروع حسب طبيعة النشاط الاقتصادي وايضا حسب موقع هذا النشاط اى في دولة نائية او متقدمة اقتصاديا . فالجدول التالي (رقم ١) يبين أن حجم الفروع في قطاع المواد الطبيعية يبلغ ثلاثة او أربعة أمثاله في الصناعات التحويلية .

* لقد تجاوز اجمالي المبيعات السنوية لكل من الشركات الدولية الاربعة عشرة بلايين دولار . وهذا الرقم يفوق الناتج الاجمالي القومي للعديد من الدول .

** تلك او تسيطر هذه الدول على حوالى ٤٥٪ من اجمالي الفروع الاجنبية في العالم ، وبذا تبلغ النسبة الاجمالية لنصيب هذه الدول من الفروع بالاضافة للولايات المتحدة ٧٥٪ من اجمالي الفروع الاجنبية في العالم . يترتب على ذلك بالطبع تركيز الاستثمارات الدولية في ايدى هذه الدول ، وخاصة الولايات المتحدة اذ يبلغ نصيب الولايات المتحدة من اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة (٥٠٪) ، بينما يبلغ اجمالي نصيب بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا (٣٠٪) .

جدول رقم - ١ -

الشركات الدولية الامريكية : متوسط حجم الفروع
الاجنبية حسب النشاط الاقتصادي والقطعة ١٩٦٦ (بالآلاف دولار)

القطاع	اجمالي العالم	الدول النامية	الدول المتقدمة
الماجم والتعدين	٨٢٣٠	٧٢٦٨	٨٩٠٦
النفط	٨٧٤٦	٨٩٨١	٨٢٤٨٦
الصناعة التحويلية	٢٣٦١	١٣٩٩	٢٧٦١
المرافق العامة	٢١٦٥	٢٦٤٦	١٣٩٧
التجارة	١١٤	١٢١٩	١٠٧٠
اخرى	٨١٨	٠٤٧٧	١٠٤٠

المصدر :

United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/100 New York, 1978, P. 141.

أما في قطاعي النفط والتجارة فميزيد حجم الفروع في المتوسط بعض الشيء في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة بينما يبلغ حجم الفروع في قطاع الصناعة التحويلية في الدول النامية ، نصفها في الدول المتقدمة وذلك بعكس حجم الفروع في المرافق العامة التي تبلغ في الدول النامية ضعفها في الدول المتقدمة .

لقد كانت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فترة نمو متسارع للشركات متعددة الجنسية فقد ارتفع عدد الفروع الأمريكية خلال السنوات ١٩٥٠ - ١٩٦٦ من ٧٠٠٠ فرع إلى ٢٣٠٠٠ فرعاً ، وكذلك بالنسبة لبريطانيا انما بمعدل أقل فقد تضاعف عدد فروعها بحيث أصبح حوالي ١٩٢٠ فرعاً . وبالمثل بالنسبة لليابان وفرنسا وألمانيا الغربية ، إذ تضاعف عدد فروع الأخيرة من ٢٠٢٣ فرعاً و ٢٩١٦ فرعاً لكل منهما على التوالي . وقد واكب هذا النمو نمو في تدفق رأس المال للاستثمار المباشر ، إذ ارتفع المبلغ الإجمالي السنوي للاستثمارات المباشرة الأجنبية لمجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، من حوالي ثلاثة بلايين دولار إلى ما يقارب ثمانية بلايين دولار خلال الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧١ . وقد انعكس ذلك على القيمة الدفترية لإجمالي الاستثمار المباشر خلال الفترة ذاتها ، فقد ارتفع إجمالي الاستثمار المباشر للولايات المتحدة من ٣٣ بليون دولار إلى ٨٦ بليون دولار ، ومن ١٢ بليون دولار بالنسبة لبريطانيا . أما بالنسبة لليابان فقد ارتفع من أقل من ٣٠٠ مليون دولار إلى ٥٠٠ بليون دولار ، ومن ٧٣٠ مليون دولار إلى ٧٣٠ بليون دولار بالنسبة لألمانيا الغربية . وقد ارتفع إجمالي الاستثمار المباشر للشركات متعددة الجنسية مجتمعة من ١٠٨ بليون دولار سنة ١٩٦٧ إلى ١٦٥ بليون دولار سنة ١٩٧١ (٤) .

هذا ويلاحظ أنه على الرغم من انتشار فروع الشركات الدولية عالمياً إلا أن هناك تبايناً في مناطق تركيزها . فالدول المتقدمة تستأثر بحوالي ٧٤٪ من إجمالي الفروع أما الباقي فموزع بين المناطق النامية كالتالي : ٧٪ إفريقيا ، ١٢٪ نصف الكرة الغربي و ٦٪ آسيا . ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أيضاً أن هذه النسبة تتراوح بين ١٤٪ لدولة كسويسرا إلى ٥٠٪ للبرتغال . كما ترتفع بالنسبة لفرنسا عنها بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة وألمانيا الغربية التي تملك فيها بينها أكبر عدد من الفروع . وهذا الانتشار أو التوزيع بين المناطق المختلفة في الدول النامية يعكس لحد كبير العلاقات التاريخية والاستعمارية لدول بريطانيا وفرنسا والبرتغال وإسبانيا وبلجيكا وهولندا على سبيل المثال . وينعكس هذا التوزيع على نصيب كل من الدول المتقدمة والدول النامية من إجمالي الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات ، إذ يبين لنا الجدول رقم (٣) أن ثلثي إجمالي هذه الاستثمارات يتركز في الدول المتقدمة . ويرجع ذلك لموامل عدة منها ارتفاع المستوى الاقتصادي والقدرة الاستيعابية بالإضافة إلى تشابه الهياكل المؤسسية والاجتماعية فيها .

جدول رقم ٢ -
الشركات الدولية لبعض الدول المتقدمة اقتصاديا
عدد الفروع وتوزيعها حسب المناطق ١٩٦٨ أو ١٩٦٩
التوزيع النسبي للفروع حسب المناطق (%)

الدولة الأم *	الحد الأدنى للفروع (**)	الدول المتقدمة اقتصاديا	الدول النامية	افريقيا	امريكا الوسطى والجنوبية	آسيا
%	%	%	%	%	%	%
الولايات المتحدة	٩٦٩١	٧٤٧	٢٥٣	٨٤	٧٢٨	١٨٨
بريطانيا	٧١١٦	٦٨٢	٣١٨	٢٨٥	٢٨٥	٣١٥
ألمانيا الغربية	٢٩١٦	٨٢٢	١٧٨	٤٠٠	٤٩١	٢٨٣
فرنسا	٢٢٣	٥٩٧	٤٠٣	٢١٨	٢٤١	٩٢
سويسرا	١٤٥٦	٨٥٧	١٤٤	٦٦٦	٦٠٣	٢٢٩
السويد	١١٥٩	٨٣٤	١٦٦	١٥٨	٦٦٧	٢٢٩
هولندا	١١١٨	٧٢٦	٢٧٤	١٠٤	٤٧٤	٢٤٨
بلجيكا	٥٩٤	٦٩٧	٣٠٣	٢٧٨	٢١٧	٨٩
إيطاليا	٤٥٩	٦٧٣	٣٢٧	٦٩٤	٥٦٠	١٤٠
الدنمارك	٣٥٤	٨٤٨	١٥٢	٣٠٠	٢٥٢	٣٧٠
النرويج	٢٢٠	٨٤٦	١٥٥	٢٧٨	٢٦٥	٢٦٥
النمسا	١٠٥	٨١٠	١٩٠	٤٧١	٥٠٠	٤٥٠
لوكسمبرج	٥٥	٨٥٥	٥٤٥	١٠٤	٦٥٢	—
أستراليا	٢٦	٧٣١	٢٦٩	٣٧٥	٨٥٧	—
البرتغال	٨	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٢٥٠	—
المجموع	٢٧٣٠٠	٧٣٦	٢٦٤	٢٩٣	٤٧٩	٢٢٨

المصدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/ 190, P. 147.
 * رتبت الدول ترتيبا تنازليا حسب عدد الحد الأدنى للفروع .
 ** احتسب الحد الأدنى على أساس أن للشركة الدولية فرعا واحدا فقط في الدولة المضيفة ، على الرغم من أنه قد يكون لها أكثر من فرع في تلك الدولة .

جدول رقم ٣ -
اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر حسب دول المصدر
ومناطق الاستثمار ١٩٦٧ - مليون دولار والنسبة المئوية
الجدول التامية

دول المصدر (*)	الاجمالي العالمي للقيمة الدفترية(**)	اجمالي القيمة الدفترية	افريقيا %	امريكا الوسطى %	امريكا الجنوبية %	الشرق الوسط %	آسيا %	الاجمالي %
الولايات المتحدة	٥٩٤٨٦	١٦٧٠.٣	٢٣	٧٤	١٢٤	٣٠	٣٠	٢٨١
بريطانيا	١٧٥٢١	٦٥٨٢	١١٢	٤٧	٥٠	٤٨	١١٨	٣٧٦
فرنسا	٦٠٠٠	٢٦٨٩	٢٨٨	١٠	٦٨	٢٧	٥٥	٤٤٨
هولندا	٢٢٥٠	١٤٦٤	١٤٤	٨٢	٣٢٦	٧٧	١١٤	٧٥٣
كندا	٣٧٢٨	١٤٥٣	٥١	١٣٣	٢٢٧	٠٢	١٣	٣٩٠
المانيا الغربية	٢٠١٥	١٠١٨	٤٦	٢٤	٢٢٨	٠٨	٢٢	٢٣٨
اليابان	١٤٥٨	٧٠	٩	٦٩	٢٠٩	٥٨	١٣٥	٤٨٠
ايطاليا	٢١١٠	٦٦٦	١١٧	١٠	١٧٦	١٢	٤١	٢٣٠
بلجيكا	٢٠٤٠	٦١٣	٢٣٦	—	٥٥	٠١	٠٨	٣٠٠
سويسرا	٤٢٥٠	٥٦٥	١٤	٣٤	٦٧	٠١	١٧	١٣٣
السويد	١٥١٤	١٨٠	٥٣	٠٨	٤٦	—	١٢	١١٩
استراليا	٢٨٠	١٠٠	—	—	—	—	٢٦٣	٢٦٣
البرتغال	٢٠٠	٩٩	م غ م	م غ م	٣٠	م غ م	م غ م	٤٩٥
الدنمرك	١٩٠	٢٩	٨٧	٥١	١٢	١٠	٢٧	١٥٣
النرويج	٦٠	٩	٥٠	—	١٠٠	—	—	١٥٠
النمسا	٣٠	٥	—	—	١٧٧	—	—	١٦٧
المجموع	١٠٤٢٢	٣٣١٣٥	٦٣	١٦	١١١	٣٠	٤٨	٣١٨

المصدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development,

رقبت الدول ترتيبا تازانيا حسب قيمة اجمالي الاستثمار في الدول التامية . ST/ECA/ 190, P. 148.

** لا تشمل دول المسكر الامتراكى .

جدول رقم - ٤ -

اجمالي الاستثمار الاجنبي المباشر موزعا حسب المناطق
حسب القطاعات سنة ١٩٦٦ (مليون دولار ونسب مئوية) منطقة الاستثمار

القطاع	اجمالي المالم (*)		الدول المتقدمة اقتصاديا		الدول النامية		الدول النامية التي هي من اجمالي المالم
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
النفط	٢٥٩٤٢	٢٨.٩	١٤٠٥٠	٢٣.٦	١١٨٩٢	٣٩.٧	٤٥٨
المناجم والتمدين	٥٩٢٢	٦.٦	٣١٢٢	٥.٢	٢٨٠.١	٩.٣	٤٧٣
الصناعة التحويلية	٣٦٢٤٦	٤٠.٥	٢٨١٩٩	٤٧.٣	٨٠.٤٧	٢٦.٩	٢٢٢
اخرى	٢١٤٧٢	٢٤.٠	١٤٢٤٢	٢٣.٩	٧.٢٣٠	٢٤.١	٣٣.٧
المجموع	٨٩٥٨٣	١٠٠	٥٩٦١٣	١٠٠	٢٩٩٧٠	١٠٠	٣٣.٥

المصدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190, P. 149.

* لا تشمل دول المسكر الاسرائيلي .

أما الثلث المتبقى فتستحوذ عليه الدول النامية . وقد حصلت الدول النامية فى نصف الكرة الغربى على ١٨ ٪ من اجمالى هذه الاستثمارات ، بينما استحوذت افريقيا على ٦ ٪ وآسيا ٥ ٪ وقد كان نصيب الشرق الاوسط ٣ ٪ فقط . هذا ويلاحظ احتلال الشركات الدولية الامريكية مكان الصدارة فيما يتعلق بالاستثمار المباشر سواء كان ذلك فى السدول النامية او المتقدمة اذ يباع أكثر من ثلاثة أمثاله بالنسبة للدولة الثانية بريطانيا ، وأكثر من تسعة أمثال الاستثمار المباشر للشركات الدولية الفرنسية التى تحتل المرتبة الثالثة .

أما من حيث توزيع الاستثمار المباشر بين القطاعات الاقتصادية فنجد ان الصناعة التحويلية تحتل مكان الصدارة فى السدول المتقدمة اذ تستحوذ كما يوضح الجدول رقم (٤) على ٤٧ ٪ من اجمالى يليها قطاع النفط ٢٤ ٪ والتعدين ٥ ٪ ثم نشاطات اخرى ٢٤ ٪ وهذا التوزيع مغاير للتوزيع فى الدول النامية اذ يستوعب قطاع النفط ٤٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات الدولية المباشرة ، ويستحوذ التعدين والمناجم على ٢٧ ٪ . أما الصناعة التحويلية فتحل مكانا أقل أهمية فى الدول النامية منه فى الدول المتقدمة اذ تبلغ نسبتها حوالى ١٠ ٪ فقط وتتوزع الرصيد نشاطات اخرى . هذا ويتركز الاستثمار المباشر فى ايدى القليل من الدول المتقدمة ، فمثلا ٨٠ ٪ من اجمالى الاستثمارات المباشرة فى قطاعى النفط والصناعة التحويلية تستحوذ عليها شركات أمريكية وبريطانية . كما يلاحظ فى الجدول رقم (٥) التباين الواضح فى توزيع الاستثمارات المباشرة بين القطاعات المختلفة . فحين نجد تشابها بين توزيع الاستثمارات الأمريكية والبريطانية الدولية ، ٣٣ ٪ فى النشاطات الاستخراجية و ٤٠ ٪ فى الصناعة التحويلية ، نجد اختلافا فى التوزيع بين اليابان وألمانيا الغربية . فبينما تتركز استثمارات الاولى فى التجارة والصناعة الاستخراجية ، تتركز استثمارات الثانية فى الصناعة ذات التكنولوجيا المتقدمة كالكيمويات والمفاتيح الكهربائية ووسائل النقل . ولدى مقارنتها باستثمارات الولايات المتحدة او بريطانيا

فى حقل النفط نجد انها تكاد لا تذكر اذ تبلغ حوالى ٣ ٪ فى النفط و ٥ ٪ فى التعدين وتتميز الاستثمارات الصناعية الأمريكية وبدرجة أقل البريطانية بالتكنولوجيا المتقدمة اذ تبلغ نسبة الاستثمارات المباشرة للشركات الأمريكية والبريطانية فى الصناعات الكيماوية والمكائن والمعدات والمنتجات الكهربائية ٥٠ ٪ و ٦٠ ٪ من اجمالى استثمارات كل منهما على التوالى . وقد اكتسبت القدرة التكنولوجية للشركات الأمريكية فى صناعتى الكيماويات والسيارات مركزا مهيما فى هذين الحقلين . وقد ازداد نشاط الشركات متعددة الجنسية مؤخرا فى قطاع الخدمات خصوصا الاعمال المصرفية والسياحة والاستثمارات الدولية . وقد نمى قطاع المصارف بالذات نموا ملحوظا اذ ارتفع اجمالى عدد الفروع الاجنبية للمصارف الأمريكية من ٣٠٣ الى ١٠٠٩ فرعا خلال الفترة ١٩٦٥ — ١٩٧٢ ، بينما انشأت المصارف اليابانية سنة ١٩٧٢ فقط ٢٥ فرعا وبلغ عدد الفروع البريطانية ١٩٢ فرعا والالمانية ١٠٣ فرعا وفرنسا ٩١ فرعا . هذا وتمثل الودائع الاجنبية نسبة متزايدة من اجمالى ودائع المصارف الأمريكية الدولية .

فمثلا بالنسبة للمصارف الأمريكية الدولية المقيمة فى نيويورك ارتفعت نسبة الودائع الاجنبية

جدول رقم - ٥ -

إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لبعض الدول
موزعا حسب القطاعات والصناعة ١٩٦٥ و ١٩٧٠ (بليون دولار ونسب مئوية)

الولايات المتحدة		بريطانيا		اليابان		المانيا الغربية		القطاع والصناعة
سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥	سنة ١٩٧٠	سنة ١٩٦٥	
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٠٠	٧٨٠.٩٠	١٠٠	١٦٧.٩٧	١٠٠	٣٥٩.٦	١٠٠	٥٧٧.٥	إجمالي القطاعات
٧.٩	٦١٣.٧	٤.٥	٧٦.٠	٣١.٣	١١٢.٧	٤.٥	٢٦.٠	المناجم والتعدين
٢٧.٩	٢١٧.٩٠	٢٢.٩	٣٨٥.٣	٤١.٩	١٥٠.٦	٢.٨	١٦.٤	النقل
٢٣.٠	١٧٩.٣٢	٣٧.٤	٦٢٩.٠	٢٦.٨	٩٦.٣	١٥.٧	٩.٨	أخرى
٤١.٣	٣٢٢.٢١	٣٥.٨	٨٩.٤			٧٦.٩	٤٤.٣	الصناعة التحويلية
١٠٠	٣٢٢.٢١	١٠٠	٨٩.٤	١٠٠	٩٦.٣	١٠٠	٤٤.٣	إجمالي الصناعة التحويلية
٨.٣	٢٦.٨٠	٩.٩	٥.٨٣	٦.٣	٦.١	٥.٣	٢.٣	المنتجات الغذائية
—	—	١.٧	٩.٨	١٩.٧	١٩.٠	٢.٥	١.١	النسيج
—	—	٢.٢	١٢.٩	٢٢.٠	٢١.٢	٤.٨	٦.٣	الآخشاب ولب الورق
١٩.٥	٦٢٧.٢	١.٠	٥٩.٤	٦.٢	٦.٠	٣.٥	٨.٩	كيمياويات
١١.١	٣٥٧.٦	٦.٤	٣٧.٧	١٤.٣	٣٨.٠	٩.٨	٤٣.٦	الفولاذ ومعادن أخرى
١٤.٤	٤٠.١٢	١.٦	٩٤.٣.٠	٧.٠	٦.٧	٩.٦	٤.٢٨	مكائن
٨.٩	٢٦٠.٦	٨.٨	٥١.٩	٧.٩	٧.١	١٥.٢	٦.٧	منتجات كهربائية
١٨.٢	٥٨٧.١	١٤.٤	٨٥.٠	١٠.٧	١٠.٣	١٢.٧	٥.٦٣	وسائل نقل
٢٢.٤	٧٢١.٤	٣.٥	١٨٠.١	٦.٣	٦.١	٧.٧	٣.٤٣	أخرى

المصدر : United Nations, Multinational Corporations in World Development, : ST/ECA/ 190, P. 151.

الى المحلية من ٨٠ ٪ الى ٣٣ ٪ الى ٦٥ ٪ فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٦٨ ، ١٩٧٢ على التوالي . (٥) .

أما من حيث الملكية فتمتص الشركات الدولية عموما بسيطرة فعالة على مروعها وذلك من خلال ملكيتها الكاملة لتلك الفروع أو ملكية أغلب الاسهم أو من مركز اقلية . فمثلا تسيطر الشركات الدولية والأمريكية والبريطانية سيطرة كاملة أو غالبية على ٨٠ ٪ و ٧٥ ٪ من اجمالي مروع كل منهما على التوالي ، وبالمثل فان ٩٠ ٪ من اجمالي الاستثمار المباشر لتلك الشركات كانت فى مروع تملك على الاقل غالبية أسهمها . وهذه الرغبة فى السيطرة تبدو وكأنها ظاهرة عامة للشركات الدولية فيها عدا اليابان حيث نسبة كبيرة من الاستثمارات المباشرة الاجنبية لشركاتها الدولية تتمثل فى شركات أو مروع اجنبية تحتل فيها مركز الاقلية . ويرجع ذلك فى الغالب الى اختلاف طبيعة أسلوب السيطرة بالإضافة الى التوزيع الجغرافى للاستثمارات . فمثلا تركز نشاط الشركات اليابانية الدولية فى التجارة والصناعة الخفيفة يوحى بأن مروعها تنسم بصغر الحجم وبلغ الاستثمار قد يقضى بالفرض ، اصف الى ذلك ان معظم هذه الفروع تقع فى دول نامية ، الأمر الذى يجب معه تفادى اثاره المشاعر الوطنية وحساسية تلك الدول ضد الاستثمار الاجنبى (٦) .

لقد كان للثورة العلمية فى ميادين التكنولوجيا والإدارة والتسويق والتوزيع الدور الاساسى — لحد بعيد — فى النمو الاقتصادى الذى يشاهده هذا العصر . ولا تكون مغالين اذا اعتبرنا الشركات الدولية عنصرا اساسيا فى هذه الثورة اذ تعمل دائبة على تنمية طاقاتها وقدراتها فى العلوم التكنولوجية والإدارية والتسويقية والتوزيعية عالميا ، وبالتالى لها دور كبير فى النمو الاقتصادى على الصعيد لاعالى* . ولذا فمن الطبيعى أن تكون هذه الشركات مصدرا تلجأ اليه الدول النامية فى محاولة الحصول على ما قد تحتاجه فى عملية التنمية سواء كان خبرات ادارية ، أو تكنولوجيا أو مهارات فنية أو رأسمال أو خدمات تسويقية أو استثمار مباشر .

ينبغى علينا قبل أن نحكم على دور هذه الشركات فى عملية التنمية أن نوضح ان هدفها الاساسى ومحور استراتيجيتها هو الربح وليس من سياستها أو أهدافها الاصلية التنمية الاقتصادية . ولذا فعلى الرغم من حاجة الدول النامية للقرارات والامكانيات المختلفة لهذه الشركات فاننا نلاحظ انه باستثناء تلك الشركات التى تعمل فى النشاطات الاستخراجية فان الشركات متعددة الجنسية لا تنجذب الى جميع الدول النامية بدون تمييز ، اذ لا بد من توافر مواصفات معينة لها القابلية على الانتعاش حيث متوسط دخل الفرد مرتفع وحيث تتوفر المهارات العمالية العاملة وحيث الاوضاع السياسية مستقرة . بالإضافة الى وجود الهياكل الاساسية والمرافق الاخرى التى يتطلبها قيام المشاريع الدولية . وهذا يوضح لحد كبير ، كما لا حظنا فى الجزء الاول ، اتجاه معظم هذه الشركات الى الدول المتقدمة اقتصاديا . ولذا نجد الكثير من الدول النامية فى محاولتها لجذب الشركات الدولية تقدم لها العديد من التسهيلات كالاغفاء من الضرائب لحد

* بلغ اجمالى القيمة المضافة للشركات الدولية سنة ١٩٧١ (٥٠٠) بليون دولار أى ما يعادل ٢٠ ٪ من الناتج الاجمالى القومى للمسلم .
راجع :

مختلفة ، والحماية الجبركية ، واعانات التصدير والحد من المنافسة الداخلية وغيرها من التسهيلات ** .

ونقطة أخرى نود أن نؤكدها قبل مناقشة آثار الشركات الدولية على عملية التنمية وهي أنه نظرا لاختلاف وتعدد أنواع هذه الشركات فإن المهارات والقدرات التي توفرها الشركات التي تعمل في حقل الصناعات الاستخراجية تختلف عن تلك التي تقدمها الشركات التي تعمل في الصناعات التحويلية . كما أن أسلوب معالجة مروع هذه الشركات مختلف . فالبعض يخضع مروعهم إلى استراتيجية دولية شاملة ، من حيث ربط سائر الفروع من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل بينما يعامل البعض الآخر من الشركات مروعهم كوحدات مستقلة تماما (٧) . ومن جهة أخرى فإن ردود فعل الدول المضيفة تجاه هذه الشركات متفاوتة . فالدول النامية المتقدمة نسبيا والتي تملك صناعة وطنية قوية يختلف موقفها من الاستثمار الأجنبي عن دولة فقيرة نسبيا . وعلى الرغم من الانفاوت في طبيعة وحجم الشركات ، فإن هناك جوانب للنشاط الدولي يمكن تمييزها على الشركات الدولية مهما كانت طبيعة هذا النشاط . وهذه الجوانب هامة وعادة لمعظم الدول المضيفة ولمعظم الشركات الدولية بحيث تستحق الاهتمام ، ولذا سنناقشها فيما يلي . وسيكون التركيز على الشركات الدولية كمبتجين صناعيين في القطاعات الاستخراجية والتحويلية في الدول النامية .

إن الشركات الدولية ، بصفة عامة ، تقدم للدول المضيفة رزمة أو مجموعة موارد وقدرات دون أن تتخلى عن ملكيتها أو السيطرة عليها . ومن ثم فإن أثر أو آثار الشركات الدولية يتوقف على طبيعة المحتوى أو مكونات الرزمة أو المجموعة واستراتيجية الشركات الدولية من ناحية ، وعلى المناخ التي تمارس فيه الشركات الدولية عملياتها من ناحية أخرى . فمثلا يؤدي رأس المال الأجنبي إلى تنمية موارد الدولة المضيفة وإزالة العجز في الصرف الأجنبي . لكنه يترتب على ذلك خروج رأس مال من الدولة المضيفة على شكل أرباح ورسوم ، أو قد يؤدي إلى انخفاض الصادرات نتيجة زيادة الدخل بحيث يزيد من استهلاك سلعة الصادرات أو قد يؤدي إلى زيادة إجمالي الواردات . وكل ذلك من شأنه زيادة الجائبات المدين من ميزان المدفوعات مما قد يترتب عليه حدوث العجز فيه مرة أخرى . هذا وتشير إحدى دراسات هيئة الأمم إلى أن صافي حركة رأس المال بين الشركات الدولية والدول النامية في غير مصالح الدول النامية . حيث أن عوائد الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية تفوق إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة (٨) .

ومن ناحية أخرى فإن التكنولوجيا الحديثة التي قد تكون إحدى مكونات الرزمة ، قد تؤدي إلى تحسين استخدام الموارد وزيادة الانتاجية ، لكنها قد لا تكون من النوع المناسب لحاجة الدولة المضيفة التي تقتضي زيادة فرص التوظيف والتخفيف من حدة البطالة . كما أن المهارات الإدارية والتسويقية قد تؤدي إلى زيادة الانتاجية وتوفير السلع لكنها قد تؤدي أيضا إلى تحويل الموارد من حيث الحاجة إليها ماسة إلى حيث يمكن أن تكون أكثر ربحا (٩) . هذا بالنسبة للعناصر الملموسة أو المحسوسة التي قد تحتوى عليها الرزمة . إلا أن الآثار التي تنطوي عليها العناصر

** أن مثل هذه التسهيلات التي تقدم في المراحل الأولى من قدوم الشركة الدولية تصبح بمصدر مشاكل صادة في المحتل اللاحقة بين الشركة الدولية والدول المضيفة .

غير المحسوبة التي قد تحتوى عليها الرزمة ، أن جاز التعبير ، هي التي نتجت عنها الآثار بعيدة المدى . فالرزمة مثلا لا تستند أهميتها فقط من العناصر التي تشتمل عليها بل أيضا من كونها منفذا لرأس المال والتكنولوجيا والمهارات المتنوعة وشبكة الاسواق العالمية التي تسيطر عليهما الشركات الدولية . كما أنه لا ينبغي اعتبار الزيادة في الدخل القومي فقط بل أيضا إمكانية التأثير على اتجاه عملية التنمية . هذا وقد تخدم الشركات الدولية كرسل حضارة وعملاء لربط الدول النامية بالاقتصاد العالمي ، إلا أنهم بذلك يضعون الدول النامية في موقف يزيد من تبعية هذه الدول واعتمادها على الاقتصاد العالمي (١٠) .

ومن ناحية أخرى فإن الدفعات التي تسببها الشركات الدولية للقطاعات الانتاجية لا توفر دائما أساسا لنمو اقتصادي مطرد واقتصاد قوى . ان القطاعات الأجنبية المعزولة - خصوصا في القطاعات الاستخراجية - تكون الصلة لحد كبير متعذبة بينها وبين باقى القطاعات الاقتصادية في الدولة . فيكون بذلك دورها محدودا من حيث تنشيط أو إعاقة صناعات أخرى وبالتالي لا يكون لها أثر ظاهر في رفع مستوى الكفايات المحلية على الرغم من ضخامة استثمارات واستخدامها لمختلف المهارات الحديثة والتكنولوجيا المتقدمة في مراحل الإنتاج وتوزيع المختلفة (*) . كما أن تقييد المنافسة التي يستفيد منها المشروع الأجنبي لن تكون في مصلحة الدولة المضيفة في مراحل لاحقة . كما أن محاولة الدولة المضيفة زيادة الضرائب أو تقنين تحويل الصرف الأجنبي للخارج قد تقاومها الشركات الدولية وذلك برفع أسعار الواردات أو تخفيض أسعار الصادرات . هذا وقد تحاول الدولة المضيفة التغلب على هذه المشاكل وذلك بإصرارها على المشاركة في عملية تقرير سياسة وأهداف الفرع المحلي للشركة الدولية . إلا أن مثل هذا الإجراء لا يؤثر دائما على جهاز السيطرة للشركة الدولية . وإن فقدت الشركة السيطرة على أحد فروعها فإن الفرع قد يفقد بعض المزايا التي كانت تحصل عليها الدولة المضيفة والتي تتمثل في زيادة الدخل ، وتوفير الصرف الأجنبي ، وحصولية الضرائب على سبيل المثال (***) . ومن الآثار الأخرى التي يجب أخذها بعين الاعتبار توزيع الدخل في الدولة المضيفة .

زيادة الدخل المترتبة على نشاط الشركات الدولية وارتفاع معدل النمو الاقتصادي لا يعنى بالضرورة تحسنا في توزيع الدخل بل قد يؤدي إلى ازدياد التفاوت في الدخل . وبذا تستفيد فئة مميزة في الدولة من معظم زيادة الدخل . كما أن نشاطات التسويق التي تقوم بها الشركات الدولية قد تكون مركزة على سلع تستهلك عادة في الدولة المتقدمة وبالتالي تكون موجبة لذوى

* ترجع حدودية الأثر لعدة أسباب منها أسلوب الإنتاج الرأسمالي المكثف الذي يترتب عليه انخفاض نسبة العمل بالنسبة لرأس المال في العملية الانتاجية ثم لاستراتيجية الشركات الدولية التي تعمد في أغلب الحالات إلى الاكتفاء باستخراج المواد الأولية وتصديرها رأسا بدون تصنيع في الدولة المضيفة .

** لقد لجأت شركات النفط الدولية في العراق إلى مثل هذا الأسلوب نتيجة خلافها مع الحكومة العراقية . انما لا يجب اعتبار ذلك قاعدة عامة لمس الشركات الدولية من يحاول التكيف مع الظروف الاقتصادية والسياسية الجديدة للدولة المضيفة بحيث يتجاوب مع الوضع الجديد ويبقى على ملامته مع الدول المضيفة بصورة أو بأخرى .

الدخول المرتفعة في الدول النامية ومن ثم تشجع عادات استهلاكية فوق إمكانيات الدول الفقيرة منها ولا تتوافق واستراتيجية التنمية في تلك الدول (١١) .

إن الآثار غير الاقتصادية لنشاط الشركات الدولية لا تقل وزنا عن الآثار الاقتصادية . فالمؤسسات الاجتماعية والتقاليد والقيم الحضارية تكون معرضة ومفتوحة للآثار بتقاليد وقيم الشركات الوافدة خصوصا إذا كانت المرحلة الحضارية التي تعيشها الدولة المضيفة بدائية بالنسبة للمرحلة التي تعيشها لادولة الأم . فتقاليد الإدارة الحديثة ، على سبيل المثال التي تصر على الكفاية الإنتاجية قد تعتبر لا إنسانية في بعض المجتمعات التقليدية . كما أن الشخصية الحضارية ذاتها والهيكل الاجتماعي بأسره في الدولة النامية قد يكون في خطر خصوصا إذا حاولت الشركات الدولية أن تفرض أنظمتها وتقاليدها الاجتماعية على الدولة المضيفة . مما يترتب عليه غالبا مقاومة لوجود الشركات الدولية (١٢) . كما أن الآثار السياسية التي تترتب على وجود الشركات الدولية غالبا تكون على جانب كبير من الأهمية . فالشركة الدولية قد تسعى ليكون لها دور سياسي مباشر في الدول المضيفة لضمان استمرارية التمتع بالامتيازات المتاحة لها ، كما أنها قد تستغل كوسيلة للضغط على الدول المضيفة من قبل الدولة الأم وفي نفس الوقت قد تكون موضع تهديد من قبل الدولة المضيفة يراد به الدولة الأم ، أو تسد تسبب هي في مجابهة مباشرة بين الدولة المضيفة والدولة الأم (*) .

إن ما تقدم يمثل بعض العوامل الأساسية التي تساهم في تكوين وتشكيل آثار الشركات الدولية على عملية التنمية والتي تكون أيضا مصدرا للخلاف بين الشركات الدولية والدول المضيفة . وهذا بدوره يستدعي من الدول النامية ، نظرا لندرة مواردها الاقتصادية ، أن توزع هذه الموارد بكفاءة حسب الأولويات في الأجلين القصير والطويل . ولذا فمن الضروري وضع الخطط التي توضح هذه الأولويات وبالتالي أهداف التنمية . ومن ثم فإن السعي لاستقدام الشركات الدولية يكون للمساعدة على تحقيق هذه الأهداف وبذلك لن يكون هناك تعارض بين نشاط الشركة الدولية واستراتيجية وأهداف التنمية الوطنية . ومن شأن ذلك أيضا الحد من أسباب قيام الخلاف بين الطرفين .

إن الدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية في عملية التنمية في المرحلة الراهنة لا يزال محدودا جدا ، على الرغم من أهميته النسبية بالنسبة للدول النامية . فقد استوعبت الدول النامية ثلث إجمالي الاستثمارات المباشرة لهذه الشركات البالغة ١٦٥ بليون دولار بينما لا يمثل إجمالي إنتاجها القومي سوى سدس إجمالي الناتج القومي العالمي - باستثناء الدول الاشتراكية . وهذا المعيار لا يمكن اعتباره مقياسا لمطغيا أو موضوعيا إذا أخذنا بعين الاعتبار

* انبثقة على مثل هذه الحالات كثيرة في تاريخ الشركات الدولية ، أهمها من ناحية تنظيمية شركة الهند الشرقية ، وشركة الوكاك المنحدرة في أمريكا الوسطى والجنوبية ، وشركة الثغرات الأمريكية في شيلي ، بالإضافة إلى الإمارات الدولية التي نجحت من تأميم شركات النفط في إيران وشركة قناة السويس .
راجسج :

الحجم السكاني لهذه الدول ومستوى الدخل ومتطلبات تحقيق أهداف التنمية المتوخاة ، اذ عندها يصبح مبلغ الخمسة وخمسين بليون دولار نسبيا رقما هامشيا . ومن ناحية أخرى اذا راجعنا توزيع الاستثمارات المباشرة الدولية في الدول النامية نجد انها تتركز في النشاطات الاستخراجية حيث تستوعب هذه النشاطات ٥٠ ٪ من اجمالي الاستثمارات (*) . ويتميز الانتاج في هذه النشاطات بكثافة رأس المال وبالتالي انخفاض نسبة العمل فيها ، ومن ثم مان تأثيرها على التوظيف والمبالاة ولوانه ايجابي لكنه محدود جدا . وأيضا بسبب استراتيجية الشركات الدولية فان النشاطات الاستخراجية لا يترتب على قيامها ، عادة ، نشاطات اقتصادية متصلة وذلك لانه لا تنحصر النشاط في استخراج الموارد وتصديرها ، وبذا تكون مساهمتها محصورة لحد كبير في التأثير على الصادرات ومن ثم توفير الموارد المالية للدولة المضيفة . وحتى بالنسبة لصافي رأس المال بين الدول المضيفة والشركات الدولية فالأرقام الواردة في الجدول التالي تشير الى انه في صالح الشركات الدولية وبالطبع في غير صالح الدول المضيفة سواء كانت نفطية او غير نفطية . فقد ارتفع صافي ما استلمته الشركات الدولية من ١٨٤٣٧ مليون دولار سنة ١٩٦٥ الى ٣٧٢٩٦ مليون دولار سنة ١٩٧٠ . وكان مصدر معظم هذه الزيادة من الدول النامية النفطية اذ ارتفع صافي تسريبات رأس المال فيها من ١٨٠٩٦ مليون دولار الى ٣٣٤١ خلال الفترة ذاتها . أما الدول غير النفطية فمع ان الزيادة في صافي التسريبات كانت اقل منها في الدول النفطية الا ان نسبة الزيادة كانت أكبر بكثير منها في الاولى اذ ارتفع صافي التسريبات بنسبة ١٠٠ ٪ ، من ٣٤٦ مليون دولار الى ٣٨٨ مليون دولار . الامر الذي من شأنه ان يضع الدول النامية في عداد مصدري رأس المال . وهذا تناقض غريب اذا اعتبرنا ان من المشاكل الاساسية للدول النامية هو الافتقار الى رأس المال . ومن الطبيعي ان يثير هذا الوضع ان عاجلا أو آجلا تأثيره على الدول النامية ومن ثم يستمر الخلاف بين الطرفين .

ان الشركات متعددة الجنسية في الآونة الاخيرة الراهنة ، في موقف لا تحسد عليه ، اذ انها ليست موضع نقد الدول المضيفة فقط بل أيضا السدول الأم وبعض وكالات هيئة الأمم المتحدة : ** . فالجتماع يبدو انه قد احس في هذه الفترة بمشاكل الدول النامية ، ولذا اتخذت التوصيات لحث الدول المتقدمة على تغيير سياساتها الاقتصادية تجاه الدول النامية وتقديس المعون لها ، كما حثت الدول النامية على التعاون فيما بينها ، وأكدت على حق هذه الدول في السيطرة والسيادة على مواردها الاقتصادية والحد من نشاط الشركات الدولية بل وتأميمها اذا كان ذلك يخدم مصالحها الاقتصادية (١٣) .

* راجع الجداول الواردة في الجزء الاول للتعرف على توزيع الاستثمار الدولي المباشر بين النشاطات المختلفة ومتوسط حجم المؤسسات التي تعمل في تلك النشاطات ومعارنتها بذلك السائدة في الدول المتقدمة .

** لقد كانت الشركات الدولية الأمريكية موضع تحقيق خصوصا فيما يتعلق بالاستثمار والضرائب ومؤخرا بصدد المعونات او المساعدات المالية التي كانت تدفع للمعلاء الأجانب أو بعض المسؤولين الأمريكيين .

جدول رقم - ٦ -

الاستثمارات الدولية المباشرة والعوائد الناجمة عن إجمالي الاستثمارات
المترابكة في بعض الدول النامية خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٧٠
(بملايين الدولارات)

١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	الدول النامية (المجموع)
١٦١٢ر٧	١٥١٣ر٦	١٣٧٢	١٠٧٤	١٢١٥ر٤	١٣٤٢ر٤	الاستثمار الاجنبي المباشر
٥٣٤١ر٨	٥١٥٥ر٨	٤٩٨٢ر٦	٤٢٤٦ر٢	٤٠٦٣ر٩	٣١٨٦ر١	عوائد الاستثمار
٣٧٢٩ر١ -	٣٦٤٢ر٢ -	٣٦١٠ر٦ -	٣١٧٢ر٢ -	٢٨٤٨ر٥ -	١٨٤٣ر٧ -	الاجنبي
						الرصيد
						الدول النامية (غ النقطية)
١٢٩٠ر٧	١١٢٧ر٦	٩٧٥	٨٦٩	٨٤١ر٤	٩٠٦ر٨	الاستثمار الاجنبي المباشر
١٦٧٨ر٨	١٧٢٠ر٨	١٥٨٨ر٦	١٣٨٠ر٢	١٢٤٧ر٩	٩٤٠ر٩	عوائد الاستثمار
٣٨٨ر١ -	٥٩٣ر٢ -	٦١٣ر٦ -	٦٩١ر٢ -	٤٠٦ر٥ -	٣٤ر١ -	الاجنبي
						الرصيد
						الدول النامية (النقطية)
٣٢٢	٣٨٦	٣٩٧	٣٨٥	٣٧٤	٤٣٥ر٦	الاستثمار الاجنبي المباشر
٣٦٦٣	٣٣٤٥	٣٣٩٤	٢٨٦٦	٢٨١٦	٢٢٤٥ر٢	عوائد الاستثمار
٣٣٤١ -	٣٠٤٩ -	٢٩٩٧ -	٢٤٨١ -	٢٤٤٢ -	١٨٠٩ر٦ -	الاجنبي
						الرصيد

المصدر - من الجدول رقم ٤٢ في تقرير هيئة الأمم .

United Nations, Multinational Corporations in World Development, ST/ECA/190.

لكن لم هذا الانقلاب على الشركات الدولية وبأى حق ؟ ان الشركات الدولية تسيطر على طاقات وإمكانات عملاقة لو وجهت لمساعدة الدول النامية لكان لها شأن لا يستهان به فى هذا المجال . ويبدو ان الحكم على الشركات الدولية قد استند على هذا المنطق لحد ما . والواقع بالطبع غير هذا . فدور الشركات الدولية محدود جدا فى مجال تنمية الدول النامية ، بل ان استجابتها للمطالب التجارية فى الدول المتقدمة أكثر من تجاوبها مع مطالب وأهداف التنمية فى الدول النامية . وهذا الوضع — من وجهة نظر موضوعية — له ما يبرره اذا أخذنا بعين الاعتبار ان تنمية الدول النامية لم تكن أبدا هدفا من أهداف هذه الشركات اذا كان ولا يزال الربح هدفها ومحركها الاساسى . لا اعتقد ان هذا الامر غير وارد بالنسبة للدول النامية . بل انه من الاسباب الاساسية التى تجعلها تعتقد بان الشركة الدولية مديونة لها وخصوصا تلك المستفلة للثروات الطبيعية كالنفط والمواد الأولية الأخرى . والسبب يكمن فى تاريخ هذه الشركات من جهة وفى خصائصها واستراتيجيتها من جهة أخرى . ان معظم هذه الشركات قد حصلت على امتيازات فى فترات كانت الكلمة الراجحة فى جانبها غالبا بسبب كون معظم تلك الدول المضيفة رازحة تحت نير الاستعمار او بدائية غير قادرة على استغلال مواردها الطبيعية بحيث كانت شروط الامتياز فى صالح هذه الشركات . ومن ناحية أخرى الصيغة الاحتكارية التى تطفى على هذه الشركات وبالتالي الاساليب الاحتكارية التى تمارسها للتأثير على الانتاج والأسعار (*) . أضف الى ذلك ان هذه الشركات لم تحاول أن تتكيف مع الظروف والتطورات التى تعيشها الدول المضيفة . بل على العكس كانت مصدر تحد لها ، كما حدث مع الدول النفطية . الامر الذى حدى بالدول المنتجة والمصدرة للنفط الى تكوين منظمة الاوبك التى كان من أهدافها الاساسية الحيلولة دون تخفيض الشركات الدولية النفطية للأسعار دون التشاور مسبقا مع الدول المضيفة . وقد تلا ذلك حركات تأميم ومشاركة أو شراء لاصول الشركات النفطية الدولية فى الدول المضيفة . ويبدو ان المناخ العام فى غير مصلحة الشركات الدولية بسن حيث الاستثمار المباشر فى النشاطات الاستخراجية ، اذ انه نظرا لأهمية النفط والمواد الأولية الأخرى بالنسبة للدول النامية والدول المتقدمة فان الحكومات أصبحت اطرافا منظمة للعلاقات التجارية فيما يتعلق بهذه السلع على الاخص . ومن شأن ذلك تقليل دور الشركات الدولية فى هذا المجال . لكن هذا يجب الا يعنى ان دور الشركات الدولية قد انتهى بل على العكس يجب دعمها ، اذ انها مصدر غنى بطاقات وإمكانات هائلة ، لكن ضمن حدود وقيد دولية اذا أمكن . وبالطبع لا يمكن أن نتوقع من مثل هذه المشاريع الا تقوم على الربح ، لكنه ربح مقترن بمسؤولية دولية ** . وبالطبع لا يتوقع أن يتحمل المشروع

* هناك اسباب عديدة أخرى ذكرناها فى الجزء السابق أهمها التبعية الاقتصادية والسياسية ، والتعارض مع السيادة الوطنية وعدم توافق الشركات الدولية وأهداف التنمية بالإضافة الى التدخل بالشؤون السياسية للدولة المضيفة .

** ان هذا يتطلب بالطبع اقامة هيئة دولية للرقابة على أعمال الشركات الدولية .

الدولى العباء باكله ، اذ أن على الدول المضيفة أن تشارك أيضا وذلك بالقيام باعداد خطط تحدد بموجبها استراتيجية وأهداف التنمية حتى لا يكون هناك تعارض بين هذه الاهداف وأهداف الشركة الدولية . ولا أريد أن أبدا هنا وكأنى أقول بأن اعتماد هذه الدول فى التنمية يجب أن يكون على الشركات الدولية . ان الشركات الدولية عنصرا هذا صحيح ، لكن على الدول النامية أن تحاول جهودها أن تعتمد على مصادرها الذاتية فى المقام الاول وان تحاول التعاون فيما بينها لتنمية مواردها الاقتصادية ، وبالطبع لا يمكن أن تعزل نفسها عن الدول المتقدمة اقتصاديا .

الحواشي

- (1) U.N. Declaration on the Establishment of a New International Economic Order. May 9, 1974. راجع :
- (2) Raymond Vernon, *Sovereignty at Bay: The Multinational Spread of United States Enterprises* (New York, 1971). Johnson H. J.; "The Multinational Corporation as an Agency of Economic Development: Some exploratory observations," In B. Ward, L. d'Anjou and J. D. Runnals, eds. *The Widening Gap: Development in the 1970s* (New York, 1971). راجع :
- (3) Fredrick T. Knickerbocker, *Oligopolistic Reaction and Multinational Enterprise* (Boston, 1973). راجع :
- (4) United Nations, *Multinational Corporations in World Development*, ST/ECA/190, New York, 1973, PP. 138, 139, 143, 146. راجع :
حيث استعينا بالمعلومات الرقمية من الجداول الواردة في تلك الصفحات .
- (5) Frank Mastrapasqua, *U.S. Expansion Via Foreign Branching: Monetary Policy Implications* (New York) PP. 23-25. راجع :
- (6) I. M. Stopferd, and L. T. Wells, *Managing the Multinational Enterprises* (New York, Basic Books, 1972). راجع :
United Nations; *Multinational Corporations in World Development*, ST/ECA/190, PP. 152-155.
- (7) M. Z. Brooke and H. L. Remmers, *The Strategy of Multinational Enterprise* (London, Longman, 1970). راجع :
- (8) United Nations; *Multinational Corporations in World Development*, PP. 192-193 (Table 42). راجع :
- (9) UNCTAD, *Private Foreign Investment in Relation to Development* (New York, 1973). راجع :
- (10) R. Vernon; *The Economic and Political Consequences of Multinational Enterprise: An Anthology* (Boston, 1972). راجع :
- (11) R. Vernon; *The Economic and Political Consequences of Multinational Enterprise: An Anthology*, op. Cit. راجع :
- (12) Raul Perbush, *Toward a New Trade Policy for Development* (United Nations, 1984). راجع :
- (13) UNIDO; *Lima Declaration and Plan of Action on Industrial Development And Co-operation* (Lima, Peru, March 1975). راجع :

شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات ومشاريع التعاون العربي في النفط البحري

د . منذر عبد السلام *

تكون الشركات المتعددة الجنسيات شكلا بارزا من اشكال التعاون الاقتصادي الذي لعب دورا كبيرا في تجميع المدخرات من دول متعددة بغية تكوين رأس المال الذي تتطلبه الاستحداثات الاقتصادية التي لم يعد يكفيها اليوم ما يستطيع بلد واحد أن يستقطعه من دخله اليومي لأغراض الاستثمار . وحتى في البلدان التي حبتها الطبيعة بموارد غزيرة ، فإن البحث عن أسواق جديدة من ناحية وتوفر موانئ إنتاج رخيصة من ناحية أخرى يكون حافزا كافيا لاندفاع هذه البلدان نحو تكوين شركات متعددة الجنسيات . غير أن هذه الشركات وإن تماثلت في كثير من الأحيان أنظمتها القانونية ، تختلف من حيث الأهداف والغايات . فالشركات المتعددة الجنسيات التي تكونت في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان ساهمت إلى حد بعيد في تطوير الإنتاج وادخال الابتكارات العلمية في القطاعات الاقتصادية المختلفة على نطاق لم يسبق له مثيل .

وقد شهد العديد من الصناعات كصناعة السيارات والأجهزة الإلكترونية والكهربائية والصناعات الكيماوية وصناعات متعددة أخرى ، تطورا منقطع النظير بفضل الشركات المتعددة الجنسيات . إلا أننا نعرف شكلا آخر من هذا النوع من الشركات تأسس بمساهمة عدد من الدول المتقدمة لا لغرض التعاون الاقتصادي فيما بينها فحسب وإنما لاستغلال ثروات البلدان الأخرى . وتعتبر شركات النفط ، التي كانت إلى تاريخ قريب تهيمن على الموارد النفطية العربية أبرز مثال في هذا المجال .

ولم يبق قطاع النقل البحري بمعزل عن هذا التطور فقد عرف هو الآخر نماذج متعددة من الشركات المتعددة الجنسيات . ويمكن تعريف شركة الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات بأنها مشروع مشترك بين بلدين أو أكثر ويتولى نقل البضائع أو الأشخاص أو الاثنين معا عن طريق البحر .

وبما أن العالم يقسم اليوم إلى عالم متقدم وآخر نامي ، فإن شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات يمكن أن تقوم بين مجموعة من البلدان النامية أو بين عدد من هذه الأخيرة ومجموعة من البلدان المتقدمة . والواقع أن تعريف هذا النوع من الشركات يرتكز على معيارين أساسيين هما : معيار الملكية والإدارة (1) .

وفي شركات الملاحة البحرية الحديثة ، كما هو الحال في العديد من القطاعات الاقتصادية الأخرى ، لم يعد الجتمع بين هاتين الوظيفتين ممكنا . فالملكية تعود لعدد من المساهمين الذين يكونون أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاعا عابها الإدارة فيتولاها فننيون لا يفتنون بالضرورة إلى صفة المالكين وإنما يكونون فئة مؤهلة بنعتها الاقتصاد الحديث بالتكنولوجيا .

* المشو الفنى بجامعة الكويت .

غير أنه ينبغي التركيز على معيار الملكية وذلك لأن كثيرا من البلدان النامية تعهد إدارة شركاتها الملاحية إلى شركات أجنبية بسبب الافتقار إلى الأطر الكفوءة .

ومما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن إنشاء شركة ملاحية بحرية متعددة الجنسيات تقوم بين بلدان نامية وأخرى متقدمة قد يتخض عن سيطرة هذه الأخيرة على المشروع . لذا ينبغي أن تضمن البلدان النامية حصة تمكنها من توجيه الشركة نحو خدمة مصالحها وذلك عن طريق تملك القسم الأكبر من الأسهم أو ضمان حقوق خاصة فـى التصويت .

إن أول قضية تطرح لدى دراسة موضوع معين هي التساؤل عن مزايا ومنافع هذا الموضوع . ولهذا سينتاول الجزء الأول من هذا البحث مزايا الشركة الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات ، بحيث نركز بالدرجة الأولى على منافع شركات الملاحة التي تقوم بين البلدان النامية ، ثم نتعرض بعد ذلك إلى ما يمكن أن يتحقق من مكاسب نتيجة التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة فـى حفل المشاريع الملاحية البحرية المشتركة . وقد وجدنا من المفيد أن يختتم هذا الجزء بالتعرض لبعض النماذج لشركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات فـى العالم .

وقد خصص الجزء الثانى من هذا البحث لدراسة أهم مشكلات الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات . وسوف يتضمن هذا الجزء بعض الملاحظات التي تساهم فـى تذليل العقبات التي قد تعترض طريق التعاون فـى مجال الملاحة البحرية .

أما الجزء الثالث فقد كرس لاستعراض مشاريع التعاون العربى فـى مجال الملاحة البحرية وتقييم حصيلته الجهود التي بذلت إلى الآن بهدف التوصل إلى تكوين مشاريع ملاحية مشتركة .

أولا : — مزايا الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات (٢) :

إذا استطعنا أن نستبعد النفرات القطرية وبعض الاعتبارات السياسية يمكننا أن نجد فـى الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات مزايا لا يستطيع البلد النامى أن يحققها بمكاناته الذاتية . غير أنه يجب التنويه من الآن بأن هذه المزايا تختلف باختلاف مجال نشاط الشركة الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات . فقد تبرز هذه المزايا فـى الخطوط الملاحية المنظمة ولا تظهر بالوضوح ذاته فـى خدمات السفن الجواله ، وقد تختلف من حيث الاهمية بين المناقشات العادية والبواخر المتخصصة . ذلك ينبغي أن نقوم أولا بدراسة تحليلية للتكاليف والعوائد فـى كل حفل من حقول الخدمات البحرية (٣) . ومن ناحية أخرى فإن تحقيق هذه المزايا يعتمد إلى حد كبير على عاملين أساسيين : —

١ — رغبة البلدان المساهمة فـى انجاح المشروع واستعدادها لتقديم التنازلات اللازمة لانجاح أى مشروع مشترك .

٢ — إيجاد إدارة كفوءة مسلحة بالصلاحيات التي تمكنها من اتخاذ القرار اللازم فـى الوقت المناسب .

بعد هذه الملاحظات يمكننا التعرض بشيء من التفصيل الى مزاي الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات :

١ - تيسير راس المال وتوزيع اعباء الاستثمار على الدول المساهمة :

لقد ادى التقدم التكنولوجى الذى يشهده عالمنا المعاصر الى تزايد الحاجة الى رؤوس الاموال بسبب ارتفاع تكاليف المعدات الحديثة من ناحية وسرعة اندثارها من ناحية أخرى . ولم يعد ممكنا أن نجد مجالا للمقارنة بين المبالغ التى يتطلبها الاستثمار اليوم وتلك التى كانت تحتاج اليها المشاريع حتى تاريخ قريب قد لا يتجاوز الخمس عشرة سنة . ذلك انه بغض النظر عن اثر معدلات التضخم المتزايدة باستمرار ، أصبحت المعدات الحديثة باهظة التكاليف لاختلافها نوعيا عن تلك التى كانت تستخدم فيها مضى . وإذا كان لنظام الانتاج الكبير من مزاي تتعلق بتكاليف الانتاج وأسعار البيع فان آفة التضخم المنتشرة فى العالم الصناعى من ناحية وتدهور أسعار صادرات البلدان النامية لفترة طويلة من ناحية أخرى ، وضمت قضية الحصول على رؤوس الاموال اللازمة للاستثمار على رأس مشكلات العالم الثالث .

والواقع ان احد اهم مزاي الشركات المتعددة الجنسيات هى توسيع مجالات الحصول على رؤوس الاموال . مبدلا من الاعتماد على الموارد الداخلية لقطر واحد يمكن الاستفادة من امكانيات عدة بلدان . ومما لا شك فيه ان المشروع المشترك يستطيع الحصول على اعانات اكبر ، ذلك ان هذه الاعانات سوف تتأتى من عدة حكومات بدلا من حكومة واحدة . والاعانات تلعب دورا كبيرا فى تطوير النقل البحرى لانها تساعد الشركات الملاحية على شراء البواخر او بنائها . كما ان الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات تستطيع الاقدام على عقد قروض تتناسب من حيث الحجم والمتطلبات الضخمة للاستثمار فى حقول النقل البحرى . ومما يسهل عملية الاقتراض هذه هو ان المؤسسات المالية الدولية تمنح القروض بشروط افضل للمشاريع المشتركة نظرا لقوة مركز هذه الاخيرة وأهمية الضمانات التى تستطيع تقديمها .

ان لتعدد مصادر راس المال نتيجة ذات أهمية خاصة تتمثل فى توزيع اعباء الاستثمار على البلدان المساهمة . والواقع ان لهذا الامر اهميته بسبب ضخامة الكلفة الرأسمالية للدخول فى صناعة النقل البحرى وبسبب متطلبات القطاعات الاقتصادية الأخرى . ويصح القول كذلك بالنسبة للبلدان التى احرزت بعض التقدم فى ميدان النقل البحرى والتى ترغب فى تطوير وسائل نقلها عن طريق استخدام معدات النقل الحديثة كأوعية الشحن (Containers) والبواخر المتخصصة التى تبني لنقل انواع معينة من البضائع (Purpose-built Vessels) ذلك ان هذه المجالات كثيفة الاستخدام لرأس المال والبلد الذى يمتلك خبرة عن النقل البحرى وأساليه ويفتقر الى رأس المال سيجد فى الشركة الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات السند الذى يخفف عن كاهله اعباء التمويل . ولا تقتصر هذه الزية على شراء أو بناء السفن الجديدة وإنما تمتد كذلك الى عملية شراء السفن المستعملة التى قد يفضل البلد شرائها بسبب انخفاض سعرها بالقياس الى الجديدة . ذلك ان الائتمان فى حالة شراء البواخر المستعملة أصعب منه بالنسبة لشراء

البواخر الجديدة . وتواجد الشركة المتعددة الجنسيات فى البلد يسهل عليه الحصول على الائتمان اللازم بشروط تناسب ووضعه المالى .

٢ - المشاركة فى تحمل آثار المخاطر التجارية :

تتولد المخاطر التجارية التى يتعرض لها قدام النقل البحرى عن سببين أساسيين هما :
١ - انخفاض الطلب على النقل البحرى بسبب ماقد يصيب التجارة العالمية من ركود . والواقع ان المخاطر لا تقتصر هنا على مالك السفينة وانما تمتد الى مختلف العاملين فى حقول الملاحية البحرية . ومن المعروف ان المناسبة بين البواخر تشتد فى اوقات الركود فى التجارة العالمية والبواخر الاقل فاعلية سوف تكون الاكثر عرضة لآثار الازمة . وهكذا ، فان اشتراك البلد فى شركات متعددة الجنسيات سوف يخفف عنه آثار هذه المخاطرة من حيث ان هذه الاخيرة سوف توزع على عدة بلدان بدلا من ان تنصب بأكملها على بلد واحد .
ب - اما السبب الثانى فيعود الى ان الاندثار الناتج عن التقدم التكنولوجى يتميز بعمق آثاره نظرا الى المدة الطويلة لاستخدام الباطرة . فالباطرة التى تصنع لكى تستخدم لسنوات طويلة ، والتى تعتبر قديمة بعد فترة وجيزة بسبب استحداثات التقدم الفنى والتى لا يهود استعمالها بالتالى اقتصاديا ، تصبح عبئا على صاحبها بدلا من أن تكون مصدر ربح . ونظرا لسرعة تطبيق مبتكرات العلم الحديث فان هذا العبء يصبح مضنيا بالنسبة للبلد النامى . ومن هنا تبرز أهمية انخراط هذا البلد فى شركة ملاحية متعددة الجنسيات يقتسم فيها هذا النوع من الاعباء بين الدول المساهمة .

٣ - تخفيف العبء على ميزان المدفوعات :

تعتبر شحة العملات الصعبة من الخصائص البارزة التى تتصف بها البلدان النامية وتظهر آثار هذه المشكلة بوضوح عندما يشرع البلد النامى بتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية حيث ينبغى أن ترتب أولويات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة . وهكذا فان الدخول فى صناعة النقل لأبحرى سوف يستوعب قسما كبيرا من موجودات البلد من العملات الصعبة وسيكون بالتأكيد على حساب الاستثمار فى قطاعات اقتصادية أخرى . ان الحل السليم فى مثل هذه الحالات هو أن يساهم البلد النامى فى مشاريع ملاحية مشتركة مع بلدان أخرى تشاطره الاعباء خاصة وأن وقتا طويلا قد يمضى بين الاتفاق من أجل الحصول على البواخر وما يتوفر للبلد من عملات صعبة نتيجة الارباح التى يحققها اسطولها التجارى .

٤ - زيادة حجم الحمولات :

تقتصر خطوط الملاحة المحلية عادة على تجارة البلد نفسه بينما يستطيع الخط الملاحى المتعدد الجنسيات ، الذى يقوم بين عدد من البلدان النامية المجاورة ، خدمة بجموع تجارة هذه البلدان . والواقع أن الشركات الاخيرة هذه تكون بالنسبة للبلدان النامية الفقيرة الوسيلة الوحيدة

التي تمكنها من المساهمة بطريقة اقتصادية في الخطوط الملاحية حيث أن حجم تجارة هذه البلدان صغير ولا يمكن تجزئة البواخر تبعاً لذلك . كذلك تظهر ميزة الشركة المتعددة الجنسيات بوضوح بالنسبة للبلدان التي ليست لها مرفأء بحرية (Land-Locked Countries) حيث قد تكون تجارتها البحرية محدودة أو أنها لا ترغب الاعتماد على بلد مجاور واحد وفي كلتا الحالتين تفضل المساهمة في مشروع ملاحى مشترك .

وهناك فائدة كبيرة للشركة المتعددة الجنسيات بالنسبة لعمليات النقل داخل منظمة واحدة . ففي هذه الحالة يستطيع هذا النوع من خطوط النقل تقديم الخدمات بطريقة احدى من شركات الملاحة القطرية التي تتنافس فيها بينها على حجم معين لاحتولة قد يكون صغيراً ولا يسمح بأن يتنافس عليه أكثر من خط ملاحى واحد . ويجزأ هذا الكلام الى ذكر ميزة أخرى هي أن الشركة المتعددة الجنسيات يمكن من تجنب فائض طاقسة الحمولة للباخرة (Excess Capacity) الذي ينتج عن اقدام عدد من البلدان المتجاورة لتشغيل خطوط خاصة بها . ان القيام بخدمات ملاحية يتطلب من كل بلد ، في هذه الحالة ، تشغيل حد أدنى من البواخر على خط معين حيث غالباً ما تكون الحمولة أقل مما يمكن أن تستوعبه الباخرة . اما إذا ساهمت هذه البلدان في خط ملاحى واحد فإن هذا الخط يمكن أن يعمل بفاعلية أكثر حيث ينعدم أو يقل الفائض في طاقسة الحمولة وبحيث يمكن تأدية الخدمات ذاتها بعدد أقل من البواخر .

ومما تجدر الإشارة اليه في هذا المجال ، أن زيادة حجم الحمولة وتعدد مصادرها يمكن أن تحقق ، بالإضافة الى مآذرك اعلاه ، ميزة بارزة هي أنه يمكن أن تضم الشركة الملاحية السى اسطولها التجارى باوخر متخصصة لنقل انواع معينة من البضائع ، الامر الذى يؤدي الى تحقيق تعاون وثيق قد يصل أحياناً الى مستوى الاندماج مع شركات قطرية أخرى كشركات المناجم المخططة أو شركات النفط . ومما لا شك فيه أن هذا النوع من الشركات سوف يقبل على نقل بضائمه بواسطة شركة ملاحية لديها اسطول تجارى متكامل . وقد يبلغ التعاون بين شركة الملاحة البحرية والشركات الأخرى حد مساهمة هذا الأخيرة في رأس المال . وهكذا تتوسع أعمال الشركة البحرية المتعددة الجنسيات بالإضافة الى ايجاد مصدري جديد لرأس المال .

٥ - تخفيض التكاليف :

نظراً لما تتمتع به الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات من مزايا خاصة بتوفر رأس المال وضخامة وتعدد مصادر الحمولة ، يمكن استخدام باوخر ذات أحجام كبيرة إضافة الى إمكانية ادخال أحدث الوسائل في التفريغ والشحن . وهكذا يمكن أن يستفيد هذا النوع من الشركات من اقتصاديات الحجم الناتج عن توزيع التكاليف الثابتة على حمولة أكبر (٤) .

وبما أن عمليات الشركة البحرية المتعددة الجنسيات أوسع نطاقاً مما يمكن أن تقوم به الشركات القطرية ، فإن توفيراً كبيراً في التكاليف يمكن أن يتحقق وتخفض بالتالى كلفة الوحدة للحمولة المنقولة . ولأن هذا الامر يعتمد السى حد كبير على نوع الحمولة ، فإنه يحتاج الى مزيد من التوضيح : فبالنسبة لتجارة بضائع الصب الجاف والسائلة (Bulk Trades) ، ليس

هناك أى مجال للشك فى أن الباخرة الأمضلهى الباخرة الأكبر حجما . أما بالنسبة لبواخر البضائع العامة (General Cargo Ships) فالوضع يختلف إلى حد كبير . لقد لوحظ بأن زيادة حجم التجارة العالمية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية قد شجعت على استخدام ناقلات البضائع العامة ذات الحجم الكبير التى سرعان ما دخلت فى منافسة مع بواخر تجارة الصب . وبما أن اتجاه الشاحنين قد تحول نحو هذه الأخيرة ، فإن ناقلات البضائع العامة أخذت تتعرض إلى الكثير من الصعوبات . وفى سبيل تفادى هذه الصعوبات تتوقف بواخر البضائع العامة فى عدد أكبر من الموانئ باحثة عن حمولة أكبر الأمر الذى يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وإطالة مدة نقل البضائع . إلا أن تكوين شركة ملاحية بحرية متعددة الجنسيات بتفادى الكثير من هذه الصعوبات بسبب تعدد مصادر الحمولة الذى سبق الإشارة إليه فى النقطة السابقة .

ومن ناحية أخرى ، فإن الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات يمكن أن تتفادى الارتباك الذى يحدث فى عمليات الخطوط الملاحية (Liners) حيث يلاحظ فى كثير من الأحيان تجمع عدة بواخر فى ميناء واحد تنقل حمولات إلى جهة واحدة ولا تتجاوز الفترة بين مغادرة باخرة وأخرى يوما واحدا . وفى مثل هذه الحالات تتعرض كل هذه البواخر إلى التأخير عن مواعيدها مما يزيد فى تكاليف النقل بسبب إطالة مدة مكوث البواخر فى الموانئ (d) . أن دور الشركة البحرية المتعددة الجنسيات يكمن هنا فى تنسيق وتنظيم العمليات التى تقوم بها البواخر فتجنب بهذه تسلا مهما من التكاليف .

وبالإضافة إلى كل ما تقدم تستطيع الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات تحقيق توفير مهم فى الاتفاق فى مجال الإدارة والوظائف التخصصية والكتابية والخدمات . فالمشروع المشترك لا يحتاج بطبيعة الحال ، إلى العدد الذى تحتاجه الشركات القطرية من الموظفين وبذلك يمكن أن تخفف أيضا وطأة شحة القوة العاملة وخاصة المتخصصة منها . ومن جهة أخرى ، — شأن توفيراً كبيراً فى النفقات يمكن أن يتحقق عن طريق اقتصار الشركة المتعددة الجنسيات على ممثل واحد فى الخارج بدلا من إنشاء وكالات متعددة تخدم الشركات القطرية . ولهذا التوفير أهمية خاصة لأن الاتفاق على تمثيل الشركات يتم عادة بالعمولات الصعبة .

٦ — تهيئة القوى العاملة بمختلف مستوياتها (٦) :

أن دخول عدد من البلدان فى شركة بحرية متعددة الجنسيات يمكن هذه الأخيرة من اختيار العاملين فى حقل النقل البحرى على اختلاف مستوياتهم من مجموع الموارد البشرية للدول المساهمة . وبما أن ندرة القوى العاملة الكثيرة تشكل أحد الموانع أمام رغبة الدول النامية فى إنشاء أساطيل بحرية ، فإن الحل الأمثل لهذا البلدان هو أن تدخل فى مشروع بحرى مشترك يمكنها من مجابهة احتياجاتها فى هذا المجال دون اللجوء إلى الكفاءات الأجنبية . أن سد النقص فى القوى العاملة الكثيرة عن طريق المشاريع المشتركة يرتدى أهمية خاصة لمدة أسباب : —

(أ) يدفع للجانب أجورا ومرتبات أعلى مما يتقاضاه المواطنون . والمشروع يمكن البلدان النامية من تفادى هذا العبء الإضافى .

(ب) غالباً ما تدفع أو تحول مرتبات واجور الاجانب بالعملات الصعبة الامر الذى ينعكس على ميزان المدفوعات الذى يعتبر العجز فيه اصلاً من خصائص البلدان النامية .

(ج) كثيراً ما تلجأ البلدان النامية الى التعاقد مع شركات اجنبية لإدارة عمليات أساطيلها التجارية . أما اذا دخلت هذه البلدان فى مشروع مشترك فان تعدد مصادر الموارد البشرية وتونها قد يساعدان الى حد بعيد فى تلافى هذا النقص والاعتماد على الكفاءات الادارية فى الداخل .

٧ - تعزيز المركز التنافسى :

يعتمد المركز التنافسى لاي مشروع على فاعلية العمليات التى يقوم بها . وبما ان الشركة الملاحية المتعددة الجنسيات تتمتع بكافة المزايا التى سبق ذكرها ، فان فاعلية العمليات التى تقوم بها ستكون بدون شك أعلى بكثير مما يمكن أن تؤديه الشركات القطرية الامر الذى يضعها فى مركز تنافسى أفضل .

ويكون المركز التنافسى للشركة الملاحية المتعددة الجنسيات قويا سواء فى داخل المؤتمرات الملاحية أو خارجها . فاذما فضلت الشركة المتعددة الجنسيات البقاء خساراً المؤتمرات فان سوق الحموله الواسعة التى تستطيع الاعتماد عليها ودعم حكومات البلدان المساهمة يمكنها من اتباع سياسة مستقلة . أما اذا فضلت الشركة المتعددة الجنسيات الانضمام الى مؤتمر ملاحى أو أكثر فهم يستطيع تحقيق مكاسب كحصى أكبر للحموله وخدمات أفضل فى الموانئ يصعب على الشركات القطرية المنفردة الحصول عليها . كما تستطيع الشركة المتعددة الجنسيات أن تمارس تأثيراً على قرارات المؤتمرات فيما يتعلق بصورة خاصة بمواضيع معدلات اجور النقل .

لقد ركزنا فى الصفحات السابقة على مزايا الشركات الملاحية البحرية التى تقوم بين البلدان النامية . غير ان هناك أمثلة متعددة لشركات ملاحية مشتركة نشأت بين عدد من البلدان النامية وآخر من البلدان المتقدمة . وقد يحدث أن تكون مساهمة البلدان المتقدمة مؤقتة حيث ينص اتفاق مسبق على امكانية شراء البلد النامى حصة البلد المتقدم . وبما لا شك فيه ان لهذا النوع من المشاريع المشتركة مزاياه . فالبلد النامى يستطيع الحصول على رأس المال اللازم سواء عن طريق استثمارات البلدان المتقدمة أو الحصول على قروض بشروط أيسر . كما ان مساهمة البلدان المتقدمة سوف توفر للمشروع المشترك ما يحتاجه من خبرات وكفاءات فنية وإدارية سواء لتسيير المشروع أو أعداد الأطر التى يحتاجها البلد النامى فى المستقبل ، إضافة الى توسيع نطاق عمليات النقل بفضل ما يتمتع به البلد المتقدم من امكانيات وخبرات وشهرة تجارية . غير ان تحقيق هذه المزايا بالنسبة للبلدان النامية يعتمد أولاً وقبل كل شئ على أهمية الضمانات التى يستطيع البلد النامى الحصول عليها للمحافظة على مصالحه . وقد أشرنا فى بداية بحثنا الى أن أفضل الضمانات هى تلك التى تنص على تملك البلد النامى للقسم الأكبر من رأس مال المشروع المشترك أو الحصول على حقوق خاصة فى التصويت بحيث يمكن توجيه القرارات نحو خدمة مصالحه .

لقد أنصب كلابنا حتى الآن ، على ما يمكن أن يتحقق من مزايا ومكاسب بغضل الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات في مجال النقل البحري . غير أن هذه المزايا والمكاسب يمكن أن تمتد الى كافة المجالات المتصلة بالنقل البحري تقريبا . فوجود شركة ملاحية مشتركة سوف يحدث بالتأكيد على أحداث تغيير كبير في خدمات الموانئ حيث يمكن أن تتركز البلدان المساهمة على ميناء واحد بدلا من تعدد الموانئ . وهكذا يمكن تجنب ازدواجية التسهيلات وتبذير الموارد النادرة واستخدام وسائل حديثة في الشحن والتفريغ . يضاف الى ذلك ان توفر الموارد المالية من جهة وزيادة حجم الحمولة من جهة أخرى قد يمكن البلدان المساهمة من ايجاد نوع من التخصص في الموانئ .

وثمة مجال آخر يمكن أن تمتد اليه منافس الشركة الملاحية المشتركة وهو تسهيلات اصلاح السفن . ان عددا كبيرا من البلدان النامية يملك أساطيل تجارية بدون أن يتمكن من توفير تسهيلات ملائمة لاصلاح السفن . لذا فهي تلجأ الى تسهيلات البلدان الأخرى مع كل ما يترتب على ذلك من اتفاق في العمليات الأجنبية . ونظرا الى ان الشركة المتعددة الجنسيات تضم أسطولا تجاريا كبيرا فان انشاء تسهيلات لاصلاح السفن يعتبر في هذه الحالة عملا مربحا . وإذا توفرت الإمكانيات فيمكن أن يتجه التفكير في هذه الحالة الى صناعة مشتركة لبناء السفن .

لقد أدى ادراك الكثير من بلدان العالم لهذه المزايا الى التعاون فيها بينها عن طريق انشاء شركات ملاحية بحرية متعددة الجنسيات . ومن بين الأمثلة المتعددة في هذا المجال نكتفي هنا بذكر نموذجين : —

(1) الخط الملاحي لشرق افريقيا :

تأسست في العام ١٩٦٦ شركة بحرية متعددة الجنسيات باسم الخط الملاحي لشرق افريقيا تضم كلا من كينيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا ، كماضمت الشركة عضوا اخر هو شركة ملاحية بحرية خاصة يمتلكها عدد من الاجانب تسمى بالخط الملاحي الجنوبي . وعليه فالشركة هي من نوع الشركات المختلطة التي تضم قطاعا خاصا الى جانب القطاع العام . وقد نص الاتفاق بين هذه الاطراف على أن يكون الهدف الاساسي لهذه الشركة هو انشاء خطوط ملاحية بحرية لنقل البضائع والأشخاص عن طريق تلك البواخر أو تاجيرها . وكما هو الحال في بقية الشركات المساهمة ، نص اتفاق انشاء الشركة على أن تكون هذه الأخيرة شركة ذات مسؤولية محدودة كما اتفق على أن تسجل الشركة في تنزانيا ويكون مقر ادارتها في كينيا . وبما يسهل دور هذه الشركة هي انها قامت بين أربع دول متجاورة تقع اثنتان منها على البحر (كينيا وتنزانيا) واثنتان لا تملكان شواطئ بحرية الا انهاهم بانضمامهما لشركة متعددة الجنسيات تستطيعان تفادي الكثير من التكاليف .

ويتكون رأس مال هذه الشركة من نوعين من الاسهم : اسهم عادية ومقدارها خمسة آلاف سهم وزعت بالتساوي على الأعضاء واسهم لا يحق لاصحابها التصويت مقدارها ألف سهم اتفق على أن تكون ملكيتها للخط الجنوبي . ويسرى هذا التوزيع أيضا على الحصص الجديدة التي تصدر لزيادة رأس المال .

ويتكون هيكل الشركة من ثلاثة أجهزة :

(١) الجمعية العامة : هي السلطة العليا فى الشركة . ومن أهم صلاحيات الجمعية العامة تقرير زيادة رأس المال وتوزيع الأرباح واتخاذ القرارات اللازمة بشأن تقارير مجلس الإدارة والمحاسبين القانونيين .

(ب) مجلس الإدارة : يتكون مجلس الإدارة من سبعة أشخاص تعين كل من الحكومات المساهمة واحدا فى حين يعين الثلاثة الآخرين من قبل الخط الجنوبى . ويقوم مجلس الإدارة بتسيير أعمال الشركة ويمارس من أجل ذلك كافة الصلاحيات التى لا تدخل فى اختصاصات الجمعية العامة . وتتخذ قرارات مجلس الإدارة بأكثرية الأصوات ويرأس الجلسات أحد ممثلى الحكومات الأربع ويقتصر حق التصويت على ممثلى الحكومات المساهمة وعضو واحد من الأعضاء الذين يمثلون الخط الجنوبى .

(ج) الإدارة التنفيذية : يقوم الخط الجنوبى حاليا بكافة أعمال الإدارة التنفيذية . وقد تم ذلك بموجب عقد مع هذه الشركة . وتقوم الإدارة التنفيذية بتوجيه الأعمال اليومية للشركة .

يتكون الاسطول التجارى للخط الملاهى لشرق افريقيا من أربع بواخر تتراوح حولتها بين تسعة آلاف واحد عشر الف طن ساكن . وفى أرضاء كافة الأطراف ، اتفق على أن تسجل باخرة واحدة فى كل بلد من البلدان المساهمة .

(٢) الاتحاد الملاهى لجزر الهند الغربية :

تأسست هذه الشركة فى العام ١٩٦١ بين مجموعة من جزر الهند الغربية يبلغ عددها أربع عشرة جزيرة . والواقع أن الأعضاء لم يساهموا فى تكوين رأس المال لأن هذا الأخير يتكون من باخترين فقط وهبتهما حكومة كندا للاتحاد . وتقوم الشركة بالعمليات الملاحية البحرية لنقل البضائع والأشخاص وتتكون مدخولاتها مما تحققه باختراتها من أرباح . أما إذا حدث عجز فانه يسد من قبل الحكومات المساهمة ومقا لنسب يتفق عليها .

ويتكون هيكل الشركة من ثلاثة أجهزة :

(١) المجلس الاقليمى البحرى : الذى يكون السلطة العليا فى الشركة ويتألف من الوزراء المختصين للدول المساهمة . ويتمتع المجلس بالصلاحيات نفسها التى تتمتع بها عادة الجمعية العامة فى الشركة المساهمة .

(ب) مجلس الانتصاد : يتكون من رئيس ونائب الرئيس وخمسة أعضاء يعينون جميعا من قبل المجلس الاقليمى ، وتتخذ قراراته بالأغلبية . ولا تختلف كثيرا صلاحيات مجلس الاتحاد عن الصلاحيات التى يتمتع بها مجلس الإدارة فى الشركات المساهمة .

(ج) الإدارة التنفيذية : يعين مجلس الاتحاد ، بعد موافقة المجلس الاقليمى ، مديرا تنفيذيا . وبسبب شحة الكفاءات الادارية فى الجهة المساهمة فى الشركة فقد عهدت الإدارة التنفيذية ولمدة عشر سنوات تقريبا الى شركة اجنبية .

وهكذا يظهر من الصفحات السابقة بأن مزايا الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات كثيرة ومتنوعة ويبدو أنه لا يوجد حل بالنسبة للبلدان النامية غير المساهمة في مشاريع مشتركة . وقد تكون البلدان النامية التي ليست لها شواطئ بحرية أحوج من غيرها للدخول في شركات متعددة الجنسيات لأن هذه البلدان هي الأكثر فقرا في العالم ، كما أنها تعتمد إلى حد بعيد على تصدير عدد محدود من البضائع (٨) .

ثانيا : صعوبات الشركات الملاحية البحرية المتعددة الجنسيات (٩)

طالما أن الشركة المتعددة الجنسيات تضم مجموعة من البلدان فإن الصعوبات التي تعترضها تنتج أساسا عن اختلاف سياسات الحكومات تجاه الملاحة البحرية والتجارة الخارجية من جهة ، واختلاف الأوضاع الاقتصادية والسياسية الداخلية بين بلد وآخر من جهة أخرى . وعليه يمكن تلخيص أهم الصعوبات التي تواجهها الشركات المتعددة الجنسيات بالنقاط التالية :

١ - تعارض الأهداف والمصالح : قد يختلف المساهمون على الهدف الأساسي لتكوين الشركة المتعددة الجنسيات حيث يرغب بعضهم بأن يحدد هدف الشركة وفقا للمعايير التجارية البحتة على أساس أنها مشروع يعمل من أجل الربح فقط . وقد يرى مساهمون آخرون في الشركة المتعددة الجنسيات خدمة عامة ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية أشمل . لذا ينبغي الاتفاق من البداية على الهدف الدقيق للمشروع الذي سوف يحدد مجال نشاطه . ومن ناحية أخرى قد تظهر مشكلة خاصة بإعادة استثمار الأرباح حيث قد يفضل بعض المساهمين استثمار الأرباح في توسيع تطوير الشركة نفسها بينما يرغب آخرون بأن توزع الأرباح على المساهمين . وهكذا يظهر تعارض في مصالح الدول المساهمة قد يهدد بالنتيجة ديمومة المشروع . غير أن اختلافات من هذا النوع يمكن توقعها أثناء الاتفاق على إنشاء الشركة ويمكن بالتالي تلافي وقوعها بإدراج بنود خاصة بها ، فالإتفاق الصريح على هدف الشركة يمكن أن يجنب الوقوع في مشكلة التفضيل بين المعايير التجارية البحتة والمعايير الاقتصادية للعامة . كما أن الاتفاق على توزيع حد أدنى من الأرباح ، استثمار ما تبقى في مجالات محددة سلفا كتطوير وتوسيع الشركة نفسها أو تحسين خدمات الميناء أو تسهيلات إصلاح السفن سيضع حدا لمشكلة تعارض مصالح المساهمين . والواقع أن هذه المشكلة تخف إلى حد بعيد إذا كان هناك تعاون اقتصادي وسياسي سابق بين الدول المساهمة .

٢ - اختلاف القوانين والأنظمة : قد تختلف القوانين والأنظمة من بلد إلى آخر وقد لا تتلائم التشريعات في بلد معين ووجود الشركة المتعددة الجنسيات كان تقضى القوانين الداخلية بأن يمتلك المواطنون القسم الأكبر من رأس مال الشركة أو أن تشترط لتسجيل البأخرة بأن تكون ملكيتها للمواطنين . وقد تختلف التشريعات الوطنية فيما يتعلق باستخدام الأجانب وحقوق العقارات والممتلكات الأخرى في داخل البلد وخارجه . والواقع أن هذا النوع من الصعوبات لا يظهر في كل الحالات ذلك أنه إذا كانت هناك اختلافات في القوانين والأنظمة بين عدد من الدول فهناك تشابه في هذه التشريعات بين دول أخرى مما يسهل كثيرا أمر إنشاء الشركة المتعددة الجنسيات . ومن

جهة أخرى ، يمكن تجنب الوقوع في هذه المشكلة عن طريق الاتفاق على تعديل القوانين والأنظمة الداخلية بما يتواءم ومتطلبات عمل الشركة المتعددة الجنسيات ، ويفضل في هذه الحالة أن تتم هذه التعديلات في بداية تكوين الشركة كي لا تتعطل عمليات هذه الأخيرة فيما بعد .

٣ - اختلاف التشريعات المالية : تختلف كذلك التشريعات المالية بين بلد وآخر فالضرائب وخاصة ضريبة الدخل تتباين من بلد لآخر . كما أن ضرائب رأس المال والملكية قد توجد في بلد معين ولا توجد في آخر . وهنا أيضا ينبغي الاتفاق منذ البداية على سياسة مالية متجانسة فيما يتعلق بالشركة المتعددة الجنسيات والعمليات التي تقوم بها .

٤ - الصعوبات الناتجة عن إجراءات مراقبة الصرف : كثيرا ما تحتاج الشركة المتعددة الجنسيات إلى تحويل مبالغ نقدية من بلد إلى آخر داخل مجموعة الدول المساهمة أو إلى جهة ثالثة . كما أن العاملين في الشركة يحولون مبالغ السيولة منهم . بالإضافة إلى أن عددا من الأعضاء قد ينسحب من الشركة ويرغب في سحب رأس ماله وأعادته إلى بلده . وبما أن العديد من البلدان النامية تضع قيودا على التحويل الخارجي فإن كل هذه الأمور سوف تصبح صعوبات تصطدم بها الشركة المتعددة الجنسيات . والواقع أن هذه الصعوبات لا توجد في كل الحالات . فإذا كانت البلدان المساهمة تابعة لمنطقة نقدية واحدة أو مرتبطة باتجاه نقدي معين فسيتم تسهيل مشكلة تحويل العملة الأجنبية تصبح سهلة ، كما ينبغي أن تكون القيود التي توضع على التحويل الخارجي من المرونة بحيث أنها تسمح بتحويل أسهل للأموال بين البلدان المساهمة .

٥ - الاختلاف على أماكن تسجيل الشركة والبواخر التابعة لها : يثير موضوع اختيار مقر للشركة في بعض الأحيان نزاعا ناتجا عن رغبة كل دولة في أن تكون هي المقر الرئيسي لهذه الشركة خاصة وأن ضروريات العمل تقتضي بأن يكون مقر الشركة بكل ملحقاته في مكان واحد . ويمكن أن تعالج هذه المشكلة عن طريق اختيار المكان الأوفق لأعمال الشركة (في الدولة التي لا توجد فيها قيود على التحويل الخارجي أو التي تتمتع بخدمات بحرية ملائمة) بغض النظر عن الاعتبارات السياسية أو حجم المساهمة في رأس المال . وهناك مشكلة مماثلة فيما يتعلق بتسجيل البواخر . غير أن وجود هذه المشكلة مرهون بالمعد الذي تملكه الشركة المتعددة الجنسيات من البواخر . فإذا كان للشركة عدد كاف من البواخر أمكن إرضاء رغبات كافة الدول المساهمة . أما إذا لم يتوفر مثل هذا العدد فيمكن اللجوء إلى الحلين التاليين :

(١) تحديد عدد البواخر التي تسجل في كل بلد بنسبة مساهمة هذا الأخير في رأس المال . أي أن كل بلد يستطيع الحصول على أعلى نسبة من الحصولة تتناسب وحجم مساهمته في رأس مال الشركة .

(ب) كما يمكن الاتفاق على أساس الحصص المتساوية إذا كانت بواخر الشركة تتشابه من حيث السعة .

٦ - تعيين الموظفين : تنتج هذه المشكلة أساسا عن رغبة كل بلد من البلدان المساهمة في أن يمين في الشركة أكبر عدد ممكن من مواطنيه . وقد اهتمت في هذا المجال حلول مقبولة . فقد

لجأت بعض الشركات الى نظام الحصص حيث تخصص لكل بلد حصة معينة من الموظفين، ويؤخذ على هذا الحل أن البلد الإمتل تطورا سوف لا يجد العدد الكافى من الموظفين المؤهلين للمء الوظائف المخصصة له . ويمكن أن يقال الشئء نفسه اذا كان التعيين يتم على أساس الكفاءة الفردية . غير أن هذا النوع من الصعوبات قد يزول فى الامد البعيد عندما يستطيع البلد أن يوفر المهارات اللازمة التى يمكن أن تمثله بكفاءة فى الشركة . وقد تلجأ بلدان أخرى الى اعتماد نسبة المساهمة فى رأس المال كأساس للتعين فى الشركة . والواقع أن مراعاة قواعد الكفاءة أمر ضرورى جدا لان ماعلية الشركة تعتمد الى حد بعيد على الكفاءات التى تعمل فيها . لذا ينبغى استبعاد كافة الحلول الأخرى عند التعيين حفاظا على حسن اداء الشركة للخدمات التى تقوم بها .

٧ - الروتين الناتج عن تعدد أجهزة الشركة: تضم الشركة المتعددة الجنسيات مجموعة من البلدان وتشكل من أجهزة متعددة . واذا لم تتحدد صلاحيات كل جهاز بدقة وتراعى أهمية سرعة البت . فيها يتعلق بتسيير أمور الشركة ، فان ماعلية المشروع المشترك سوف تنخفض الى حد لا يسمح لها بمناقشة الشركات الأخرى وتحقيق الاهداف التى نشأت من أجلها . والحل الأمثل فى هذا المجال هو أن تمنح الإدارة التنفيذية كافة الصلاحيات اللازمة التى تمكنها من القيام بدورها دون اللجوء فى كل مرة الى السلطات العليا مع كل ما يترتب على ذلك من تأخير فى اتخاذ القرارات .

يتضح مما تقدم بأن هناك صعوبات متعددة ومتنوعة تهدد كيان الشركات المتعددة الجنسيات سواء كانت فى مجال النقل البحرى أو فى غيره . وبغض النظر عن الاعتبارات السياسية القطرية التى تحمل البلد على اتخاذ هذا الموقف أو ذاك فان اختلاف الأوضاع الاقتصادية وضخامة مشكلات بلدان المعالم الثالث تكمن دائسا وراء المواقف المتعنتة التى تتخذها بعض الدول بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب :

ان مشكلة البطالة التى يعانى منها العالم النامى على سبيل المثال ، تدفع فى كثير من الأحيان الى التنازع حول عدد الموظفين والعمال الذين يرشحهم كل بلد من البلدان المساهمة للعمل فى الشركة . ولم يستغرب أحد عندما كانت قضية الموظفين سببا لانسحاب الكاميرون فى العام ١٩٧١ من شركة الملاحة الجوية الأفريقية (شركة متعددة الجنسيات) . كذلك لم يستغرب أحد عندما أعادت حكومتا ماليزيا وسنغافورة النظر فى اتفاق مسبق لإنشاء شركة ملاحية جوية متعددة الجنسيات بسبب اختلافهما على الطرق الجديدة حيث أرادت إحدى الحكومتين أن تسلك الشركة الجديدة طرق معينة اعتبرتها حيوية بالنسبة لاقتصادها الوطنى بينما اعتبرت الأخرى أن السير على مثال هذه الطرق سوف يخفض من الأرباح (١٠) .

ومهما يكن من أمر فان أهمية المزايا التى تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية وافتقار البلدان النامية الى متطلبات الاساطيل التجارية الحديثة من ناحية أخرى ، يكونان سببا كافيا لحث هذه البلدان على التغلب على هذه الصعوبات عن طريق التنازلات المتبادلة ان لزم الأمر . واذا شامت الصدق بأن تكون هناك عوامل مساعدة صنعها التاريخ المشترك الطويل وبلورتها وحدة المصير كما هو الحال بالنسبة للوطن العربى ، فان كثيرا من الصعوبات التى

سبقت الإشارة إليها يمكن التغلب عليها بأقل مما يتطلبه وضع بلدان لا ترتبط ببعضها بمثل هذه الروابط . فالاعتبارات القومية التى قد تشكل خطرا يهدد كيان الشركة المتعددة الجنسيات فى بعض البلدان يمكن أن تكون فى الوطن العربى حافزا كبيرا لتجاوز الكثير من العقبات وان تمثل ذلك فى تضحيات جسيمة قد تتحملها بلدان معينة دون أخرى . ويكفى من جهة أخرى أن نلتفت الى هذا التكامل فى الموارد الاقتصادية الذى لا يوجد له مثل حتى فى أكثر البلدان اعتزازا بوحدة الوطنية لى ندرك أن أسباب النجاح متوفرة للشركات المتعددة الجنسيات فى الوطن العربى .

ثالثا : - مشاريع التعاون العربى فى النقل البحرى : -

يبدو أن عوامل التجزئة فى الوطن العربى لا تزال اقوى من التاريخ المشترك والمصير الواحد وتكامل الموارد الاقتصادية اذ انه لا وجود للمشاريع المشتركة بين الدول العربية الا فى نطاق محدود جدا . وفى مجال النقل البحرى يمكننا أن نذكر نماذج للشركات المتعددة الجنسيات :

١ - الشركة العربية للملاحة البحرية (١١) :

(١) تأسيس الشركة : تعود فكرة انشاء شركة عربية للنقل البحرى الى العام ١٩٥٣ حيث قدمت اللجنة الدائمة للنقل التابعة للجامعة العربية اقتراحا لتأسيس شركة عربية للنقل البحرى . وبعد أن وافق مجلس الجامعة العربية على هذا الاقتراح (١٩ نيسان - ابريل ١٩٥٣) شكلت لجنة لاعداد لا ئحة تأسيس الشركة . وفى نهاية سنة ١٩٥٥ انتهت اللجنة من اعداد تقريرها ووافق المجلس الاقتصادى التابع لجامعة الدول العربية على مبدأ اقامة الشركة . وفى نهاية العام ١٩٦٣ ، أقر مجلس الجامعة العربية اتفاقية تأسيس الشركة . وقد وافقت عشر دول عربية على مشروع انشاء الشركة بينما امتنعت كل من تونس والجزائر والمغرب عن المشاركة . وبعد أن اكتملت عمليات اكتتاب كل من مصر وسوريا والعراق والأردن بنسبة ٥٤,٥ ٪ من رأس المال، تم تأسيس الشركة العربية للملاحة البحرية وذلك فى بداية تموز - يوليو ١٩٦٥ . غير أن الشركة لم تزاو ل أى نشاط حتى العام ١٩٧٢ . وقد حددت الاتفاقية وظائف الشركة بالقيام بمعمليات نقل البضائع والأشخاص لحسابها او لحساب الغير . وقد حولت الشركة حق شراء وتأجير وبيع كافة أنواع البواخر وما يرتبط بها من وسائل النقل ، وتستطيع الشركة الانضمام الى المؤتمرات الملاحية لى تستفيد من كل الامتيازات التى يمكن أن تنتزعها الشركة المتعددة الجنسيات باعتبارها ممثلة لمجموعة من الدول .

ماذا يمكن أن يقال عن شركة ملاحية بحرية استفترق انشاؤها كل هذه الفترة الطويلة ؟؟ انها لصورة غير مشرفة عن مشاريع التعاون الاقتصادى العربى . فى مدى عشر سنوات تقريبا كان للتقدم التكنولوجى آثار عميقة فى النقل البحرى خاصة فيما يتعلق بأنواع البواخر ووسائل الشحن والتفريغ .

(ب) أجهزة الشركة : نصت اتفاقية الشركة على نوعين من العضوية : أعضاء مؤسسون

وهم الاقطار العربية الاعضاء فى المجلس الاقتصادى أو الجامعة العربية ، وأعضاء منضمون وهم الدول العربية التى يوافق الاعضاء المؤسسون على مساهمتهم فى الشركة . ويبلغ مجموع الاعضاء حاليا سبعة أعضاء هم مصر والعراق والكويت والاردن والسودان وليبيا وسوريا . وقد بلغت نسبة اكتتاب هذه الدول ٧٩ ٪ من رأس المال .

وكما هو الحال فى الشركات المساهمة هناك جمعية عامة تمثل المساهمين . وقد نصت الاتفاقية على أن القبول فى الجمعية العامة يتطلب ملكية حد أدنى من الاسهم مقداره خمسين سهما . وتكون اجتماعات الجمعية العامة سنوية وفى السنة أشهر الاولى التى تلى نهاية السنة المالية للشركة . وتتخلص صلاحيات الجمعية العامة فى البت فى تقرير مجلس الادارة وتصديق بيانات الحسابات الختامية وتقرير حجم الأرباح التى يمكن للشركة توزيعها على المساهمين واختيار المحاسب القانونى وتحديد أجوره واختيار مجلس الادارة . ويتكون مجلس الادارة هذا من ممثل لكل دولة عربية بلغت مساهمتها نسبة لا تقل عن ١ ٪ من رأس مال الشركة . وقد خول مجلس الادارة كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة أعمال الشركة باستثناء تلك التى تدخل فى اختصاصات الجمعية العامة . والواقع أن أعضاء مجلس الادارة غير متفرغين ولكل منهم وظيفته فى بلده ، الأمر الذى يؤثر كثيرا على كفاءة إدارة المجلس لاختصاصاته . كما تقتضى الضرورة التفكير جديا فى تعيين مدير تنفيذى للشركة ومنحه كافة الصلاحيات اللازمة لإدارة أعمال الشركة بالسرعة المطلوبة دون الرجوع فى كل مرة الى مجلس الادارة تفاديا للمشكلات التى تنجم عن تأخير اتخاذ القرارات .

لقد عهدت الادارة التنفيذية للشركة ، فى بداية الأمر ، الى شركة لبنانية خاصة بموجب عقد لمدة سنة قابلة للتجديد ، إلا أن الشركة ألغت هذا العقد قبل انتهاء السنة الاولى لتولى إجهتها مباشرة وتسيير أعمالها .

(ج) رأس مال الشركة (١٢) : اتفق ، فى بداية قيام الشركة ، على أن يحدد رأس مالها بـ ٣٠ مليون جنيه مصرى وزعت على ٥٣٠.٠٠٠ سهم . كما اتفق على أن يقوم الجنيه المصرى طبقا لقيمته الذهبية لدى صندوق النقد الدولى . وقد سبق وأن ذكرنا بأن الشركة تضم حاليا سبع دول عربية بلغ مجموع نسب اكتتابها ٧٩ ٪ من رأس المال المصرى به . وقد كان لصر النصيب الأكبر من المساهمة فى رأس المال (٣٠ ٪) ، ليبيا الكويت (١٧ ٪) ، ثم العراق (١٤ ٪) وسوريا (١٠ ٪) ، والاردن (٢٥ ٪) ، وليبيا (١٥ ٪) ، وقد كان على الدول المساهمة دفع ٢٥ ٪ من المبلغ المكتتب به . وقد سددت كافة الدول النسبة الواجب دفعها باستثناء سوريا التى دفعت ١٦ ٪ بدلا من ٢٥ ٪ وليبيا التى دفعت ٢٥ ٪ من المبلغ الذى اكتتبت به بطريق الخطأ الى الجامعة العربية ولم يحول هذا المبلغ الى الشركة حتى الآن . وبناء على طلب من ليبيا زيد رأس المال الى ٦ مليون جنيه مصرى فى ٣٠ أيلول - سبتمبر ١٩٧٣ . وقد اعتبرت الزيادة ومقدارها ٧٠٠.٠٠٠ جنيه مصرى من نصيب ليبيا . وفى آذار مارس ١٩٧٤ طلب مجلس إدارة الشركة من الدول الأعضاء دفع ٢٥ ٪ أخرى من رأس المال ، ولم يستجب لهذا الطلب إلا الكويت وليبيا اللتان دفعتا النسب الخاصتهما . وانطلاقا مما تقدم يمكن القول بأن أهم ما يتصف به رأس مال الشركة هو ضلته . فليس من المعقول أن يتوقع لشركة لا يزيد رأس مالها عن ٣٠٠ مليون جنيه النجاح فى مجال النقل البحرى

الحديث . يضاف الى ذلك هذا التباطؤ فى دفع الحصص المترتبة على الدول الاعضاء الذى يدل على عدم الجدية الكافية فى مساعدة هذه الشركة على القيام بالدور الذى عهد اليها .

(د) مقرر الشركة : سبق وان ذكرنا بأن أحد العقود التى تصطلم بها الشركات المتعددة الجنسيات تنتج عن تنازع الدول الاعضاء على مقر الشركة بسبب رغبة كل دولة فى ان يكون هذا المقر ضمن حدودها . وقد تقرر بالنسبة للشركة العربية للملاحة البحرية ان يكون مقرها فى البلد الذى يساهم بالنصيب الاكبر فى رأس المال . وبما ان لمصر ٣٠ ٪ من الاسهم فقد تم اختيار ميناء الاسكندرية مقرا للشركة . اى انه اعتمد على معيار الحصة فى رأس المال ولم تراعى اعتبارات اخرى كوجوب توفر الخدمات الملائمة فى المكان الذى تم اختياره كمقر للشركة كالاتصالات البريدية والجوية والسلكية واللاسلكية . كذلك لم تراعى الكثير من المستلزمات الاخرى لنجاح الشركة المتعددة الجنسيات . فقد سبق وان اشرنا الى ان القيود التى تضعها بعض الدول على التمويل الخارجى تعتبر من بين الصعوبات التى تعوق سير أعمال الشركة المتعددة الجنسيات . لذا فان اختيار الاسكندرية قد لا يكون موافقا بسبب اجراءات مراقبة الصرف . والواقع ان تعديل التشريعات القطرية بما يتلائم ومتطلبات الشركة المتعددة الجنسيات قد يخفف الى حد كبير من هذه الصعوبات . غير ان اتفاقية الشركة قد نصت على ان تمارس الشركة نشاطاتها طبقا لقوانين البلد الذى يتفق على ان يكون مقرا لها مما زاد الامور تعقيدا . فبدلا من ان يتفق على نص يحدد الدولة التى يتواجد فيها مقر الشركة على تعديل تشريعاتها الوطنية فيما يخص أعمال الشركة او على اقل تقدير ادخال نوع من المرونة فى هذه التشريعات، ألزمت الشركة بمرعات التشريعات الداخلية التى تشكل اصلا عقبات تهدد نجاح المشروع المشترك . وعلى الرغم من قدم ميناء الاسكندرية وتوفير خبرة لا يستهان بها فى الملاحة البحرية فقد اصبح ضروريا ان تنشأ الشركة فرعا مهما لها فى دولة تسمح اوضاعها الاقتصادية بتوفير مستلزمات النجاح للشركة المتعددة الجنسيات .

(هـ) اذا تسائلنا عن نشاطات الشركة فان الاجابة ستكون فى بضعة سطور . ان اهم ما قامت به الشركة هو انها وقعت فى ٢٠ ايلول - سبتمبر ١٩٧٤ قرضا مع اتحاد البنوك العربية الفرنسية تبلغ قيمته ثلاثة ملايين دولار بهدف شراء خمس بوأخر مستعملة لنقل البضائع قدرت قيمتها بحوالى ٧٠ مليون دولار . وتبلغ الحوالة الاجمالية للبواخر الخمسة ٩٨٠٠ طنا ساكنا . غير ان الشركة لم تستلم سوى اربع بوأخر ورفضت الخابسة بسبب تاخر موعد التسليم . وبهذا انخفضت قيمة القرض الذى حصلت عليه الشركة الى ١٩٢ مليون دولار .

وعليه ، فان تعثر الشركة العربية للملاحة البحرية لا يمكن ان يعود الى كونها شركة متعددة الجنسيات وانما الى عدم مراعاة أبسط مستلزمات المشاريع المشتركة . فضالة رأس المال وعدم تفرغ أعضاء مجلس الادارة وعدم وجود ادارة تنفيذية كفوءة اضافة الى مشكلة مقر الشركة تعتبر من اهم العوامل التى شلت نشاط هذه الشركة . ويبدو انه لم تكن هناك ، منذ البداية ، اى جدية فى ان تتوفر لهذه الشركة اسباب النجاح المطلوبة .

٢ - الشركة العربية البحرية لنقل البترول :

(١) انشاء الشركة : انشئت الشركة العربية لنقل البترول فى كاتون الثانى - يناير ١٩٧٣ بقرار

من مجلس وزراء منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . وقد سبق انشاء هذه الشركة دراسات جدوى واسعة النطاق عهد بها الى شركات استشارية دولية متخصصة فى مجالات نقل البترول ومشتقاته . وتضم الشركة حاليا ثمانية اعضاء هم: الكويت والسعودية وليبيا والعراق والجزائر وأبو ظبي وقطر والبحرين . وهكذا اقتضت عضوية الشركة على الدول الاعضاء فى منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول . وقد اتفق على ان تكون مدة الشركة خمسون عاما يمكن تمديدھا او تقليصھا طبقا لمقتضيات الاهداف التى حددتها لها . وهى تختلف من حيث الشكل القانونى عن الشركات المساهمة اضافة الى مزاي عقود الشراكة . وهكذا فان عضو الشركة يستطيع ان يعمد الى مؤسسة خاصة او عامة لتبطله فى الشركة . كما ان للشركة شخصيتها القانونية فيما يتعلق بممارسة نشاطاتها وتملك العقارات والبيع والتأجير والتقاضى امام المحاكم .

ومما لا شك فيه ان انشاء هذه الشركة جاء استجابة لحاجات ملحة امرزتها الاوضاع الاقتصادية فى هذا الجزء من الوطن العربى . فالدول الاعضاء تعتبر من بين اهم منتجى النفط الخام فى العالم وهى معنية اذن بنقل وتسويق هذه المادة الاساسية . ومن جهة اخرى فقد ازدادت مداخيل هذه الدول زيادة هائلة خلال السنوات الاخيرة الامر الذى هيا لها الامكانيات المادية لانشاء شركة ناقلات تخدم مصالحها مباشرة بدلا من الاعتماد على وسائل النقل البحرى الاجنبية .

(ب) اهداف الشركة : لقد حدد للشركة هدف مزدوج ، فهى شركة بحرية للنقل تعمل من اجل هدف اقتصادى ابعد وهو ادخال الاعضاء فى صناعة النقل البحرى . وهى تمارس فى الوقت ذاته نشاطاتها على اساس تجارى بحث اى انعام عمل من اجل تحقيق اكبر مقدار من الربح . وقد خولت الشركة شراء واستئجار وتأجير ناقلات البترول ومنتجاته ومشتقاته .

(ج) رأسمال الشركة : (١٣) حدد رأس المال المصرح به لهذه الشركة بمبلغ قدره ٥٠٠ مليون دولار امريكى . كما اتفق على ان يكون رأس المال المكتتب به ١٠٠ مليون دولار امريكى دفع كاملا ما بين العامين ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . ورغبة من الدول الاعضاء فى حث خطى الشركة ، اتخذت الجمعية العامة قرارا فى العام ١٩٧٤ يقضى بدفع ما تبقى من رأس المال المصرح به على ثلاث دفعات يكون آخرها فى ١/١/١٩٧٧ (١٤) . ويجوز للعضو ان يتنازل لصالح مواطنيه عن مقدار من الاسهم لا يتجاوز ٤٩ ٪ من حصته وعلى ان لا تزيد ملكية الشخص الواحد عن ١٠ ٪ من مجموع الاسهم المتنازلة عنها . ويقسم رأس مال الشركة الى خمسة ملايين سهم قيمة كل سهم مائة دولار امريكى وقد وزعت نسب المساهمة فى رأس المال بالتساوى على الدول الاعضاء (٦٧٨٥٧١ سهما لكل دولة) باستثناء البحرين (٢٥٠٠٣ سهما) .

(د) اجهزة الشركة : تتكون الشركة من جمعية عامة تتألف من عموم المساهمين الذين يتجمعون فى جماعات وطنية تضم كل واحدة منها الدولة ومواطنيها المساهمين . وتتخصص اهم صلاحيات الجمعية العامة بانتخاب مجلس الادارة وسماع تقاريره وتعيين المحاسبين القانونيين والبت فى تقريرهم والنظر فى زيادة او تخفيض رأس المال وتقدير الارباح الواجب توزيعها وتوزيع السفن على الدول الاعضاء للتسجيل ورفع الاعلام والنظر فى مسألة حل الشركة وتصفياتها . وللشركة مجلس ادارة يتمتع بكافة الصلاحيات التى لا تدخل ضمن اختصاصات الجمعية العامة . ولها ادارة تنفيذية مكونة من المدير العام للاجهزة التابعة لها .

وفى مجال نشاطات الشركة يمكننا الإشارة الى انجازين : الانجاز الاول هو البرنامج التوسعى الذى وضعته الشركة لنفسها حتى عام ١٩٨٠ وخصصت له ٢٠٠٠ مليون دولار أمريكى، وبموجب هذا البرنامج اوصت الشركة على ست ناقلات عملاقة تبلغ حمولتها الاجمالية حوالى مليونى طنًا ساكنًا ، اتفق على أن يتم تسليمها خلال عامى ١٩٧٧ و ١٩٧٨ . اما الانجاز الثانى فهو التركيز على التدريب المهنى والتطور الوظيفى . وقد اوفدت الشركة ٦٦ طالباً الى المملكة المتحدة و ٢٧ طالباً الى مصر لغرض الدراسة والتدريب فى المعاهد المتخصصة .

ان ما ذكر عن الشركة العربية البحرية لنقل البترول يحل على الاعتقاد بان متطلبات نجاح المشروع المشترك متوفرة . فقد تيبأ رأس المال اللازم واتفق على مقر مناسب بالإضافة الى الاعفاءات التى تتمتع بها الشركة من كافة الرسوم والضرائب سواء فيما يتعلق بنشاطاتها فى الداخل أو مستورداتها من الدول الأجنبية .

٢ - شركة الملاحة العربية المتحدة : (١٥)

يبدو ان الدول العربية فى الخليج اخذت تفكر جدياً باتجاه الاندماج الاقتصادى . وقد كانت الخطوة الاولى تأسيس بنك الخليج الدولى فى واسط تشرين الثانى - نوفمبر من العام ١٩٧٥ . اما الخطوة الثانية فهي تأسيس شركة ملاحية بحرية أطلق عليها اسم شركة الملاحة العربية المتحدة . (١) تأسيس الشركة : انشئت الشركة فى ٢٧ تشرين الثانى - نوفمبر من العام ١٩٧٥ ، وضممت دول عربية هي : العراق والكويت والسعودية ودولة الإمارات العربية والبحرين وقطر . وهى شركة مساهمة خليجية . وقد تقرر أن تكون مدة الشركة خمس سنوات قابلة للتجديد . وكان الدافع الاساسى لانشاء هذه الشركة هو ان الدول العربية عموماً لا تمتلك اسطولاً تجارياً يتلائم وحجم تجارتها ، وما تمتلكه هذه الدول من البواخر التجارية لا يفي بمتطلبات اكثر من ١٥ ٪ من تجارة الوطن العربى . ومن جهة أخرى شعرت الدول العربية الخليجية بأهمية توحيد اساطيلها التجارية فى شركة واحدة بدلاً من أن تتنافس هذه الاساطيل فيما بينها فتتفادى بذلك الآثار السيئة التى تنجم عن تنافس الاساطيل التجارية للمنطقة الواحدة .

وقد تقرر ان تبدأ الشركة باسطول مكون من ٦ باخرة ثم يزداد عدد البواخر الى ١٠٠ باخرة فى العام ١٩٨٠ و ١٥٠ باخرة فى العام ١٩٨٥ . وسوف لا يقتصر الاسطول التجارى على نوع واحد من انواع البواخر وانما سوف يشمل بوأخر لنقل البضائع السائبة وأخرى متخصصة فى نقل السيارات والمعدات الثقيلة .

ومراعاة لمتطلبات نجاح الشركة المتعددة الجنسيات ، كتوفر الخدمات العامة وسهولة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم وجود قيود على التحويل الخارجى ، تقرر أن يكون مقر الشركة فى الكويت . واتفق أيضاً على أن تفتح الشركة لها فروعاً فى الدول المساهمة . كما يجوز لمجلس إدارة الشركة أن يقرر فتح فروع للشركة فى دول أخرى .

(ب) اهداف الشركة : للشركة هدف مزدوج يتمثل فى مجابهة متطلبات التنمية الاقتصادية فى دول المنطقة * واعتماد المعايير التجارية البحتة فى سبيل تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح . ومن

(*) من هنا جاء التأكيد على أن يكون الاسطول التجارى للشركة من باوخر مجهزة لنقل البضائع السائبة وبواوخر متخصصة لنقل السيارات والمعدات الثقيلة .

أجل تحقيق هذا الهدف اتفق على أن تقوم الشركة لحسابها أو لحساب الغير بكافة عمليات الملاحة البحرية والنقل البحرى وما يرتبط بهما بشكل أوبآخر . وتؤدى الشركة وظيفتها هذه عن طريق شراء واستغلال وبيع وإيجار واستئجار جميع أنواع السفن ووسائل النقل البحرى . ويمكن للشركة أن تعتمد كافة الاتفاقيات الضرورية لممارسة أعمالها وتوسيع نشاطها . كما تستطيع الشركة مشاركة الشركات الأخرى ذات الأهداف المماثلة عن طريق التوصية أو الشراء .

(ج) رأس مال الشركة : اتفق على أن يكون رأس مال الشركة المصرح به ٥٠٠ مليون ديناراً كويتياً . أما رأس مال العامل فيبلغ ١٨٠ مليون ديناراً كويتياً مقسم إلى ١٨ مليون سهم (قيمة السهم الواحد عشرة دنانير) . وقد وزعت نسب المساهمة فى رأس المال المكتتب به بالتساوى على الدول الأعضاء باستثناء البحرين . وهكذا أصبح لكل دولة مساهمة ٣٠٠ر.٤٨٠ سهماً وللبحرين - ٦٠٠ر.٠٠٠ سهماً .

(د) أجهزة الشركة (١٦) : تتكون أجهزة الشركة ، كما هو الحال فى الشركات المساهمة من جمعية عامة تضم ممثلى الدول المساهمة والمساهمين الذين يملكون مائة سهم على الأقل . وتعتمد الجمعية اجتماعاتها العادية مرة كل سنة برئاسة مجلس إدارة الشركة أو من ينوب عنه . وتتخصص أهم صلاحيات الجمعية العامة ، فى اجتماعاتها العادية ، بالبت بتقرير مجلس الإدارة أو تصديق الحساب الختامى للشركة وتقرير الأرباح الواجب توزيعها على المساهمين وتعيين مراتب للحسابات . وهناك اجتماعات غير عادية يمكن أن تعقدتها الجمعية العامة للنظر فى تعديل اتفاقية الشركة أو رفع أو تخفيض رأس المال أو حل الشركة واتخاذ الإجراءات التى تترتب على التصنية .

(هـ) مجلس الإدارة : يدير الشركة مجلس إدارة يتكون من اثنى عشر عضواً . ولكل دولة مساهمة عضوان يمثلانها . وقد اتفق على أن تكون قوة التصويت بنسبة مساهمة كل دولة فى رأس المال . ويعين عضو مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . ويتناوب الأعضاء رئاسة مجلس الإدارة حسب الترتيب الأبجدي . ويتمتع مجلس الإدارة بهذا بصلاحيات واسعة تمكنه من تسيير أعمال الشركة . كما اتفقت الدول الأعضاء على اجازة اعتبار أعضاء مجلس الإدارة ممثلين لدولهم فى الجمعية العامة .

ومن المتوقع أن تبدأ شركة الملاحة أعمالها فى ١٩٧٦/٧/١ ويبدو أن جهوداً كبيرة قد بذلت لتوفير أسباب النجاح لها . فقد خصص لها رأس مال كافى لتمويل شراء البواخر التى تحتاجها ، ومنحت صلاحيات واسعة لمجلس إدارتها وكان اختيار المقر موقفاً الى أبعد الحدود . وعلى الرغم من أن التوفيق بين المعايير التجارية البحتة والأهداف الاقتصادية العامة قد يصطدم ببعض العقبات فإن الاتفاقيات المادية الكبيرة للدول الأعضاء من ناحية والأخذ بنظر الاعتبار المصلحة القومية للمياه يمكن أن تحسم فى المستقبل أى خلاف قد ينشأ فى هذا المجال . وما ينبغى التنويه عنه أن هذه الشركة ليست بديلاً للشركة الملاحية البحرية وأن هذه الأخيرة يمكن أن تقوم بدور كبير فى الملاحة البحرية فى منطقة شمال إفريقيا بصورة خاصة بشرط أن توفر لها الوسائل اللازمة وأن تنضم إليها بقية الاقطار العربية فى المغرب العربى . ولا بأس من أن

يؤسس جهاز للتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بين الشركتين العربيتين .

ان ما ذكر من نماذج يتعلق بالنقل البحري مباشرة . غير ان هناك ايضا تعاونا عربيا في منطقة الخليج تمثل في انشاء الشركة العربية لبناء واصلاح السفن بتاريخ ١٩٧٣/٢/٨ . ويتكون المشروع من حوض جاف لاصلاح السفن ومراكز ميكانيكية ومدرسة للتدريب المهني (١٧) . وهكذا يمكننا القول بان اتجاهها جديدا نحو الاندماج الاقتصادي اخذ يفرض نفسه في منطقة الخليج العربي . وعلى الرغم من ان ما تحقق لحد الان من مشاريع مشتركة لم يحقق المستوى الذي يصبو اليه المواطن العربي ، خاصة وان وسائل التنفيذ أصبحت يسيرة بسبب تزايد ثروات هذه المنطقة من الوطن العربي ، فان النماذج التي سبق ذكرها تمثل انعطافا عن طريق التجزئة وتحركا باتجاه وضع الاساس الضروري لوحدة حقيقية مستقبلا .

المواثي

Multinational Shipping Enterprises (New York: Report by the Secretariat of UNCTAD. TD/108/Suff. 1/Rev.1., 1974) P. 2.

(٢) فيما يتعلق بإزاياء التعاون الاقتصادي ، انظر : الدكتور محمد دياب ، التعاون الاقتصادي العربي بين النظرية والتطبيق (الكويت : المطبعة المصرية ، ١٩٧٢) ص ٤ - ٦ .

Multinational Shipping Enterprises المصدر السابق ، ص ٤ .

Unitipation of Cargo (New York: UNCTAD. Sales No. E. 21, 11, D. 2, 1970). PP. 18-20.

Shipping in the Seventies (New York: United Nations Publications, Sales No. E. 12, 11, D. 15, 1972) P. 25.

Manpower Requirements and Training Facilities for the Establishment of Expansion of Merchant Maraines in Developing Countries (New York, UNCTAD, TD/B/C.65, 1972) P. 9.

Multinational Shipping Enterprises المصدر السابق : ص ١٩ - ٢٤ .

A Transport Strategy for Land Locked Developing Countries (New York: United Nations, Sales No. E.74.11.D.5, 1974) P. 5.

Current Problems of Economic Integration (New York: United Nations, TD/B/394, 1973) PP. 9-20.

Multinational Shipping Enterprises المصدر السابق - ص : ١٢ - ٢٤ .

(١١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي ، من دور الانعقاد الاول الى دور الانعقاد السادس عشر ، حزيران ١٩٧١ (القاهرة : دار الطباعة الحديثة) ص : ١٠٤ - ١٠٦ .

(١٢) الارغام الخاصة برأس المال مستفدة من بيان الشركة العربية للملاحة البحرية من رأس المال المصرح به والدفع والمستحق الدفع كما في ١٩٧٤/٦/٣٠ ، ويمكن للعارف الرجوع الى ارفيف ادارة الشركة في الاسكندرية .

(١٣) الشركة العربية لنقل البترول ، التقرير السنوي (الكويت ، المطبعة المصرية : ١٩٧٤) ص ٣ .

(١٤) الدفعة الاولى بمقدارها ١٠٠ مليون دولار أمريكي في ١٩٧٥/١/١ والثانية ٢٥٠ مليون دولار أمريكي في ١٩٧٦/١/١ والثالثة ٢٥٠ مليون في ١٩٧٧/١/١ ، انظر الشركة العربية لنقل البترول ، المصدر السابق ، ص:٥ MEED, 5 December, 1976, P. 9.

(١٥) استقيت المعلومات الخاصة بأجهزة الشركة من لائحة النظام الداخلي لشركة الملاحة العربية المتحدة الموجودة في ارفيف شركة الملاحة الكويتية التي لم تنشر بعد .

(١٧) منظمة الانتطار العربية المصدرة للبترول ، تفسير الامين العام السنوي الاول المقدم الى اجتماع الثالث عشر لمجلس الوزراء (الكويت ، مطابع دار القيس للصحافة والطباعة والنشر ، ١٩٧٤) ص ٧٦ .

ثبات أو تغير صورة المجتمعات النامية في أدبيات العلوم الاجتماعية في العرب

تنظيم وتحرير* : د. أسعد عبد الرحمن

اشترك

د. علي عثمان
د. سمير جرار

د. هيفاء فاخوري
د. سعد الدين ابراهيم

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت «مجلة العلوم الاجتماعية» سياسة ترمى الى تطوير مضمون القضايا التي تطرح في صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للمجلة بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي . وضمن هذا المنظور ، تبدأ المجلة مع هذا العدد ، نشر ندوات مختلفة تتناول القضايا المتعلقة بالعلوم الاجتماعية .
وقد اغتنمت المجلة فرصة انعقاد « مؤتمر قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي » ، الذي عقد في الكويت في الفترة من ٢٨ - ٣١ كانون اول / ديسمبر ١٩٧٥ ، لتلتقي في ندوة مفتوحة مع بعض المفكرين العرب في الولايات المتحدة وغيرها . وكانت الندوة الاولى حول « ثبات أو تغير صورة المجتمعات النامية » ، ومن ضمنها المجتمع العربي في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب » .
وقد نظم الندوة وحررها الدكتور أسعد عبد الرحمن ، استاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت ، واشترك فيها كل من :

- ١ - د. هيفاء فاخوري : مديرة هيئة شئون علم الاجتماع - د ب تريت / الولايات المتحدة .
- ٢ - د. علي عثمان : رئيس المؤسسة العربية لتطوير التربية ، ويمثل اليونسيف في الخليج العربي ، ومدير التعليم العام لمدارس وكالة غوث اللاجئين الدولية ، ونائب مدير المركز الاقليمي بـ سـ رـ سـ اللبان .
- ٣ - د. سعد الدين ابراهيم : الاستاذ بقسم الاجتماع في الجامعة الاميركية بالقاهرة .
- ٤ - د. سمير جرار : من قسم الاجتماع بجامعة ولاية فلوريدا ، بالولايات المتحدة .

* روى في تحرير مادة هذه الندوة النص الاصلى ، بحيثجيات وقائما المنشورة هنا شبه مطابقة للنص الاصلى كما ورد في شريط التسجيل المحفوظ في ارشيف المجلة ، وكان ذلك احيانا على حساب انسياب اللغة وسلاستها .

ندوة المسدد

اسعد :

أذا نأمل في أن تكون هذه الندوة ماتحثة تعاون بيننا ، أبدا بحث موضوع « تغير أو ثبات صورة المجتمعات النامية ، ومن ضمنها المجتمع العربي، في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب » بتوجيه سؤال أولى للدكتور سعد الدين أبراهيم عن رأيه وتصوره الشخصى للصورة التى رسمت عن الوطن العربى ، ربما في أعقاب الحرب العالمية الثانية — في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب ، وذلك من خلال وضعها ضمن إطار أوسع هو إطار العالم الثالث . كيف كانوا ينظرون إلينا وإلى ذلك العالم في الماضى القريب ؟

سعد الدين :

في البداية ، أود أن أعبر عن سعادتى بالمشاركة في هذه الندوة ، وأرجو أن تكون — كما قال د. اسعد — بداية تعاون على بيسن العلماء الاجتماعيين العرب هنا ، وفي الخارج . الواقع أن صورة المجتمعات النامية في أدبيات العلوم الاجتماعية في الغرب موضوع عريض ومعقد . ويمكن القول أن هناك عدة صور ، وليست صورة واحدة . من هذه الصور ماهو سلبي كل السلبية ، ومنها ماهو رومانيتكى يجدد كل ماهو تقليدى . ونجد هذا بشكل خاص في أدبيات الأنثروبولوجيا الاجتماعية . هناك عدد من الأنثروبولوجيين الذين درسوا وتعاطفوا مع بعض مجتمعات العالم الثالث ، ومنها المجتمع العربى . ومعظم هؤلاء يقيمون في حب المجتمعات التى يدرسونها ، وبالتالي تانى الصـورة مشوهة وغير دقيقة — الا انها مع ذلك متعاطفة وإيجابية . وهناك عدة صور أخرى لمجتمعات العالم الثالث ، وخاصة للعالم العربى ، وهى صور مرت في اعتقادى بطورين كان أولهما قبل الحرب العالمية الثانية . وفي هذه المرحلة ، جاء معظم ما كتب في الولايات المتحدة وكندا مثلاً، نقلًا عن العلماء الاجتماعيين الأوروبيين ، وخاصة الإنجليز والفرنسيين . وكانت كتابات هؤلاء متأثرة بأهداف ومراى السياسة الاستعمارية . ومعظم من كتبوا في هذه الموضوعات كانوا على صلة بشكل أو بآخر بوزارتى الخارجية في فرنسا وإنجلترا . هذه الصورة كان المقصود منها تقصى الواقع لتأدية وظيفة معينة ولذلك امتاز رسم هذه الصورة بالدقة الوصفية لأن هذا مهم بالنسبة لهم لاحتكام السيطرة الأجنبية .

بعد الحرب العالمية الثانية ، ودخول امريكا إلى المنطقة سواء في الوطن العربى أو في العالم الثالث بدأت هناك محاولات جادة ولكنها كانت في الوقت ذاته محكومة بدوافع دخول امريكا إلى العالم الثالث . حينما يطالع الإنسان ما كتب بواسطة العلماء الأمريكيين بعد الحرب العالمية الثانية يجده مزيجاً من الدقة الوصفية — مع الوصفات التى تبناها بعض هؤلاء العلماء الاجتماعيين بالنسبة لهذه المجتمعات . بمعنى أننا كنا نجد في معظم ما يكتب إيجاباً ضمنياً أو صريحاً بما ينبغى على هذه المجتمعات أن تفعله من أجل أن تصبح نسخة أو صورة ثانية عن

المجتمعات الغربية . وهكذا كان معنى التحديث والتنمية فى هذه الادبيات ملتصقا بالنموذج الغربى .

اسعد :

هل كان هذا التحيز لصالح النموذج الغربى نتيجة تصور فى الرؤية ، او تصور فى العلم الاجتماعى ، أم تراه كان ناتجا عن تعصب سياسى بحكم كونهم دولا مستعمرة ؟

سعد الدين :

اعتقد انه كان مزيجا من الاعتبارين . فمن ناحية ، لا يستطيع العالم الاجتماعى سواء اكان عالم سياسة أم اجتماع أم انثروبولوجيا أن يكون موضوعيا مائة بالمائة . ماولا ، معظم هؤلاء نتاج لبيئتهم طبعاً . وهناك ما نسميه بالـ (Ethnocentrism) أو التركيز الحضارى . وهذا المطلق كان يلون انطلاقتهم وادراكهم وتحليلهم لتلك المسائل . وقد استطاعوا التغلب على هذه المسألة قليلا . ولكن ما تزال هى احدى العوامل المؤدية الى تشويه الصورة او عدم دقتها فى ادبياتهم .

ومن ناحية ثانية ، معظم ما كتب بواسطة العلماء الاجتماعيين الامريكيين عن العالم الثالث كان له هدف سياسى سواء اكان العالم الاجتماعى المهتم بمسألة معينة أو بلد معين يدرك هذا أم لا . وهذا كان من اسس نظام المنح والاعانات الاكاديمية ومن قواعد مجل النظام الاكاديمى الأمريكى . وكانت المساعدات تعطى من هيئات كثيرة للعلماء . وانضح فيما بعد أن معظم هذه الهيئات والمؤسسات الممولة للبحوث كتت على علاقة مستترة بأجهزة المخابرات وبالحكومة الأمريكية ، أو ببعض المنظمات الأخرى التى يهيمنها احكام السيطرة على العالم الثالث . ولاننسى هنا عاملين مساعدين بارزين أحب أن اذكرهما :

١ - الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتى والولايات المتحدة . فقد كان هناك شبه سباق على منم واختراق العالم النامى انعكس فى تصورات وتصوير العلماء الاجتماعيين الغربيين لمجتمعات العالم الثالث بصفة عامة .

٢ - الصراع العربى - الاسرائيلى . ان عددا كبيرا جدا من العلماء الاجتماعيين الغربيين هم - كما تعلمون - إما يهود صهيونيين ، أو متعاطفين مع الصهيونية . وهم - سواء بومى أو بدون وعى - كانوا دائما يشوهون صورة المجتمع العربى ويصورونه كما لو كان مكتوبا عليه التخلف الأزلى ، كما لو كان هذا الانسان انسانا ميتافيزيقيا لن يتغير أبدا ، وسيظل متخلفا على حاله الى الابد . والذى كان يزيد هذه الصورة قتامة أن صورة نقیضة كانت تعطى دائماً من المجتمع الاسرائيلى وعن الانسان الاسرائيلى، وكان هذا الانسان أيضا ميتافيزيقي ولكن كتب له التقدم والظبة والتهيز عن المجتمع العربى المحيط به . أرجو أن يكون هذا قد اجاب على السؤال .

اسعد :

نعم د. سعد الدين لقد عالجت الموضوع واعطيته جل حقه . ما رأى الدكتور عثمان ؟

على :

اتفق مع الدكتور إبراهيم مينا قاله ، ولكننى أحب أن أعود الى الماضى أكثر . هذه الادبيات التى نتحدث عنها — خاصة عن المجتمع العربى — بدأت منذ قرون طويلة . والصورة التى رسمها الباحثون للإسلام ركزت على نواح معينة مثل تعدد الزوجات ، وانباط أخرى من الحياة أرادوا بها إعطاء صورة ممسوخة عن الاسلام . واستمرت هذه الصورة لمدة ، وأكثر ما وصلت اليه تآك الادبيات من تعاطف كان فى قولها عن الاسلام أنه دين ولكنه دين بسيط صالح لبسطاء العقول وهذه الصورة تشكل — فيما اعتقد الخلفيات . وكذلك هناك الرومانتيكيات التى كتبها السائحون وغيرها . والنقطة هى : لماذا رأى عالم الاجتماع الغربى المجتمعات الأخرى على ذلك النحو ، ولماذا يحاول الآن أن يراها كما هى ؟

أعتقد أن جذور هذا تعود الى الانحصارية أو الانغلاقية (Exclusiveness) فى الحضارة المسيحية اليهودية أى أن الحضارة اليهودية — المسيحية ترى أن المجتمع الإنسانى يجب أن يكون فى صورتها . وما كان خارج هذه الصورة ، وما اختلف عنها فهو غير حسن . أى أن الحسن وغير الحسن كانت تقرر تلك الصورة . فمن قرأ ما كتبه « كرومر » عن مصر كان واضحاً فيه أن ما اختلف عن قية وأدواته فهو غير حسن . وأعتقد أن جذور هذا يعود الى الانغلاقية والانحصارية اليهودية — المسيحية . كذلك تحدث د. سعد الدين عن حقل الانثروبولوجيا . وأظن أنه أول علم حاول أن يحزر الباحث من مداركه وتقييمه المتأصلة فى نفسه ليرى المجتمعات التى يدرسها ، كما تريد أن تعرف به هذه المجتمعات . وقد استفادت الصهيونية من الصورة المتواترة عن العرب وعن المسلمين ، وأكدت . وأما معك بالنسبة للدراسات الموضوعية من أجل السيطرة (Knowledge for Manipulation) . واعتقد أن الولايات المتحدة غيرت بعد الحرب العالمية الثانية الدراسات عن المجتمع العربى والشرق الأوسط وبالأذات دراسات الفرنسيين والإنجليز الفلسفية والصوفية والفقهية ، الى دراسات عن تركيب المجتمعات العربية لترى كيف يمكن أن تدخل هذه المجتمعات لتشجيع أو تأكيد التناقضات الموجودة فيها . ولا نستطيع أن نفهم ما يحدث الآن فى لبنان إلا فى خلفية هذه الدراسات . أى أن غرضهم من المعرفة كان على أساس تهاوى الداخل التى يمكن أن تضمن لنا ، لو شجعنا فئة من الفئات لتفتت المجتمع العربى . والذى يطالع دراساتهم بعد الحرب اثنائية يرى أن أكثرها انصب على الفتوى فى المجتمع العربى . كما أن العبارات التى ابتدعوها صارت عالمية تقريباً مثل المقارنة بين الدول المتقدمة وما أسموه دولاً متخلفة . ومع كل أسف أخذها علماء الاجتماعيون دون أن يطلوا مضامينها ولا هم استبدلوا بببارات أصدق فى وصف الحقيقة . فنحن مثلاً متخلفون اقتصادياً أو علمياً ولكن هل نحن متخلفين فى كل مجالات الحياة ؟ هذا سؤال وهذه قضية . ولكننا لم نثر هذه القضية .. أخذنا مقاييسهم فى التخلف والنمو مثل عدد الاميين فى المجتمع ، عدد المواليد ، الوفيات ... الخ .. أخذنا هذه المقاييس التى وضعوها وصرنا نقيس أنفسنا بها ولم نحاول حتى الآن الخروج بمقاييس تكون أصدق فى الموازنة أو المقارنة بيننا وبين المجتمعات النامية . ونرجو لعلمائنا أن ينتبهوا لهذا ، لأننا نعتقد أنه فى القيم الإنسانية والعلاقات الإنسانية وفى التسامح

الإنسانى وقبول الآخرين بما هم عليه . . الخ ، اعتقد أننا أكثر تقدما من الحضارة الغربية . فهل
يكفى أن تكون المقاييس الاقتصادية هي المقاييس الوحيدة ؟ وما هو واجب علمائنا في وضع المقاييس
الجديدة ؟

سجور :

مع تأييدي لما ذكره د. سعد الدين ود. على عثمان فإن ما قامت به من أبحاث بالنسبة لصورة
العرب في أمريكا كما ظهرت في كتب الاجتماعيات تظهر أن هذه الصورة مشتركة وتشمل كل الدول
النامية . حتى العام ١٩٦٠ تقريبا كان كل ما هو ليس أميركا ومن العرق الأبيض أي (Wasp)
يرسم بصورة خيالية بعيدة عن الواقع وبصورة متأثرة بالرومانتيكية . ويوهم بكل السلبيات التي
يمكن أن يوصف بها . ولكن مع ظهور حركة أو انتفاضة الرفض في أميركا ، وانتشار الوعي
عند السود من الأميركيين وما رافق ذلك من حركات الحريات المدنية والمساواة التي
بدأت في منتصف الستينات ، أدت جميعا إلى إعادة تقييم الصور المذكورة عن مختلف
الاقليات الموجودة في المجتمع الأمريكي والمجتمعات الأخرى . وقد أدى ذلك إلى قيام مجموعة من
الدراسات تنق ورائها وترعاها جماعة أو أشخاص من فئة معينة لدراسة الصورة
المرسومة عنهم في كتب الاجتماعيات في أمريكا وتعديلها بالتالي بما يتفق مع الحقيقة . وعندما
حدث هذا ، أدى في بعض الأحيان إلى تغيير الصورة . ولذلك إذا قورنت مثلا الكتب التي
صدرت في الستينات بالكتب التي صدرت في السبعينات ،
بالنسبة لبعض الفئات الأميركية تجد بعض التغير . إلا أنه من المؤسف أن هذا لم يحدث
بالنسبة لكل الاقليات ، أو لبقية المجتمعات في العالم ، ولذلك بقيت الصورة مشوهة بالنسبة
لعدد كبير من المجتمعات والدول .

أسعد :

غفوا للمقاطعة ولكن الدكتور سعد الدين أشار في معرض حديثه إلى أن الصورة في الواقع
كانت صورتين ، أو حتى صورا عدة كان بعضها إيجابيا . . الواقع أننا — أو أنا شخصا على
الأقل — كنت أطلع باستمرار على الصور السلبية . أنا الصور الإيجابية أتى أشير لها ، باستثناء
بعض الطغرات واللحاحات التي تتغنى بالعرب الشجعان الكرماء وما إلى ذلك من صور رومانسية
على نحو ما ظهر في كتابات لورنس المشار إليها ، فأنني لست متأكدا من كوني صادفت أيضا
من هذه الصور الإيجابية فهل هناك أدبيات معينة في العلوم الاجتماعية تتحدث عن جوانب إيجابية
مثلا ؟

هيفاء :

في الحقيقة من خلال اطلاعي على الدراسات التي تطرقت لموضوع العرب والتركيب الاجتماعي
والمعادات والتقاليد للعربية ، لم أضع يدي حتى الآن على صورة إيجابية عن حقيقة تركيب
المجتمع العربي كما هو ، كما نلظر إليه من خلال قنينا وتقاليدنا . وهذا له تبريراته . للأسف

لقد خدم علم الاجتماع منذ القدم ولا يزال يخدم الاستعمار بشتى أساليبه . ففي دول العالم النامي مثل : دول أمريكا اللاتينية ظهر مشروع « كاميلوت » (Camelot) وهو عبارة عن دراسات اتخذت شكل الدراسات العادية بدعم وتشجيع وزارة الدفاع الأميركية التي رغبت ، لأسباب خاصة ، في دراسة شعوب أمريكا اللاتينية . وقد بدأ هذا المشروع وكأنه مخصص لدراسات اجتماعية عادية ولكنه استعمل لأساليب حربية فيما بعد ، وبذلك استغلت القيم والتقاليد التي يتميز بها الشعب الأمريكي اللاتيني وسخرت لممارسته . وحدث ذلك في دراسات أجراها علماء الاجتماع حول القيم والتقاليد في المجتمع العربي ، وخاصة في فلسطين ، وطبقت خلال حرب ١٩٦٧ . وقد ظهر نموذج لهذه الدراسات في مجلة في أمريكا وأثار ضجة ، خاصة بالنسبة لاشتراك الفقا في الحرب ، وأثار العرض على اشتراكها ومساهمتها في حرب التحرير الشعبية . وقد استفل الجيش الإسرائيلي هذه القيم وضربها . وهذه نتيجة لدراسات سوسيولوجية وسيكولوجية سابقة تتحدث عن وتؤثر على مدى مساهمتنا في حركة وطنية . وكذلك أيضا تسعى فيقتام حيث كانت الحرب النفسية دائرة باستمرار على قدم وساق .

نرجع الى نقطة أخرى وهي متعلقة بالـ (Psychological Conditioning) أي التثبيت على غريزة أو طبع معين عندنا ، مثل أن الإنسان العربي انسان متخلف لا يفهم ، بغض النظر عن إمكاناته ونسبة ذكائه . وقد طبقت هذه في أمريكا بدرجة معينة . فهناك بعض الاستاذة (وهم صهيونيون) لهم أهداف معينة في ترجمة هذه الفكرة المأخوذة من العرب ، وبمثل على ذلك أفكر طفلا حدثت معه بعض المشاكل في المدرسة ، فقال له الأستاذ : انكم عرب لا تفهمون ، وانت لن تفهم ، ولذا لن نهجد انفسنا في تعليمك .

على :

هناك نوعين من الأدبيات :

- ١ - نوع فيه المعرفة تفيد سياساتهم وتخدم أهدافهم .
 - ٢ - نوع آخر من الأدبيات لتأكيد وتثبيت الصورة المتوارثة عن المجتمعات النامية .
- والنوع الثاني هنا يظهر الآن في أشكال الدراسات العلمية الموضوعية ، مع أن من يعرف حقيقة الواقع يعرف أن هذه الدراسات ليست العلمية أو الموضوعية وتفتقر الى الجوهر الاساسي للدراسات الموضوعية وهي شكلية بحتة .

سمير :

المشكلة ليست في هذا فقط . وإنما هي في الصورة المقدمة عن دول العالم النامي ، وبالأخص العرب ، من خلال كتب الاجتماعيات التي هي في معظم الأحيان المرجع الوحيد لاطلاع العلماء الغربيين عن العرب والدول النامية . فالدراسة التي أجراها د. ميخائيل سليمان بولاية كنساس أثبتت أن حوالي ٦٦٪ من اساتذة الاجتماعيات لم يأخذوا الا بمادة واحدة عن الشرق الاوسط ، وهم الذين يعلمون الطلاب . والكتب التي تدرس عن الشرق الاوسط في المرحلة

الابتدائية والثانوية تقدم صوراً مشوهة عن العرب . وفي معظم الأحيان يكون ذلك بسبب إهمال المؤلفين . فالدراسة التي قيمت بها برهنتان هناك على الأقل (٥) من الـ (٤٣) كتاباً التي راجعتهما مليئة بصور للغة العربية مقلوبة ، وهذا خطأ بسيط جداً يدل على الإهمال . وفي الكتب الأخرى هناك بحث كامل (نحو ثلاث مقررات) في كتاب جغرافياً يتحدث عن اليمن ويستعمل كلمة الكويت بدل اليمن . ويستطرد في إعطاء أوصاف سياسية واجتماعية وبلصتها بالكويت ويقول مثلاً أن الكويت كانت في اتحاد مع مصر ثم انفصلت عن الاتحاد وقامت فيها ثورة بعد ذلك . الخ . ومن جهة أخرى فالصور المقدمة في هذه الكتب تركز كلها على الرمال والصحراء والخيام . ثم هم يتحدثون بعد ذلك عن آبار البترول والخيام حولها . ولا تزال الصورة الرومانتيكية التي ذكر عنها سابقاً تسيطر . لذلك فإن معظم أفراد الشعب الأمريكي الذين يطلعون على هذه الكتب ستترسخ هذه الفكرة لديهم . أضف إلى ذلك وسائل الإعلام الحديثة التي تقدم في معظم الحالات صورة أفضل عن المجتمع الإسرائيلي والصهيوني وتشدد على هذه الصورة الخاطئة . وأحد الأسباب الرئيسية أيضاً أن المجتمع العربي لم يكتب عنه من قبل كتاب عرب أو أشخاص عارفين بأحوال المجتمع العربي . ومعظم المقاييس الغربية هي التي أخذت . وبسبب عدم فهمهم لعاداتنا وتقاليدنا قاموا بتشويهها في بعض الأحيان عن قصد ، وفي أحيان كثيرة عن جهل بالعادات والتقاليد التي إذا نقلت من مجتمع لآخر قد يكون وضعها سيئاً مع أنها حقيقة واقعة . فالصورة المرسومة عن العالم العربي بالرغم من أنها في بعض الأحيان صورة واقعية وصحيحة في بعض الجوانب ، إلا أن اجترائها والتشديد عليها يجعل الصورة مشوهة وخاطئة .

على :

أعود فأقول أن العقلية الغربية لا تتحسن إلا ما اتفق مع ما توارثته من قيم غربية . ولذلك فعندما يكتبون أما يستهزئون أو يحقرون في كل ما اختلف عن هذه العقلية . وأنا أعيد هذا مجدداً إلى الانحصرية اليهودية المسيحية . أضف إلى ذلك ، عقلية تهمل وتشوه عن قصد لأغراض تثبيت الصورة التي تساعد السياسة الصهيونية والاستعمارية . وهنا أريد أن أسأل لماذا نحن ننتظر أو نستجيب لما يقال عنا في الغرب ؟ ولماذا لا تحدث جامعاتنا دراسات استفراب بمعنى أن تطور صورة عن الغرب . فبدل أن نتخذ من الغرب نموذجاً ننشده في مرحلة تقديمية ، نقوم بتحليل الحضارة الغربية من مجالاتها المختلفة الإنسانية ، والعقبي ، والاقتصادية ، والاجتماعية بحيث تصدر عن العرب أدبيات تطلع مجموع العرب وتظهر لهم الصورة الحقيقية للحضارة الغربية كما أدركناها نحن ، وبالأدوات من عاش منّا في وسط تلك الحضارة سنوات طويلة وتيسر لهم قراءة آدابها وكتبها وفلسفاتها . ولماذا لا يكون هناك استفراب كما أن هناك استفراق ؟ واعتقد أنه إذا تم ذلك فستحدث موازنة بالنسبة للعلاقات الفكرية مع الغرب .

أسعد :

أعتقد أن المشكلة تكمن في أننا لم نكتب حتى الآن عن مجتمعنا ما فيه الكفاية وهذا أولى باهتمامنا .

مستطير :

نعم . ما أقوله د . أسعد صحيح وحاجتنا إليها شديدة . ومن ناحية أخرى ، ان عدد قراء الدراسات عن العالم العربي المكتوبة عربيا محدود نسبيا ، وبالتالي قد تنتق قرائتها محصورة بالعلماء الغربيين ، مع ان الهدف هو نقل هذه الصورة للعالم الغربي . فاذنا نحن أردنا التأثير على فهم المجموعات البشرية في الغرب فعلينا أن نحاول تغيير الصورة في الكتب المدرسية وفي وسائل الإعلام .

أسعد :

ينقلنا هذا الى الجانب السياسي من المسألة وهو خارج عن إطار ندوتنا الحالية . واني أرغب في العودة الى التركيز على مسألة واحدة سبق وأن سألت عنها قبلا . وبتحديد أكثر يبدو أنكم تتفقون معي ، أو على الأقل نشارك نحن جميعا في أننا لم نر في مطالعنا الخاصة أي وجه إيجابي بارز عنا في أدبيات الغرب في العلوم الاجتماعية وبالتالي أجد نفسي مضطرا لأن أعيد الكرة للدكتور سعد الدين الذي أشار الى هذا الجانب . فهل هناك — د . سعد الدين — فعلا جوانب نتحدث عنها إيجابيا في أدبيات الغرب في العلوم الاجتماعية ؟ وما الأدلة عليها ؟

سعد الدين :

أحب بداية أن أفرق بين المفهوم الإيجابي والمفهوم الدقيق . قد يكون هناك شيء إيجابي مكتوب عن شعب أو مجتمع معين ، ولكن قد لا يكون دقيقا بالضرورة . الشيء الآخر هو أن الإيجابي هو أحد الصور القليلة جدا . وأذكر بعض الأمثلة عن بعض الإعجابات التي كتبت في الغرب وفيها نوع من الإعجابات نحو العالم العربي سواء في أوروبا أو أمريكا . ان فيها نوعا من الإيجابية نحو العالم العربي رغم عدم دقتها . منها كتابات « سان سيمون » عن مصر في أوائل القرن التاسع عشر ومراسلاته مع الكتاب المصريين التي تكلم فيها عن بعض عادات وتقاليد الشرق . بعضها له ما يبرره ، ونشأ في فترة تاريخية كانت تستوجب ، بمعنى أنه لم يصدر أحكام أدانة على كل ما هو شرقي أو كل ما هو غير غربي . ومن الأمثلة الأخرى كتابات « ستوارت دود » ومعظمها عن الشرق الأوسط (الأدنى) . وفيها الكثير من الإعجابات عن العادات والتقاليد وبعض الأنظمة الاجتماعية . وقد يرجع سبب ذلك الى أنه عاش في العالم العربي حوالي عشرين سنة وراه على الطبيعة واستطاع ادراك الإيجابي والسلب في . كذلك كتابات « مسكس فير » وبعضها غير شائع الانتشار : مثل كتابه عن البروتستانتية . ولكن حتى في كتابه عن نشأة الرأسمالية وروح البروتستانتية ، ذكر أمثلة عديدة عن الشرق العربي والدين الإسلامي . وفي معرض تمييزه بين الأديان المختلفة تكلم عن كثير من الإيجابيات في الدين الإسلامي . وهذه أمثلة قليلة وتعتبر بالنسبة للصور السلبية قطرة في محيط ، ولكنها موجودة وتقتضي الدقة العلمية أن ننسى أنها موجودة .

اسمير :

اضافة الى ذلك هناك بعض الايجابيات المذكورة ليس عن العالم العربى بالضبط وانما عن نشوء الاسلام فى العالم العربى . بعض الكتاب ذكروا ذلك واعتبروه احد الايجابيات التى ظهرت فى المنطقة التى صدرت منها الديانات التوحيدية الثلاث الرئيسية . فبالنسبة للاسلام هناك مجموعة اكبر من الدراسات التى جاء فيها ذكر بعض الايجابيات بالرغم من غمزاها من قناة الحروب التوسعية ، او الفتوحات بعد الاسلام . فاذا فصلنا العالم العربى عن العالم الاسلامى — لان هناك فرقا بين الاثنين — يبقى عدد الدراسات التى ذكر فيها الايجابيات عن العالم العربى قليلة جدا .

اسعد :

هذه الصورة القديمة التى نتحدث عنها ، ماهى اهم ملاحظها ، وما هى النعوت التى كان علماء الاجتماع الغربيون يستخدمونها فى كتاباتهم عنا ؟

هيفاء :

صفات المجتمع العربى عندهم ، ولا زالوا يتشبثون فيها ، انه مجتمع متخلف اقتصاديا واجتماعيا وفكريا وحضاريا ، وبمعنى استاتيكي كانه لا يتغير . وقاعدة هذا الفهم تستند الى نوع من التثبيت البسيكولوجى ، اى ان الفرد العربى ليس عنده استعداد للتغيير . وهذه جميعا لها اهداف وتبريرات ، منها الهدف الاستعمارى الذى ذكره الزملاء وظهر فى الحرب العربية — الاسرائيلية وظهر فى امريكا اللاتينية مثل مشروع كامبلوت سالف الذكر ، وفى فيتنام ، وفى داخل امريكا ضد الزواج وضد الاقليات من خارج المجموعة الانجلو — ساكسونية .

ولا تزال هذه الاساليب مستمرة وتغييرها — يجرى ببطء — والمتعاطفون مع القضية قليلون جدا وان هذا العمل يحتاج الى جهود كبيرة جدالتغيير الصورة .

اسعد :

فى الحقيقة انا مهتم الان بالانتهاء من الجزء الاول عن الصورة القديمة . والجال الآن مفتوح لاي من الاخوان لاية اضافة .

على :

قبل النهاية من هذا الجزء اريد الدخول فى باب الحضارة الغربية مرة أخرى لاننا ، لا ادرى لماذا نستجيب باستمرار لما يقال عنا ، لدرجة اننا انشغلنا لعقود من السنين ندافع عما اثاروه

عن الاسلام دون اعطاء صورة ايجابية . فمثلا اثاروا موضوع المرأة فى الاسلام ، فأصبحت اهم شيء . وكان كل شيء فى الاسلام منحصر فى موضوع المرأة مع أن موقع المرأة فى القرآن اكرم كثيرا من موقعها فى التوراة . ولكن لا تثار هذه الاشياء بالنسبة للعهد القديم ، ولكن تثار بالنسبة للاسلام . ولذلك أريد أن أعرف لماذا نلهم ، وتوضع لنا الشباك لكى نلهم ، عن معرفة مجتمعنا أولا وعن نقل الصورة الحقيقية لهذا المجتمع الى الخارج . وهنا أعود الى هذه العقلية الغربية التى لا تتسامح بما يخالف مقاييسها الداخلية . وأسأل لماذا نحن نتقبل هذه المقاييس من هذه العقلية ، مع أن نشأتنا فى تكويننا الفكرى أكثر عالمية وأكثر قبولاً للمختلفات الحضارية . لماذا لا ينتج عندنا مقاييس تدخل فيها الحضارة الهندية ، والصينية ، والعربية ، والغربية ، السخ . . نخرج كعلماء اجتماع بمقاييس هى اصدق فى المقارنة بين الحضارات والشعوب . لماذا لا نزال متوجهين فى اهتماماتنا الفكرية والعلمية الى ما يثيره الغرب من قضايا ، ولا نثير نحن القضايا ؟

هيفاء :

اذن ما هو البديل المطروح حاليا ، ومسئولياتنا ؟

سمير :

قبل المسؤولية هناك قسم كبير منا نحن العرب لدية شعور بالتخلف . صرنا أداة فى ايدى المفكرين الغربيين الذين جعلونا نحاول ، قبل الانتباه لواقعنا أن نأخذ بقدر المستطاع منهم أولا ، فالتهمينا بهذه العملية بدل التفكير بأوضاعنا .

على :

نحن بحاجة الى تحرر .

سمير :

نعم ، ومعظم المفكرين العرب بنظري هم أسرى لمعقدة النقص تجاه الغرب ولحد الآن هناك

هيفاء :

هناك بيننا نظرة تعتبر المجتمعات الغربية فوقنا ومتفوقة علينا من جميع الجوانب .

سسسير :

سدا من ناحية . ومن ناحية أخرى ، خلقناونمينا بالمعقدة . فلم تتح لنا الفرصة لنقف ونقيم وضعنا حتى نخرج منه بشيء آخر هو واقعنا الفعلى . لقد توقعنا بالعالم الغربى ومعطياته .

اسسعد :

اننى طبعا أولا وقبل كل شيء مسخ عمليةنفذ هذه الشبك من حولنا . ولكن اليس يخشى ونحن نرمض هذه الصورة المطروحة عنا فى ادبيات العالم الغربى أن نجد انفسنا نبالغ فى رؤية الجانب الإيجابى منا محسب ، ونبدأ فى رسم صورة وردية عن انفسنا ، ونضيع فى متاهاتها ؟

على :

ان رؤية الغير لنا يمكن أن تكون مرآة أخرى لمعرفة النفس . لا شك فى ذلك . لكن أنا أعتقد ان خلفيتنا الحضارية تهيب عقولنا لرؤية أوسع من الرؤية الغربية . والدليل على ذلك ما وضعه رجالنا وكتابنا مثل البيرونى عن الهند ، وابن فضلان عن أوروبا ، وابن بطوطة، وابن خلدون . كانت نظرتنا نحو العالم تختلف . كنا نقبل ما يختلف عنا ، ولا نحكم عليه بالازدراء والاحتقار لانه مخالف لنا أو يختلف عنا . فلماذا أصبحنا الآن سجناء مظلما قال الاخ سمير للثقافة الغربية ولم نكتشف بعد بنابيع العقلية التى ننتمى اليهالكون هى مصدر الإدراك والادراك للتنوع ؟ فإذا اتينا لمقاييس التخلف ، هل هى التى وضعوها لنا ؟ ونحن فى الامم المتحدة — وكنت الى عهد قريب أعمل مع الهيئة الدولية — لاحظت ان مقاييسهم مقاييس غربية صرفة . اقتصادية بشكل اساسى . وهذه المقاييس توزع وتؤكد على الحكوات وتثبت باستمرار فى رؤوس الوزراء والعاملين وبخاصة فى الجامعات . وجهاننا بدورها تؤكد لها لدرجة ان صورتنا عن انفسنا أصبحت هى الصورة التى أرادوا تكوينها لنا . اذن يجب أيضا ان نفهم ما يقال عنا ولكن يجب أن نعرف انفسنا بانفسنا أيضا .

سسعد الدين :

أود اشارة نقطة أو اثنتين تعليقا على مساسبق . الأولى : لماذا رأنا الغرب بهذه الصورة ؟ الى جانب العوامل التى ذكرتها ، أحب ان أضيف اليها عقدة الليبرالية فى الغرب بعد الثورة الفرنسية فهذه الأخيرة — كما تعلمون ركزت على مبادئ الحرية والإخاء والمساواة .. ووجد الغربى نفسه بشكل أو بآخر ، يتنكر لهذه المبادئ باستعمارهدلول العالم الثالث فكان لابد من تبرير هذه السيطرة (كالجزائر) .. واعتقد ان مبدأ السيكلوجية كما تذكر هيفاء مهم . ان تبرير استغلال

الآخرين يقتضى تقليل آدميتهم الى حد ما . والاماذا قيل انهم آدميون ، فان استعمارهم يغدو غير مبرر . اى ان المعادلة هى : (تقليل آدميتهم لتبرير استعمارهم) Dehumanization to justify colonialization

على :

اعتقد ان اصل هذا كامن فى اليهودية ، لان مفهوم « شعب الله المختار » يعنى ان الآخرين مقتل من آدميتهم . وهنا الاصل فى كون مفهوم شعب الله المختار قد مهد الارض تاريخيا لتقبل العقل الغربى لفكرة تقليل آدمية الشعوب الاخرى .

سمير :

ولكن معظم من يقوموا بهذا ليسوا من اليهود . انهم من العالم الغربى المسيحى .

على :

ولكن هذا ينتلنا الى الكيفية التى عملوا فيها من انفسهم أدوات . وهنا ندخل فى ديناميكية المجتمعات الغربية وما اكبها من تخويف Intimidation وإبتراز Blackmail الخ

سعد الدين :

هناك نقطة اخرى اود اثارتها وتتعلق باهتمامنا فى معرفة ما يقوله الغرب عنا ، وذلك لسببين — الاول : نفسى والاخر موضوعى . أما السبب النفسى ، فهو اننا قد وجدنا انفسنا ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر وخلال النصف الاول من القرن العشرين مستعمرين ، اى اننا ضعفاء . هذا الضعف بدون شك له اسبابه الموضوعية والتاريخية ، ولكن الواقع اننا كنا نعرف اننا مستعمرون ومستعبدون وفقراء كذلك كان هناك ما يدعوننا نفسيا الى ان نعرف ماذا يقول عنا الذين يستعبروننا . وأما السبب الموضوعى فهو انهم فى كل حقبة التاريخ ، عندما كان هناك قوة او امبراطورية او شعب يحمل مشعل الحضارة والمدنية ، كانت كل الشعوب الاخرى يهيمها ان تعرف عنه كل شيء وماذا يقول عنها . وهذه حقيقة دائمة . والدليل على هذا ، ان القوى المسيطرة او التى تحل مشعل المدنية كانت دائما موضع اهتمام الآخرين من حولها . ولكننى اتفق تماما مع الدكتور على والدكتور أسعد فى ان الرؤية الذاتية ، وان مهمة ، فانها ليست وحدها كافية لمعرفة الحقيقة . فالواقع دائما جدلى ، ويجب ان ننظر له بهذه الطريقة . فى اواخر القرن التاسع عشر ، كان جمال الدين الافغانى ومحمد عبده وغيرهما ينبرون للدفاع عن الحضارة العربية الاسلامية . وكانوا فى كثير من دفاعهم اعتذاريين وبالتالى يذهبوا الى النقيض فيقولوا بان كل مالدنيا

جيد وكامل . ولذلك فإن الجدلية هنا مهمة لأنها تواجه الصورة . وأنا اتفق معكم فى أنه لا يجوز أن نقع فى حبال تصديق كل ما يقال عنا .

على :

وأنت تتكلم دكتور سعد الدين تذكرت التجربة الصينية . وانى أتساءل لماذا وجدوا هناك الشجاعة فى التقليد الخلاق طريقا للخروج من مجتمع متخلف اقتصاديا إلى مجتمع غير متخلف . كان هناك تقليد ولكن خلاق بمعنى أنه لو انتظروا تخريج أطباء كما نخرجهم نحن ، لاستغرق ذلك منهم مئات السنوات . ولذا ابتكروا أساليب وطرق أكثر لتأمين العناية الصحية لمئات الملايين من الصينيين . وكانت النتيجة حسنة ، فأصبح هناك تجارب فى التربية والتنمية والزراعة . ويمكن أن تدرج كل هذا ضمن التقليد الخلاق . وما أخشاه هو ألا توجد فى المجتمع العربى هذه الدرجة من الشجاعة . ويجوز أن يكون تعليل ذلك جزئيا فى أننا أخذنا من الغربيين الصورة التى أعطيت لنا وصرنا نقتلدهم بحسب .

هيفاء :

نحن ، حتى حديثا ، كنا ما زلنا نؤكد الفكرة المأخوذة عنا . فعندنا أخصائيين أكفاء فى مجتمعنا العربى ، ويؤدى هؤلاء المهمات الموكولة اليهم من قبل حكوماتنا على خير وجه ، لكن ابن البلد لا يؤمن فى كفاءته وتعطى الأولوية للغربى . أنها عقدة الخواجة ، وظاهرة الفتوية ، ونحن نثبت هذه النظرة بأنفسنا .

سعد الدين :

هذا جزء من ديناميات السيطرة (التفاضل والتكامل) فتحس أنك ناقص ، وهو متفوق . ونجد فى عقل الغربى التفاضل والتكامل ذاته فيصدق أنه متفوق وأن الآخرين غير ذلك .

سمير :

ولكنى أعود فأؤكد النقطة التى طرحها الدكتور أسعد وهى مهمة . أقصد الوقوع فى عقدة الترجسية ، فهى التى جعلت الغربيين يعتقدون بتفوقهم . فيجب أن نبدا الآن بنظرة تحسينية واتعمية ولكن دون تسرع خوفا من الوقوع فى المشاكل التى نراها فى المجتمع الغربى ونظرة الينسا .

على :

أرى اننى اثرت تغطا غير مقصودة من هذه الندوة ، ولكن هذا مهم لانه يتعلق بضرورة تطوير علم اجتماع خاص بنا بدل تدريس العلوم الاجتماعية ومفاهيمها السائدة فى العالم الغربى . وهنا يجب ان نسال الجامعات كيف يمكن لها ، نتيجة لخبرتنا بتجارب الأمم الاخرى ، ونتيجة لاطلاعنا على ما تطور من مفاهيم ومناهج ، كيف يمكن أن نعود الى ترتيب آخر بحيث نثرى المجال لفهم الانسان بعقلية لها منظور يختلف عما نرض علينا ؟ ولذا نحن نحزن عندما نرى الجامعات تعلم كتبنا ترجمت من عقود من السنين ولم تعد تستعمل فى الغرب ولا تزال تطبق عندنا .

اسعد :

حسنا ، ولكن لننتقل الآن الى الشق الثانى من الموضوع ونسال عما اذا كان هناك فعلا صورة جديدة فى ادبيات العلوم الاجتماعية الغربية عن العالم الثالث بشكل عام وعن العالم العربى بشكل خاص . وانى ارجو منكم التحدث فى هذه المسألة .

هيفاء :

الحقيقة انه بالنسبة الى النظرة الجديدة لواقع المجتمعات النامية او مجتمعات العالم الثالث ، اعود الى التركيز على محدوديتها . ومسئوليتنا كعلماء اجتماع ان نؤسس قاعدة اساسية تطابق وتلائم مجتمعاتنا .

اسعد :

هل تقصدى القول بانك لا ترين هناك صورة جديدة مرسومة عن العالم الثالث ؟

هيفاء :

ضميفة جدا .

سمير :

هناك بدايات جديدة ظهرت فى امريكا وجوانب الصورة لم تكمل بعد . فى الفترة الاخيرة - فى السبعينات - أصبحت هناك حركة جديدة فى التربية الاميركية . الهدف منها البعد عن الفكرة القديمة التى كانت سائدة - والى كان هدفها الاساسى جعل المهاجرين لأمريكا مواطنين أمريكيين وفقا لنظرية بوتقة الصهر Melting Pot Theory . والآن الاتجاه الجديد يشدد على التعدد الثقافى . أى التشديد على الهوية القومية لكل الاقليات الموجودة فى امريكا . وفى فترة الخمسينات ،

والستينات ، كان الهدف الاول والاساسى لكل شخص الإبتعاد عن أصله الالمانى أو الإيطالى أو غير ذلك تمهيدا للانصهار فى البوتقة ليخرج منها كـشخص أمريكى . والآن النظرة الجديدة فى أمريكا تتلخص فى محاولة خلق جو جديد يستفيد من ماضى الاقليات ويعمم الاشياء الجديدة وينشرها فى المجتمع الأمريكى . (ذلك كانت هناك فى آخر ستينين أو ثلاثة ، مجموعة من الدراسات والبرامج الجديدة التى بدأت الاقليات تحضرها لتدخلها فى الكتب المدرسية بشكل عام لتغيير الصورة .

أسماء :

لكن ليس صحيحا القول بأنه منذ نهاية الخمسينات ومطلع الستينات ، وتحديدًا ربما فى مطلع الستينات ، ومع بروز ما يمكن تسميته بنظرية التحديث فى الغرب ، بدأت هناك محاولة جادة ، وبغض النظر طبعًا عن دوافعها وأهدافها للخروج بكتابات وصور جديدة عن المعلم الثالث ؟ اننى وبعد أن قرأت دراسات فى العلوم الاجتماعية سواء فى الاجتماع أو علم النفس أو السياسة أشعر أنها تلخص ويعبئ جزءًا أساسيًا من مشاكل مجتمعنا . ليرنر (Lerner) . مثلاً ، ورجز (Riggs) : فى كتابه عن مجتمعات العالم الثالث والإدارة فيها ، كان فعلاً دقيقاً . وبمعنى آخر ، أشعر أن العلوم الاجتماعية فى الستينات وبغض النظر عن الدوافع ، نجحت فعلاً فى الخروج بدراسات جيدة تعطى صورة موضوعية لحد كبير .

هيفاء :

فى الحفظة جاء « آدامز Adams » بدراسة جيدة عن واقع أمريكا اللاتينية ، وكانت دراسة إيجابية .

أسماء :

« هلبيرن Halpern » فى دراسته عن الشرق الأوسط ومجتمعاته « ومور Moore » عن شمال أفريقيا ... الخ . لقد بدأ ، منذ الستينات ، بروز نوع من التغيير . وأنا هنا لا أقصد التغير الذى تبع تنامي القدرة العربية فى مجال النفط وحرب أكتوبر وما يحاولون بيعنا إياه من أفكار حول تغير مفكرتهم عنا . بل أشير إلى ما سبق أكتوبر وحتى ما قبل سنة ١٩٦٧ من تغير فى حقول العلوم الاجتماعية .

على :

بالنسبة للدراسات الموضوعية ، فى الإدارة مثلاً : لو أخذت هذه الدراسات لوضَّع خطة عملية فعالة لتطوير الإدارة فى بلد من البلاد العربية التى تنطبق عليها القضايا التى وضعت وأثيرت

تجد نفسك بحاجة لدراسات أخرى وأخرى لعملية التطبيق بالذات . فهذه الدراسات حتى لو كانت موضوعية ، فإن فائدتها لنا يجب أن تمر في قنوات التكيف الخلاقي للواقع . وهكذا ففي مجالات التطبيق ، تجد أن هذه الدراسات غير كافية والدوافع ورائها مشبوهة .

اسعد :

في الحقيقة ، لا أقول أن دواعيهم تغيرت بل أقول أنهم أنفسهم كانوا في الماضي ضحايا لرؤية قاصرة وعاجزة عن فهم العلوم الاجتماعية على الوجه الأمثل . وأنه كانت هناك عقد تتحكم في كتاباتهم . كانوا غير قادرين حتى على رؤيتنا بصورة موضوعية ، وليس إيجابية محسب . لكن ومنذ مطلع الستينات ، هناك محاولة من جانبهم ، على الأقل لفهم مشكلاتهم . والسؤال هو : هل هناك الآن منحى جديد أو خطة جديدة للخروج بدراسات انثروبولوجية عن العالم النامي أم لا ؟ أنهم الآن ينتقدون أنفسهم لأنهم كانوا يقولون عن هذه المجتمعات أنها مختلفة . هي بالنسبة اليهم الآن نامية . وهذا مثل بسيط ، ولكن هناك عملية نقد ذاتي رهية لكثير من الكتب .

على :

يجوز أنهم يفعلون ذلك كي نكون أكثر استعدادا لتقبل دراساتهم .

اسعد :

ربما . ولكن على الرغم من معاناتنا لا يجب أن نبقى نعيش في أجواء المؤامرة وتصور كل شيء على أنه مؤامرة .

هيفاء :

الواقع أنه في الستينات حدث تطور إيجابي في مجال الدراسات السياسية وبالذات عن القضية الفلسطينية . صار هناك تغيير موضوعي لدرجة ما . فقد أصبح ينظر للقضية الفلسطينية على أنها قضية شعب عانى من مشاكل واضطهاد استعماري . وكذلك بالنسبة للشعب فيتنام . ولكن في المستقبل أتوقع أن تتطور هذه النظرة وتنتشر . ومع ذلك وكما قال الدكتور على ، يجب أن نتحفظ .

اسعد :

التحفظات قطعاً ضرورية ولكني ما زلت مهتماً بالوضع الراهن للعلوم الاجتماعية كما هي عليه في الغرب وبمعزل عن الجو السياسي ، هل هي موضوعية الآن أكثر ؟

سسسسر :

طبعاً نجد فى بعض الاحيان تغييراً فى المنحى ، والسبب فى ذلك هو التقدم والتطور فى وسائل البحث العلمى التى يستخدمونها . لقد كانت الدراسات فى الماضى وصفية ذاتية . أما الآن فيعتدون على قدر اكبر من الحقائق . لقد تخلصوا من التعميمات واختلفت المتاييس وهذا ادى الى دراسات مختلفة عما سبق .

سسسسد الدين :

اننى اتفق معك . لقد حدث بالفعل تغير ، وهو نتيجة لعدة عوامل : منها تقدم العلم الاجتماعى والمناهج . والقريبون ليسوا شرامطلقاً ، رغم استعمارهم واستعبادهم لنا . فهناك سر فى تقدمهم كعلماء اجتماع وشعوب متقدمة . ويمثل البشر فى قدرتهم على النقد الذاتى والتكيف . وأهم من ذلك تغير الواقع فى العالم الثالث ، فالصورة الموجودة تغيرت بل وربما حصل تلؤق فى الالتقاط فى الغرب . ولكن حدث الالتقاط وبدأت تعكس ذلك الادبيات الاجتماعية . وكأبثلة على التغير : تجربة الصين ، الجزائر ، فيننام ، وثورات الانقلابات فى أمريكا ذاتها . كلها كانت عوامل هزت العلوم الاجتماعية نفسها والعلماء الاجتماعيين . فبدأوا يراجعون ، وينتقدون ماكتبوا عن هذه المجتمعات والانقلابات فى الماضى . والعامل الاهم هو انه نتيجة لثورة المواصلات والاتصالات ، عرفت قطاعات كبيرة معلومات مباشرة أكثر عن دول ومجتمعات العالم الثالث واكتفى بهذه القدرة .

سسسسد :

نحن الآن مهتمون بالخلاصة التى تريد تأكيدها فى نهاية هذا اللقاء . ما رايك دكتور على ؟

على :

من الحديث استخلص ان هناك صورة فى الغرب متوارثة عن العرب منذ قرون طويلة كان من صالح المستعمر ان يثبت معالم هذه الصورة . ومن ناحية اخرى ، حتى ولو صدق فى تصوير الصورة التى يمكن ان يعتبرها بقايبسه هو صورة دقيقة ، الا ان عقليته التى توارثها كانت تلون ما يراه ، ولذلك لا يرى الحقيقة كما هى ، حتى وان اراد . طبعاً حدثت تطورات فى مجال العلوم الاجتماعية كما ذكر د . ابراهيم وهى قد ساعدت على تطور صور بعض مجالات الواقع العربى . والذى يهمنى كمعرب اننا يمكن ان ندخل منظوراً جديداً فى مناهج العلوم الاجتماعية يعكس خلفياتنا وقيمنا الحضارية فى رؤية الواقع الاجتماعى وفى رؤية الآخرين . وفى هذا المجال لا ادرى لماذا نحن لم ننحرف لحد الآن من الصورة التى فرضها علينا الغرب ، ولا نحاول ان نشترك

معه على الأقل فى معرفة الذات ، ومعرفة الواقع الاجتماعى لتكون هذه الصورة هى المنطلق لمعالجة مشاكلنا ، حسبنا نريد وليس حسب الصورة التى فرضت علينا .

أسعد :

هى دعوة اذن لملاء الاجتماع العربى لكتابة صورة حقيقية وموضوعية عن مجتمعاتهم وطبعا هى دعوة للجميع .

سمير :

الموضوع ذو شقين : الاول ، فى الوقت الحاضر العالم الغربى جاهز لمعرفة اكبر عن العالم العربى ، بسبب دوره (الاستراتيجى) ودور النفط ومشكلة الشرق الاوسط . وهذه العوامل جعلت العالم الغربى متقبلا اكثر للمعرفة عن العالم العربى بسبب حاجته وسرعة التشابك والترابط فى هذه الامور . والعقدين الاخيرين بامريكا مثلا خصصا لدراسة ومحاولة تغيير الصورة عن أمريكا اللاتينية ، والسبعينات والثمانينات ، بسبب النفط ، ستكون مخصصة للعرب ليلعبوا دورا اكبر . اذن هناك حاجة كما ذكر الدكتور على لدراسات عربية جديدة تنبع من واقعنا ومصير حياتنا .

اما الشق الثانى فهو محاولة تغيير الصورة الموجودة فى العالم الغربى . ففى أمريكا ، اذا عرفنا كيفية التحدث اليهم وتقديم الاشياء بالصورة التى هم تعودوا عليها ، فان لديهم قابلية للفهم ولسماع وجهة نظر جديدة وهم الآن على استعداد لذلك . فيجب الابتعاد عن الصورة العاطفية ، والابتعاد عن الترجسية ، والاعتراف بالاطفاء ، ومحاولة تغييرها .

هيفاء :

بمعنى آخر ، عدم الدفاع بطريقة عمياء عن واقع المجتمع العربى . ووصفه كما هو وبصورة ايجابية وموضوعية وعلمانية . والخلاصة ان المسؤوليات مع الجامعات فى الدول العربية . ما مسئولية علم الاجتماع فى الجامعات العربية لتغيير هذه الصورة ؟ ثم مسئولية العرب فى الخارج من خلال التنسيق فى تغيير هذه الصورة ؟

سمعد الدين :

الذى اخلص اليه ثلاثة امور :

١ - لن يستمر الغرب فى تصحيح الصورة الموجودة فى الادبيات الاجتماعية عن العالم الثالث وعن المجتمع العربى ، الا اذا تغير هذا الاخير نفسه . لذا لابد ان ننطلق من الواقع - نغير

انفسنا ونؤكد ذاتنا . وهذا هو تغيير الواقع .

٢ - المجتمع الغربى نفسه يمر بأزمة ثقة فى قيّمه ومعاييره وفى نظمه وهى التى أدت به الى عدم الاخذ بشكل مطلق بكل المقاييس التى استخدمت فى الماضى والتى ركزت على كمال مجتمعاته ونقص مجتمعاتنا . وهذا شئ ايجابى فى الغرب يشكرون عليه . وهم بدأوا يشكون فى مؤسساتهم وقيّمهم ويراجعونها . وننتهز هذه الفرصة لعمل توازن . وهنا التفاضل، والتكامل يتفاعل كى يصبح مساواة .

٣ - دور علماء الاجتماع العرب دور استراتيجى . وحبذا لو ان بعض المقترحات التى قدمت هنا تجد عناية من قبل الجامعات العربية وخاصة جامعة الكويت .

أسعد :

شكرا لكم جميعا ، ومجددا نأمل أن يكون هذا اللقاء ، بداية تعاون مستمر بيننا .

الحركات الفلاحية في لبنان

(بيروت ودمشق : دار الفارابي ودار الجماهير ، ١٩٧٢) ، ٢٥٦ صفحة . الثمن

٦ ل. ٠

مراجعة د. هاني فارس *

عاش لبنان في النصف الاول من القرن التاسع عشر تنفساً نظائماً للاقطاعي ، بشقيه الاقتصادي والاجتماعي ، وبداية تكون العلاقات الرأسمالية فيه . وغلب على عملية التحول من الاقطاعية الى الرأسمالية طابع العنف الذي استمر ، على فترات متقطعة ، طوال عقدين من الزمن . وشكل اداة التغيير في هذه المرحلة تحالف واسع ضم الفلاحين ، والحرفيين ، وطبقة البورجوازية الناشئة في المدن والقرى الكبيرة . واتسمت الحركة المناوئة للاقطاع في لبنان بصفتها « الشعبية » ، مما يعطيها طابعاً فريداً نسبياً في تاريخ المشرق العربي ويجعلها تستحق الدراسة بتمعن . اضافة الى انه كان للحداثات التي وقعت آثار بعيدة المدى مهتت بطابعها الخاص الممارسات والمؤسسات السياسية للبنان حتى وقتنا الحالي .

يهدف كتاب « سميليانسكايا » الى تبيان التغييرات التي طرأت على النظام الاقطاعي ، والاسباب التي ادت الى ظهور الحركة المناوئة للاقطاعية . كما ويتابع الكتاب المراحل التي مرت بها هذه الحركة ، ونشاطاتها ، والحرب الطائفية بين الدروز والموارنة التي نجمت عنها (ص ١٠٠) . وللكتاب ميزتين اساسيتين . الاولى كونه دراسة رائدة مسهبة لاهداث النصف الاول من القرن التاسع عشر في لبنان تتبع المنهج الماركسي في التحليل . وميزته الثانية ان المؤلف قامت بمراجعة مصادر اولية لم تستعمل من قبل هي ارسيفات وزارة الخارجية الروسية المحتوية على تقارير قنصلها في بيروت وسفارتها في القسطنطينية ، بالاضافة الى المصادر المعروفة الاخرى . ويحتوي الكتاب على مقدمة ، وخمسة فصول ، وخاتمة .

اما الفصل الاول فيتناول عملية انتاج السلع النقدية وتخصص الاقتصاد اللبناني في هذا المجال الى حد انه فاق جميع المناطق المجاورة . وترجع الكاتبة هذا التطور الذي ابتدا في اواخر القرون الوسطى وتسارع بشكل ملحوظ في القرن التاسع عشر الى ان لبنان لم يكن ينتج سوى ربع حاجته من الاغذية ، مما اضطر الاهالي الى انتاج سلع نقدية تمكنهم من شراء القمح والرز والذرة وغيرها . ورافق هذا تطور في السوق الداخلية ، كما وتوطدت العلاقات التجارية مع باقي اجزاء سورية الطبيعية . وشهد النصف الاول من القرن التاسع عشر حركة نمو سريعة في انتاج الحرير بحيث ادى ذلك الى تشكل مراكز تجارية وحرفية جديدة (ص ١٥) . الا ان هذا التطور اصطدم بمقتبين : تمثلت الاولى في نظام الاقطاع الذي حافظ على سيطرته السياسية ووسع رقعتها ، كما وضاعف من استغلاله الاقتصادي . فشهد المجتمع اللبناني في النصف الاول من القرن التاسع عشر ، مثلاً ، توسع الملكية الاقطاعية غير المشروطة والضمخية

على حساب الفلاحين (ص ٣٧ - ٤٢) . وازدادت الضرائب (ص ٥٣) وساعت أوضاع الفلاحين عامة (ص ٥٩) . وخلق هذا حالة خطيرة من عدم الاستقرار والتجانس ، ذلك أن بروز النظام الرأسمالي لم تواكبه علاقات رأسمالية (ص ٢٣) . أما العقبة الثانية فقد تبلورت بعد انحسار حكم محمد علي عن لبنان وعودة السلطات العثمانية ، وتثقلت مسمى رضوخ الأخيرة الى مطالب القوى الأوروبية وربط الاقتصاد المحلي بالسوق العالمية . وهكذا شرعت الأبواب أمام النشاطات الاقتصادية للرسائل الاجنبى مما ادى الى ظهور طبقة من التجار والمرابين المحليين تدين بالتبعية للشركات التجارية الأوروبية (ص ١٩) ، والى القضاء تدريجيا على الصناعة المحلية وتحويل البلاد الى سوق للسلع الأوروبية (ص ٢٢ - ٢٣) ، والى انهيار الاقتصاد الطبعمى وربط الفلاحين بالسوق وتذبذباته (ص ١٢٠) .

وبينما يعالج الفصل الاول المقدمات الاجتماعية والاقتصادية التى عملت على قيام الحركة المناوئة للاقطاعية ، يركز الفصل الثانى على المقدمات السياسية لهذه الحركة . ويستعرض الفصل ممارسات الامير بشير الثانى خلال فترة حكمه الطويلة والتى هدفت الى مركزة الإدارة ، وتفتيت وحدة الطبقة الاقطاعية والقضاء على نفوذها (ص ٦٦) . وبالرغم من الفوائد التى حققتها هذه السياسات ، الا انه كان لها مذلولات خطيرة . فلقد اضطر الامير الحاكم ، من أجل ضرب الطبقة الاقطاعية التى كان معظمها من الطائفة الدرزية ، الى الاستمئانة بالسكان ورجال الدين المسيحيين من الطائفة المارونية . ولتأمين ولاء هؤلاء ، اغدق عليهم الاميازات ، كما ووزع عليهم العديد من ممتلكات الاقطاعيين الدروز . وكانت النتيجة أن تازمت العلاقات بين الطائفتين ، وبقيت كذلك حتى تفجرت على شكل حرب أهلية طائفية فيما بعد (ص ٦٧) . ومن النتائج التى ترتبت على سياسة الامير الحاكم ، بعد ان اقام فرق مسلحة منتظمة وانشأ قصر بيت الدين واحاط نفسه بحاشية كبيرة ، أن احتاج الى كميات كبيرة من النقود والعديد من العمال والجند . فقام لسد حاجته بتجنيد الفلاحين فى أعمال السخرة وفى سنن ضرائب جديدة (ص ٦٨ - ٦٩) . وادى ذلك الى قيام عصيانات فلاحية متعددة شاركت فيها الطبقة البورجوازية ، والحرفيين ، وبعض الاقطاعيين الناقمين . وكان أول عصيان توافرت فيه عناصر التنظيم بين التجمعات الفلاحية المتناثرة مسمى جبل لبنان هو ذلك الذى قام فى العام ١٨٢٠ . وقد تمثل ذلك فى عقد تجمعات جماهيرية ، وانتخاب وكلاء للقرى لتنسيق الاعمال ، ورفع العرائض ، وانشاء الفرق المسلحة (ص ٧١) . وبالرغم من انه لم يقدر لهذا العصيان أن يعمر طويلا ، الا أنه أرسى سابقة عملت العصيانات اللاحقة على الامتثال بها . أما العصيان الرئيسى الثانى ، فقد قام فى ربيع العام ١٨٤٠ على اثر قرار السلطات المصرية جمع السلاح من أيدي المسيحيين بعد أن كانت قد وزعت عليهم لفرض الاستمئانة بهم فى اخفاء العصيانات الدرزية وتمردات أهالى المدن الفلسطينية . وشارك فى العصيان الجديد فئات من مختلف الطوائف كل لاسبابه الخاصة . اما مطالب المتمردين فتتلخص فى عدم دفع الضرائب أكثر من مرة واحدة ، والغاء السخرة ، وتعيين ممثلين عن كل طائفة فى ديوان الامير ، وعدم جمع السلاح (ص ٨٣ - ٨٤) . واستمر العصيان حتى تموز من العام نفسه حين وجهت السلطات

جيشا من ثلاثين ألف جندي للغضاء عليه . وتعدا هبة هذا العصيان الى انه شمل البلاد بأكملها، وأنه تشكل في معظمه من الفلاحين (ص ٨٨)، وأن البورجوازية ساهمت فيه وشاركت في قيادته (ص ٩١) ، وأخيرا ، أنه كان بداية لعصر من التثور الإيديولوجي (ص ٩٤) .

ويتناول الفصل الثالث حوادث عامي ١٨٤١ و ١٨٤٥ الطائفية بالتفصيل ، ويحاول أن ينفذ الى الحقائق الاجتماعية التي قادت الى هذه الصدمات . وتعتبر المؤلفة الصدام الدرزي - الماروني أحد أوجه نضال الفلاحين ضد الاقطاع (ص ص ١١٥ - ١١٦) . فبعد عودة الاتراك الى لبنان ، طالب الاقطاعيون الدروز باستعادة ممتلكاتهم وامتيازاتهم التي كان الامير بشير قد حرمهم منها . وكان من الطبيعي أن تصطدم مساعي الاقطاعيين الدروز بمقاومة الفلاحين والبورجوازية المسيحية الذين رفضوا التخلي عن مكتسباتهم الحديثة (ص ١١٩) . ولهذا تركزت الاستباكات في المناطق المختلطة حيث كانت غالبية الفلاحين والحرفيين والبورجوازيين من الموارنة ، وجميع الاقطاعيين تقريباً من الدروز . وبالإضافة الى العوامل المحلية ، تستعرض المؤلفة مؤثرات الدول الأجنبية وتدخلاتها في الشؤون الداخلية للبنان والدور الذي قام به ممثلي هذه الدول في تأزيم العلاقات بين الطائفتين . وادت الصدمات المسلحة بين الدروز والموارنة الى إعادة تركيب النظم السياسي في لبنان بحيث قسمت البلاد الى قائمتائيتين ، أحدهما درزية والأخرى مارونية . وانشئت في القائمتائيتين مجالس طائفية كان لها سلطات قضائية ، وصلاحيات توزيع الضرائب والاشراف على جبايتها (ص ١٨٣) . وبالرغم من أن النظام الجديد استطاع ألخفيف من تعسف الاقطاعيين الدروز في المناطق الوسطى والجنوبية ، إلا أنه أخفق في أمرين : أولا ، لم يحد من سلطة الاقطاعيين الموارنة في القائمتائية المارونية ، وثانيا ، رسخ العداء الدرزي - الماروني وكان بمثابة « تنظيم حرب أهلية في لبنان » (ص ١٥٠) .

ويعالج الفصل الرابع أبعاد الحركة الفلاحية في لبنان الشمالي ويركز على ثورة الفلاحين في كسروان التي تعتبر من أهم الأحداث في تاريخ الحركة الفلاحية . وتستعرض المؤلفة التطورات الاقتصادية في فترة الخمسينيات والستينات التي أدت الى زيادة قوة البورجوازية والمصائب التي واجهت القطاع الزراعي بسبب الأزمة التجارية العالمية التي اعتبت ككثروب القرم . وتشير المؤلفة الى النشاط الثقافي والاجتماعي الذي رافق هذه الأحداث كشوء المنظمات الثقافية ، والصحف ، وصندوق كتسب المؤلفين متتورين ، مما أدى الى تقوية المشاعر ونشر الأفكار المناهضة للاقطاع . وتقيم المؤلفة عصيان كسروان على أنه « نتيجة حتمية » لارتقاء سكان لبنان من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (ص ١٨٥) . أما مطالب العصاة فلقد حددتها رسالة ممثلي القرى المرفوعة الى البطريرك الماروني بتاريخ ١٧ كانون الأول من العام ١٨٥٨ التي احتوت على مطالبة بالغاء الرسوم الاستثنائية المجبة من الاقطاعيين ، والاعتراف بالكلاء المنتخبين من الأهالي ، والعمل بمبادئ المساواة والحرية للجميع بدون تمييز ، والمساواة القضائية بين اصحاب الاقطاع وابناء الشعب (ص ص ٢٠٢ - ٢٠٣) . ولكن العصيان الذي ابتدأ سلميا واصلاحيا ، سرعان ما انتشر بين الفلاحين واكتسب صفات أكثر راديكالية . وقرر الفلاحون في اجتماع شعبي طرد جميع آل الخازن ، وهي العائلة الاولى بين الاقطاعيين الموارنة ، من

كسروان ، ثم صادروا أراضيهم وممتلكاتهم (ص ٢١٢ - ٢١٣) . وخلالها للثورات الفلاحية التي قامت في إيران والليتيت في المرحلة الزمنية نفسها ، لم يوزع المصاة الاراضى على انفسهم ولم يحولوها الى ارض مشاع ، بل اباحوا للفلاح الذي يعمل في الارض استئجارها بدون لقاء (ص ٢٢٢) . واثام المصاة سلطا فلاحية علت وكانها جمهورية مستقلة ، وكان لها اجهزتها الادارية والقضائية الخاصة بها . وعلى اثر هذه التطورات واتضح خطورة الوضع الجديد على النظام الاجتماعي بأكمله ، بدأت التناقضات ضمن صفوف الحركة الفلاحية تطفو الى السطح . وانتشقت صفوف الحركة ما بين « معتدلين » « وراдикаلين » . وتمثل الفريق الاول « باعيان الريف » ، أي فئة الطبقة البورجوازية والفلاحين الموسرين ، بينما تمثل الفريق الثاني بالفلاحين المعدمين . وكان محور الخلاف هو مسألة الارض وخوف الاعيان من ان تتسع مطالب الفلاحين لتشمل أراضيهم المورثة وممتلكاتهم . ولهذا عمد هؤلاء الاعيان الى التخلي عن العديد من المطالب وارتضوا بعودة آل الخازن الى مقاطعتهم مع تنقيدهم سلطاتهم . وابتدأت الاحداث تتلاحق بسرعة واتخذت لنفسها خطا مغايرا . ذلك ان لبنان اندفع نحو الصراع الطبقي من جديد وقامت احداث ١٨٦٠ المشهورة المشؤومة . وتفسر المؤلفة هذا التحول على انه من عمل كبار رجال الدين الموارنة بعد تيقنهم من فشل محاولاتهم في استيعاب الحركة الفلاحية واستمرار الاخيرة في الانتشار والتوسع وذلك بهدف احلال الصراع الديني مكان الصراع الطبقي (ص ١٨٥) .

اما الفصل الخامس والاخير فيتناول الصدامات بين الدروز والموارنة في العام ١٨٦٠ التي لم يعرف لها تاريخ لبنان من قبل مثيل . ولقد طغى الانقسام والنزاع الديني في هذه الاحداث على الانقسامات والنزاعات الاخرى وغرق لبنان في حمام من الدم . وصور لجماهير الفلاحين الموارنة ان صراعهم مع الدروز سيسمح لهم بالخلاص من التعسف الاتطاعي . وتشير المؤلفة الى ان الجانب الماروني ابتدا بالاعداد للمعركة قبل وقوعها بزم ، وبمعرفة ورضاء الفرنسيين الذين مدوهم بكبيات كبيرة من الاسلحة . وانتظم هذا الجانب تحت قيادة « الرابطة المسيحية المحلية » التي ترأسها المطران طوبيا عون والتي كان مبولوها من تجار ومرابو بيروت ودير القمر (ص ٢٣١) . اما الطائفة الدروزية ، فانتظمت تحت قيادة ارستقراطيةها الاتطاعية بزعاية الشيخ سميد جنبلاط الذي اقام صلة وثيقة بالانجليز . واسفرت الاشتباكات عن حرق قرابة المئة وخمسين قرية مسيحية ، وعشرات القرى الدروزية وتدمير زحلة ودير القمر تدميرا كاملا ، وسقوط الآلاف من القتلى وتهجير عشرات الآلاف من المواطنين . وكان احد نتائج الصدامات ، تزعزع السلطة الفلاحية في الجزء الشمالي من جبل لبنان وانهارها بسبب عدم تمكنها من المشاركة الفعالة في احداث المناطق المختلطة في جنوب الجبل . وقام المفردون بالتوقيع في ٢٩ تموز ١٨٦٠ على بيان بالوافقة على عودة مشايخ الخازن الى كسروان (ص ٢٣٩) . وبعد ان هدأت الاوضاع في لبنان ، عادت فانفجرت في دمشق حيث قامست مجازر دينية برمية . وادى ذلك الى تدخل الدول الاوروبية التي قررت ارسال حيلة عسكرية فرنسية لاحتلال سوريا لمدة ستة اشهر . وقد جرى في ما بعد تهديد هذه المدة ثلاثة اشهر اخرى . وشكلت لجنة دولية للنظر في اوضاع

لبنان أصدرت في العام ١٨٦١ ما عرف « بالنظام الاساسي » الذي ارسى قواعد نظام المتصرفية . ونص هذا النظام في البند السادس على: « المساواة بين الجنيح امام القانون ، والغاء كافة امتيازات الاقطاعيين ، وخاصة اصحاب المقاطعات منهم » (ص ٢٤٣) .

يضيف كتاب **الحركات الفلاحية في لبنان** الى التحليلات التي قدمت لاحداث النصف الاول من القرن التاسع عشر بعدا جديدا . فمن خلال التركيز على التغيرات التي طرأت على القاعدة المادية لمجتمع جبل لبنان ، تمكنت المؤلفة من تفسير الصراعات الاجتماعية والطبقية ، والاحداث السياسية ، بشكل افضل مما كانت عليه الحال في الدراسات السابقة . ولقد مكنتها ذلك من تلامس ثلاثة اخطاء رئيسية شائعة تعاني منها تلمسك الدراسات : تفسير الاحداث باعادتها الى سلوك ورغبات بعض الافراد المتنفذين ، او تصور النزاعات المجتمعية على انها نتيجة اختلافات لاهوتية بين الجماعات الدينية التي يتالف منها المجتمع اللبناني او الغاء تبعات الصدامات على تدخلات ، واهواء ومصالح الدول الاجنبية . ولكن ، وبالرغم من ميزة هذا الكتاب ، الا انه لا يخلو من بعض النواقص والمخالفات والتناقضات الذاتية . فالاطار النظري الذي تستعين به المؤلفة يحدد لها منهجا في البحث يتمتع بميزات ونواقص ، كما هو الحال في معظم ، ان لم يكن في كل المناهج المتبعة في دراسة الظواهر الاجتماعية ، خاصة اذا طبقت هذه المناهج على حدة . ان المنهج الماركسي في التحليل الذي تعتمده المؤلفة يعنى من امرين : أولا ، التركيز على المجتمع كوحدة دون الالتفات الى الجماعات التي يتالف منها هذا المجتمع والتي تقوم باداء ادوار سياسية وثانيا ، اعتبار التغيرات المادية على انها تعكس نفسها دائما في صراع طبقي دون الالتفات الى الانقسامات العمودية التي قد تنجم من مثل هذه التغيرات . ولهذا نرى المؤلفة تتابع بدقة وتفصيل الاحداث التي مر بها المجتمع اللبناني وتفلل كليا تعريف الجماعات الدينية التي تالف منها المجتمع ، وخصائصها ، ومواقعها الطبقية ، وكيفية تأثير هذه الاحداث فيها . ويمكننا تلمس المصاعب التي واجهت الدراسة بسبب القيود التي يضعها المنهج المعتمد في المقاطع التالية : **أولا :** اعتراف المؤلفة بعدم مقدرتها على تفسير احداث ١٨٤١ الطائفية بعد ان كانت الطوائف قد وحدت كلمتها في عصيان ١٨٤٠ ضد الحكم المصري (ص ١١٣) . **ثانيا :** تفسير المؤلفة احداث ١٨٦٠ على انها نتيجة خوف رجال الدين الموارنة من اتساع الحركة الفلاحية في الشمال وعدم مقدرتهم على استيعابها مما دعاهم الى اصطناع الفتنة (ص ٢٢٥) . ان هذا التفسير لا يتلاءم وحجم الكارثة التي لحقت بالمجتمع اللبناني او درجة البغض والكره التي كشفت عنها هذه الحوادث ، ويشوبه الكثير من التبسيط ، وحتى السذاجة ، ذلك انه لو لم يكن للكنيسة مقدرة على السيطرة على عقول وسلوك الناس ، لما استطاع بعض رجالها ان يدفعوا بهم الى حروب اهلية كالتى قامت في العام ١٨٦٠ . **ثالثا :** تنبه المؤلفة الى ازدياد الوزن السياسي لرجال الدين الموارنة في العام ١٨٤١ وكان ذلك لم يكن نتيجة تطورات داخلية جرت ضمن الطائفة المارونية خلال فترة طويلة من الزمن* . **رابعا :** تتحدث المؤلفة عن تفكك داخل الطبقة

* تقول المؤلفة « وبى تلك الاثناء ازداد وزن رجال الدين الموارنة السياسى في البلاد ، حتى ان ... » ص ١٢١ .

الاقطاعية تم بين الدروز والموارنة بسبب سياسات الامير بشير الثاني ساهم في بلورة الحركة المناوئة للاقطاع . وتقول الكاتبة ان الخلاف ضمن الطبقة الاقطاعية كان من اسباب قيام الصراع الدرزي - الماروني (ص ٣) . ان هذه المقولة هي ، في احسن الاحوال ، مشكوك في صحتها تاريخيا . بل ان العكس هو الصحيح . فهناك العديد من الوقائع التي تشير الى تماسك هذه الطبقة حتى في الاوقات التي اضطهد فيها الاقطاعيون الدروز . اما المنتفع الرئيسي من سياسة بشير فكانت البورجوازية المسيحية وخاصة المؤسسة الدينية المارونية التي بقيت تطالب باعادته الى الحكم منذ تنحيته وحتى وفاته . **خامسا** : تقول المؤلفة في مضمار شرحها لعصيان كسروان ان « شعور التضامن الطبقي مع الفئات الاقطاعية لم يكن ليتبركهم (اي البطريرك وكبار رجال الدين الموارنة) ولو للحظة واحدة » (ص ١٨٨) . ان هذا الحكم يغفل كليا دور قادة الكنيسة في حركة كسروان ويترك القارئ بدون تفسير موضوعي لمعاداة كبار رجال الدين الموارنة للطبقة الاقطاعية الدرزية . **سادسا** : واخيرا ، تقع المؤلفة في بعض التناقضات الذاتية وذلك بسبب عدم تمكنها من تفسير ظاهرة العداء الديني تنسيرا مرضيا ومتكاملا . فهي تجادل ، مثلا ، ان رجال الدين الموارنة كانوا ، في محاولة منهم لاختاد أحداث ١٨٤١ ، يدعون الى الحب والطاعة ويعبرون ، في الوقت ذاته ، عن تأييد ديماغوجي لطالب الفلاحين (صص ١٢٢ - ١٢٣) . ولا توضح المؤلفة كيف يمكن لمثل هذا الموقف ان يؤدي الى اخاد الهيجان . وتقع المؤلفة في تناقض مماثل حين تؤكد اننا لا نعلم ما اذا كان البطريرك الماروني يعمل على « استغلال احتدام العداء بين الدروز والموارنة ام لا » (ص ١٢٥) ، ثم تعود في موضع آخر لتقول « .. ان زعيم الكنيسة المارونية لم يتخلى عن عزمه على استغلال العداء بين الموارنة والدروز » (ص ١٣٤) .

ان العديد من النواقص والمغالطات المذكورة كان يمكن تلافيها لو تتبعته المؤلفة التطورات التي كانت تجري ضمن الطوائف ، وخاصة الطائفة المارونية . ذلك ان الفترة ، ما بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الاول من القرن التاسع عشر ، شهدت « تطييف » (Confessionalization) الموارنة وتولى المؤسسة الدينية قيادة الطائفة كما وانها مثلت مصالح البورجوازية المارونية خاصة وانها كانت هي نفسها اكبر مالك في جبل لبنان ، حيث قدرت ملكيتها للاراضي في منتصف القرن التاسع عشر (بحوالى ربع السطح الكلي للجبل*) . ان اوضاع الكنيسة المادية ، وسيطرتها على جميع مرافق التعليم في الجبل ، وتواتر تنظيم هرمي لديها تمتد اطرافه في جميع انحاء البلاد ، يفسر لنا عدائها للاقطاع الدرزي والماروني ، وحقيقة دورها في أحداث كسروان ، وفي الصدامات الدرزية - المارونية ، وفي ادخال الممارسات والمؤسسات الطائفية الى المجتمع اللبناني .

* انظر

Charles Churchill, Mount Lebanon: A Ten Years' Residence From 1842-1852. Vol. III (London: Saunders & Otley, 1853), Pp. 88-89.

الانسان المتفوق

مراجعة د . فيصل مرار *

— Joseph R. Royce, The Encapsulated Man (Von Nostrand Reinhold Company, New York, 2nd edition, 1972).

مؤلف الكتاب موضوع المراجعة حائز على الدكتوراة من جامعة شيكاغو ، ويشغل الآن وظيفة أستاذ ، ورئيس مركز الدراسات العليا لعلم النفس النظري في جامعة البرتا بكندا . وقد شارك في العام ١٩٥٥ ، ضمن هيئة التدريس التي قامت بتجربة التدريس المشترك بين الفروع التعليمية ، والتي تمت برعاية مؤسسة فورد . وفي العام ١٩٥٥ - ١٩٥٦ ساهم في حلقة دراسية حول « طبيعة المؤسسات الاجتماعية » كما عمل في العام ١٩٥٧/٥٦ منسقا لحلقتين دراسيتين حول « العلم والحضارة » و « طبيعة الانسان » في جامعة رولاند . وفي العام ١٩٥٨ ساهم في حلقة دراسية مشتركة للجامعات حول « قواعد الاجتهاد » . وللمؤلف عدد من المقالات وفصول من عدة كتب في علم النفس .

ورغم ان الكتاب الذي نحن بصدده يميل للاعتماد على البحث العلمي ، الا انه قلما يعرض اية بيانات لتدعيم الفرضيات المطروحة . ويتميز بأنه يساعد المرء على تفهم مختلف طرق البحث عن الحقيقة وينتقد عدم كفاية كل منها . ويتألف الكتاب من قسمين وتسعة فصول .
اما القسم الاول ، فعنوانه « المعضلة » ، ويحتوي على خمسة فصول تتناول بحث الانسان عن الحقيقة . وفيها يعين الكاتب أربع طرق للوصول الى الحقيقة . وهو يعالج مسألة التوقع (Encapsulation) في الفصل الثالث ، لينتهي في الفصل الأخير الى بحث التوقع في العلوم والفلسفة الوضعية المنطقية (Logical Positivism) .

اما القسم الثاني ، « الخلاص » ، فيشدد على تطوير المعنى ، والقيمة ، والبنية ، والشخصية . وفي هذا الجزء ، يتناول المؤلف علم النفس ، والدين ، والوجودية ، والرمز ، والاسطورة ، والحقيقة . ويشدد الفصل الأخير على تعليم غير المتخصصين (Generalists) وعلى سبل الانتماء من التوقع .

ويهتم الدكتور رويس في تحليله الرئيسي بالبحث عن الحقيقة . وهو يعتبر العلم والفن والدين سبلا غير وافية للوصول الى الحقيقة المطلقة . ويشدد على أهمية الثقافة العامة وضرورة التحرر من التوقع . كما يفترض المؤلف ان الانسان المعاصر يعاني من انشداده الى الحان لا معنى لها ، مستندا في ذلك الى الفكرة العامة حول بحث الانسان المعاصر عن توجهات جديدة للحياة . وتشير الحركات المعاصرة مثل الوجودية ، والوضعية المنطقية ، وكذلك الاهتمام المتزايد بالدين ، الى عدم كفاية القيم التقليدية .

والتوقع بالنسبة الى الكاتب ، هو ادعاء امتلاك الحقيقة كاملة « حين يمتلك المرء جزءا منها ليس الا . » وتوجد ثلاثة مستويات مختلفة للرجل « المتوقع » :

(١) الرجل الذى يدعى رؤية الحقيقة المطلقة .

(٢) الرجل الذى يدعى امتلاك نظرة شاملة .

(٣) الرجل الذى يرى العالم بمفاهيم مثل أميركا أولا وقبل كل شئ وإن الرجل الأبيض عنصر متفوق .

والكتاب قيم بالنسبة لعلماء الاجتماع وعلماء النفس . وهو مهم للغير اختصاصى مثلما هو للاختصاصى . ومع أنه ليس كتابا مدرسيا ، فإن له أهمية حيوية بالنسبة لأولئك الذين غالوا فى قدرة العلم والتخصص على الوصول الى الحقيقة .

يرى « رويس » أن هناك أربعة مذاهب للوصول الى الحقيقة :

(١) العقلانية (Rationalism) : وتفترض عدم صحة أى شئ ما لم يكن منطقيا ، وتستند الى شريط متصل من المنطقى حتى اللانطقى .

(٢) الحدسية (Intuitionism) : حيث يدعى القائل بالحدس أنه يعرف بالادراك المباشر أو الواضح . وهو ليس صوفيا ، لكنه دقيق فى تحسس تشكيلات الحوافز المعقدة .

(٣) التجريبية (Empiricism) : وفيها نعرف بواسطة الادراك الحسى ، ويكون الشئ صحيحا اذا لوحظ بدقة . وتستند هذه الطريقة الى طيف متصل من الادراك الحسى حتى عدم الادراك الحسى .

(٤) السلفية (Authoritarianism) : حيث نعرف بمجرد الاستناد الى مرجع ما . وهذه طيف متصل من الايديولوجية حتى الوهم .

ويرى المؤلف أن أيا من هذه الطرق لا يظل على الحقيقة ، بل ان كلا منها معرض للتوقع . والحقيقة التى يقصدها فى بحثه نوعان :

(١) الحقيقة المحددة (أو أفضل تقدير لدينا الجوهر الاشياء) .

(٢) الحقيقة المجردة (أو الروح الخالصة للاشياء) . والاولى قابلة للاختبار ، بينما الثانية ليست كذلك .

وفى حديثه عن التوقع والحقيقة المحددة ، يعتقد الكاتب أن الاختصاصيين والعلماء والفنانين وغلاة المتدينين ، الذين يسعون للحقيقة بمنهج معرفة وحيد إنما هم اصحاب رؤية محدودة للعالم .

فإن الإنسان بطبيعته محدود في قدرته على التعلم والتفكير ، وقاصر عن فهم العالم المحيط به وعن معرفة كل شيء . وهو أيضا قاصر عن استيعاب العالم المحيط به وبما في ذلك عالمه الخاص . حتى أن مخيلة الإنسان محدودة . ولا يمكن أن نتوقع أن يعرف الإنسان كل شيء .

وبصرف النظر عن هذا القصور المشار إليه أعلاه ، يعتقد البروفيسور رويس أن البحث عن الحقيقة المطلقة عنصر ضروري في وجود الإنسان. وبالنسبة للفلسفة الوضعية المنطقية ، فإنه يعتقد أن الوضعيين قد ميزوا بين المعاني المدركة (الحقيقية) وغير المدركة (الانفعالية) . وهو يشك في موقفهم تجاه مسائل مثل « ماذا تعني ؟ » و « كيف تعرف ؟ » . ويعتقد المؤلف كذلك أنه طالما لا توجد حقيقة مطلقة واحدة ، فلنستوضح على الأقل وباستمرار الحقائق التي تبدو مضيعة في نقطة محددة من الزمان والمكان . لنجتهد ونتجاوز حدود الحقائق المقبولة ، وفي الوقت نفسه يجب ألا يخدعنا انطباعنا عن الحقيقة بكونه الحقيقة المطلقة .

أما القسم الثاني من الكتاب ، فهو هره البحث في ضرورة الانتماء من التوقع من أجل وصول الإنسان إلى الرؤية الواسعة للحقيقة. وهنا يتصور المؤلف أن مفتاح المعاني الشخصية يمكن في تركيب الهياكل التي تكون للفرد معارفه وقيمه . ولكل فرد نظام من القيم ذو أبعاد ستة :

- (١) نظري (اكتشاف الحقيقة) .
- (٢) اقتصادي (معنى بها هو مفيد) .
- (٣) جمالي (معنى بالحدث الفني في الحياة) .
- (٤) اجتماعي (حب الناس) .
- (٥) سياسي (السلطة) .
- (٦) ديني (الوحدة) .

والقيم هي التي تحدد كيف وماذا ندرك . كما أن تحليل المؤلف للتوقع يتعارض مع فكرة الدين فالإنسان غير المتوقع مغلًا هو في أعماقه رجل تقى ، لأن كليهما يبحثان عن القيم المطلقة ، وعن معنى وكمال الحياة . وعلى صعيد مختلف ، يتناول الكاتب بالشرح مفاهيم أخرى تتعلق بالحقيقة ، وهي الرموز والأساطير التي تعتبر نظائرها أو استعارات تتوسط بين الإنسان والحقيقة (دون إمكانية معرفة هدفها) .

كذلك ، يعتقد الدكتور رويس بضرورة تنمية العقل من أجل سعينا للانتماء من المتوقع . وهو يخشى من كون التخصص الزائد ، على الرغم من تزويده لنا بوعي الحقيقة الخارجية ، إلا أنه لا يضيف شيئًا للحقيقة الباطنية . أن الاختصاص بالنسبة إلى المؤلف ، هو ذلك الراغب في فهم شمولية الأشياء ، والذي يتخذ القرارات على أساس من المعرفة والحكمة ، وعليه التخلي عن التخصص الضيق وعن النزعة المهنية لصالح الثقافة الواسعة والفنون العقلية Liberal Arts* .

* الفنون العقلية = اللغات والعلوم والفلسفة والتاريخ .. الخ ، التي توفّر برنامج التعليم في كلية (تميزا لها عن الدراسات المهنية أو التقنية) .

وهكذا ينظر واضع الدراسة التى نحن بصددھا الى الانسان غير المتوقع على انه :

(١) ذو ثقافة متحررة متكاملة لا اختصاصية .

(٢) متحرر نسبيا من المواقف المتحيزة بسبب الجنس ، واللون ، والدين ، والانتفاء الحزبى والجنسية .

(٣) يعكس اوسع وأعمق صورة ممكنة للحقيقة سواء كانت خارجية (الكون) أو داخلية (الانسان) .

وهو ، أخيرا ، الانسان الذى يرى للحقيقة سبلا متعددة ، ومحقق لذاته بالفعل . كما أنه مندمج فى صراع دائم ليصل الى الكمال . انه رحيم ورقيق الشعور وعميق التفكير ويتوق الى الوعى المطلق .

اننا نرى ان The Encapsulated Man مهم بسبب تحليله للطرق المختلفة للبحث عن الحقيقة . وهو يلفت انتباه المرء الى نواقص محددة فى المناهج الاختزالية للبحث عن الحقيقة المطلقة . ولعل أهم ما يميز الكتاب هو مساهمته بتعيين المناهج الأربعة للبحث عن الحقيقة والقول بعدم كفاية الفنون والعلوم والدين للوصول الى الحقيقة المطلقة . هذا علاوة على دعوته الى نقاش لا اختصاصية ثلاث صفات الانسان غير المتوقع . وهذه الأمور الثلاثة تساعد فى توضيح بعض جوانب التناقضات اليومية التى يسودها كثير من القموض فى أذهان القراء .

وإذا انتبهنا الى نقد الكتاب فاننا نسجل الملاحظات التالية :

(١) مع أن افتراض المؤلف ، بعدم كفاية كل من العلم والفن والدين منفردا للوصول الى الحقيقة المطلقة ، افتراض صحيح نظريا ، إلا أن الكاتب لا يعالج فرضيته بطريقة ذرائعية (Pragmatically) وهو يؤكد أن الحقيقة المطلقة لا يمكن الوصول إليها فى الوقت الذى لا يعرف ما هيها .

(٢) الكتاب ذو لمسة دينية . ويمكن الافتراض أن منهجه فى البحث عن الحقيقة منهج صوفى ، وهو يشكك فى كل منهج آخر ويقتصر منهجا ضعيفا . وافتراضه أن الانسان محدود ، وبالتالي معرفته محدودة ، منسجم تماما مع التفكير الدينى الشرقى حول وجود الله .

(٣) يشدد الكاتب على التعليم العام كأفضل سبيل للوصول الى مرحلة الانعتاق من القنوط . هذا الحل ، الغامض فى تعابيره والضعيف فى محتواه ، أنها هو حل مضلل ، فالمرء يميل للاعتقاد بأن « رويس » انتقد كلا من العلم والدين دون أن يقترح منهجا عمليا يعول عليه أكثر أو منهجا أصح للسمى نحو الحقيقة .

(٤) فى الجزء المتعلق بفاهيم البنية والرمز والأسطورة والحقيقة ، تحتاج عباراته الغنية الى كثير من التفصيل حتى يستوعبها القارىء .

(٥) مثير دون ضجر — ربما كانت هذه صفة هامة للكتاب الجيد ، انه يثير القارئ .
ومن المستغرب أن هذه الدراسة — على أهميتها — لم تجتذب اهتمام المراجعين ، اذ لم
نستطع وضع يدنا على أية مراجعة سابقة لكتاب البروفسور رويس وربما كان ذلك جزءا من
معضلة تقوقع الإنسان .

البترول في التوقيت العربي

Nicola Sarkis, Le Petrole a L'heure arabe (Paris : Stock, 1975)

مراجعة : د . محمد هشام خواجكية*

يقع كتاب « البترول في التوقيت العربي » في ٣١٧ ص ، وقد صدر في العام ١٩٧٥ من قبل مؤسسة ستوك بباريس .

أما مؤلف الكتاب .الدكتور نيقولا سركيس فهو لبناني الجنسية سوري الأصل ومن ذوى الخبرة الطويلة النظرية والعملية في المجال النفطي حصل على الدكتوراة في الاقتصاد من جامعة باريس في العام ١٩٦١ وكانت رسالته الجامعية بعنوان : البترول والاقتصاد العربي . ومنذ ذلك الحين وهو يعمل في الشؤون النفطية . فأسس مركز الدراسات النفطية العربي في بيروت واشترك مع الشيخ عبد الله الطريقي في إصدار مجلة البترول والغاز العربي . وهو يعمل مستشارا لمنظمة الدول المصدرة للنفط ، بالإضافة الى انه عمل مستشارا لعدد من الدول العربية منها : الجزائر وليبيا والعراق وسوريا . كما كتب عشرات المقالات في الصحافة العربية والاجنبية .

وقد عرف عن المؤلف انه أحد أوائل الخبراء العرب الذين دعوا الى تأميم النفط العربي وجعله عاملا انهاء وتطوير بدل كونه مصدرا للعائدات النفطية فقط . كما كان أحد الداعين الى استعمال سلاح النفط في معركة التحرير ضد العدوان الصهيوني .

يتألف الكتاب من ستة اجزاء بالإضافة الى الملاحق الإحصائية . ويتناول الجزء الأول منه موضوع حملة التشويش والتشهير التي تثيرها الصحافة ووسائل الاعلام الغربية والأمريكية ضد الفواض النفطية في الدول العربية مشيرا الى المغالطات والاختفاء التي لا بد من التصدي لها بالانفعال لا بالاقوال . مؤكدا على ان الغاية منها هي إعادة تدوير هذه الأموال بهدف استثمارها في أسواق الدول الغربية وحرمان الدول العربية نفسها من الاستفادة منها في تطوير اقتصادياتها . ومن هذه الحملات ، على سبيل المثال ، ما نشرته مجلة الايكونوميست البريطانية عن أموال الأوك الفائضة والتي يمكنها في فترة ١٩٦٥ سنة ان تشتري كل الاسهم المتداولة في بورصات العالم ، وفي ٣ سنة شراء كل السذهب الموجود لدى المصارف المركزية في العالم أو في خلال عشرة أيام شراء الشانزليزيه و ٨ دقائق شراء شركة برج ايفل في باريس .

ولكن الانسان لن يتعجب من انحصار الصحافة الغربية في هذا الدرك بن التفكير اذا علم ان الايكونوميست هي شركة يمتلك روتشيلد جزءا كبيرا من أسهمها . ويتساءل المؤلف لماذا نتحدث كثيرا عن أموال الأوبسك ولا نتحدث عن أموال روتشيلد نفسه ؟

* استاذ الاقتصاد بجامعة الكويت .

وعندما تشتري دولة عربية ١٤٪ من رأس مال شركة المانية ، فإن البعض يصرخ بالفضيحة ولكن عندما يشتري روتشيلد حصص كبيرة في شركات النفط العاملة في الوطن العربي ، او عندما تنهال رؤوس الاموال الامريكية على العالم الثالث لتنهيه وتستلب خيراته فان أحدا لا يشير الى ذلك أبدا .

اما القسم الثاني فيتناول بالبحث « الحرب التي لم تنته » مشيرا الى ان حرب أكتوبر مثلت نقطة تحول كبرى في تاريخ العالم العربي المعاصر ليست فقط بسبب الانتصار العسكري الذي مكن العرب من التخلص من عقدة « اسرائيل التي لا تقهر » وانما لأنها أدت أيضا الى دعم الحركة الصاعدة باتجاه التحرر السياسي والاقتصادي والوحدة العربية .

فمن الناحية الاقتصادية أدت الحرب التي تسارع الحركة نحو تصفية الامتيازات النفطية القديمة ، وزيادة سلطة الحكومات المنتجة على القطاع النفطي ونقل سلطة تحديد الاسعار من الشركات الكبرى الى الحكومات المعنية . وقد أدى هذا التحول الى زيادة كبيرة في الاسعار المعلنة بلغت ٧٠٪ كما أدى الى وقف ضخ البترول العربي باتجاه الدول التي تساند اسرائيل ، اي دخول البترول كسلاح فعال في معركة التحرير .

وقد اشار المؤلف الى مجموعة من الفوائد الناشئة عن التحول السابق منها تأميم المصالح البترولية الامريكية والهولندية في العراق وزيادة حصة الحكومات المنتجة في ملكية الشركات من ٢٥٪ الى ٦٠٪ ، وظهور الدول النامية القادرة على استثمار ثرواتها بنفسها ، وأخيرا ظهور الخلافات بين المصالح الاوربية والامريكية مما دفع أوروبا واليابان الى اتباع سياسات من شأنها زيادة التقارب مع العالم العربي الذي ترتبط مصالحها معه الى حد كبير .

اما من الناحية السياسية فقد ظهر العرب كمجموعة منسقة وذات وزن كبير في التأثير على السياسة والمواقف لعدد لا بأس به من الدول الصناعية والمستهلكة للنفط .

ومع ذلك فان الحرب لم تنته بعد ، فالصراع العربي الاسرائيلي مازال مستمرا وبعيدا عن الحل ، كما ان جهود السلام تواجه سدا منيعا من المؤامرات من قبل اسرائيل . اما شركات البترول التي بدأت عروشها تهتز من تحتها فانها تسعى الى انقاذ ما يمكن انقاذه عن طريق المشاركة او السيطرة الجزئية وذلك بهدف منع التأميم الكامل والسيطرة الشاملة على الثروات النفطية في الدول العربية . وبناء على ما تقدم يعتقد المؤلف بان على العالم العربي ان يستخدم سلاح النفط مرة ثانية وثالثة وكلما دعت الحاجة الى ذلك ، ويبرر دعوته هذه بقوله :

ان اليهود طردوا الفلسطينيين من ديارهم في العام ١٩٤٨ ، كما انهم احتلوا اجزاء من مصر وسوريا والصفحة الغربية كاملة في العام ١٩٦٧ . ولا تزال اسرائيل تعتدي على جيرانها رغم قرارات الامم المتحدة . ولما كانت اسرائيل لا تستطيع ان تفعل كل ذلك بدون الدعم العسكري والاقتصادي والسياسي لبعض الدول الغربية الكبرى التي تسيطر على جزء كبير من خبرات العالم العربي

وثرواته النفطية ، فان ايقاف تصدير البترول الى هذه الدول لن يكون ، ضمن هذه الظروف ، الا من الامور البديهية التي تملأها مصلحة هذه الدول في الدفاع عن كيانها واستقلالها وكرامتها ويتساءل الكاتب هل يمكن أن نتصور بلدا واحدا من العالم لا يتصرف بنفس الطريقة اذا وجد في نفس الظروف التي يعيشها العالم العربي الآن ؟

اما القسم الثالث من الدراسة فيعرض لموضوع « أزمة الطاقة بين الحقيقة والخيال » . ويتناول المؤلف هنا الحملة الغربية على ارتفاع اسعار النفط مبينا أن الاسعار بقيت منخفضة جدا منذ الحرب العالمية الثانية وان ارتفاعها في العام ١٩٧٤ لم يكن كبيرا جدا اذا ما قورن بارتفاع اسعار المواد الأولية الاخرى والسلع المصنعة وموارد الطاقة البديلة .

فانخفاض اسعار البترول العربي قبيل اتفاقية طهران عام ١٩٧١ بمسألة لا تحتاج الى تأكيد . فبالاسعار المعلنة قبل العام ١٩٧٠ في شرقي الولايات المتحدة للنفط من درجة ٣٤ كانت تساوي ٤٣ دولار للبرميل مقابل ١٧٩ دولار نفط لخط الخليج . ولم تكن حكومات الشرق الاوسط تحصل من هذا السعر الا على ٨٧ سنتا امريكي فقط . ورغم ذلك فهذه الاسعار عانت من الهبوط المستمر . فبعد أن كان عائد الحكومة في المتوسط ٨١ سنتا عن البرميل عام ١٩٥٥ أصبح ٧٥ سنتا في العام ١٩٦٢ قبل أن يعود الى مستواه السابق أي ٨٧ سنتا في العام ١٩٧٠ . اما القوة الشرائية الحقيقية لعائدات النفط فكانت هي الاخرى في هبوط مستمر بسبب انخفاض قيمة الدولار والاسترليني العملة لمان الرئيسيتان اللتان تدفع بهما قيمة النفط المصدر فالدولار هبطت قيمته بنسبة ٣٤ ٪ في الفترة ١٩٥٥ - ١٩٧٠ فاذا طبقنا هذا الهبوط على العائد الحقيقي لدخل الحكومات من البرميل لاصبحت ٥٧ سنتا بدلا من ٨٧ سنتا . اما بالنسبة للجنبة فنسبة الهبوط كانت اكبر وبالتالي فان عائدات الحكومات المنتجة قد هبطت فعلا بنسبة ٤٠ سنتا عن البرميل الواحد .

صحيح ان ارتفاع الاسعار اعتباراً من عام ١٩٧٤ ادى الى زيادات كبيرة في عائدات الحكومات المنتجة الا انه تجدر الاشارة هنا الى ان دخل الشركات العاملة قد ازداد ايضا بشكل ليس له مثيل . وقد قدرت ارباح المئنة للشركات الامريكية في الاشهر التسعة من عام ١٩٧٤ (١٠ ارب) مليار دولار اي بزيادة قدرها ٦٧ ٪ على ارباح العالم الماضي البالغة ٦٠٠ مليار دولار علميا بان ارباح عام ١٩٧٣ كانت استثنائية وزادت بنسبة ٥٤ ٪ عن ارباح ١٩٧٢ . وحتى تتضح الصورة أكثر يشير المؤلف الى انه في عام ١٩٧٠ كان طن النفط يباع للمستهلك الفرنسي بسعر ٤٧٠ فرنكا منها ٢٨ فرنكا (٨ ٪) كانت حصة الحكومات المنتجة مقابل ٨٩ فرنكا (١٩ ٪) ارباح الشركات العاملة ، و ٢٦٥ فرنكا ضرائب تجنيها الدول اي ما يعادل ٥٦ ٪ من مجموع قيمة الطن المباع . ورغم زيادة الاسعار في العام ١٩٧٤ ما زالت الضرائب الحكومية في الدول المستهلكة اعلى من دخل حكومات الدول المنتجة . فمصدر الطن من البترول اصبح في العام ١٩٧٤ ٨٢٠ فرنكا منها ٢٦٣ فرنكا (٣٢ ٪) للدول المنتجة و ١٤٥ فرنكا (١٧ ٪) ارباح للشركات ، و ٣١٥ فرنكا (٣٨ ٪) ضرائب للحكومة الفرنسية والباقي البالغ ٩٧ فرنكا (١٠ ٪) . تعطى تكاليف النقل والتكرير والتوزيع والارباح الناتجة منها .

ثم تعرض بعد ذلك الى اثر ارتفاع الاسعار على تطوير مصادر بديلة للطاقة واهمية هذه المصادر وامكانات التسويق التجارى لها فى المستقبل . وانتهى الى هذا القسم الى التاكيد على ان أزمة الطاقة تعد اكثر خطورة على العرب منها على الدول الصناعية . فمن الآن وحتى عشر سنوات سوف تزيد عائدات الدول المنتجة ، وسوف يمكنهم هذا من تطوير اقتصادياتهم . ولكن أزمة الطاقة فى المدى الطويل تمنى الانتقال من مرحلة عهد النفط الى مرحلة عهد ما بعد النفط وهذا يعنى بالنسبة للدول الصناعية استبدال النفط بمصادر طاقة بديلة تمتلكها الدول الصناعية بكميات هائلة . أما بالنسبة للدول العربية فان هذا سوف يعنى المرور من عهد النفط كمصدر وحيد للدخل القومى الى عهد « يتوجب فيه تنويع مصادر الدخل القومى لديها » . وهنا تكمن مشكلة التنمية الاقتصادية المطروحة على هذه الدول والتي تعتبر اكثر خطورة وابعد اثرا من جميع المشاكل الحالية المطروحة على الدول الصناعية نتيجة ارتفاع اسعار النفط .

ومى القسم الرابع يتناول المؤلف موضوع الدولارات النفطية وخطرها على الاقتصاد العالمى مشيرا الى الضجة المتعلقة حول هذه الفوائض التى اذا ما قورنت بزيادة عائدات المائيسا من صادراتها من ٦٧ مليار دولار عام ١٩٧٣ الى ٩٠ مليار دولار عام ١٩٧٤ ، لما كان لها هذه الاهمية والضجة المتعلقة .

كما ان الفوائض العربية البالغة ٦٠ مليار دولار لا تمتلك اكثر من ٢٢٪ من النفقات الحكومية فى الولايات المتحدة و ١٤٪ من الدخل القومى اليابانى واقل من ٥٪ من الدخل القومى فى الولايات المتحدة .

ان هذه الفوائض زادت من دخل الانسان العربى من ٤٢٠ دولار فى العام ١٩٧٣ الى ٧٤٠ دولار فى العام ١٩٧٤ بينما هذا المتوسط لدخل الفرد يصل الى ٤١٠٠ دولار فى اوربا و ٦٠٨٠ دولار فى الولايات المتحدة .

وقد اكد الكاتب بان الغاية من هذه الضجة هى اعادة تدوير هذه الاموال الى اسواق السدود الغربية وحرمان الاقتصاد العربى منها فى الوقت الذى يعانى هذا الاقتصاد من أزمة رؤوس الاموال اللازمة للتنمية الاقتصادية لديه . وقد اشار على سبيل المثال الى ان حاجة العالم العربى الى المجال الصحى تقدر بـ ٣٥ مليار دولار ، أما فى مجال التعليم فالحاجة تقدر بـ ٢٥ مليار دولار وبالنسبة للمواصلات فان انشاء شبكة مواصلات تربط الخليج بالبحر الابيض المتوسط تتطلب استثمارات تقدر بـ ١٠٠ مليار دولار .

ويشير المؤلف بان هذه العائدات يجب ان تستثمر فى العالم العربى لتساهم فى تنميته .

أما القسم الخامس فيعالج موضوع السيطرة الكاملة على الثروة النفطية فى الدول العربية . ويعتقد المؤلف ان التطورات الحالية فى الساحة النفطية ، التأميم الجزئى والكلى فى بعض الدول والمشاركة فى الدول الاخرى ، تسير فى طريق التصفية النهائية للاميازات النفطية التقليدية فى العالم العربى . مشيرا الى ان نظام الامتياز كان عاملا فعلا فى تخلف العالم العربى ومشيرا الى ان الشركات الكبرى لم تستثمر فى الدول المنتجة الا النزر اليسير من الارباح الطائلة التى جنتها من

العالم العربي . فطاقة التكرير في البلدان العربية المنتجة للنفط لا تتجاوز ٢٨٪ من طاقة التكرير العالمية بينما تنتج هذه الدول ٣٠٪ من انتاج النفط العالمي في العام ١٩٧٤ . أما الصناعات البترولية فبما لا تذكر ، وما اقيم منها كان من قبل شركات النفط الوطنية . ورغم هذا التطور في مجال السيطرة الكاملة أو الجزئية على شركات النفط العالمية فان العرب ما زالوا لا يسيطرون على نفطهم وما زالت المسافة للوصول الى هذا الهدف بعيدة . ويدلل الكاتب على ذلك بقوله ان العرب باعوا مباشرة ١٩٪ فقط من انتاجهم من النفط في العام ١٩٧٤ اي ما يعادل ١٧٣ مليون طن من اصل ٩١٠ مليون طن انتجت لديهم . اما دول الخليج فلم تسوق بشكل مباشر الا ٥٪ تقريبا من انتاجها .

وأخيرا يتناول المؤلف في القسم السادس والآخر موضوع الانتقال من مرحلة الاستثمار عن طريق الشركات والامتيازات التقليدية الى مرحلة السيطرة والتعاون مع هذه الشركات . مؤكدا على ضرورة التعاون المباشر مع الحكومات في الدول المستهلكة بشكل يحقق مصالح الحكومات المنتجة والمستهلكة على حد سواء . الا ان هذا لا يعني ان الشركات لم يعد لها دور تقوم به في هذا المجال . فنظرا لخبرتها الطويلة ورؤوس أموالها الهائلة فانها مطالبة بالقيام بدور فعال في انشاء الصناعات النفطية في الدول المنتجة . ان على هذه الشركات ان تعمل منذ الان لحساب الدول المنتجة وضمن حدود السياسة التي ترسبها هذه الدول .

اما الدول المنتجة فيجب ان تكون سياسة التنمية الاقتصادية وتكامل القطاع النفطي مع الاقتصاد المحلي الهدف الاساسي والاول لديها . مؤكدا بان مساهمة الاموال النفطية في الاستثمارات العربية امر لا مفر منه واذا ما حدث يكون النفط ، العامل الذي كان من اسباب تقسيم العالم العربي هو العامل الذي يوحد العالم العربي من جديد .

هذا الكتاب رغم أهمية الموضوعات التي عالجها الا انه يعاني من قصور واضح في معالجة الكثير من المواضيع المطروحة . فالكاتب من جهة يتعرض لاثار ارتفاع الاسعار على الدول النامية ولكن لا يبين الطريقة التي يمكن ان تعالج بها هذه المشكلة ، طالما ان الدول الصناعية استطاعت ان تعوض خسائرها هنا بارتفاع اسعارها هناك . ولكن الدول النامية لا تستطيع ان تفعل ذلك . ورغم المساعدات السخية التي تقدمها الدول النفطية فان الموضوع ما زال يعتبر من المشاكل التي لم تجد لها حلا حتى الآن . والتي لم يستطع الكاتب ان يقدم الاسس التي يمكن ان تساعد في الوصول الى حل معقول بالنسبة لها .

كما ان الكاتب اشار الى ان عمليات التأميم الجزئي والكلّي التي جرت في كل من الجزائر والعراق وليبيا ساهمت في دفع عجلة التطورات باتجاه السيطرة الشاملة على الثروات النفطية ولكنه لم يقدم اي تحليل للمشاكل التي واجهتها وخاصة في مجال التسويق ، لاسيما وان التسويق كما اشار الى ذلك ، هو العنصر المستحكة امام سيطرة هذه الدول الفعلية على ثرواتها . وكما تأمل من كاتب متخصص على درجة كبيرة من الاطلاع وبعد النظر ان يعالج هذه المشكلة التي تعتبر اهم ما تعانيه الدول المنتجة اليوم . امامعالجته لموضوع مصادر الطاقة البديلة فقد

اتسمت بالاستعراض السريع لهذه المصادر وبيان الراى حول اهميتها دون أن يقدم للعارىء الاسباب التى دفعته الى تبني هذا الموقف دون غيره : ولا يخفى على كل مطلع أهمية هذا الموضوع بالذات وأثره فى رسم سياسات الدول المنتجة فى مجال الانتاج بشكل خاص .

وأخيرا لا بد من الإشارة الى أن موضوع الفوائض النفطية لم يعد على هذه الدرجة من الأهمية فى العام ١٩٧٦ وذلك كما كان فى العام ١٩٧٥ ولكن ذلك لن يقلل من قيمة هذا الكتاب الذى يعتبر بحق دراسة مهمة ومساهمة فعالة فى طريق السيطرة الفعلية على الثروات النفطية فى العالم العربى وفى طريق تكامل القطاع النفطى مع الاقتصاد العربى .

لهذا فأننا نعتقد بأنه يستحق القراءة الجادة من قبل المهتمين والمسؤولين عن هذه الثروة الحيوية فى اقتصادياتنا النامية .

تقرير حول مؤتمر قصايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي

بدعوة مشتركة من « المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب » الكويتي ، واتحاد خريجي الجامعات الاميركيين العرب ، عقد مؤتمر « قضايا تنمية الموارد البشرية فى الوطن العربى » فى فندق شيراتون (الكويت) وذلك فى الفترة مابين ٢٨ — ٣١ كانون الاول — ديسمبر ١٩٧٥ .

وقد شارك فى المؤتمر عدد من « اتصادخريجي الجامعات الاميركيين العرب » وعدد من رؤساء الجامعات العربية ونخبة من المفكرين العرب وبعض اساتذة الجامعة فى الكويت وبعض المهتمين بقضايا تنمية الموارد البشرية . والقيت فى المؤتمر بحوث متصلة بالموضوعات وجررت مناقشات اتسمت بالموضوعية . وكان عقد المؤتمر تنويجا لنشاط متواصل استمر طوال العام المنصرم تحت اشراف « اللجنة التحضيرية » المؤلف من ممثلين عن الجهتين الداعيتين . وقد ضمت « اللجنة التحضيرية » فى عضويتها الدكتورة ايلين هاجوبيان ، بهاء أبو لين ، ونصير عارورى عن « الاتحاد » ، والدكاتره حسن الابراهيم ، عبد المحسن العبد الرزاق ، محمد الرميحي ، محمد الشمالي ، والسادة خالد الباطين ، خليفة الوقيان ، صدقى خطاب ، عبد الله محمد على ، محمد عبد الرحمن الشارخ ومنصور بندر عن « المجلس » .

وان كانت « اللجنة التحضيرية » قد عيّدت الطريق لعقد المؤتمر ، فانه لماكان ليحقق اهدافه لو لا الجهد الخاص الذى بذلته « اللجنة التنظيمية » فى جعل اعمال المؤتمر تتم بسلسلة بعيدا عن التفاصيل والمسائل الجزئية وبمعزل عن اى من البيروقراطية التى طالما قضت على آمال مؤتمرات عديدة مشابهة . وقد ضمت « اللجنة التنظيمية » فى عضويتها السيدات فيث زيادى ونبله مانجو وتجلاد دنى عن « الاتحاد » والسادة أحمد دبستان ، خالد السعد ، سعيد فراحات ، صدقى خطاب ، عيسى العصفور ، منصور البندر ، يحيى الربيعان وعبد الرحمن الصالح عن « المجلس » .

هذا ، وقد نجح المؤتمرون فى اثناء اعمالهم وفقا للبرنامج الموضوع ، وعلى النحو التالى : —

فى اليوم الاول للمؤتمر ، قام السيد احمد مشارى العدوانى ، الامين العام للمجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، بتقديم سعادة الاستاذ عبد العزيز حسين ، وزير الدولة الكويتى ، الذى افتتح المؤتمر بالنيابة عن سمو امير الكويت ، مؤكدا ترحيب الدولة المضيفة بالمؤتمرين ، ومشددا على أهمية المسائل التى يعالجها المؤتمر ، ومنتبيا لاعضائه النجاح فيها هم بصدده . وقد اختتم حفل الافتتاح بكلمة القاها الاستاذ وليم جدمون رئيس « اتحاد الخريجين العرب » .

اعقب ذلك بدء اولى الجلسات برئاسة الدكتور نصير عارورى الذى دعا الدكتور مهدى محمد

على، الاقتصادى فى البنك الدولى للانشاء والتنمية لمباشرة اعمال المؤتمر وذلك بتقديم بحثه المعنون : « معضلة القوى العاملة فى العالم العربى » . وقد تابع المؤتمر اعماله برئاسة الدكتور عبد الكريم الخضيرى ، من وزارة التخطيط العراقية ، فلقى الدكتور جورج عبد دراسة حول « التخطيط لمستقبل القوى العاملة والتنمية فى عدد من الدول العربية » ثم تبعه الدكتور محمد الرميحى ، من جامعة الكويت ، فعرض بحثا عن « راس المال البشرى فى الخليج كطريق للتنمية المستمرة » . وقد اعقب ذلك تقديم بحث حول « التحول فى بنساء القوى العاملة فى عدد من الدول العربية » من اعداد الدكتور سمير فرسون من قسم الاجتماع والاقتصاد فى الجامعة الاميركية بواشنطن . وقد انتهت جلسات المؤتمر الصباحية بمناقشة خاصة اشترك فيها الدكتوران سرريس خورى و ابراهيم موسى ، وبمناقشة عامة اشترك فيها المؤتمرين .

ابتدت الجلسة المسائية برئاسة الدكتور عبد العزيز سلطان ، من جمعية المهندسين الكويتية ، فلقى الدكتور على عثمان ، مدير المؤسسة العربية للتنمية التربوية فى بيروت ، بحثا عاما بعنوان « التربية وتنمية الموارد البشرية » . وقد تلى ذلك دراسة نقدية عن « استراتيجيات التعليم الجامعى فى الوطن العربى » اعده الدكتور سمير اسحق . كما قدم الدكتور محى الدين صابر ، مدير الهيئة العربية للأمية وتعليم الكبار بالقاهرة ، بحثا مقارنا حول « تعليم الكبار وتنمية الموارد البشرية » اعقبه بحث عن تعليم المرأة وغلاقه باحتياجات العالم العربى من القوى العاملة قدمته الدكتورة نجاة مرسى السنبارى من مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة كاليفورنيا فى بركلي . واختتمت البحوث المقدمة فى هذه الجلسة بدراستين اولاهما تناول « كتب القراءة فى المدارس الابتدائية المصرية » ، قدمها الدكتور ميخائيل سليمان من جامعة ولاية كنساس فى مينهاتن ، وثانيها دراسة حول « التعليم المهنى والفنى ومتطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى فى العالم العربى » من اعداد الدكتور عاطف قبرى من قسم الاقتصاد بجامعة ماكماستر فى هاميلتون - كندا . وقد اعقب تقديم البحوث مناقشة قادها الدكتوران اسحق القطب من قسم الاجتماع بجامعة الكويت وميشال نبتى من مؤسسة هوفر - ستانفورد فى كاليفورنيا . وفى اليوم التالى (٢٩-١٢-١٩٧٥) ، ابتدت اعمال المؤتمر بجلسة صباحية رئسها الدكتور زئيد خدورى من الاوابيك العربية فالتقت بالبحوث التالية :

- ١ - « الابعاد الحضارية » من اعداد الدكتور بنيامين حورائى من قسم العلوم السياسية بجامعة مينشغن الشرقية .
 - ٢ - « اتجاهات فى التنمية الثقافية للكويت ومنطقة الخليج » بقلم الدكتور احمد ابو حاكمه من معهد الدراسات الاسلامية بجامعة ماكفيل بونتريال - كندا .
 - ٣ - « دور العلم والتكنولوجيا فى التنمية الثقافية » من اعداد الدكتور هانى فندقى من البنك الدولى للانشاء والتنمية بواشنطن .
 - ٤ - بحث عن « دور العلوم الاجتماعية فى التنمية الثقافية » قدمه الدكتور محمد جوسوس من جامعة الملك محمد الخامس بالرباط .
- وقد اعقب ذلك مناقشة تولاهها الدكتوران حسن الحداد و ابراهيم عبد الله . اما الجلسة

المسائية فترسها الدكتور هاني فارس من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت . وقد القى فيها بحثان : —

- ١ — « العرب في الخارج » وضعه الدكتور محمد ربيع من جامعة الكويت .
- ٢ — « دراسة عن اتجاهات العرب في كندا نحو كندا والعالم العربي » عرضها الدكتور بهاء أبو لبن من جامعة البرتا في ادمنتون بكندا .
- وقد انتهت أعمال ذلك اليوم بمناقشات قادها الدكتوران احمد سبيتي من شركة جنرال موتورز في ديترويت بميتشغن ، وفصل السالم من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت .
- وفى اليوم الثالث للمؤتمر (٢٠ / ١٢) ، قدمت الدراسات التالية تباعا :
 - ١ — الدكتور صلاح الشخلى ، رئيس هيئة الاحصاء المركزية في وزارة التخطيط ببغداد ، قدم بحثا بعنوان : العوامل التي تؤثر على استعادة القوى العاملة في الخارج .
 - ٢ — الدكتور طارق اسماعيل من جامعة كالجاري بكندا ، عرض بحثا بعنوان « نحو استعادة القوى العربية العاملة بالخارج » .
 - ٣ — الدكتور حسن شريف ، مدير مدرسة المقاصد بصيدا ، قدم بحثا بعنوان « العوامل التي تساعد على استعادة واستبقاء الاختصاصيين في العلوم والتكنولوجيا » .
 - ٤ — الدكتور سعد الدين ابراهيم ، من الجامعة الاميريكية بالقاهرة قدم بحثا عن « تأثير العوامل الهيكلية والمؤسسية على التكيف المهني لعناصر الطاقة البشرية العاملة » .
- وقد انتهت أعمال هذا اليوم بمناقشات وتعليقات قادها الدكتوران حاتم الحسيني من مركز المعلومات العربية بواشنطن وعدنان شهسباب الدين من قسم الفيزياء بجامعة الكويت .
- وفى اليوم الرابع والاخير (٢١ / ١٢ / ١٩٧٥) ، عقدت جلسة ختامية برئاسة الدكتور اسعد عبد الرحمن من قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت ، قدم فيها الدكتور حامد عمار ، من اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ومقرها بيروت ، تقييماماعمالا لأعمال المؤتمر . وقد تعاقب على تقديم ملخصات وتقييمات للمؤتمر كل من : الدكتور حناناصر ، رئيس جامعة ببر زيت في الضفة الغربية المحتلة ، والدكتور نبيل شعث من مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية ، والاستاذ عبد الله النيباري ، عضو مجلس الامة الكويتي .
- وفى آخر فقرات الجلسة ، تمت تلاوة التوصيات التي اعدتها « لجنة الصياغة » وقراها بالنيابة السيد صدقى خطاب . وانتهت أعمال المؤتمر بمناقشة مستفيضة للتوصيات اشترك فيها عدد كبير من المؤتمرات . وقد وافق اعضاء المؤتمر في النهاية على مشروع قرار ينص على جمعيل التوصيات وما رافق مناقشتها من آراء بارزة وافكار اضافية وتوصيات جديدة اساسا لتقرير شامل يضعه « مجلس الثقافة » ويضمنه جميع الدراسات التي قدمت في المؤتمر .
- هذا وقد نص مشروع التوصيات ، السدذي سيشكل أحد أسس التقرير النهائي الشامل لأعمال المؤتمر ، على ما يلي : —

ما يمر به الوطن العربي في هذه المرحلة التاريخية وتحسن على أبواب الربع الأخير من القرن العشرين ، يدعونا إلى إعادة النظر في الفكر العربي الذي تبلت فيه الكثير من الممارسات الديمقراطية وأتاح للافتكار والآراء أن تتفاسل في هذا التجمع العربي على الأرض العربية غير المسبوقة في فكره وتطبيقه أن نعلن :
أن هدف الأمة العربية في الربع الأخير من القرن العشرين هو أن يكون الإنسان العربي وسيلة التنمية وغايتها وتحقيق ذلك يمكن من خلال مبادئ عامة هي :
١ - العربية : وخاصة الحرية الفكرية التي تخلق المبادرة وتطلق للمقل فرص الابتكار في حدود الالتزام بأهداف المجتمع العربي العليا .

٢ - الديمقراطية : التي تنتج للإنسان العربي التمييز عن رأيه ورسم خطه المستقبلية دون ضغوط أو غرض ، وهي نابعة من الممارسة القائمة على مبدأ احترام الإنسان وعدم استغلاله .
٣ - المساواة : التي يجب أن يتمتع بها الإنسان العربي في داخل قطره ، أو في الإطار العربية الأخرى ، ولاتحددها إلا درجات المطاء من ذلك الإنسان وتبعده كلياً عن أنواع التفرقة القاتونية أو العرقية .
٤ - فتح الحدود العربية وبناء القاعدة الاقتصادية للمواصلات والاتصالات كي ينتقل العربي بجسمه وفكره في وطنه العربي هراً لا يتقيد قيود أو عقبات .
أن استراتيجية التنمية الاقتصادية المعاصرة في كافة البلاد العربية تركز على استثمار رأس المال وعلمى التكنولوجيا الغربية والزراعة التجارية للتصدير وكلها تتيح اتجاهات الاقتصاد والعملية التي كانت سائدة في عهد الإمبريالية الماضية .

هذه الاتجاهات هي :

- ١ - زيادة أعداد ونسب القوة العاملة غير المنتجة .
 - ٢ - زيادة أعداد ونسب القوة العاملة وغير الماهرة .
 - ٣ - زيادة أعداد ونسب البطالة والبطالة المتقدمة .
 - ٤ - خفض أعداد المرأة في الاقتصاد المنتج داخل وخارج البيت .
- هذه الظواهر هي أساس المعضلة الإنسانية الناتجة عن استراتيجية التنمية العربية المعاصرة . فنظور وتنمية الموارد البشرية يعتمد في الأصل على تطور اقتصاد عربي منفصل عن الإمبريالية والإمبريالية الجديدة ويعتمد على النفس .

التوصيات

أولاً : موضوع احتياجات القوى البشرية والتخطيط والتنمية في الوطن العربي :

١ - مناهج التنمية واستراتيجياتها :

- يوصى المؤثر بإجراء الدراسات المقارنة عن المواجه والوسائل المتبعة في العالم العربي في مجال التنمية وتقديم الحلول والإقتراحات بنية تطويرها وضمان غايتها برامجهما .

٢ - احتياجات التربة والتنمية :

- إجراء البحوث باستمرار للتعرف على احتياجات الدول العربية مجتمعة ، وكل دولة على حدة ، من القوى العاملة في المستويات المختلفة والمطامات الاقتصادية المتنوعة مع اتخاذ الخطوات اللازمة للإسراع في تاهيل واعداد

المزيد من القوى العاملة والتخطيط السليم لاعدادها .

— يدعو المؤتمر الصندوق العربي للامناء الاقتصادي والاجتماعي لاجراء دراسة شاملة لموضوع الهجرة الداخلية في الوطن العربي واثارها الاقتصادية والاجتماعية على الدول المعنية .

٢ — تنمية القوى العاملة :

— ضرورة الاهتمام بظاهرة النمو السريع للقوة العاملة غير الماهرة في العالم العربي ، واجراء الدراسات العملية واجباتية حولها بغية التخطيط السليم لاعدادها وتدريبها .

لانيا — التربية وتنمية الموارد البشرية في العالم العربي :

١ — مهمة التربية :

— يؤكد المؤتمر على أن مهمة التربية هي النظر الى الإنسان ككائن تكمن فيه طاقات هائلة ووظيفتها تحرير هذه الطاقات والا تقف عند ارادة القادرين وجهود الممارين بل وعليهما ان تسأل في النهاية من مصير نتائجها فسي سوق العمل والإنتاج .

٢ — بناء النظام التربوي :

— يؤكد المؤتمر أن أسس النظام التربوي يجب أن تنبع من احتياجات الوطن العربي من أجل بناء الإنسان العربي التقي المعاصر وتقدم احتياجات التنمية ، وأن يتكامل التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي في إطار كلي شامل .

— يوصي المؤتمر بتشكيل لجنة من المؤتمرين لمقابلة سمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء من أجل احياء فكرة الصندوق الكويتي للابحاث العلمية العربية (على أن تؤلف اللجنة من السيد عبد الله الشيباني ، الدكتور حسن الابراهيم ، الدكتور عبد السلام المجالي ، السيد صلاح الدين الدبس البيطار ، الدكتور هشام شراي ، الدكتور نصير عاروري ، الدكتور ابراهيم سعد الدين .

— يدعو المؤتمر الى اجراء دراسات موضوعية للتقييم الاجتماعية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين المرأة والرجل ودور كل منهما في المجتمع العربي وما يحدث له من تغيرات .

٣ — تكافؤ فرص التعليم :

يدعو المؤتمر جميع الدول العربية الى اتخاذ الخطوات التنفيذية لتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية في جميع المراحل ، وعلى الاخص بالنسبة للفتيات واعطاء الاولوية لتعميم التعليم الابتدائي للبنات كخطوة أساسية نحو محو الأمية في العالم العربي والتأكيد على التعليم المهني والفني للبنات على اعتبار أن المرأة تمثل نصف الثروة البشرية ولا بد من زيادة مساهمتها في تحسين القوى العاملة كما ونوعا .

— كما يدعو المؤتمر حكومة الكويت لاصدار قرار بقبول جميع أبناء وبنات الوافدين العرب في مدارسها في مختلف المراحل .

٤ — الأمية في الوطن العربي :

— أعرب المؤتمر عن قلقهم من تزايد اعداد الأمية في الوطن العربي ، وأكدوا أنه لا يمكن أن تتحقق تنمية فعالة للوطن العربي ولوارده البشرية الا ببحو الأمية ، ومن ثم فلا بد من وضع خطة عربية شاملة لمحو الأمية في الوطن العربي في مدة محددة وبوسائل جذرية .

٥ - بطلان المعلمين :

تدارس المؤنبرون مشكلة بطلان المعلمين من المستويين الثانوى والجامعى ، وراوا أنه لابد من التأكيد على التعليم الفنى والمهنى لحل هذه المشكلة ومواجهة احتياجات التنمية .

٦ - التعليم الجامعى :

ناقش المؤنبرون أوضاع التعليم الجامعى فى الوطن العربى وأوصوا بما يلى :

- توفير الحرية الأكاديمية والحرى العلمى المناسب للدراسة والبحث والحوار .
- تطوير النظم الإدارية بما يجعلها أداة فعالة فى الإنتاجية العلمية للطلاب والاستاذ .
- تحديث المناهج وأرائها وتشجيع البحوث العلمية والتكنولوجية والدراسات الاجتماعية التطبيقية لتلبية حاجات التنمية .

- اتباع وسائل حديثة فى قبول الطلبة وتوزيعهم على الكليات المختلفة .
- التوسع فى إنشاء معاهد التكنولوجيا فى العالم العربى ومعاملة خريجها على قدم المساواة مع خريجى الكليات الجامعية الأخرى وبخاصة فى متابعة النمو العلمى لخريجها .
- يوصى المؤنبر بإنشاء مركز للدراسات العليا القومية بهم توفير مناخ علمى وبئية ثنائية لإتاحة الفرصة للقياس بدراسات وأبحاث تعالج القضايا القومية والمالية التى تهتم العالم العربى وتساعد على تنمية موارده البشرية وتطلعاته المستقبلية .

ثالثا : استعادة العرب المعاملين بالخارج :

- أجمع المؤنبرون على أن الوسائل الكفيلة باسترجاع الكفاءات تشمل منح أصحابها حوافز مادية مقاربة نفسى مستواها بالأوضاع التى كانوا يتمتعون بها فى الخارج وكذلك توفير مؤسسات وأجواء علمية ومهنية للبحث العلمى أو تسهم فى مشروعات التنمية وتكليف المعادين بمسؤوليات تتكافأ مع قابلياتهم وطموحاتهم .
- إقامة مركز للكفاءات العربية كمستودع لتجميع وترتيب المعلومات عن الكفاءات العربية العلمية والفنية والثقافية لاستفادة الدول العربية منه على أفضل وجه ، والعمل كقطة بداية على إصدار دليل يندى للكفاءات العربية بالخارج بالتعاون مع الهيئات الإقليمية العربية والدولية المعنية .

- تيسير الإجراءات لتكثيف العلماء العرب فى الخارج الذين لا تسمح ظروفهم بالعودة الدائمة إلى الوطن العربى بعمدة التنمية العربية من طريق العمل لمد قصيرة أو طويلة فى ضوء ما تحتاجه مشاركتهم الفعالة بشرايع ومعاهد البحوث العلمية والتنمية العربية .

- إجراء البحوث والدراسات لتحديد العوامل المرتبطة بهجرة العقول العربية للخارج وسبل جذبها للمساهمة فى خطط التنمية والحلول دون تكرارها فى المستقبل :

وأخيرا :

توصيات عامة

- يوصى المؤنبرون بعقد مثل هذا المؤنبر بانتظام مسرة كل سنتين لمناقشة قضايا التنمية التى تهتم العالم العربى ، وأن يتم التركيز على جوانب متخصصة معينة لموضوعاته .
- يعنى المؤنبرون على المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب أن يقوم بطبع البحوث والمناقشات والتوصيات التى القيت أو طرحت فى المؤنبر ، كما يبنى أن تصدر طبعة باللغة الإنجليزية لهذا الكتاب المقترح .
- يوصى المؤنبر جميع الحكومات والمؤسسات العربية بتقديم الدعم المهنى والمادى للمؤسسات العربية التى تعمل

في مجال التعليم في الأرض المحتلة ويخص بالذكر جامعة بيرزيت ، وذلك لكي تتمكن من استيعاب أكبر عدد من العلماء العرب الموجودين حالياً في الخارج ومن أجل المحافظة على الوجود الفلسطيني وصموده على أرضه .
- يوصى المؤتمر بتشكيل لجنة متابعة مؤلفة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب واتحاد خريجي الجامعات الأمريكية العرب لتنفيذ توصيات ومقررات هذا المؤتمر .

يتوجه المؤتمر بالشكر لسمو ولي العهد رئيس مجلس الوزراء لتفصله برعاية المؤتمر ، كما يشكر السيد وزير الدولة للشؤون مجلس الوزراء رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب والسيد أمين عام المجلس الوطني والسيد رئيس اتحاد خريجي الجامعات الأمريكية العرب على ما بذلوه من سبيل عقد هذا المؤتمر .
كذلك يتوجه المؤتمر بالتقدير والجهود الصحفية والإذاعية والتلفزيون في الكويت ووكالات الأنباء على نغطينها الشاملة المجتازة لوقائع المؤتمر ومناقشاته وأساليبها بذلك نفس الأثرة الوعى لدى أبناء الأمة العربية حول أهمية تنمية الموارد البشرية في حاضر هذه الأمة ومستقبلها .

دليل الجامعات والمؤسسات التعليمية العليا

مع صدور هذا العدد تبدأ مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير أكاديمية عن الجامعات العربية وغير العربية بمضمون أوضاعها الأكاديمية ، وملخصات عامة عن أقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وقد اختطت المجلة سياسة محددة في هذا المجال ترمي إلى الاتصال بالجامعات والمؤسسات ونشر ما يرد بها من التقارير تبعاً على أساس أن يتناول كل عدد من أعداد المجلة فكرة عن واحدة أو أكثر من المؤسسات التعليمية العليا أو الجامعات في بلد معين .
وفي هذا العدد ، نقدم تقريرين عن مؤسستين من المؤسسات التعليمية في المملكة العربية السعودية هما : جامعة الرياض ، والجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

١ - جامعة الرياض :

تأسست جامعة الرياض في العام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٧ م) . وكان عدد طلابها آنذاك (٢١) طالباً ، ارتفع إلى (٦٩٨٠) في العام ١٣٩٥/٩٤ هـ - ١٩٧٥/٧٤ م . كما ارتفع عدد أعضاء الهيئة التدريسية إلى ٦٢٧ في العام ذاته . والمعدد الراهن للكليات ثمان هي : الآداب ، العلوم ، التجارة ، الصيدلة ، الزراعة ، التربية ، الهندسة ، والطب . وتضم كليات الجامعة أقساماً تغطي مختلف التخصصات وذلك على النحو التالي :

١ - كلية الآداب :

اللغة العربية ، اللغة الانجليزية ، التاريخ ، الجغرافيا ، الاعلام ، الصحافة ، الاذاعة ، التلفزيون ، علاقات عامة ، اجتماع ، وخدمة اجتماعية .

٢ - العلوم :

الفيزياء ، الكيمياء ، النبات ، الحيوان ، الجيولوجيا ، الرياضيات .

٣ - التجارة :

الاقتصاد ، العلوم السياسية ، المحاسبة ، إدارة الاعمال ، القانون ، علوم المالية والرياضيات

٤ - الصيدلة :

الكيمياء الصيدلانية ، الكيمياء العضوية ، العقاقير ، الكيمياء التحليلية ، الصيدلانيات ،
الأقرباذين .

٥ - الزراعة :

الاقتصاد الزراعى ، اجتماع ريفى ، صناعات غذائية ، وقاية نبات ، انتاج حيوانى ، هندسة
زراعية ، تربة واستصلاح اراضى ، انتاج نباتى ، بيطرية .

٦ - التربية :

الثقافة الاسلامية ، التربية ، طرق التدريس والمناهج ، علم النفس ، وفروع لمعظم الاقسام
الموجودة فى كلية الآداب والعلوم .

٧ - الهندسة :

الهندسة الميكانيكية ، الهندسة المدنية ، الهندسة الكهربائية ، العمارة ، الهندسة
الكيميائية ، هندسة النفط .

٨ - الطب :

الفسيولوجيا ، جراحة أنف وأذن وحنجرة ، أمراض باطنية ، الطب الشرعى ، جراحة وأمراض
النساء والولادة ، جراحة وأمراض العيون ، الجراحة العامة ، الصحة العامة والطب
الوقائى .

وفى كليات الجامعة دورات متخصصة ، كما يوجد فى بعضها دراسات عليا للحصول على
الدبلوم أو الماجستير .

هذا وقد قامت الجامعة بدور هام فى اعداد الشباب المتخصص علميا ، وحصل عدد كبير منهم
على شهادات الماجستير والدكتوراة من اوربا الغربية ، والولايات المتحدة . وتسهم الجامعة
فى خدمة المجتمع بوسائل عديدة منها اعداد الشباب المتخصص على مختلف المستويات ،
وابتعثات اعداد كبيرة من الحاصلين على الشهادات الجامعية والدكتوراة . والقيام
بالابحاث لخدمة البيئة ، وجمع التراث ، والمحافظة عليه ، ونشر الكتب والابحاث ، وعقد المحاضرات
والندوات العامة ، وعقد المؤتمرات ، وتوفير مكتبة علمية ، تجمع عددا كبيرا من الكتب ، وعقد
الدورات المتخصصة .

الى غير ذلك من النشاط الذى يخدم المجتمع .

ب - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة :

أنشئت الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في العام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) وبدأت الدراسة فيها في العام نفسه في كلية الشريعة التي تمنى بالتوسع في دراسة الفقه وأصوله ، مع دراسة في التفسير ، والحديث ، والتوحيد ، والعلوم العربية الاجتماعية ، واللغة الإنجليزية ، والأديان ، والمذاهب والفرق ومناهج البحث ، ومواد التربية الإسلامية ، وعلم النفس من الوجهة الاجتماعية ، وطرق الدعوة والتدريس في مناهج الكليات ، ونظام الإسلام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي . ثم افتتحت كلية الدعوة وأصول الدين في العام ١٣٨٦ هـ (١٩٦٦ م) وبدأت الدراسة فيها في العام نفسه ، وهي تعنى بدراسة : تفسير القرآن الكريم ، والحديث الشريف والتوحيد ، إلى جانب دراسة في الفقه وأصوله ، والعلوم العربية والاجتماعية ، واللغة الإنجليزية والأديان والمذاهب والفرق ، ومناهج البحث ومواد التربية الإسلامية ، وعلم النفس من لوجهة الإسلامية ، وطرق الدعوة والتدريس في مناهج الكليات ، ونظام الإسلام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي .

ثم تم إنشاء كلية القرآن الكريم وبدأت الدراسة فيها في العام ١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م) . وهي تعنى بدراسة العلوم القرآنية دراسة مستفيضة ، إلى جانب دراسة التفسير ، والحديث ، والتوحيد ، واللغة العربية والأديان والمذاهب والفرق ومناهج البحث . وفي العام ١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م) تم افتتاح كلية اللغة العربية والآداب ، وكان عدد الطلاب وقت افتتاحها أربعة وثلاثون طالباً من مختلف الجنسيات من أبناء العالم الإسلامي . كما وتم افتتاح قسم الدراسات العليا بالجامعة في يوم ٢٣ من شهر ذي القعدة نوفمبر ، واكتمل به بناء الجامعة وأصبحت الفرصة متاحة للكثيرين من خريجي الجامعة باكمال دراساتهم . هذا وتضم الجامعة المعاهد والدور التالية : -

المعهد الثانوي :

افتتح عام إنشاء الجامعه ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ليكون رافداً لها يدها بالطلاب المؤهلين للدراسة الجامعية في العلوم الإسلامية لا سيما الطلاب الوافدين من خارج المملكة . ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات يمنح الطالب بعدها الشهادة الثانوية إذا نجح في الاختبارات .

المعهد المتوسط :

افتتح في العام ١٣٨٧/٨٦ هـ (١٩٦٧/٦٦ م) ، ليكون مرحلة متوسطة تؤهل الطلاب للالتحاق بالمعهد الثانوي . ويحصل الطالب من هذا المعهد على شهادة الكفاءة المتوسطة ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات .

شعبة اللغة العربية لغير العرب :

افتتحت هذه الشعبة فى العام ١٣٨٧/٨٦ هـ (١٩٦٧/٦٦ م) ، لتعليم اللغة العربية للطلاب الوافدين الذين لا يجيدونها ، حتى يستطيعوا ابداسة بها . وبها صفان دراسان يلحق الطالب بالصف الدراسى المناسب لمستواه فى اللغة العربية ، وبعد نجاحه فى الشعبة يلحق بالكلية او المعهد الثانوى او المتوسط حسب مؤهلاته العلمية .

دار الحديث بالمدينة المنورة :

انشئت فى العام ١٣٥١ هـ (١٩٣١ م) وضمت الى الجامعة فى العام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) وبها مرحلتان تمهيدتان مدتها خمس سنوات ومتوسطة مدتها ثلاث سنوات والحاصل على شهادة الكفاءة المتوسطة من الدار يلتحق بالمعهد الثانوى التابع للجامعة .

دار الحديث بمكة المكرمة :

انشئت فى العام ١٣٥٢ هـ (١٩٣٢ م) وضمت الى الجامعة فى العام ١٣٩٢/٩١ هـ (١٩٧٢/٧١ م) ، وهى تتفق مع دار الحديث بالمدينة فى مراحلها وبناهجها وخططها الدراسية .

وبالاضافة الى الكليات والمعاهد يوجد الجهاز الادارى والمالى ، والفنى للجامعة ، ومكتبة عامة ، ومكتبات فرعية بالكليات والمعاهد ، ودارى الحديث وقسم البحث العلمى للقيام بالبحوث والدراسات ونشرها ومساكن للطلاب ومستوصف لعلاج الطلاب والاساتذة ، ومسجدا .

وتصدر الجامعة مجلة باسم (مجلة الجامعة الاسلامية) كل ثلاثة اشهر . كما وتوزع الجامعة مئات الالوف من الكتب الاسلامية التى تقوم بطبعها أو شرائها . وتوفد وفودا للدعوة الى الاسلام وتعزيز الاتصال بالمسلمين فى بعض بلاد الخارجة .

واساهبا من الجامعة فى نشر السوعى الاسلامى والثقافة العامة ، تعد الجامعة الكثير من الندوات والمحاضرات فى دار الحديث بالمدينة المنورة خلال الموسم الثقافى السنوى . وتقدم الخدمات الاجتماعية والمنح الدراسية للطلاب من المملكة وخارجها .

اما دور الجامعة فى خدمة المجتمع فهو يمثل فى مجموعة الاهداف التى تسعى لتحقيقها وهى :

١ - تبليغ رسالة الاسلام الى العالم عن طريق الدعوة والتعليم الجامعى والدراسات العليا .

ب - غرس الروح الاسلامية وتنميتها وتعميق التدوين العلمى ، فى حياة الفرد والمجتمع المبني على اخلاص العبادة لله وحده وتجريد المتابعة لرسوله عليه السلام .

ج - اعداد البحوث العلمية وترجمتها ونشرها وتشجيعها في مجالات العلوم الاسمية والعربية خاصة ، وسائر العلوم وفروع المعرفة الانسانية التي يحتاج اليها المجتمع الاسمي عامة .

د - تثقيف من يلتحق بها من طلاب العلم من المسلمين في شتى الانحاء وتكوين علماء متخصصين في العلوم الاسلامية والعربية وفقهاء في الدين متزودين من العلوم والمعارف بما يؤهلهم للدعوة الى الاسلام ، وحل ما يعرض للمسلمين من مشكلات في شئون دينهم ودنياهم على هدى الكتاب والسنة ، وعمل السلف الصالح .

هـ - تجميع التراث الاسلامي والعناية بحفظه وتحقيقه ونشره .

و - اقامة الروابط العلمية والثقافية مع الجامعات والهيئات والمؤسسات العلمية في العالم وتوثيقها لخدمة الاسلام وتحقيق اهدافه .

هذا وقد تضمنت خطة الجامعة الخمسية : انشاء كلية للحديث الشريف ، والدراسات الاسلامية ، وافتتاح كلية للغة العربية والاداب ، وقسم الدراسات العليا ومركز لشئون الدعوة .

المعتقدات المثبتة وديمومة النظام السياسي

د . فريد صقري

يركز هذا البحث على ظاهرة تصلب المعتقدات عند الأفراد ، كما ويقدم مفهوم المعتقدات المثبتة شارحا كيفية تكوينها . وللمعتقدات هذه أهمية خاصة في ضمان استمرارية واستقرار المجتمع السياسي . ويتكون هذا النوع من المعتقدات عبر تفاعل الفرد ، منذ طفولته ، مع البيئة البشرية والطبيعية التي يجري الاحتكاك بها .

وفي كل مجتمع ، تقوم مؤسسات عديدة بعملية تعزيز عدد من المعتقدات حتى تجعل منها عقائد مشتركة بين العدد الأكبر من أفراد المجتمع . ويتم هذا بواسطة جهود تعليمية تعتمد مثل غيرها على وسيلتي الثواب والعقاب ، حيث يمنح الثواب المادي أو المعنوي لمن يتقبل مثل هذه المعتقدات ويمارسها ، بينما يكون القصاص المصادي والمعنوي من نصيب كل من يخالفها . وكلما تكررت هذه العملية على مدى الزمن ، تصلبت هذه المعتقدات أكثر الى درجة ان التصدى لها يصبح أمرا لا يمكن حتى التفكير فيه . وعندما تكتسب عملية التثبيت هذه ، يتعلق الإنسان بتلك المعتقدات على الرغم من كل ما يمكن أن يواجهه من إثباتات معاكسة . ذلك لانها تصبح عقائد جذرية لا يمكن انتزاعها لانها تكون عندئذ قد غدت جزءا لا يتجزأ من شخصية الفرد . بل ان الكثيرين يمزجسون بينها وبين الغريزة أو ما قد يسمونه « طبيعة الإنسان » . ان تعزز هذه المعتقدات لا تعنى صحتها أو عدم صحتها وانما المهم هو التعلق الزائد بها وسيطرتها على السلوك والافكار الأخرى وغنى عن الذكر ان الذين يسيطرون على وسائل الثواب والعقاب على المستوى العام (أي أصحاب السلطة السياسية) هم الذين لهم الكلمة الأخيرة في تكوين هذه المعتقدات وتقويتها .

يتساءل القسم الثاني من هذا المقال عن مدى امكانية اعتماد النخبة السياسية على هذه المعتقدات للإبقاء على النظام السياسي القائم . وهنا يبدو لنا خلافا لما قاله البعض ، ان التقدم التكنولوجي يمنع احتمال تعزز عقائد كثيرة ويخفف من درجة تقلب تلك التي تتعزز . وهكذا تصبح السيطرة النفسية الجماعية على الفرد اقل بكثير مما هي عليه في المجتمعات البدائية حيث يطفئ هذا النوع من العقيدة على مجمل سلوك الإنسان ونشاطه الفكري .

ان المعتقدات المثبتة ، عكسي الرغم من ديمومتها في الأفراد ، ليست أمرا ثابتا ودائما في المجتمع ككل . فهي لا بد ان تتغير بالنهاية بعدما يتغير الوضع المادي الذي استدعى تكوينها وبعدما تتغير البنية الاجتماعية المبنية على الوضع الجديد . وعليه فان هنالك حدودا لأعتد قادة السلطة السياسية على المعتقدات المعززة القديمة وقد تبقى المعتقدات القديمة مدة طويلة لكنها محدودة ، ويصبح ازدياد تصدعها أمرا ملحوظا بين جيل وجيل . وفي النهاية ، تصبح افكارا

مجردة دون أى تأثير على سلوك الأفراد . ويعيش المجتمع فى ظروف التغيير هذه ، فترة اضطراب ونزاع ، خاصة بين الآباء والأبناء ، بين الذين تصلبت معتقداتهم تصلبا تاما ، وبين أولئك الذين تدخلت العوامل المادية الجديدة فى عملية التقليل من تصلب معتقداتهم . وهنا تصبح هذه الأخيرة التى كان لها وظيفة مهمة ونافعة فى الماضى ، عثرة فى سبيل التكيف للتغيير الجديد المرغوب فيه وفى مثل هذا الوضع ، لا يعود بإمكان أصحاب السلطة الاستعاضة بالانكار القديمة المجردة عن الحاجات الإنسانية الأخرى التى يفرضها التطور الاجتماعى الجديد .

المتبعية الاقتصادية وحجم البلدان

د . النطونيوس كرم

يهدف هذا البحث الى اختبار الفرضية التي تقول بوجود علاقة عكسية بين التبعية الاقتصادية لبلد ما وحجمه . ولهذا يقوم البحث اساسا بعرض ومناقشة اربعة مؤشرات للتبعية الاقتصادية ، ثم يحدد مفهوم حجم بلد ما . وبعد ذلك يتناول بالتحليل النتائج الاحصائية من وجهة النظر الاقتصادية لمؤشرات التبعية وحجم البلد والعلاقة بينهم . وبصفة عامة اتضح من هذه المعالجة العلاقة العكسية بين حجم بلد ما وتبعيته . فبالنسبة للدول المتخلفة اقتصاديا وجدنا ان العلاقة ضعيفة بوجه عام . اما بالنسبة للدول المتقدمة اقتصاديا وجدنا ان العلاقة قوية .

كما اظهرت المعالجة ان معظم المؤشرات التقليدية للتبعية قد انخفضت منذ ان حصلت الدول المتخلفة اقتصاديا على استقلالها السياسي . لكن تبعيتها اخذت طابعا جديدا وخطرا اذ اتخذ صورة اعتماد متزايد على استيراد التكنولوجيا . واخيرا انتهى البحث الى النتيجة القائلة بان الدول المتخلفة اقتصاديا والكبيرة الحجم يمكن لها تطويع التكنولوجيا الحديثة بما يتفق وخصائص مواردها الاقتصادية اذا ما اتبعت استراتيجية نهائية ناجحة . اما الدول المتخلفة اقتصاديا والصغيرة الحجم فليس امامها بصفة عامة سوى اختيارين : الاول هو تكامل اقتصادي اقليمي حتى تستطيع ان تتغلب على معوقات الحجم الصغير والثاني هو ان تبقى في حالة تبعية مستمرة كوحدة متخلفة .

ملكيت واستغلال الارض في المناطق الجافة

د . غازى توفيق فريح

تهدف هذه الدراسة الى بحث طبيعة الاراضى واستغلالها تحت ظروف الجفاف والى بحث المشاكل الناجمة عن ذلك من اجل وضع مقاييس يمكن الاستناد اليها فى المخاولات التى تبذلها الدول النامية ذات الطقس الجاف فى تطويرها الاقتصادى الشامل . وتتضمن الدراسة كذلك عرضا مفصلا لانماط تملك الاراضى واستغلالها والطرق الزراعية المتبعة فى كل من غربى الولايات المتحدة ، استراليا ، والاردن . وبالإضافة الى ذلك ، تم تحليل أوجه التشابه والاختلاف فى هذه المناطق وأخرى ومن ثم تحديد السياسة العملية التى يمكن اتباعها .

والنتائج التى توصل اليها البحث هى :

- ١ - أن استغلال الاراضى تحت ظروف الجفاف يجب أن يكون بالضرورة استغلالا واسعا أى أنه يجب استغلال الاراضى إما فى الرعى أو زراعتها بنباتات تستطيع مقاومة الجفاف وذلك من اجل التقليل الى أدنى حد ممكن من اثر التغيرات الجوية .
- ٢ - أن الزراعة الواسعة تتطلب أن تكون المزارع كبيرة المساحة نسبيا اذا أريد لتلك المزارع أن تنجح بشكل اقتصادى .
- ٣ - أن ندرة الاعشاب والمياه تتسبب فى وجود منافسة شديدة وصراع وسوء استغلال للمصادر مما يحتم أن تكون ملكيتها عامة أو تحت السيطرة الجماعية .
- ٤ - أن التدخل الحكومى يعتبر ضروريا من اجل التقليل الى أدنى حد من الأخطار المحتملة فى أعمال المزارعين .

طريقة كمية لقياس عنصر الخطورة في الأسهم

الدكتور احمد عيسى

تهدف هذه الدراسة الى تقديم طريقة لقياس « عنصر الخطورة » (Risk Factor) في الاسهم . ففي الأسواق المالية ، لا سيما المظور منها ، يواجه المستثمر مجموعة كبيرة من الاسهم المتداولة والصادرة عن شركات تختلف في طبيعة صناعتها ، وفي قوتها الايرادية ، وفي خطورتها . ولذا ، على المستثمر اختيار عينة محدودة (١٥ - ٢٠ شركة مثلا) من مجموعة الاسهم المتداولة والتي قد يصل تعدادها الى الالوف او حتى عشرات الالوف كما هو الحال في الولايات المتحدة . ولاختيار عينته الصغيرة ، على المستثمر ان يحصل على تقديرين اساسيين لكل سهم يرشحه لحفظته اسمه Stock Portfolio :

١ - تقدير لمعدل العائد على السهم .

٢ - تقدير لمستوى الخطورة التي يتعرض لها السهم .

اذن الجهد في هذه الدراسة يستهدف تزويد القارئ بطريقة كمية لقياس (أ) الخطورة الكلية (Total Risk) (ب) الخطورة السوقية (Market Risk) للسهم . وتقاس « الخطورة الكلية » عن طريق قياس الانحراف الكلي للعائد على السهم بينما نستخدم ما نطلق عليه « بيتا » (Beta) ، كمؤشر لقياس « الخطورة السوقية » . ولقياس « بيتا » (B) سهم معين نقارن تقلبات العائد (Variability in Returns) من هذا السهم بتقلبات العائد من الاسهم المتداولة بوجه عام . فالخطورة السوقية هي أهم عناصر الخطورة ، ان لم تكن العنصر الوحيد الذي ينبغي على مدير المحفظة (Portfolio Manager) التصدي لها لان عناصر الخطورة الأخرى ولا سيما عنصر « الخطورة المالية تميل الى الغاء بعضها بعضا اذا كانت المحفظة تتصف بالتنوع الجيد .

وبالإضافة الى قياس الخطورة السوقية ، يتعرض البحث الى العوامل المختلفة التي يمكن ان تؤثر على دقة تقديرنا « بيتا » (B) ومن ثم لمسألة ثبات « بيتا » ، فقد وجد الباحثون ان « بيتا » لا تتصف بدرجة عالية من الثبات . غير ان هذا الأخير لا يقلل من أهمية « بيتا » ، لان المستثمرين يملكون عادة محافظ مكونة من عدة أسهم لا سها واحدا . ولقد وجدنا ان « بيتا » المحفظة ذات التنوع الجيد أكثر ثباتا من « بيتا » الاسهم الفردية .

وليساطة فكرة « بيتا » (B) ، وسهولة حسابها ، عمد عدد من دور الاستثمار في الولايات المتحدة الى انتاج وتسويق « بيتا » وتعليم المستثمرين على كيفية استخدامها كمقياس من المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل الاسهم .

الجوانب الاجتماعية للمحاسبة : وجهة نظر سلوكية

د . وهدي شريكس

يهدف هذا البحث الى استقراء الجوانب والمفاهيم الاجتماعية للمحاسبة من وجهة نظر سلوكية وذلك ببحث العلاقة بين تطوير المحاسبة وتطور الحاجات الانسانية والاهداف الاجتماعية كما يتناول البحث بالتحليل المفاهيم الاجتماعية للمجتمع الانساني ومدى نأثر خصائص البيانات المحاسبية بهذه المفاهيم . خاصة بعد ان ازدادت في الآونة الأخيرة ، الحاجة الى وظيفة المحاسبة وبالذات فيما يتعلق بمد المخططين والمديرين بالبيانات الكمية والوصفية اللازمة لقياس كفاءة الوحدات الانتاجية ووحدات الخدمات سواء على مستوى القطاع الخاص أو العام . وهكذا نرى أن وظيفة المحاسبة قد تطورت وأصبحت أداة لخدمة المجتمع .

ونتيجة لتطبيق هذا المدخل السلوكي ، يمكن مناقشة الاعتبارات والمسئوليات الاجتماعية لوظيفة المحاسبة وخاصة فيما يتعلق بنوعية البيانات التي تقدمها الى المجتمع الانساني ودور هذه البيانات في قياس التكاليف والفوائد الاجتماعية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وأخيراً تعرض البحث الى مسئولية المحاسبين في الكويت وما يمكنهم القيام به لكي يرقوا الى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقهم اذا ما أرادوا لمهنتهم التقدير والاحترام الواجبين .

قواعد واسس النشر مجلة العلوم الاجتماعية

نطبع « مجلة العلوم الاجتماعية » الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، لان تكون منبراً بارزاً من منابر الاكاديميين العرب ، ونرغب في أن تخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكاراً وعرضاً ونقداً) . وهي مهتمة ، في الوقت ذاته ، في مقالات النظرية منسجمة - البدى التي تبحث شؤون المناطق الإقليمية - على أساس معالجة المناطق هذه - كمحددات مستقلة وبخاصة في الدول النامية في آسيا ، وإفريقيا ، وأمريكا اللاتينية . وأخيراً ، فإن المجلة مستعدة لنشر الدراسات الخاصة بحد معين طالما أن هذه الدراسات تتحرك ضمن إطار الانسجام أو النقد أو التعديل لواحدة ، أو أكثر ، من النظريات القائمة في الحقل المختلف للعلوم الاجتماعية .

١ - الأبحاث والدراسات :

ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأى من حقول العلوم الاجتماعية التي تهدف إلى أحداث أضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .
وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم المادى (٨...) كلمة ، وذلك عدا الحواشي اللازمة . أما الأبحاث التي تعد لانقلاتها ضمن المراسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر إلا بعد أن تتم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تعاد عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الإطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

١ - ملاحظات وقواعد محددة :

وكى يمكن للمجلة أن تعتبر البحث الأقدم إليها مرشحاً للنشر ، يؤمل أن يراعى واضع البحث الملاحظات التالية : - (١) اعتماد الأصول العلمية نى أعداد وكتابة البحث . (٢) ألا يكون قد سبق نشره . (٣) أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها . (٤) تضمين غطاء عنوان البحث بأقل مسدد ممكن من الكلمات إضافة إلى اسم المؤلف واسم المعهد العلمى الذى ينتمى إليه . ويرجى أن يكتب نسى صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، خاصة درجة تحصيله العلمى وتخصصه الدقيق ، ونتاجه المنشور ، وعنوانه الكامل . (٥) ترسل الأبحاث معنونة إلى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص.ب : ٥٤٨٦ .

وبعد أن تصل الأبحاث إلى سكرتارية التحرير يتم عرضها ، في إعادة ، على واحد أو أكثر من المختصين الذين ترى هيئة التحرير أن بإمكانهم إعطاء رأى محدد فى صلاحيتها للنشر فى المجلة . وفى خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ أصحاب الأبحاث القديمة بالرأى النهائى لهيئة التحرير بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية : (أ) يبلغ أصحاب الأبحاث التى تقبل عن موعد النشر ، كما ترسل إليهم نسخة من المسدد الذى يحوى إيجالهم مجاناً . (ب) أما الأبحاث التى ترى هيئة التحرير أو مستشار التحرير وجوب إجراء بعض التعديلات أو الإضافات إليها قبل نشرها ، نستعد إلى أصحابها مع ملاحظات هيئة التحرير كى يعمل على إعدادها نهائياً للنشر . (ج) وفى حالة استحالة نشر بعض الأبحاث فى المجلة بسبب بعدها عن المواضيع التى تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من اقواهى الفنية ، أو غير ذلك من الأسباب ، فإن سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها بذلك .

ب - ملاحظات وقواعد عامة :

(١) الأبحاث التى تصل إلى المجلة لا ترد إلى أصحابها . (٢) تبلغ سكرتارية التحرير بمقدمى الأبحاث عن مجلة العلوم الاجتماعية

استلامها لإيجانها خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها فيما يخص بإمكانية النشر خلال مدة لا تتجاوز العشرة أسابيع . (٣) يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته العينة على مجلات علمية أخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتمد عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث . (٤) تؤول كافة الحقوق المترتبة على النشر إلى ملكية المجلة . (٥) تدفع المجلة لأصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية مقدارها (٦٠) سنتين ديناراً كويتياً . علاوة على هدية مجانية تكون من (١٠) مستخرجات عن المقالة ونسخة مجانية من العدد ذاته .

٢ - مراجعات الكتب :

وبالإضافة إلى نشر الأبحاث العلمية المختطفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات وتقد لبعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا الجال الالتزام بالقواعد التالية : (١) أن تكون الكتب التي مراجعتها هدية النشر . (٢) أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى (٣) أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود صفحات من الحجم العادي ولا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة وفي هذا الجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، إلى ثلاثة أقسام تشمل على مقدمة ومن واستنتاج . (٤) أن يرسل منها ثلاث نسخ . (٥) أن تحوي الصفحة الأولى عنوان الكتاب الدقيق واسم المؤلف ودار النشر وتاريخه مع ذكر عدد صفحات الكتاب وثمنه إن أمكن . وفي حال نشر الكتاب في الأصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها والتاريخ بلغة النشر الأصلية ذاتها . (٦) ولما كانت سياسة المجلة تقضي بأن تراجع الكتب التي تقرأها هيئة التحرير ، فمن تقبل المراجعات التي لا يحصل أصحابها على موافقة مسبقة حولها من هيئة التحرير . وعلى أية حال ، ستقوم سكرتارية المجلة بإقتراح قائمة كتب ودراسات ترغب في عرضها ونقدها . (٧) تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض وتقد أحد الكتب التي تقرأها المجلة مكافأة مالية مقدارها (٢٠) ديناراً كويتياً ، علاوة على سنتين مجانيين عن العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

٣ - الندوات العلمية :

وإيماناً من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال إلا عبر الحوار وتعارض الآراء والاجتهادات ، وإدراكاً منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضرات حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات معقودة بناء على تنظيم ودعوة سكرتارية التحرير . وفي هذا الجال ، ترهب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . وما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة تشجيعية لكل مساهم في السدوة قدرها (٣٠) ديناراً كويتياً ، عدا مصاريف السفر والإقامة إذا ما استضافت أحداً ، أودعتها إحدى المؤسسات .

٤ - تقارير خاصة : ومعالجة منها للتنديات والحقائق الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل وينظم أخبار وتنظيم وأبحاث واستخلاصات المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة . وأخيراً ، تقوم المجلة بنشر ما يرد إليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به تلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة .



قدم الشيك الى أي من فروعنا الاثنى والعشرين، فتصرف لك قيمته خلال ثوان

وتجرى جميع هذه العمليات المصرفية خلال ثوان معدودة. وقد جمعت كل المعلومات المتعلقة بحسابك في مركز الآلات الحاسبة الالكترونية، وبمجرد لمس زر يمكنك الحصول عليها في أي من فروعنا الاثنى والعشرين. وعندما نتولى اننا في الطليعة فنحن نعلم ذلك.



يمكنك اعتبار حسابك لدى البنك التجاري الكويتي مفتوحاً في جميع فروعنا الاثنى والعشرين بفضل تجهيزنا الالكتروني التام. فالتوقع أنه يمكنك مراجعة حسابك في أي من هذه الفروع، كما يمكنك ايداع المبالغ في حسابك عن طريق أي فرع. ومصرف قيمة الشيكات من أي فرع.

البنك التجاري الكويتي شرك

في طليعة الخدمة المصرفية الودعية

مطارات الكويت - الصابية - السالفة - حوي - جمعية الفروانية - الشيخ - شارع الحمد لابر - الجبرام
فطانت - شارع عبد الله السالم - النقرة - مودت الخضراء - الفارسية - شمال النجاة - الرشيدية
الصلبية - الفجاءة - الشعبية - شارع عبد الله المبارك - شارع العثمان - الفروانية - هيلز بيش

ما/دا...إختيار موفق

mazda
mazda
mazda
mazda



عندما تنتظر الى سيارة **هازدا** فان ما يثير اعجابك بها ليس فقط جمال الشكل بل ايضا روعة التصميم التكنولوجي .

هازدا تتسع لعائلة كاملة ومع ذلك تحتاج الى مساحة صغيرة لائقها .

اذا كنت تبحث عن سيارة صالون او كوبيه او بوكس او واليت ، مكيفه او غير مكيفه ٠٠٠ فان « هازدا » تلبي طلبك وتحقق رغباتك .

هازدا تقدم لك اليوم موديلات ١٩٧٦ الجذابة في تشكيلة رائعة . ليكن عام **هازدا** .

الشركة الكويتية لاستيراد السيارات

العراقى : البرنسي ٤٢١١٧٦ : الفري ٧١٥٢٠٥ : الإجمالي : ٨٢٩١٩

بنك الكويت الوطني يساعدك وأسررتك



بفتح حساب في بنك الكويت الوطني يسهل عليك
التوفير، وشراء الحاجات، وضبط المصاريف،
وستنتفع انت وأسررتك.

أن رب الأسرة أصبح بحاجة إلى حساب في البنك هذه
الأيام أكثر من ذي قبل.
والحساب الجاري في البنك يسهل كل التقيدات المالية
لهذا العصر.

The National Bank
of Kuwait SAK



بنك الكويت الوطني
١٩٦٢

بنك لرب الأسرة ورجل الأعمال



البنك الأهلي الكويتي (ش.م.ك.) AL AHLI BANK OF KUWAIT K.S.C.

تأسس عام ١٩٦٧

رأس المال ٤٠٠.٠٠٠ دينار كويتي - مجموع الموجودات تزيد عن ٧٥٢ مليون دينار كويتي



حسابات توفير شيكات سياحية اعتمادات مستندية قروض وتسهيلات
حسابات جارية تحويلات خطابات ضمان تمويل واستثمار

المركز الرئيسي :

المنطقة التجارية رقم ٥ - الكويت

ص.ب. ١٣٨٧ - تليفون ٤١١١٠١ (٩٠ خط) - تيكس: ٩٠٦٧ - برقية: أهليبنك

الفروع

السالمية	ص.ب. ٨٥٠٠ ت ٨٨.٨٨/٦١٠٠٠٠	برقية أهلياسية	٤٢٢٣٦٦/٤٢٢٣٦٦	ص.ب. ٥١٩٦	الضاحية	ص.ب. ٥١٩٦	٤٢٢٣٦٦/٤٢٢٣٦٦	برقية أهلياسية
خوليف	ص.ب. ٦٦٥٥ ت ٥١٤٧٠٠/٥١٤٧٠٠	برقية أهلياسية	٨١٥١٧٤/٨١٥١٧٤	ص.ب. ٤٦٠٥	الشويخ	ص.ب. ٤٦٠٥	٨١٥١٧٤/٨١٥١٧٤	برقية أهلياسية
الفيجيل	ص.ب. ٣٢٢٢ ت ٩١٤٢٠٠/٩١٤٢٠٠	برقية أهلياسية	٥٠/٦١٩٣٠٠	ص.ب. ٩٢٨	الزقية المرقية	ص.ب. ٩٢٨	٥٠/٦١٩٣٠٠	برقية أهلياسية
المنطقة التجارية ٩	ص.ب. ٩٠٠٠ ت ٤٣٤٥٠٠/٤٣٤٥٠٠	برقية أهلياسية	٨١٩٤٧٧/٨١٩٤٧٨	ص.ب. ٢٤٥٧	مستشفى الصباح	ص.ب. ٢٤٥٧	٨١٩٤٧٧/٨١٩٤٧٨	برقية أهلياسية
الجبلة	ص.ب. ١٣٨٧ ت ٨١٩١٧٦/٨١٩١٧٦	برقية أهلياسية	٤٣٧٥٤٦/٤٣٧٥٤٦	ص.ب. ٢٢٢٧	الشرف	ص.ب. ٢٢٢٧	٤٣٧٥٤٦/٤٣٧٥٤٦	برقية أهلياسية

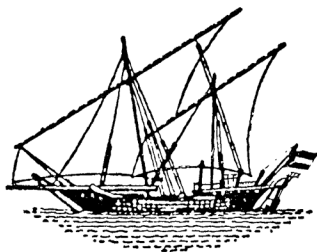
مؤسسات شقيقة

بنك البحرين والكويت - البحرين اتحاد البنوك العربية والفرنسية - باريس

البنك الأهلي في المجر - بودابست بنك الكويت المتحدة المجر - لندن

البنك العربي في اليابان - طوكيو

مراسلوت في جميع أنحاء العالم



إنَّ تَارِيخَ الْكُوَيْتِ يَشْهَدُ بِضَخَامَةِ اسْطُولِهَا التِّجَارِيِّ
الْبَحْرِيِّ فِي الْخَلِيجِ ، وَالْيَوْمَ بِفَضْلِ اقْتِصَادِهَا الْمَزْدَهْرِ
تَمُو الْكُوَيْتُ لِتَصْبِحَ مِنْ أَهَمِّ الْمَرَاكِزِ التِّجَارِيَّةِ
فِي الْمُنْطَقَةِ . نَحْنُ نَدْعُو هَذَا النُّمُو
بِالْقِيَامِ بِكَافَّةِ الْخِدْمَاتِ الْمَصْرِفِيَّةِ .

بَنْكُ الْخَلِيجِ
ش.م.ك.

THE GULF BANK k.s.c.



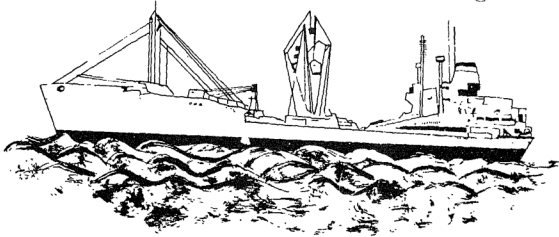
بَنْكُ الْخَلِيجِ

ش.م.ك.

THE GULF BANK k.s.c.



شركة الملاحة الكويتية



تتصدر المجموعة الاولى من الشركات العالمية

في تقديم افضل الخدمات للمستوردين والمصدرين على
بواصرها الحديثة والعاملة على الخطوط الملاحية التالية :

- شمال أوروبا والمملكة المتحدة ... ٣٠ رحلة سنوياً
- الشرق الأقصى (اليابان ، سنغافورة ، هونغ كونغ ، كوريا الجنوبية) ١٩ رحلة سنوياً
- الولايات المتحدة الأمريكية (سواحل الساحل الشرقي) ١٨ رحلة سنوياً
- خط البحر الأحمر / بومباي / كراتشي ١٢ رحلة سنوياً

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ :

شركة الملاحة الكويتية ش.م.ك

البريد الإلكتروني : jmal@kmc.com.kw هاتف : ٨١٦.٣٣ - ٨١٩.٢٢ من ب : ٣٦٣٦ - فاكس : ٢٠١٨ - ٢٢٨٢
بريدنا الإلكتروني : kmc@kmc.com.kw

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قدسي

المراسلات : باسم رئاسة التحرير ، جادة الروضة ، دمشق ،
الجمهورية العربية السورية

الاشتراك السنوي ، خارج الجمهورية العربية السورية ، ١٢ ليرة سورية أو ما يعادلها ،
يضاف اليها رسوم البريد (عادي أو جوي حسب رغبة المشترك) .
ترسل قيمة الاشتراك حوالة بريدية أو شيكا أو تدفع نقدا الى محاسب مجلة المعرفة ،
جادة الروضة ، دمشق .

يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي .

ثمن العدد : ١٠٠ قرش سوري ، ١٠٠ قرش لبناني ، ١٢٥ غلسا اردنيا ، ١٢٥ غلسا
عراقيا ، ٢٠٠ فلس كويتي ، ٢٥٠ روبية ، ٣٥٠ شيلن ، ١٥ قرشا مصرية ، ١٥ قرشا
سودانيا ، ١٥ قرشا ليبيا ، ريالان سعودي ، ٣٥٠ دينار جزائري ، درهمان مغربي ،
درهمان تونسيان .

لشؤون فلسطينية

مجلة شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

رئيس التحرير : الدكتور انيس صايغ

كتب فيها مجموعة من كبار الكتاب والمتخصصين في القضية الفلسطينية

صدر العدد الاول في مارس ١٩٧١

٢٤. صفحة من القطع الكبير تقدم مقالات ودراسات وبحوثا في الشؤون السياسية والثقافية
والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية للقضية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني وللصهيونية
واسرائيل ، الى جانب الابواب الشهرية الثابتة التي تسجل الاحداث والانشــــــــــــــــاطات
الفلسطينية المختلفة .

نمن العدد : ٣١/٤ ل.ل. في لبنان ، ٤ ل.ل.س. في سوريا ، ٥٠ فلسا في الكويت والعراق .
٤٧/٤ ل.ل. في سائر الاقطار العربية . الاشتراك السنوي (بريد جوي) :
٤٠ ل.ل. في لبنان ، ٥٠ ل.ل.س. في سوريا ، ٥٠ ل.ل. في سائر الاقطار العربية ،
٦٥ ل.ل. في اوروبا وافريقيا ، ٩٠ ل.ل. في اميركا واسفراليا وآسيا .
الاشتراك السنوى (بريد عادي) : ٥٠ ل.ل. في جميع الدول غير العربية .

العنوان : بناية الدكتور راجي نصر ، شارع كولومباني (منفرع من السادات) ، راس بيروت ،
بيروت — لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تلفون : التحرير ٣٥١٢٦٠ ، التوزيع ٢٢٦٥٨٥ ،
برقيا : مرابحات ، بيروت .

الموسسة العربية للدراسات والنشر

شائع سووريا - بناية صمدي وصالحه - الدود للناس

ص.ب. ٥٤٦٠، ١١، بيروت، لبنان

صدر حديثا

- * هنرل ، أول دراسة موضوعية عن
مؤسس الحركة الصهيونية
- * تاريخ فلسطين الحديث (طبعة رابعة)
- * الشعر الفلسطيني في نكبة فلسطين
- * قصة ثورة ٢٣ يوليو (مصر والعسكريون)
- * النوجز في الحرب
- * الاعمال الكاملة للكواكبي
- * من يحكم في تل أبيب ؟
- * عز الدين القسام (رواية)
- * اشواق الى الانتقام (مجموعة قصص)
- * ائس العراقي القديم ، سومر ،
بابل وآشور
- * ديزموند ستيوارت
- * ترجمة فوزي وهاء و ابراهيم منصور
- * د. عبد الوهاب الكيالي
- * د. عبد الرحمن الكيالي
- * احمد حمروش
- * كارل فون كلاوزمستس
- * ترجمة الهيثم الايوبي واكرم دبيري
- * محقق محمد عماره
- * د. حامد ربيع
- * عاصم الجندى
- * ابراهيم ابو ناب
- * د. ثروت مكاشة

في سلسلة اعلام الفكر العالمى :

- | | | |
|--------|----------------------|-------------------------------|
| كانط | تأليف : اوفي شولتز | ترجمة د. أسعد رزوق |
| هوغو | تأليف : هنري غيمان | ترجمة طابوس فغالي |
| غونه | تأليف : بيتر برنر | ترجمة د. أسعد رزوق |
| لوكاش | تأليف : جورج لفتهايم | ترجمة ماهر كيالي ويوسف شويبري |
| لوركا | تأليف : غيبر وبارو | ترجمة كميل داغر |
| اراغون | تأليف : عصام محفوظ | |
| متريني | تأليف : علي ادم | |

مجلة لاسات الخليج والجزيرة العربية



فصلية علمية تعنى بشؤون الخليج والجزيرة العربية
السياسة - الاجتماعية - الاقتصادية - الثقافية - العلمية

رئيس التحرير : الدكتور محمد الرشيد

صدر العدد الاول في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٥

- يحتوي العدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :
- مجموعة من الابحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المناحي المختلفة للمنطقة .
- أبواب ثابتة : تقارير — وثائق — يوميات — بيبليوجرافيا .
- ملخصات للابحاث باللغة الانجليزية .
- ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي او ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنويا ديناران كويتيان في الكويت ، ٣ دنانير كويتية في الوطن العربي « بالبريد الجوي » ، ١٥ دولارا امريكا او ٥ جنيهات استرلينية في سائر انحاء العالم « بالبريد الجوي » .

للشركات والمؤسسات والدوائر الرسمية ٨ دنانير كويتية ، في الخارج ٣٠ دولارا امريكا او ١٠ جنيهات استرلينية .

العنوان : جامعة الكويت — مبنى ٢ — الدور الثاني — الخالدية — ص.ب ١٧.٧٣
هاتف : ٨١٦٦١٣ — جيبع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .



شركة الملاحه العربيه الليبيـه

بونـخـيله واولاده ليبيا

- خطوط سكـانـدانـش : الشرق الاقصى — موانئ المتوسط
- خطوط نيدلويـد : الشرق الاقصى — موانئ المتوسط
- خطوط براينـز : اسبانيا — ليبيا
- ناقلات البترول العائـدة والمستأجرة للشركات التالية :
اويـزس — موبيل — اميرادا — اموسيز — كونتيننتال — ماراثون
— شل — تكساكو — اموكو — اسو — فيرجوتيس — غارنيمـا —
سنام — موندوجاس — جاز اوشين — سفرون — كولوكوترونيـس
— انتار — بريتش بترولـيوم .

المكتب الرئيسي : طرابلس — ليبيا ، ص.ب ٨٨٢

تليفون : ٤١٧١٢ — ٣٩٣٥٨

الفروع : بنغازي — ليبيا ، ص.ب : ٣٠٣٦

تليفون : ٩٣٦٣٣ ، العنوان البرقي : ارباشيب .

السـدرة — رأس لانوف — الزويتينة — مرسى البريقة — مرسى الحريقة .

الثقافة العربية

مجلة شهريّة جامعيّة - تصدرها
المؤسسة العامّة للصّحافة
في الجمهوريّة العربيّة الليبيّة

رئيس التحرير: محمد علي الشويهي

خارج من كتاب المفكرين
والكتاب الشعراء العرب

يشترك

قنصلها

نحو ١٣٠ صفحة من المطبع الكبير تحتوي مجموعة من
المقالات والدراسات الفكرية والأدبية والقومية
والاقتصادية والعلمية، إلى جانب الأعراب
الثابتة من شعر وقصة وفنون.

ليبيا ١٠٠ درهم • ج.م.ع ١٠٠ مليون • سوريا ١٠٠ قرش • لبنان ١٠٠ قرش
الكويت ١٥٠ فلس • الأردن ١٠٠ فلس • العراق ١٠٠ فلس • البحرين ٥٠ فلس
دبي • ريال ونصف • السعودية : ريال ونصف • أبوظبي : درهمان
مسقط ٣٠٠ بيسة • قطر ١ ريال ونصف • السودان ١٠٠ مليون • الجزائر : دينار
تونس ١٠٠ مليون • المغرب : درهم ونصف • عدن ١٥٠ فلس • اليمن ١٠٠ بقشة

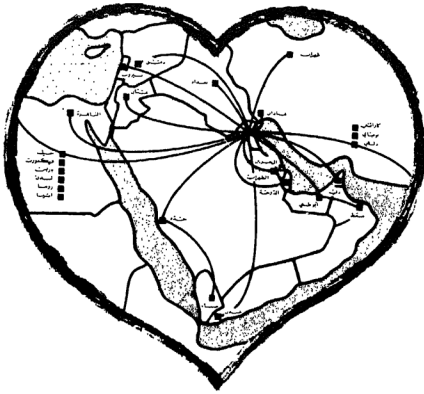
تمت العدد

في الجمهورية العربية الليبية : ١٢٠٠ درهم ليبى ، وخارج الجمهورية العربية
الليبية : ١٢٠٠ درهم ليبى مضافاً إليها اجور البريد

الاشتراك السنوي

مجلة «الثقافة العربية» ص.ب. ٤٨٤٥ - طرابلس ج.ع.ل.

العنوان



الخطوط الجوية الكويتية في قلب عالم الأعمال العربي

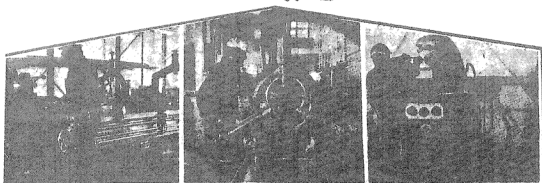
يقع الكويت، وهو مقعد الخطوط الجوية الكويتية، في وسط منطقة الشرق الأوسط. وهذا مما يساعدنا على تقديم أفضل شبكة من الخطوط الجوية في تلك المنطقة، علاوة على ما تؤمنه طائراتنا من رحلات ممتازة شرقاً وغرباً. وستجدون أن الخدمة على متن طائراتنا من طراز "بوينغ ٧٧٠/٣٢٠" هي على مستوى ما تتوقعونه من شركات طائرات دولية، سهل وتجاوزه ايضاً. وفضلاً عن ذلك فإننا نحسن الضيافة نحو المسافرين من تقاليدنا الأصيلة.



معرضه جيفانينة وست أقنعية مختلفات من الموسيقى النغمة

الخطوط الجوية الكويتية
في قلب عالم الأعمال العربي

صنع في الكويت



مصدّر جديد للثروة

هدفنا في بنك الكويت الصناعي

هل يعقوبك أن تصنع سلعة بسعر منافس ؟؟
هل يعقوبك الاستمرار في إنتاجها بانتظام ؟؟
إذا كان جوابك نعم ... لديك مشروع صناعي ناجح !!
ولكن ...
هل تستطيع توفير تمويل هذا المشروع ؟؟

إن التمويل السليم للمشاريع يحمي لك استثمارك
ويحقق لك أفضل الأرباح ... ويضمن الدعم المالي
تستطيع أن تضمن تطوير صناعتك وتوفير خدمة أفضل
لرؤيتك .

نحن في بنك الكويت الصناعي نقدم لك الضمان عن أفضل
الوسائل لتمويل مشروعاتك ... وجهازنا الفني على استعداد
للتقديم المشورة الفنية والإدارية والتكنولوجية ...
الموارد متوفرة لدينا للتمويل الصناعي للمدى المتوسط
والطويل .



بنك وصناعة الكويت

ج.ب ٢٨١٩ - الصفاة - الكويت
العمان البري بتقاضي التيكس ٢٨١٩
تليفون ٤٤٧٠٠٠

شركة الكويت للتأمين



شركة مساهمة كويتية

أول شركة تأمين وطنية في الكويت
تضع جميع امكاناتها وفبراتها تحت تصرفك في جميع تأميناتك

- تأمين حياتك وتأمين تعليم أولادك وأخوتك .
- تأمينك ضد جميع الحوادث بما في ذلك حوادث السفر بالطائرات .
- تأمين منزلك ضد الحريق وجميع الأخطار .
- تأمين سيارتك ومركبتك وبأخوتك ضد الغير وضد جميع الأخطار .
- تأمين بضائعك المنقولة بحراً - جواً - براً .
- تأمين مشاريعك ومقاولاتك .

رأس المال	١,٣٣٦,٠٠٠	دينار كويتي
احتياطي رأس المال	١,٣٣٦,٠٠٠	دينار كويتي
احتياطي فائض	٣,٢٠٠,٠٠٠	دينار كويتي

الفروع المحلية : الكويت - الشرق - الشمالية - الجبراء - الغزالية - المنطقة التجارية لمتابعة
المطار الدولي - الشويخ - حولي . فيلكا - الفحيحيل

الفروع والوكالات الخارجية : بيروت - أبو ظبي - دبي - المملكة الأردنية الهاشمية - عمان

المركز الرئيسي : شارع عبدالله السالم - صوب ٧٦٩ ، الكويت - هاتف ٤٢٠١٣٥ - ٤٢٠٠٩١ - ٤٢٠٠٩٢ - ٤٢٠٠٩٣

شركة الرومي للتجارة والمقاولات ذ.م.م.

هاتف : القسم التجارى : ٤٣٤٥٣٩٠ * المقاولات : ٤٢٧٤٢٧
الورشات : ٨١٣٠١٣ — الكويت
المعرض : ٤١٠٣٣١

- * مقاولون معتمدون لجميع الاعمال الانشائية واعمال الطرق والتكليف المركزى مع كريلات ودفيزرات امريكية .
- * الوكلاء العامون لشركة فوكس بومبانى الإيطالية (طبابخات غاز بومبانى BOMPANI مختلف الاحجام .. الطباخ النظيم للذوق السليم) .
- * الوكلاء العامون لشركة مكرو اديسون (سبيلستى) الكندية .
- * غسالات SIMPLICITY سبيلستى الشهيرة ومنس كندا
- * MISS CANADA التى حازت اعجاب وثقة ربات البيوت .
- * ثلاجات .. دفايات .. راديو .. تلفزيون .. خلاطات .. فريزرات الخ ..

« تلعب الفيار متوفرة وبأسعار مغرية »

بناية عبد الرحمن البحر — الدور الاول — المنطقة التجارية التاسعة
برقيا : ارتكو — ص ب : ١٢٢٣

-
- 1 — The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970).
 - 2 — The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
 - 3 — Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information : exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.
 - 4 — The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.
 - 5 — The remuneration for a book review is 20 K.D. (\$ 60 U.S.).

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Managing Editor
Journal of the Social Sciences
P.O. Box 5486,
Kuwait University,
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Regulations Governing Contributions

I. ARTICLES :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields: Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guidelines should be of help in submitting articles for publication:

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information : exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information : academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows:
 - a — An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks. (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
 - b — If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
 - c — Remuneration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx. 180 \$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
 - d — Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publication rest with the journal.

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance :

change their mind about their continued struggle. It is worth noting also that the most generous offers of aid to North Vietnam failed as well.

8. Considering anti-communism and belief in God as Hardened Beliefs in America, some empirical studies have established that these beliefs are more predominant in smaller communities. For example a survey conducted by N.O.R.C. showed that 40% of those in metropolitan areas, 32% of those in other cities, 23% of those in small towns, and 19% of those on farms were "more tolerant" towards communists and atheists. See Samuel Stouffer: *Communism, Conformity, and Civil Liberties*, Doubleday & Co. N.Y., 1955, p. 127.
9. Harold Lasswell writes: "The individualism of bourgeois society like the communism of the socialized state must be inculcated from the nursery to the grave." Harold Lasswell: *Politics*, Meridian Books, World Publishing Co., Cleveland, 1958, p. 32.
10. Lasswell hit this point when he wrote: "A well-established ideology perpetuates itself with little planned propaganda from those it benefits most." *Ibid*, p. 31.
11. Francis MacDonald Conford, ed.: *The Republic of Plato*, Oxford University Press, New York, 1966, p. 106, 107.
12. *Ibid*, pp. 114-114.
13. Aristotle: *The Politics*, trans. & ed., by T. A. Sinclair, Penguin Books, Baltimore, 1962, p. 216.
14. Niccolo Machiavelli: *The Prince and The Discourses*, Modern Library ed., Random House, New York, 1950, p. 150, also pp. 149-164.
15. Irving M. Zeitlin: *Ideology and the Development of Sociological Theory*, Prentice-Hall, Englewood, N.J., 1968, p. 65.
16. *Ibid*, p. 67.
17. Emile Durkheim: *The Division of Labor in Society*, The Free Press, New York, p. 200, 88.
18. Gaetano Mosca, *The Ruling Class*, McGraw-Hill, New York, 1939, esp. pp. 70-119.
19. Adolf Hitler: *Mein Kampf*, Houghton Mifflin, Boston, 1943, pp. 176-188.
20. Seymour Martin Lipset: *The First New Nation*, Anchor Books, Doubleday, Garden City, New York, 1967, pp. 115-158, 1st quote on p. 117, 118; 2nd quote on p. 115.
21. For an account on how the deceptive methods of public relations were used successfully in the election of the "New Nixon" in 1968, see Joe McGinnis: *The Selling of the President*, Trident Press, New York, 1970.
22. For example, one Gallup poll in the summer of 1975 showed a considerable lack of confidence in the basic foundation of the American economy, the free enterprise system, 42% of those interviewed (a representative sample of the whole U.S.) said they had "some-very little-none" confidence in this system. Though 54% had a "great deal" of confidence, for something as basic as this, this is a rather low percentage. From "Economic System Not Loved" by Dr. George Gallup, as published by *The News and Observer*, Raleigh, North Carolina, July 10, 1975.
23. Joseph Wood Krutch: *The Measure of Man*, Grosset & Dunlap, 1954, p. 75.
24. Jacques Ellul: *Propaganda, The Formation of Man's Attitudes*, (translated from the French), Vintage Books, Random House, New York, 1973, p. XVI, XVII.

FOOTNOTES

1. We owe such awareness about the direct relationship between the material world and the mind to Karl Marx more than to anybody else. In this essay, however, I shall avoid the question as to whether matter determines mind or vice-versa since it is an irrelevant point to this discussion.
2. On the theories of socialization and personality, the following works are suggested:
Orville G. Brian, Jr. and Stanton Wheeler: *Socialization after Childhood*, Wiley, New York, 1966;
Ross Stagner: *Psychology of Personality*, 3rd ed., McGraw Hill, New York, 1961;
Ross Stagner: *Psychology of Personality*, 3rd ed., McGraw Hill, New York, 1961.
Norman Bradburn: "The Cultural Context of Personality Theory" in Joseph Wepman and Ralph W. Hein, eds: *Concepts of Personality*, MacMillan, New York, 1959.
On political Socialization, the following are suggested:
Herbert Hyman: *Political Socialization, A Study in the Psychology of Political Behavior*, MacMillan, New York, 1959; Richard E. Dawson and Kenneth Prewitt: *Political Socialization*, Little Brown, Boston, 1969. A recommendation reference on learning theory would be the well-known work of Nell E. Miller and John Dollard: *Social Learning and Imitation* Yale University Press, New Haven, Conn., 1941.
3. Perhaps one major weakness in the theories of such a behaviorist as B. F. Skinner is that he seems to imply that man, the scientist can be the sole agent of "social engineering", and his "engineering" can be practiced without competition from non-human sources
See B. F. Skinner: *Walden II*, MacMillan, New York, 1942.
See also, B. F. Skinner: "Freedom and the Control of Man", *The American Scholar*, Winter 1955-56, pp. 47-65.
4. That is unless the hardening of belief is organic, which is doubtful. Needless to say we are not concerned here with such ailments as senility and others that are associated with brain cell damage.
5. Marx and Engels put it this way: "... the class which is the ruling material force of society, is, at the same time, its ruling intellectual force. The class which has the means of material production at its disposal, has control, at the same time of the means of mental production . . ." Marx and Engels' "The German Ideology" in Howard Selsam and Harry Martel: *Reader in Marxist Philosophy*, International Publishers, New York, 1963, p. 199.
6. I owe some of the above observations to Milton Rokeach: *The Open and Closed Mind*, Basic Books Inc., 1960, pp. 36-62. Rokeach offers some of these as symptoms of what he calls a "closed mind." The main reason Rokeach's concept was not adopted is because he implies that such a person is a stereotype. While it is true that the more hardened the beliefs the more likely is the mind shut off from beliefs threatening it, this does not constitute a special personality type, for the same person may be quite rational and "open-minded" in most other areas of thought. Hardened Beliefs are environmentally produced, and are not the monopoly of any special type of personality.
7. Perhaps the most severe punishment ever inflicted has been that of the United States against the Vietnamese people. All that awesome power could not make those people

by the newspaper, the radio, the television, the school, the Ministry of Information, the labor union, and the other numerous organizations and institutions characteristic of any developed society, but also by the amount of food he can obtain, the kind of house he lives in, the kinds of machines he works with, the climate, the geographic setting, the size of the town, the kind of transportation, the state of the economy, the kind of economy, etc. One can mention scores of other material and human factors.

Once this reality is clear, it becomes obvious that with more complexity of life (i.e., social development), the formation of HB's becomes less likely. Technological development has the potential of liberating man and not enslaving him.

Any society that takes the road to development is unwillingly undermining its old HB's. It can only maintain those beliefs that can be reinforced by the new material changes that it has adopted. Development requires a secular approach and a scientific education. HB's are less likely to be formed with a more empirical outlook. The multiplicity of socializing agencies makes it more difficult to homogenize all conditioning even in a society that is determined to be totalitarian. The new means of communication, contrary to the alarmists, work against the hardening of beliefs, for they open the society to numerous outside influences. And so do the new means of transportation.

Even the dependence on old reliable HB's becomes short-sighted. Of course, many of these will remain strong for two or three generations, but gradually, unless they are modified to coincide with the new material realities, they will soften, and become ineffective as a controlling force.

Some HB's may remain strong as abstract beliefs, but with no effect whatsoever on peoples' behavior. The beliefs in legends and fairy tales may remain for a while as cherished memories, but the ruling classes can no longer use them for the sustenance of their power.

In our time we find that even the reliable belief in nationalism is weakening in Europe. The state has become too small for the modern type of production and exchange. Nationalism will eventually disappear as a powerful force as did tribalism in the past. One can name numerous such beliefs facing the same fate.

All the billions spent on abstract propaganda will be wasted if such propaganda does not correspond to the new material conditions. All those who still dream of solving all deprivations, divisions, conflicts, and injustices of societies through giving bigger and bigger doses of "spiritualism" and fantasies will only discover that the rug is being gradually pulled out from under their feet.

Those who never tire of singing the glory of man's "spirit," "dignity," "will," and "freedom" are simply reciting the pre-Copernican platitudes of man being the center of the universe. Ironically this "freedom" is a dogma, a residue from a time when man was least free. In the first place, if man is such a responsible free agent, then why worry about him being manipulated? Why be so concerned about what values, religion, traditions, political ideology, etc., the younger generation ought to be raised with? Obviously these people cannot deny that their "free" man has been molded in a certain way by the socio-political order in which he exists. What they are really saying then is not that their man should be free, but that he should be shackled by the same chains with which they are shackled, that he should be imprisoned by the same jailers that jailed them.

Ironically, authors of this school tend to exaggerate the power of manipulation possible in the hands of those "scientists" or "intellectuals" that they fear. Joseph Wood Krutch, for example, writes: "Even those of us whose convictions permit us to doubt that man's thoughts will ever be completely controlled with absolute 'precision' must realize, nevertheless, that the scientific ability to control them to some considerable degree has been growing and that in all possibility it will grow still further."²³ All faith in human will and freedom is thus replaced by an unrealistic faith in the power of the manipulators.

Another author, Jaques Ellul, wrote a book entitled **Propaganda** in which he paints a horror picture about the domination of man by propaganda in the technological society, a picture reminiscent of **Brave New World** and **1984** combined. Ellul thinks that "the force of propaganda is a direct attack against man . . . , a menace which threatens the total personality." Like Krutch, Ellul expresses his belief in the "pre-eminence of man and his "invincibility," and yet he writes a whole book to warn us about the dangers threatening "invincible man."²⁴

It must be pointed out that, while not many years ago, social thinkers were suggesting the intentional indoctrination of people in order to make them "accept" their lot in life, we now find them concerned about "loss of freedom." Actually, the two approaches now exist side by side. One conclusion can be made from all of this: the danger is not propaganda per se. The danger is "their" propaganda. There is nothing wrong with "our" propaganda.

Most fear of propaganda stems from idealist thinking. It is naive belief in the power of abstract ideas. The thesis of this essay has been that unless a belief is hardened, it cannot become a major factor in peoples' behaviour. But in order for any belief to harden, it is not only the verbal and written messages that are at work, but every stimulus to which the individual is exposed. The individual is not socialized only

lity harden when there is so much inequality in the society itself? Obviously, in idealist thought there is a separation between what people say and what people do even though "values" are supposed to direct all human events somehow, like invisible fingers from above, without touching them. The analyst can do this, apparently, by the selection of such "stretch values" which can be made to fit societies of various sizes and forms.

Idealist thought has affected many aspects of Western society including its commercial and political practices. This is represented by what is referred to as public relations and the "image" concept. Public relations aims at producing a positive "image" about a product, a company, or a politician running for high office, etc. The "image" according to this salesmanship school, does not have to correspond to reality.²¹ Though public relations men are sophisticated enough to avoid the straight lie in promoting the "image," they rely mostly on selected fractions of positive "facts," playing on all the prejudices and conditioned reflexes of their audience. This kind of slick approach may succeed in selling a product or a politician to a number of people, but it may be undermining the very institutions that the political order would like to promote. This happens every time the product does not satisfy the produced image."²²

Hardened Beliefs and the Control of Man :

Many authors in the West, especially those engaged in the war against "totalitarianism," express a great deal of concern about the use of modern technology of communication together with the behavioral sciences, for a "total" control of human behavior, causing the individuality to dissolve into the collectivity, and thus bringing about the end of "the free human spirit."

The question is: when was man ever so free? Even before man began to live in a society — if there was ever such a time — his mind had to be manipulated by the natural elements around him. He lived in a state of constant and imaginary fear, and certainly his helpless mind could not grasp all the frightening mysteries around him.

When societies developed, the domination of the group was added to the domination of nature. The socialization of new generations did not need any modern technology for its powerful effectiveness. As was hinted earlier, the more primitive the society, the more likely it is for a few collective HB's to dominate the totality of life. But it is also a fact that without any HB's to control man's behaviour to a certain degree, survival of any society would be impossible. The question is not whether man is free or not, but how large a margin of freedom he is left with, after his harmful behavior has been put under control.

heads any fantastic belief he wanted. In all probability, the scientific outlook surrounding Germany would have sooner or later subverted Hitler's myths (which would have been helped by Germany's eventual falling behind technologically and economically).

It is unfortunate that some of this idealism found its way into some underdeveloped countries that need to develop their productive capacity rather than inculcate their people with new fantasies.

It is beyond the scope of this essay to discuss this complicated problem here. Suffice it to say that nationalism may be psychologically useful for underdeveloped countries to help them regain their self-esteem and confidence, especially after having been under the domination of stronger powers. But unless this belief is coupled with hard work, the development of natural and human resources, etc., nationalism will remain another abstract HB which can generate a lot of talk, poetry, and song, and nothing more. The ruling elite would like to be like a coach who, instead of training his team to play the game, spends his time giving them a "pep talk".

It was natural that idealist thinking, which could be used against Marxist materialism, had to find its way into liberal thought. The most important school that influenced American thought was that of Max. Weber whose school was adopted by Talcott Parsons and later popularized by Seymour Martin Lipset and several others.

Lipset wrote an analytical history of the United States based on its apparently permanent "values." These "values," it turns out, are broad, ambiguous, hortatory, and unrealistic. We learn that two values have been constant in all American history, namely, "individual achievement," and "equality." But this does not mean that the country has been static, says Lipset. Great changes have taken place since the Revolution, but all the changes have been made with continuous adjustments to the constant unchanging "value system." Contrary to what Marx said, Lipset informs us that "Basic alterations of social character or values are rarely produced by change in the means of production, distribution and exchange alone." (This "alone" added there is interesting! Who ever said that these variables "alone" change values even "rarely?") But then where did these immortal values come from? In this case, they did not come from a Hegelian universe, but from some glorious moments in American history, "an interplay between the Puritan tradition and the Revolutionary ethos."²⁰

It is not explained why, out of all American history, it so happens that this kindergarten part determined the basic "values" for America forever after. One may wonder why, if the Revolution left such a deep mark on America, did America ever turn out to be so counter-revolutionary in our time? Does it have anything to do with the changing economic situation? We may also wonder how a society that was so equalitarian accepted slavery in its Constitution. How can the "value" of equal-

everyone content with his lot is not achieved by giving him more or less, but by convincing him that he has no right to more. For this purpose, Durkheim thought that an authority must be established to tell the people what is right for them, an authority whose superiority people must acknowledge. To achieve this, Durkheim stressed the role of education, which teaches the child to accept social authority and duty." 17

According to Gaetano Mosco (1858-1941) the ruling class cements its rule through "the political formula", which is a "universal moral principle." For the ruling class to be able to rule, he says, it needs a body of religious and philosophical beliefs to be held as sacred by the majority of the people.¹⁸

What is common among all these thinkers we mentioned is their strong faith in the power of beliefs as a means of controlling the masses, and in the ease with which these beliefs can be instituted and maintained, contradictory though they may be with actual living conditions. In general, they had a low estimate of human ability to judge and compare. Of course, most of these thinkers were suggesting the use of older more reliable HB's rather than establishing new ones. But here again, there seems to be a deep faith in the permanency of these beliefs regardless of the drastic changes taking place in the world such as the development of technology, industrialization, and means of transportation and communication.

It is taken for granted that the ruling elites can somehow monopolize the socialization process of millions of people and prevent the interference of any factors from outside the society. It is also apparently assumed that beliefs can be formed and hardened only by what is verbally fed to them through propaganda machines, and that the material life situation itself cannot interfere and subvert the official socialization directed from the top, or at least, can prevent it from hardening to the extent of making it a useful tool for creating the desired solidarity.

Hitler, who can be considered a caricature of a political thinker, applied these theories on a massive scale, pushing them to their logical extremes, using in particular the old HB's of nationalism, religion, racism, etc. at a time of insecurity and fear. It worked at least for a while, especially when millions of unemployed got jobs (in the arms factories), and millions of others got an unprecedented kind of entertainment.

Hitler also had very little respect for the intelligence of the masses. In his instructions on propaganda, he insisted on simplicity, low intellectual level, one-sidedness and emotionalism. Propaganda "must confine itself to a few points and be repeated."¹⁹ He was a believer in ideals and in the effect of myth, which he and his regime considered to be more important than science and technology. In spite of his sophistication in some areas of propaganda, his method was that of a stage hypnotist who thought he could put millions of people under his spell, and ingest in their

the use of a myth or a "noble lie" in order to make people satisfied with their position in life. He thought that the citizens of his Republic could easily accept the tale that they were molded inside the earth, and that the god who fashioned them mixed gold in those who were fit to rule, silver in those who were fit to fight, and brass and iron in the lowly farmers and craftsmen. Plato explains that if the first generation does not believe this, their sons and descendants will, and finally all of mankind.¹¹ Perhaps Plato had some idea about the hardening of beliefs, but it was not explained. In all probability what he meant was that a belief, no matter how fantastic, can be accepted if it is instilled at an early age. What is also worth mentioning here is that Plato may be considered the father of idealistic thinking in Western thought. The idea of 'good' to him existed as an independent supreme "form" or "essence" in the universe, like the light of the sun, and could not be attained except by philosophers whose abstract knowledge had prepared them for it. Plato had so much faith in the power of ideas that he feared that any foreign ideas, whether in poetry, music, or religion, might endanger the whole fabric of society.¹²

Plato's successor, Aristotle, avoided Plato's utopianism, and concentrated on politics as the art of the possible. He believed that, regardless of the type of regime there would always be the "wealthy" and the "people". Other than these, there had to be the slaves and manual workers ("human tools"). The most important safeguard to maintain constitutional continuity, according to him, was the educating of citizens for the way of living that belonged to their constitution, and the formation of the right habits for their "polities."¹³

Machiavelli (1469-1527), who tried to master all the tricks of unscrupulous ruling elites for the handling of their subjects did not neglect the manipulations of the political order. Above all, he recommended that the elite should use religion (even when it is believed to be false) to maintain order. He even recommended the imitation of the use of religious beliefs by the Romans to terrorize the minds of the people.¹⁴

A more modern social thinker, Saint-Simon (1760-1825) formulated an elaborate program for an industrial society, where "the check on egoism ... is to be Christian brotherly love ... the fate of the proletariat is to be improved as much as possible, not so much for their sake as for that of the elite. There are two ways of keeping this class in check: either use force to impose the social order, or make them love it."¹⁵ This vision was that of a "Scientific European Society". But in spite of its being scientific, he thought "a spiritual bond will be necessary — a common body for it is conflicting beliefs which lead inevitably to war."¹⁶

A more recent successor to this "positivist" thinker was Emile Durkheim (1858-1917). He emphasized the division of labor and differentiation of functions in the new "organic" society, which would naturally include various social divisions. Making

system of perpetuation becomes an automated flow; i.e., it does not need deliberate planning on anybody's part for its propagation.¹⁰

Authority and the Hardening of Beliefs

Quite often, all that is needed to produce a complex HB system is to inculcate a single belief in one authority. Once such an authority is established, it (the authority) becomes like the trunk of a tree with branches of belief connected to it. Sometimes these branches may be cut off, and new branches with different forms grow in their stead. The hardening lies mainly in the trunk, and when the trunk falls, the branches will fall also. Authorities may be living institutions or mythical figures; they may be kings, popes, presidents, ancestors, prophets, saints, priests, scientists, gods, magicians, businessmen, political parties, holy books, etc. The establishment of a belief in an authority is most useful for purposes of control on the part of the ruling elite, for through the hardening of one's belief in the authority, the hardening of a whole belief system becomes not only more easily attainable, but also more manipulative and modifiable. With the concept of authority we can explain how similar sets of beliefs can be hardened in many individuals at the same time, even when there is no logical connectivity among the various units within these sets.

Hardened Beliefs and the Political Order :

In the first part of this essay, I tried to concentrate on the phenomenon of belief hardening, sometimes focusing on its extreme manifestations, perhaps occasionally giving the impression that HB's are something solid as a rock, unbreakable and everlasting. In this part, shall try to evaluate the reliability of HB's as political stabilizing factors.

Without being referred to as such, HB's have always been held with great esteem as political stabilizing agents. Among many thinkers, there has existed a deep faith in the power of such beliefs to cement the society together in spite of its conflicts of interests, class divisions, and injustices. Quite often, beliefs have been thought of as substitutes for material human needs, as if they were some magical and mystical substances that can fill in all the defective cracks of society.

Perhaps part of the reason for the faith in such beliefs is the simplistic way in which they are supposed to be induced. It is sometimes implied that the desired beliefs can be instilled in people's minds by sheer exposure. Sometimes "values" are mysteriously assumed to be an integral part of a certain people's "culture" or "national character", an inherited peculiarity of this special people.

Probably, in the history of Western thought, Plato was the first one to suggest

important trait is the tenacity, the religiosity, and the rigidity with which they are held even after they have become self-destructive.

But above all, we must refrain from using the term as a self-defence weapon against any beliefs that pose a threat to our own HB's. HB's can be identified only in the light of a person's total history, and should never be concluded from his observable behavior.

Since HB's are a product of a homogeneity of conditioning in the socialization process, we can deduce that beliefs are less likely to harden in the larger heterogeneous communities. Like bodies of water, more stagnation is to be expected in the small pond than the cross current, more hardening of belief in the small town than in the great, dynamic metropolis.⁸

But while common HB's are less in number and intensity in the larger more developed societies, they are there nevertheless, and can be identified. They can usually be traced far back into the history and legends of a society. They are held and expressed with emotion which may be awe, sacredness, love, hate, disgust, or hostility. They are frequently expressed in the mass media, and may range from fairy tales to philosophy, from children's books to scholarly works, from myth to science, and they are rarely, if ever, challenged or contradicted.

In isolated and more primitive communities it is much easier to identify HB's, for there they are more likely to dominate all action, and to strictly limit all other mental activity. The more developed the society, the less dominant is this kind of belief. A developed society is usually composed of millions of people with numerous subgroups with each of these having its own HB's. Nevertheless, when such a society is stabilized, in spite of all the conflicting interests and beliefs, certain few HB's are held in common among all the subgroups. No one advocates the destruction of the big structure. One may suggest the replacing of a few bricks here and there, the whitewash of an old wall, the change of the hinges on a rusty door, and so on. Another may prefer the stench of old age, refusing to miss the sound of the rusty old door, etc. The controversies revolve around secondary issues of this kind, but the main structure remains sacred, and reinforced by all the institutions of society to which the individual is exposed from the nursery school to the old age home.⁹ Thus a few beliefs pertaining to the main structure are hardened constantly even in the most complex social systems.

The repeated verbal expression of the most common HB's is the outcome of their intrinsic nature as well as a defense mechanism for automatic reinforcement, a self-reassurance, and a weapon against the threat of an Anti-Belief system. Such repeated expression serves also as a self-perpetuating mechanism for the transmission of these beliefs to the new generations, and their hardening in them. The

ment, or even complete elimination of those expressing Anti-Beliefs (an example of this would be the burning of 'heretics' by 'devoted' Christians). 6

A peculiarity of the HB is that the believer can easily point a finger at the irregularities and absurdities of Anti-Belief systems, while his own HB's, odd as they may be, are referred to as "human nature", the "truth", the "fabric of society", its "heritage", its "cherished values", and so on.

HB's can be thought of as compulsive forces that either compel a person to commit certain acts, or prevent him from selecting alternatives, sometimes at a high risk. When a belief is completely hardened, the person automatically responds to symbols associated with it, and his response is a chain reaction of a programmed series of reflex acts. Such behavior can be compared to that of post-hypnotic suggestion. In both situations, only unsurmountable physical obstacles can prevent the programmed actions from taking place, and if this happens, the person is likely to go through painful frustrations.

When a belief is completely hardened, it can be mistaken for an instinct or a part of human nature. What is extraordinary about this phenomenon is that the belief is hardened through the use of rewards and punishment that are determined by instinct (i.e., need for food, avoidance of pain, etc.). Then secondary or acquired rewards (or punishments) that may be of a purely symbolic nature may be used just as effectively, once the person has been conditioned to them. What has been learned today may be used as a reward tomorrow, and the acquired need may become stronger than the need that induced it.

Contrary to their basic needs, people can learn to become vegetarians, monks, or nuns, or at least not to have sex until they get married at a certain age; they can even be indoctrinated to jump into a ravine and die. They can be led to climb the highest and most dangerous mountain "because it is there." (While in reality they do these things because these ideas were put in their heads)

In all these cases, the HB appears stronger than instincts. The person (or group) will not submit to the most severe punishment; neither will he be bought with the most generous rewards.⁷

HB's should be differentiated from phobias or certain psychopathological manifestations that are usually scars of a childhood traumatic experience. They can occur in any person regardless of his mental capacity or psychological health.

We must also be careful not to label as HB's, any ideas expressed strongly by certain individuals because of enough evidence available to them, or simply because they like to drive in a point. HB's may or may not correspond to external reality. They may be valid or invalid. That is of secondary importance. Their most

of social behavior, and they hardly have any function in the stability of the political order.

Therefore, a systematic study of the role of beliefs in society requires a differentiation of those few **Hardened Beliefs** (HB) from the myriads of irrelevant soft beliefs and vague "values." Studying the process of the hardening of belief makes it possible for us to see beliefs as just another element in a complex equation involving man and his social and physical environment, rather than as a vague mysterious factor that determines human actions.

HB's differ from other beliefs in that they are a product of intensified, repetitious social learning that takes place over a long span in an individual's life. A belief can be hardened to a lesser or greater degree depending on how early in a person's life the belief is implemented, how frequently it is reinforced, and how infrequently it is challenged or contradicted in relation to a person's whole life experience. An HB is not solely dependent on how early in the individual's life it was instilled. Hardening of belief requires repeated conditioning long after adulthood. Otherwise, if an early conditioning is neglected, the belief produced is likely to soften again. Societies either consciously or unconsciously act in accordance with this rule. Whether such beliefs are political, religious or otherwise, they see to it that the symbols of such beliefs be invoked repeatedly and frequently, be that thru a pledge of allegiance to the flag or the rituals of a Sunday mass. It may not be referred to as such, but what is actually being accomplished is a hardening of beliefs.

As was mentioned above, HB's are not a fixed category for, there are different degrees of hardening. **Completely Hardened Beliefs** are those that the individual clings to no matter how much clear and concrete evidence to the contrary becomes available to him. Such beliefs are inextractable, an integral part of the personality and will die only with the death of the whole person. All new learning will have to be modified in case it bears any relationship to these beliefs. All perception of reality will have to fit the Completely Hardened Beliefs even at the cost of distortions. All rationality or logic that the person is capable of in other areas of thought will cease to function once this Hardened Core is touched. An HB develops a built-in defense mechanism that becomes an important functioning part of the core. Any opposing expressions to HB's pose a threat to the person as a whole. Such Anti-Beliefs are either shut off completely, or distorted through selective perception as to fit in with the HB's. If this is not successful, the person expressing such Anti-Beliefs is automatically branded a 'liar', a 'fool', a 'traitor', etc. Because of the avoidance of understanding the Anti-Belief, any resemblance to it is automatically labelled false or evil, and thus dispensed with, without any further question. Communities sharing certain HB's (ideology, values, of convictions) will use censorship, persecution, ostracism, physical punish-

patterns will determine whether new messages or stimuli will be accepted, rejected, synthesized, or distorted.

2. Such learning takes place through the individual's contacts with his social and physical environment. The latter must be underlined since this factor is sometimes overlooked by those who seem to think that man's manipulation of other men is almost limitless.³ This is not to deny, however, that man's power over man is remarkable, and that almost all social and political beliefs are likely to be a result of human influences. It must also be recognized that much of the perception of the physical world can be influenced by other people's perceptions of it. A safe conclusion along this line would be: the more abstract is the belief, the more likely is the individual to gain his beliefs through others.

3. Belief formation (or belief modification), like all human learning, does not normally stop at a certain age, but continues throughout life. The rate of such learning, however, may decelerate as the person grows older. But the reason for such deceleration is more likely to be the interference of older Hardened Beliefs (see below) than an organic process of aging."⁴

4. It is generally assumed that young people are highly impressionable. However, while it is easier to instill in them new beliefs, it is also easier to eradicate older beliefs that they may have and to replace them with new ones that may be contradictory. Tenacity of belief increases with age. This is due to the hardening process which requires repetition, learning and time.

5. Like all learning, belief formation is a function of punishment and reward, which can be either material or moral. To propagate certain common beliefs on a massive scale can only be done through the control of the massive means of punishment and reward. This automatically puts the reins of common belief direction in the hands of those who control the means of production and/or the means of violence in the society (i.e. those in political power).⁵

The Concept of "Hardened Belief"

Beliefs are very intangible. They can be illogical, confused, ambivalent, and ambiguous. They are probably the most difficult things to deal with scientifically. In social science they are referred to as values, attitudes, convictions, ideology, culture, etc. But all these are vague terms, and there can be no doubt that certain beliefs play a much more important role than others in determining social behavior. Numerous beliefs may be flexible, modifiable and changeable. These are a product of little learning, and we may refer to them as "soft beliefs." Soft beliefs vary greatly from one individual to another in the same society. They are the most numerous beliefs and are shared, if at all, by very few individuals, but they cannot serve as predictors

"HARDENED BELIEFS" AND THE SUSTENANCE OF POLITICAL ORDER

Fareed J. Sakri *

It is widely believed that in order for any ruling class to preserve its position of power with a certain degree of stability, it must see to it that certain common beliefs are held by the overwhelming majority of the population. Before evaluating this proposition, I must first state some of the basic principles of belief formation in the individual and then introduce the concept of the **Hardened Belief**, a type of belief which I consider most relevant to the study of the maintenance of political order.

Beliefs :

Beliefs can be thought of as reflections of the outside world that leave their mark on the human mind. Such a reflection may correspond accurately to the real world, or it may be a distortion of it. It may be an outcome of man's contact with nature, or with other men. Whatever its origins, a belief may substitute for or satisfy a physiological need; it may be an adaptation to one's environment or a condensation of facts about it. It is true that some beliefs, at a certain point in time, may not have any physiological or adaptive functions but such beliefs are usually residues of a time in a society's past history when they did serve such functions. If we take man as a collective entity, we can state that beliefs are material reality as modified by his mind.¹ Since any human behavior is the product of a process that has to go through a brain affected by all past experiences, no action can be viewed as independent of stored experiences (i.e. beliefs). This is a complicating factor in the social sciences, but it cannot be ignored. It must be remembered, however, that a study of pure beliefs without the economy or history of a society, is of no scientific value.

Belief Formation

The following propositions are suggested as general principles for the process of belief formation. These propositions do not conflict with the generally accepted theories of socialization, personality, or learning.²

1. Beliefs are a product of learning. This is what differentiates them from the involuntary reflex responses to stimuli.

Through avoidance of what is painful and attraction to what is pleasant, every individual develops numerous clusters of impressions, attitudes, beliefs, mental habits, patterns of thought and action, etc. The structures of clusters of previous

* Fareed J. Sakri is an assistant professor in the Department of Political Science at Kuwait University.

two would confuse the meaning and interpretation of concentration. To take only one Commodity, or one trading partner, would not show the full weight of concentration in the UDCs's trade structures.

- (5) * We included exports in this indicator, and not imports, because these were included in the over all trade indicator. To include them here would only confuse the dependence ranking.
- (6) See footnote 4.
- (7) * When the few trading partners have equally high partner-concentration with one another, this would constitute an element of interdependence, rather than dependence (dominance). For more on this see our dissertation cited in footnote 3, chapter 2.
- (8) See our dissertation cited in footnote 3, p. 124.
- (9) Kuznets, op. cit., pp. 16-17.
- (10) Ibid., p. 14.
- (11) Ibid.
- (12) See our dissertation cited in footnote 3, chapter 3.
- (13) Khalaf, Nadim, *Economic Implications of the Size of Nations* (Leiden : E. J. Brill, 1971), p. 80.
- (14) See our dissertation, op. cit., Tables 13 and 16, pp. 89-92.

true when we studied the two groups of UDCs and advanced countries separately. Yet, the association between size and economic dependence was more apparent in the case of the advanced countries. When we compared the economic dependence of the two groups of countries, we found that the size factor was not that important in explaining the high dependence of the UDCs and the relatively low dependence of the advanced countries. We have suggested that, other than size, factors such as natural endowments (climate and mineral resources) may have been important in explaining the high dependence of the UDCs. This indicates that at one historical point the principle of comparative advantage induced many UDCs to take advantage of their climate and mineral resources and to specialize in the production of a few products. But it seems that ever since, the deliberate policies followed by the colonial and neo-colonial powers have tended to keep the UDCs in the narrow and static framework of comparative advantage which has resulted in increasing the overspecialization in the economic structures of the UDCs.

As the UDCs have become politically independent, many elements of traditional economic dependence (as indicated by high over-all trade dependence, export commodity-concentration, and trading partner-concentration) are being and will continue to be reduced. Yet, a new and more dangerous form of dependence is emerging. This is the greater dependence on the UDCs on importing foreign technology in order to meet their development targets. Large UDCs may hope eventually to develop their own technology and capital-goods industries, but small UDCs have no such hope because of their very smallness. Small countries are condemned to either perpetual dependence, or to regional integration. In the final analysis, the ultimate test of economic dependence and independence is whether a country can, or cannot, generate its own technology and most of its capital-goods needs.

FOOTNOTES

- (1) See for instance, William Demas, **The Economics of Development in Small Countries With Special Reference to the Caribbean** (Montreal : McGill University Press, 1965). Also Simon Kuznets, "Economic Consequences of the Size of Nations" In **Economic Consequences of the Size of Nations** (New York: St. Martin's Press, 1960).
- (2) Kuznets, Op. Cit, P. 18.
- (3) Karam, Antonios, **Economic Dependence and Economic Growth, An Analytical Framework and Empirical Study**, an unpublished doctoral dissertation (Temple University, 1974) Chapter 2.
- (4) * For both export commodity-concentration and trading partner-concentration, we took two commodities and two trading partners as a reasonable compromise. To take more than

countries. The average overall trade for the UDCs is 21% while the corresponding one for large advanced countries is 16%.

This finding is strengthened in the case of export commodity-concentration. The average export commodity-concentration for the thirty-eight UDCs is 54% while the corresponding one for the seven advanced countries is only 20%. This means that the average UDC is about three times more specialized in its exports than the average advanced country. Even when we eliminate the effect of size, we find that the average export commodity-concentration of the eighteen small UDCs is 68% while the corresponding one for the four small advanced countries is only 20%. Also, the average for the ten large UDCs is 43% while the corresponding one for the three advanced countries is only 19%.

As to the trading partner-concentration, the average indicator for the thirty-eight UDCs is about 15% while the average for the seven advanced countries is about 31%. In addition, the average trading partner-concentration for the eighteen small UDCs is 55% while the corresponding one for the four small advanced countries is 36%. Moreover, the average for the large ten UDCs is 45% while the average for the three large advanced countries is 25%. We conclude by saying that even here the gap exists between UDCs and advanced countries in their trading partner-concentration, though the gap is somewhat narrower than with the previous indicator, the reason possibly being the emergence of the European Common Market which has encouraged trade concentration among its members.

Finally, the figures on capital-goods imports show that the average large UDC's imports of capital-goods constitute about one-third of total imports, while large advanced countries' imports of capital-goods are practically negligible. On the other hand, the average imports of capital-goods by the eighteen small UDCs is about one-fourth of total imports which is equal to the percentage of capital-goods imports by the average four small advanced countries. However, while small UDCs export no capital-goods, equally small advanced countries (Switzerland, Sweden, Belgium, Luxembourg and the Netherlands) have one-third of their total exports made of capital-goods.

IV. CONCLUSION

This paper has attempted to shed some new light on the relationship between the size of nations and their economic dependence. The hypothesis that states an inverse relationship between size and economic dependence has received some support from this study, especially in the case of overall trade dependence. This was

TABLE 3**The Relationship Between Size And The Dependence Indicators Of Seven****Advanced Countries: 1965-67****(Percentages)**

Country	IOT	ICC	ITP
United States	7.10	14.46	30.68
Britain	28.95	18.15	17.08
Japan	13.45	23.86	25.12
Switzerland	48.18	20.23	25.76
Sweden	10.35	19.30	42.70
Belgium-Luxembourg*	16.76	24.75	41.81
Netherlands	9.35	17.61	33.22
Mean:	19.16	19.76	30.9 ¹
Mean of the four Small Countries	21.16	20.47	35.87
Mean of the three Large Countries	16.50	18.82	25.22

* Belgium and Luxembourg are lumped together because the United Nations' statistics lumped them together

Source: The same as those given under Table 1

Having discussed the dependence indicators for our sample of thirty-eight UDCs, let us now have a look at the dependence indicators for the sample of seven economically-advanced nations. It can be seen from Table 1 and 3 that the average overall trade dependence for the thirty-eight UDCs is 38% while the corresponding one for the seven advanced countries is only 19%. This means that the typical UDC is twice as open to foreign trade as the typical advanced country. Even when we overcome the question of size by comparing UDCs, and advanced countries of similar size, a major gap continues to exist. Thus, the eighteen small countries in our sample of thirty-eight UDCs have an average overall trade of 45% while the corresponding one for four equally small advanced countries is only 21%. It follows that the difference in size between UDCs and advanced countries does not explain the great difference between the two in their degree of openness on foreign trade. Size seems to have more of an impact when we compare large UDCs with large advanced

declines from 55% to 46% to 45%. This negative, but weak, association is confirmed by the formal correlation analysis which finds a correlation coefficient of $-.24$. It is interesting to note that a recent book fully devoted to the question of size of nations, and taking a different sample from ours, has found an identical correlation coefficient of $-.24$ between size and trading partner-concentration⁽¹³⁾. This correlation coefficient was found to be statistically insignificant at the 5% level of significance. Once more, size is not sufficient to explain the high trading partner-concentration of the typical UDC.

Finally, Table 2 (Column 4) shows that as size increases from small to moderate to large, the capital-goods import indicator increases from 24% to 28% to 31%. Here, the relationship between size and capital-goods imports appears to be a positive one: the larger the country, the higher its imports of capital goods. This may be explained by the fact that large UDCs are likely to have more ambitious development plans in which capital-goods imports constitute a major component. Still, the correlation coefficient between size and capital-goods imports is as small as $.12$ which is statistically insignificant even at the 10% level.

Yet as we have shown elsewhere, the dependence of the UDCs on the imports of capital-goods, and associated technology, is growing over time rather than declining. Thus, between the early fifties and mid-sixties the "typical" UDC's imports of capital-goods have increased from about 18% to about 23%.⁽¹⁴⁾

As to the impact of size on the concentration of the UDSs's export, a first hint can be had from Table 1 (Column 2). It can be seen that both the countries that set the upper limit to overspecialization in exports (Libya and Liberia) and those that set the lower limit (Taiwan and Lebanon) are of small size. This may suggest, at first glance, that the size factor may not have an appreciable impact on the overspecialization of the UDC's exports. Yet the more formal analysis of Table 2 (Column 2) shows that there exists an inverse relationship between size and export concentration. As we move from small to moderate to large size, the export commodity-concentration indicator declines from 68% to 58% to 43%, though the rate of decline in this case is less than was the case with the overall trade dependence. This means that the overall trade dependence of an UDC is more affected by the size factor than is the case with export concentration. This conclusion is confirmed by the formal correlation analysis which gives a correlation coefficient between size and export commodity-concentration of $-.25$ as compared to a correlation coefficient of $-.27$ found earlier between size and overall trade dependence. It follows that the inverse relationship between size and export commodity concentration is confirmed, yet the correlation coefficient ($-.25$) was too small to be statistically significant at the 5% level of significance. Again, it seems that factors other than size are important in explaining the high exports concentration in the UDCs.

Moving now to the third indicator — the trading partner-concentration indicator — Table 1 (Column 3) shows that the average trading partner-concentration is about 50%, which means that half of a "typical" UDC's exports are concentrated in one or two of its trading partners. It is to be noticed that we found that during the period covered (1965-67) the great majority of the UDCs still have their former colonial power (Britain, France, Japan) as the first or second trading partner, the other one being the United States or West Germany.

As to the association between size and trading partner-concentration, we have a first hint from the fact that the countries of high trading partner-concentration: the Dominican Republic (8%), Bolivia (86%), Panama (77%), Algeria and the Philippines (55% each) are a blend of small, moderate and large size countries. Even the countries of low trading partner-concentration: Pakistan (24%), Burma (26%), Argentina (27%) and Uruguay (29%) belong to the categories of large and small size. It seems, at first, that the size factor is not that important in explaining the relatively high trading partner-concentration indicator of the typical UDC.

The more formal analysis of Table 2 (Column 3) shows, however, an inverse, though weak, relationship between size and trading partner-concentration. As we move from small to moderate to large size, the trading partner-concentration indicator

(49%). Thus, it seems that the effect of size is more apparent in the case of large countries (which tend to have low over all dependence) than in the case of small and moderate size countries.

A more formal analysis of the impact of size can be had from the grouped data of Table 2 (Column 1). As we move from small to moderate to large size, the overall trade indicator declined from 45% to 35% to 21%. This tends to confirm the inverse relationship between size and overall trade dependence. This finding is reinforced by the fact that the correlation coefficient between size and over all trade indicator was found to be $-.27$. This coefficient was found to be statistically significant at the 10% level of significance, but not at the 5% level. This means that, while the inverse relationship between size and over all trade dependence is confirmed, the association between the two is not very strong. It can be inferred from this that there must be factors, other than size that help explain the typical UDC's high overall trade dependence.

Looking at the export commodity-concentration indicator (ICC), Table 1 (Column 2) shows that the range of this indicator has a lower limit of about 12% for China (Taiwan) and an upper limit of nearly 100% set by Libya. This means that Taiwan's exports are highly diversified while Libya's exports are nearly completely concentrated in a single product — oil. The average export commodity-concentration indicator is extremely high and approaches the 60% mark, which means that a typical UDC's one or two leading export products constitute nearly two-thirds of its total exports.

Other countries of very high export concentration in one or two products are Venezuela (97%), Liberia (92%), and Iran (91%). On the other hand, countries of highly diversified exports are Lebanon (13%), South Korea (16%) and Mexico (23%).

It appears from the above that, for one thing, countries of high export concentration in one or two products are those in which one or a few important mineral resources have been discovered with the oil-producers being the best example, followed by Chile (copper) and Bolivia (tin). Inversely, countries which possess no important mineral resources tend to have substantially higher diversification in their exports (Taiwan, Lebanon, South Korea). Yet, the extremely high concentration in the exports of the so-called one-staple countries (the one staple being one of the following: coffee, tea, rice, cocoa, banana, etc.) such as the Central Latin American countries, Ceylon, Ghana and Burma, do not seem to fall under the observation just stated. Here the climate, rather than mineral resource endowments, seems to be the overriding cause of the excessive export specialization of these countries.

TABLE 2**The Relationship Between The Size of Thirty-Eight UDCs And Their Dependence****Indicators: 1965-67****(Percentages)**

Type of Size	IOT	ICC	ITP	ICG
Small (1-10 millions)	45.05	68.09	55.43	24.4
Moderate (10-30 millions)	34.85	57.67	45.59	27.7
Large (30 millions)	20.98	43.13	44.59	30.8

Source: Data on population is from the United Nations' **Monthly Bulletin of Statistics**, December 1972, the rest is computed from Table 1.

Our analysis, here, follows this procedure: we first discuss the values of the dependence indicators for our sample of thirty-eight UDCs, then the impact of size on these indicators. Next, we discuss the values of the dependence indicators for the group of seven advanced countries. Finally, we compare the dependence indicators of the thirty-eight UDCs with those of the seven advanced countries and find out the impact of size on the two groups of countries.

From Table 1 (Column 1) we can notice that the range of the over all trade indicator (IOT) of our thirty-eight UDCs stretches from a low of 8% for Brazil to a high of about 90% for both Libya and Liberia. In addition, the average over all trade indicator for these thirty-eight UDCs is about 30%, which means that for the typical UDC the sum of its exports and imports constitute about two-fifths of its GNP. The fact that Libya and Liberia are among our smallest countries while Brazil is one of the largest gives a first indication of the existence of an inverse relationship between size and overall trade dependence. This is reinforced by the fact that the five countries which come closest to the lower limit of overall trade dependence (set by Brazil) are: Turkey (11%), Pakistan (12%), Mexico (13%), (India (15%) and Argentina (16%). All of them are among the largest in our sample. By contrast, the countries which come closest to the upper limit of overall dependence (set by Libya and Liberia) are a blend of small and moderate size countries: Jamaica (63%), Algeria and Honduras (53%), Tanzania (51%), Cost Rica (50%) and Venezuela

Honduras	53.10	62.09	69.95	24.70
India	14.93	35.51	36.49	34.20
Iran	36.78	91.28	39.24	26.80 (1965-67)
Jamaica	62.52	45.60	65.53	10.50
Korea (South)	25.79	15.84	65.77	37.10
Lebanon	46.72	13.42	34.73	2.80 (1965-67)
Liberia	89.00	92.16	61.26	27.10 (1965-67)
Libya	89.16	99.62	46.05	18.70
Mexico	12.74	40.82	50.92	12.90
Morocco	32.50	43.48	45.90	17.30
Nigeria	32.10	50.10	23.97	15.60
Pakistan	12.15	79.15	76.82	47.30
Panama	44.99	50.00	51.95	33.80
Paraguay	22.35	42.62	54.24	39.10
Peru	31.92	55.70	75.30	4.80
Philippines	29.60	35.98	37.33	17.30 (1965-67)
Tanzania	50.62	45.39	30.10	44.80
Thailand	36.62	42.52	41.30	16.70
Tunisia	41.13	45.67	33.39	41.06
Turkey	11.15	60.26	29.48	21.70
Uruguay	35.01	97.28	57.50	33.10
Venezuela	49.07			
Mean:	37.94	58.78	49.86	23.15

Source: Yearbook of International Trade Statistics, especially the 1968 issue; the United Nations' Yearbook of National Accounts Statistics, several issues, the United Nations' International Trade Statistics, 1968; and the United Nations' World Economic Survey, 1969-70.

size nation as an "independent sovereign state with a population of ten millions or less."⁽¹⁰⁾ But, as Kuznets emphasizes, the separating line between small and large size depends on the distribution of other nations' size and on the "differences in the economic and social potentials that we wish to emphasize."⁽¹¹⁾

In this paper, we will follow Kuznets' example and take the size of a nation to mean its population. In addition, we will consider three categories of size: small, moderate and large. A small size nation is one with a population of less than 10 millions. A moderate size nation is one of a population between 10 and 30 millions. A large size nation is one whose population is over 30 millions.

IV. THE EMPIRICAL FINDINGS

We have selected two samples. The first one contains thirty-eight UDCs, while the other is a comparison group of seven economically advanced nations. The basis on which the two samples were selected, the nature of the data and its limitations, have been discussed elsewhere.⁽¹²⁾

TABLE 1
Dependence Indicators for Thirty-Eight UDCs:

1965-67 (Percentages)				
Country	IOT	ICC	ITP	ICG (1966-68)
Algeria	53.08	76.93	75.22	23.73
Argentina	16.39	47.10	26.97	34.30
Bolivia	40.10	76.11	85.81	36.80
Brazil	7.72	53.00	41.26	28.70
Burma	20.80	75.00	26.30	31.60 (1964-66)
Ceylon	47.50	76.99	36.28	18.00 (1965-67)
Chile	28.21	82.42	37.66	30.00
China (Taiwan)	37.69	12.10	47.11	41.40
Colombia	21.23	78.03	57.55	27.80 (1965-67)
Costa Rica	49.71	62.15	57.54	23.30
Dominican Rep.	27.40	69.40	87.56	16.00
Ecuador	32.69	74.28	65.99	33.10
Egypt	27.04	63.17	32.51	14.10 (1965-67)
El-Salvador	39.28	69.28	49.04	20.20
Ghana	31.73	75.37	33.83	22.50 (1969-67)
Guatemala	31.80	74.59	45.74	22.20

4. The Capital-Goods Import Indicator (ICG)

$$\text{ICG} = \frac{\text{MCG}}{\text{M}}$$

Where,

MCG = value of capital-goods imports,

M = total imports,

ICG = capital-goods import indicator.

The capital-goods import indicator (ICG) is the ratio of the imports of capital-goods to total imports. Like the previous two indicators, this one looks at one aspect of the composition of a country's foreign trade namely, the importance, or lack of it, of the imports of capital-goods.

While technology and capital-goods are not synonymous, we do assume, however, that capital-goods embody, in the main, the technology that is prevalent at any given time, and that a country which produces, by itself, a relatively high ratio of its needs of capital-goods (say over 50%) is assumed to be a country which has developed its own technology, or at least, has adapted a foreign one. We have shown elsewhere that out of eight indicators, the capital-goods imports indicator was found to be the one with the highest and most significant association with economic growth in thirty-eight UDCs⁽⁸⁾. It may be inferred from this that a country which imports most of its needs of capital-goods (and embodied technology) is a country whose economic growth depends, in a major way, on foreign sources that can, for one reason or another, interrupt, or at least disrupt, the smooth flow of urgently needed capital-goods. In other words, a country which imports most of its capital-goods is a dependent country since its economic growth and well-being significantly depend on a foreign technology that is controlled by foreign authorities.

III. THE SIZE OF NATIONS

Economists have taken the size of a nation to mean one or more of the following: its population, its land area and its national product. Yet, for empirical purposes, most economists have taken the size of a nation to mean its total population. This choice is partly made because of the better statistics that are available on population, and also because the meaning of population is more obvious than, for instance, the meaning of land area (total land area; usable land). In addition, the choice is partly justified by the high, if not perfect, correlation between total population, total land area and national product (9). In this vein, Kuznets defines a small

An unduly high export commodity-concentration indicator, combined with sharp fluctuations in the prices of exports — as is the case for a typical UDC — would most likely hamper the implementation of any development plan or strategy that a country might have devised. This is so because of the associated sharp fluctuations in the country's foreign exchange receipts and the concomitant reduction in the country's capacity to import urgently needed capital and intermediate goods. Even the targets formulated in the country's annual budget would have to be often and sharply modified.

In addition, in a typical UDC of the enclave-type, even in good times when its few exports are in high world demand, the high returns that the export sector may earn for the country in question would not create much linkage and multiplier effect in other sectors of the economy because of the dual character of the economy. This means that the highly specialized export sector of the typical UDC would not generate a process of a self-propelling and autonomous growth.

3. The Trading Partner-Concentration Indicator (ITP)

$$ITP = \frac{XTP1 + XTP2}{X}$$

X

Where,

XTP1 = value of exports going to the major trading partner,

XTP2 = value of exports going to the second most important trading partner,

X = total exports,

ITP = trading partner-concentration indicator.

The trading partner-concentration indicator (ITP) measures the geographic concentration of a country's exports in two of its trading partners (5, 6). A high trading partner-concentration indicator is an element of dependence since the economic activity and well-being of a country depends heavily on the economic and political conditions of one or two of its trading partners (7). The assumption that is being made here is that a country should behave, in this respect, like a private investor. In order to minimize risk a private investor seeks to diversify his portfolio. Similarly, a country should seek to diversify its exports and increase the number of its trading partners. For, if for one reason or another, the export market for a product should suddenly close or worsen, the country in question should be able to turn to the export of other products to the same or to other partners.

1. The Over-All Trade Indicator (IOT)

$$IOT = \frac{M+X}{GNP}$$

Where,

M = total imports,

X = total exports,

GNP = gross national product,

IOT = over-all trade indicator .

The over-all trade indicator (IOT) is the ratio of the sum of the exports and imports of a country over its gross national product. It represents the overall openness of an economy. The higher this indicator, the more vulnerable the country in question is to the "winds of trade". That is, a country with a high degree of economic openness is subject to sharp economic fluctuations that are induced by factors that are outside the control of national authorities. As we will see shortly, a high degree of economic openness (high IOT) is not restricted to the UDCs. Some advanced countries such as Britain, Switzerland and Japan are also characterized by high overall trade dependence. What constitutes economic dependence for an UDC is a whole set of dependence indicators. The existence of one element of dependence for an advanced country — a high overall trade dependence — makes that country economically vulnerable but not dependent.

2. The Export Commodity-Concentration Indicator (lcc)

$$lcc = \frac{Xc1 + Xc2}{X}$$

Where,

Xc1 = value of the leading export,

Xc2 = value of the second major export,

X = total exports,

lcc = export commodity-concentration indicator.

The export commodity-concentration indicator measures the ratio of the sum of a country's two⁽⁴⁾ leading exports to total exports. While the first indicator of overall trade dependence measures the overall importance of the foreign trade sector to a given economy, or its level of openness, the export commodity-concentration indicator (lcc) — the following two indicators — looks at the composition of a country's foreign trade. More specifically, this indicator attempts to measure the degree of specialization in a country's economic structures (as seen from its exports).

ECONOMIC DEPENDENCE AND THE SIZE OF NATIONS

Antonios E. Karam*

I. INTRODUCTION

A major and well-known characteristic of the economies of the under-developed countries (UDCs) is their overspecialized productive structures and heavy dependence on the foreign trade sector.

Several economists have argued that the degree of specialization and dependence on foreign trade for a given nation is a function of the size of that nation and that the larger the size of a nation the lower its degree of specialization and dependence on foreign trade, and vice versa. These same economists have concluded that the high degree of specialization and dependence on foreign trade that characterizes a typical underdeveloped country (UDC) must be the result of its typically small size⁽¹⁾. Kuznets went one step farther and argued that, while the impact of size on the degree of specialization and dependence on foreign trade exists for both UDCs and advanced countries, it is particularly true in the case of the latter⁽²⁾.

This paper attempts to investigate whether there exists an inverse relationship between the size of a nation and its degree of specialization and dependence on foreign trade for both UDCs and advanced countries.

In Section II, four dependence indicators will be introduced and discussed. These indicators will stand as proxies for specialization and dependence on foreign trade. In Section III, the meaning of size will be given. In Section IV, the empirical findings will be presented and evaluated. Finally, in the Conclusion, the findings will be summarized and a few suggestions will be made.

II. DEPENDENCE INDICATORS

We have developed elsewhere an analytical framework for the concept of economic dependence and operationalized it by developing a set of eight dependence indicators or indices⁽³⁾. Here, we will make use of only the most important four of these indicators, for which adequate data exist. The term economic dependence or simply dependence is taken, here, to refer to the degree of specialization and openness that characterizes a given economy.

* Antonios E. Karam is an assistant professor of Economics at Kuwait University.

Wyn F. Ower, "The Development of Agricultural Policy in Australia," unpublished Bachelor of Letters Thesis, Oxford University, 1953; A. G. L. Shaw, "History and Development of Australian Agriculture," in *Agriculture in the Australian Economy*, ed. D. B. Williams (Sidney: Sidney University Press, 1967), pp. 1-28.

9. Mulk land is that land which is held in absolute freehold ownership and is governed by the provisions of sacred law and not by those of civil statute law. Miri land is that land where absolute ownership belongs to the state, and the usufruct of land belongs to the individual. Miri land, however, is de facto private land and the government does not have control over its use. Waqf land is land which is dedicated for religious purpose. Matrurka is land reserved for some public purpose. And Mawat is land which is considered dead, or unreclaimed land. For further detail see Doreen Warriner, "Land Tenure Problems in the Fertile Crescent in the Nineteenth and Twentieth Centuries," in *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, edited by Charles Issawi, Chicago: University of Chicago Press, 1966.
10. *Agricultural Census*, op cit.
11. *Report on the 1960 World Census of Agriculture*, Vol. I, Part A.
12. *Agricultural Census, 1958*, Table 2, Ministry of National Economy, The Hashemite Kingdom of Jordan.
13. Richard J. Ward, "Focus in Jordan Agriculture," *Land Economics*, Vol. XLII, No. 2, May 1966.
14. Wyn F. Owen, "Two Rural Sectors: Their Characteristics and Roles in the Development Process," in *Rural Politics and Social Change in the Middle East*, ed. by Richard Antoun and Iliya Harik, (Bloomington: Indiana University Press, 1972), p. 422.
15. *Ibid.*, p. 424.
16. Everett E. Hagen, *The Economics of Development* (Homewood: Richard D. Irwin, Inc., 1968), p. 190.

tries, but to the quality of the human agent; the source of growth in output, above all, has been technological changes embodied in a skilled farm labor force and inputs from the non-farm sector.¹⁶ Accordingly, a conscious public policy aimed at investment in farm human capital will prove to be critical to agricultural development in the arid regions of the Middle East.

FOOTNOTES

1. Earl O. Heady, "Processes and Priorities in Agricultural Development," *Economics of Tropical Agriculture*. Edited by W. W. McPherson, (Gainesville: University of Florida Press, 1968), p. 61.
2. Yujiro Hayami and Vernon W. Ruttan, *Agricultural Development: An International Perspective* (Baltimore, Maryland: The Johns Hopkins Press, 1971), p. 3.
3. There is much controversy concerning the definition of the arid zone and its distribution. This controversy stems from the many variables connected with the arid zone: climate, soils, vegetation, human and animal distribution, and land use. It has been estimated that approximately half the countries in the world are affected to a greater or lesser degree by aridity. This estimate is based upon Peveril Meigs' study of "World Distribution of Arid and Semi-Arid Homoclines," in *Reviews of Research on Arid Zone Hydrology*, (Paris: UNESCO, 1953). For the purposes of this paper, the arid zone is defined in terms of land use and population. That is, we will be concerned with those areas where agriculture and pastoral activities can thrive and where people can live and derive a subsistence or above subsistence or above subsistence level income from such activities. Therefore, this definition will exclude those extremely arid areas such as the coastal areas of Chile, Death Valley Desert of California, a large portion of the Saharan Desert in North Africa, El Rub El Khali of the Arabian Peninsula, some parts of India and Central Asia, and parts of Central Australia.
4. Gilbert F. White, *Science and the Future of Arid Lands* (Paris: UNESCO, 1960), pp. 46-47.
5. West here is used to mean the eleven states of Arizona, California, Colorado, Idaho, Montana, Nevada, New Mexico, Utah, Oregon, Washington, and Wyoming.
6. Benjamin H. Hibbard, *A History of the Public Land Policies* (New York: The MacMillan Co., 1924); Roy M. Robbins, *Our Landed Heritage* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1942); V. Webster Johnson, and Raleigh Barlowe, *Land Problems and Policies* (New York: McGraw-Hill Book Company, Inc., 1954); and Marion Clawson and Burnell Held, *The Federal Lands: Their Use and Management* (Lincoln: University of Nebraska Press, 1957).
7. *Agricultural Census, 1959*, Vol. II; *Public Land Statistics, 1964*, and H. Thomas Frey, *State Owned Rural Land, 1962*, Statistical Bulletin No. 360, May 1965, U.S. Dept. of Agriculture/Economic Research Service.
8. Stephen H. Roberts, *History of Australian Land Settlement 1798-1920* (Melbourne: MacMillan, 1920); *Official Year Book of the Commonwealth of Australia*, No. 4, 1901-1910 (Canberra: Commonwealth Govt. Printer, 1911) pp. 235-333; Crauford D. W. Goodwin, *Economic Enquiry in Australia* (Durham N. C.: Duke University Press, 1966), pp. 60-133;

finding new domestic and foreign markets, developing cottage industries connected with agricultural products, and establishing marketing boards.

Governments should seek to develop methods by which land use can be controlled, not only through regulations and control of nomadic and non-nomadic grazing and farming but also through economic incentives. Recognition and awareness of the aridity problem and the desire to increase productivity in agriculture should lead to formulation of tenure policies which foster agricultural economic progress through improved incentives for work and investment. The effectiveness of these tenure policies will depend, in the main, upon the quality of the legal framework of a country. The historical sketch presented suggests the desirability of a land lease system of tenure throughout much of the Middle East. "The essential condition is a legal framework under which a cultivator who assembles all or part of his land in the rental market is assured the requisite security of tenure, compensation rights for unexhausted improvements at the termination of his lease, and independence in managing his farm."¹⁴

The type of land use which should evolve under these land tenure arrangements is one characterized by a specialization and commercialization. This, according to Owen, "is particularly relevant in the Middle East with its wide range of climatic conditions and heavy dependence upon both the extreme forms of land use represented by irrigated agriculture and extensive pastoral activities. Not only do the countries in this region need to move in the direction of greater area specialization in land use, but commercial agriculture needs to displace subsistence farming to a greater extent in its more arid and remote areas than its higher rainfall and irrigated areas."¹⁵

Agricultural development, of course, cannot be achieved in a vacuum. The relative success of agriculture in Australia and the United States has been due to close interaction with the rest of the economy. That is, farmers have been seen as full economic citizens with contributions important to the health of other sectors of these economies as well as being dependent upon the latter for critical factors of production including various types of machinery and equipment, fertilizers and improved seeds and pesticides, related technical information and job opportunities. The rise of the various industries that process agricultural products in these countries helped to incorporate the agricultural sector as an essential part of the overall economy.

The implications for Middle Eastern agriculture are clear. It should receive top priority in the agenda for economic development in the region. In the process no consideration deserves greater emphasis than the fact that the differences in agricultural performance between the more developed countries and the less developed countries has been due not primarily to the large resource base of the former coun-

ing water and constructing water works, giving special tax concessions, providing price supports, providing drought relief, extending agricultural advice and credit, and conducting research. This government involvement is especially important to successful arid agriculture.

Middle Eastern governments have not given top priority to agricultural development. This participation has been minimal in comparison with Australia and the United States. Some attempts at land reforms have been undertaken by various countries such as Syria, Iraq, Egypt, and Iran. However, the extent of success or failure of such land reforms is not clear and an evaluation at this point is outside the scope of this paper.

The extent of participation of Middle Eastern governments in agricultural development is restricted to completing registration of land titles for individuals, establishment of cooperative societies, and the construction of scattered projects such as the East Ghor Canal for irrigation in Jordan. Price support programs, control of use of land, extension service and education, research and other measures have largely been missing. Despite a decade of developmental efforts in Jordan, the total crop output was less in 1960 than in 1952, particularly in view of the 2.5 to 3.0 per cent annual population growth.¹³ Also, the variability of rainfall from year to year causes these countries to spend valuable foreign exchange in drought years for the importation of food stuffs.

Clearly one role governments can play in minimizing the impact of the fluctuating environment is by developing water resources and water works for irrigation and conducting research and developing plants or cereals that are drought tolerant.

Another measure governments can and should undertake is the establishment of institutions that will provide credit, especially during drought years. A further need is to bring about technical changes in agriculture through effective education and extension service. Governments could enhance technical changes through demonstrations by showing better methods of farming, use of machinery and improved seeds and plants, and by emphasizing the results of fertilizing land. However, the need is largely bypassed by the existing educational system; the author observed in a recent visit to an agricultural school in Jordan that 99% of the graduates of this institution worked outside the agricultural sector.

A further serious deficiency in Middle Eastern agriculture is the lack of proper and modern marketing facilities. Aside from developing the necessary infrastructure in transportation, governments should divert more resources into attempts to improve agricultural marketing in order to insure higher farm prices and greater stability of income for the farmer. Modern marketing techniques call for better methods of picking and handling and packaging, standardization of products, use of refrigeration,

This had the impact of abolishing most of the Musha' systems. Both governments failed to regulate the relations between landlords and peasant cultivators and could not prevent the fragmentation of holdings under the remaining Musha' system compatible with Moslem inheritance laws.

The existing tenure situation includes private, state, Musha', and mixed forms of tenure; the extent of each is not known. The latest agricultural census taken in 1953-54 proved to be deficient in several aspects, or, at best, ambiguous. However, it has been estimated that 84% of the total land area is desert where communal types of tenure exist and the remaining 16% is considered cultivable land held under various tenures.

To summarize, from the historical experiences of these three arid areas, a common denominator is the continuing role of group types of tenure. Furthermore, scarcity of water and grass in the arid environment gives rise to a need for commonality in the use of land; government or group control or ownership becomes necessary to ward off possible conflicts among users and to regulate the manner in which land is to be used.

Land Use and the Size of Land Holdings:

Aridity dictates highly specialized land uses. This is evident in the western United States where 49% of the total land area is used for grazing and 32% is in forest and woodland. In Australia 94.4% is used for grazing. This is typical not only of these two countries; it is true of all arid areas including Middle Eastern countries.

This type of land use calls for large size holdings. Where there is irrigation the size of land holding need not be large. The average size of holdings in the Rocky Mountain States in 1959 was 1,779.4 acres;¹⁰ and in Australia 6.1% of the holdings containing 5000 acres and over comprised 86.2% of total land held.¹¹ Because of population pressure on cultivable land in Jordan and other Middle Eastern countries, the size of holdings tended to be smaller. For example, 48% of total holdings in Jordan contained below 20-acre size farms.¹² As a result, it is to be expected that Middle Eastern agriculture can be made more viable by developing a greater degree of specialization in agriculture and by enlarging the size of the holding.

The Role of Government:

Government participation in advancing the economic welfare of the agricultural sectors in both the West and Australia has been remarkable. This involved making land available for various uses, regulation of the use of land, zoning of land, provid-

Briefly, after a period of haphazard progress of more or less lawful allocation of land to the early settlers, including widespread settlement of pastoral areas by squatters, there arose the need for more definitive legislation. An important system of grazing licenses was introduced in 1836 followed by Closer Settlement Acts which authorized the government to repurchase previously alienated lands for the purpose of cutting them up into blocks of more suitable size for more intensive cultivation and throwing them open to "Closer" settlement on easy terms and conditions. This was followed by The War Service Land Settlement Scheme under which farms or grazing properties have been made available to persons who served in the armed forces during World War I, and World War II, or the Korean War.

Classical economic doctrine influenced the thinking and actions of officials regarding land ownership in Australia. The writings of Ricardo, John Stuart Mill, and Henry George called for doing away with unearned rent and gave support to widespread continuity of public ownership of land. Fear of monopolies and the political power that might emanate from large private holdings provided a further reason for public ownership. A leasehold system of various durations has made it possible for effective public control over the use of land, in the interest of conservation policy and the need to stimulate a transfer of land to "higher" uses as development proceeds.

Voluntary cooperative organizations somewhat similar to those in the United States have also been formed in Australia for the purpose of protecting and advancing the economic welfare of farmers. Such organizations provide marketing facilities and outlets, influence prices to their advantage, air farmers' complaints and demands to the government, conduct research and provide advice to farmers.

The third relevant historical experience is that of Jordan as representative of the tenure system in much of the Middle East. The origins of the present land tenure system stem from the following: (1) The Ottoman Land Code of 1858, (2) Arab custom, and (3) the British Mandate. Land was divided, according to the Ottoman Code, into five categories: Mulk land, Miri land, Waqf land, Matruka and Mawat land.⁹ It is noteworthy to mention that the code had no provision for leasehold tenancies between landlord and tenant. The main purpose of the code was the collection of revenue through taxes.

Arab tribes in their settlement of land, especially in areas where there is great instability of crop yields, poverty and social insecurity, developed a form of communal ownership known as the Musha' system, under which the right to own land is expressed as a share in the total and the land of the village is periodically redistributed among different owners in proportion to their share.

The main influence of the mandate government in Palestine and the government of Transjordan was in the area of determining and registering traditional rights.

undertake the development of irrigation schemes to promote homestead settlement.

Following the Reclamation Act, a series of amendments to the Homestead Act raised the acreage limitation from 160 to 320 in 1909, with provisions for easy access to the feed-crop and water-source "base property" necessary to the use of public lands for grazing. And, in 1916, the Stockraising Homestead Act was passed to provide for 640-acre homesteads on lands suitable for stock raising.

The last significant act was the Taylor Grazing Act, passed in 1934. It provided for the administered grazing and other uses of federal lands. It is important to note that this act halted the further disposition of federal lands to private ownership.

The present land tenure system may be viewed in the form of three broad categories: (1) private, (2) federal, and (3) state. Forty-six per cent of the total land area of the West is held in private ownership, forty-eight per cent in federal ownership, and six per cent in state ownership.⁷

The above brief historical sketch and the present-day tenure system may prompt one to raise the question as to why the federal government owns so much land, especially when the economic philosophy of the United States emphasizes private ownership. The answer to this question must necessarily be stated in terms of the arid environment of the West. The history of the West and the Great Plains abounds with stories of failure to understand and adapt to the variable environment, and of the abuse to the land by overgrazing, burning of vegetation, and the hastening of erosion. Because of the special characteristics of these lands, they are overly susceptible to deterioration from certain uses. A primary reason, therefore, why much land remains in federal ownership is to serve the purpose of conservation.

In addition to large public ownership in land, it has been found necessary to establish a group tenure in the form of voluntary regulatory associations such as grazing associations, advisory boards, conservation districts, and water districts. The purpose of these organizations is to provide for stability of tenure, low costs, and opportunity to use federal, state, local, and private grazing lands under conditions favorable to members of these districts. Thus, grazing districts provide for effective control of land use, security of operation for the individual member, and settlement of differences among members.

A second example may be drawn from historical experience in Australia. The present land tenure system in Australia falls under two categories: private and public. The magnitude of private ownership is 10.4% of the total land area with the remaining 89.6% being in public ownership, 56.6% of which is leased to farmers and graziers. The present tenure system is an outcome of trial and error and economic ideology.⁸

from 5 to 15 inches. Precipitation in these areas is distinctly seasonal, and the dry season lasts from six to nine months, with some months being virtually rainless. This sparsity and variability of rainfall means that uncertainty looms very large for the farmer. His production decisions have to be oriented to a longer time span than is necessary in a more favorable environment. The lack of recognition of variability of rainfall and, therefore, acceptance of the dictates of the environment, has been especially disastrous in such places as the Middle Eastern countries, India and others.

Vegetation is sparse in arid zones due to the above mentioned attributes of rainfall, and it is very susceptible to overgrazing, which may lead to the dominance of less palatable grasses and to an increase in the liability of soil erosion. Beyond climatic conditions, deserts have thereby been created through man's misuse of resources in arid areas.⁴

Land Tenure Situation:

The key to the question as to whether there is a relationship between aridity and the formation of land tenure systems lies mostly in the history of arid land occupation and the ensuing experiences and results which have ultimately fashioned existing land tenure systems. The history of the occupation of arid lands in the United States provides one interesting example of the evolution of a land tenure system. Its present land tenure system owes its origin partly to the Anglo-Saxon concept of property rights and ownership in fee simple, and partly to trial and error in the efforts of settlers to accommodate themselves to the arid environment of the West.⁵ Only a brief summary will be presented here.⁶

In the early days of the occupation of the West, lands were acquired in a haphazard manner rather than under a logical or orderly official control of settlement. As more settlers moved in, a system of land sales, bounties to soldiers, grants and free land to the homesteader was established. Failure to adapt to the Homestead Act of 1862, with its 160-acre limit, brought about agitation for further legislation to rectify the situation. In 1877, Congress passed the Desert Land Act, raising the acreage limit to 640 per homestead with the obligation to irrigate all acres. To irrigate such a large tract was difficult and, in 1890, the acreage to be irrigated was reduced to 320.

In 1894, the Carey Act was passed to cede some public lands to the states but with the provision of a 160-acre limitation for reclamation, cultivation and settlement by small farmers. In addition, state boards were authorized to administer the affairs of irrigated districts; but this led to controversy and failure was widespread. Demands were made upon the federal government to take direct charge of irrigation, and in 1920 the Reclamation Act was passed, empowering the Federal government to

**LAND TENURE AND LAND USE IN
ARID ZONES WITH IMPLICATIONS FOR
MIDDLE EASTERN COUNTRIES**

Ghazi T. Farah*

Agricultural development theory explores those relationships which, when called into play, will convert a static agricultural technology into one which will bring about rapid increases in productivity and output in the agricultural sector. Agricultural development, according to some models, "is nothing more than the use of more capital resources in substituting one form of capital for another or for land or labor, and increasing output."¹ A meaningful theory according to Hayami and Ruttan "must incorporate the economic behavior of public and private sector suppliers of knowledge and new inputs and the economic response of institutions to new economic opportunities as a component of the economic system rather than treat technical and institutional change as exogenous to the system."²

Accordingly, in this paper various land tenure and land use policies in arid zones are described to bring into focus those relationships that are necessary for agricultural development in such areas with particular reference to Middle Eastern countries. The impact of aridity³ upon land tenure and land use and the size of land holdings and the importance of the role of government in the performance of arid agriculture are explored.

Hypotheses :

Three Hypotheses may be stated as plausible:

- (1) Land tenure in arid zones tends to be, largely, one of a group tenure type, whether it be governmental, communal or capitalistic.
- (2) Land use tends to be highly specialized and, therefore, the size of land holdings tends to be relatively large.
- (3) Given the nature of arid zones and the resultant uncertainties and risks undertaken therein by the agricultural firm, there is a need for government involvement as a necessary condition to the agricultural development of such farming areas.

The Arid Zone:

The arid zone is characterized by a sparse and variable rainfall, very high temperatures, strong winds, and sparse vegetation. The average annual precipitation in semi-arid lands ranges between 15 and 35 inches, often less than 25, and in arid lands

* Ghazi T. Farah is an assistant professor in the Economics Department at Kuwait University.

$$= B^2 (R_m - R_m)^2$$

But $(R_m - R_m)^2 = (R_m) - \sigma_m^2$

Therefore,

$$(R_i - R_i) = B^2 \sigma_m^2$$

- 13 — Vartanig G. Vartan, "Gold Issues Show Trend in Reverse," *Spotlight* : New York Times (May 4, 1969).
- 14 — Marshall E. Blume, "On the Assessment of Risk," *Journal of Finance*, XXVI, No. 1 (March 1971), 6.
- 15 — Jack, L. Treynor et al, "Using Portfolio Composition to Estimate Risk" *Financial Analysts Journal* (September-October, 1968), p. 94.
- 16 — Levy, p. 62.
- 17 — William F. Sharpe and Guy M. Cooper, Risk-Return Classes of New York Stock Exchange Common Stocks, 1931-1967", *Financial Analysts Journal* (March-April, 1972), p. 52.
- 18 — A.D. Issa, "Ingredients of Common Stock Valuation," Kuwait University, *Journal of Social Science* (May 1975), pp. 151-168.

-
- 4 — J.R. Hicks, "Liquidity," *The Economic Journal*, XXII (December, 1962), 787-802.
- 5 — Jack Treynor, How to Rate Management of investment Funds," *Harvard Business Review* (January-February, 1965), pp. 63-75; also "Risk Estimates," *Financial Analysts Journal* (September-October, 1968), pp. 93-100.
- 6 — William F. Sharpe, "A Simplified Model for Portfolio Analysis," *Management Science*, IX, No. 2 (January, 1963), 277-283; see also "Capital Asset Prices; A Theory of Market Equilibrium Under Conditions of Risk," *Journal of Finance*, XIX, No. 3 (September, 1964), 425-442; also his book, *Portfolio Theory and Capital Markets* (New York: McGraw-Hill Book Co., 1970); also "Diversification and Portfolio Risk," *Financial Analysts Journal* (January-February, 1972, 74-79.
- 7 — John Lintner, "Security Prices, Risk, and Maximal Gains from Diversification," *Journal of Finance* (December, 1965), pp. 587-615.
- 8 — Eugene F. Fama, "Risk, Return, and Equilibrium: Some Clarifying Comments," *Journal of Finance*, XXIII, No. 1 (March, 1968), 29-40.
- 9 — Frank E. Block, "Elements of Portfolio Construction," *Financial Analysts Journal* (May-June, 1969), p. 123.
- 10 — Robert A. Levy, "On the Short-Term Stationarity of Beta Coefficients," *Financial Analysts Journal* (November-December, 1971), p. 55.
- 11 — J. Peter Williamson, *Investments : New Analytic Techniques* (New York : Praeger Publishers ,1971), p. 26.
- 12 — (a) $R_i = a + B R_m$
 $R_i = N a + B R_m$
 Dividing both sides by No (No. of observations), we have

$$\frac{R_i}{N} = \frac{N a}{N} + \frac{B R_m}{N}$$

$$R_i = a + B R_m$$

$$a = R_i - B R_m$$
- (b) $R_i' = a + B R_m$ from the regression line
 Subtracting R_i from both sides of the equation, we get $R_i - R_i = a + B R_m - R_i$
 Squaring both sides,
 $(R_i - R_i)^2 = (a + B R_m - R_i)^2$
 Summing up both sides
 $(R_i - R_i)^2 = (a + B R_m - R_i)^2$
 But $a = R_i - B R_m$ as shown in part (a) above Substituting for a

$$(R_i - R_i)^2 = (R_i - B R_m + B R_m - R_i)^2$$

$$= (B R_m - B R_m)^2$$

$$= B (R_m - R_m)^2$$

$$= B^2 (R_m - R_m)^2$$

is relatively unbiased, stationary and predictable. Thus, for practical purposes, the manager of a well-diversified portfolio can act as if the betas of individual securities are stable over time.

Summary

In constructing his stock portfolio, the investor must first go through a process of screening individual stocks from a large stock population. For each stock candidate, he must secure two basic estimates: (1) an estimate of the stock's expected rate of return and (2) an estimate of the level of risk associated with that particular stock.

In a previous issue of this journal, (18), we furnished the reader with a quantitative approach for measuring the true rate of return for a given security or portfolio. In this article, we go one step further and provide him with a quantitative method for measuring (a) total risk and (2) market risk for a given stock. We use "total variability" in returns as a "total risk" surrogate and "beta" as an index of market risk. A security beta measures the volatility of its return relative to the market. From the point of view of the portfolio manager, market risk is the most important, if not the only, risk component that he has to cope with. This is so because other sources of risk tend to cancel out when we construct well-diversified portfolios.

In addition to the above, the article provides the reader with a method of estimating beta and the various factors that may influence the accuracy of this estimate. Finally, we consider the question of beta stability. Individual security betas are not highly stable. This does not, however, deal a serious blow to the beta concept as investors typically hold portfolios of stocks rather than single stocks. Betas of large well-diversified portfolios are much more stable and, hence, are quite predictable over time.

FOOTNOTES

- 1 — Harry M. Markowitz, "Portfolio Selection," *Journal of Finance*, VII, NO. 1 (March, 1952), 77-91.
- 2 — Markowitz, *Portfolio Selection, Efficient Diversification of Investments* (New York: John Wiley and Sons, Inc., 1959). Reprinted by Yale University Press, 1970.
- 3 — James Tobin, "Liquidity Preference as Behavior Towards Risk," *Review of Economic Studies*, XXV, No. 67 (February, 1958), 65-87.

a role in its mass production. By 1970, a number of U.S. brokerage firms and investment houses were ready to manufacture and market a product called "beta."

Beta estimates depend, of course, on the type of data used in their calculations. Length of study period, number of subperiods, recency of data, and the type of market index used all tend to influence the magnitude of beta. For instance, betas based on a 20-year period may change rather slowly as the underlying data is updated to take into account newly available information. In contrast, betas based on one or two years are likely to reflect the effect of new data much more quickly.

The number of intervals — observations — used in deriving beta is another factor that is likely to influence its value. A 5-year period divided into weekly subperiods may yield different betas from that yielded using monthly or quarterly intervals.

Recency of information may also influence beta. The problem here is one of weights, i.e., how to weigh old and new data. If, for instance, the stock's volatility is relatively stable, recent and nonrecent data may be weighted equally. If, however, the stock is characterized by rapidly changing volatility, recent data should probably be accorded more weight than non-recent data. As we reach further into the distant past, the data becomes increasingly obsolete and irrelevant to the present and the future.

Stationarity of Beta

A major attraction of beta is its utility as an index of systematic risk for individual securities. However, beta is an **ex-post** estimate of risk. It is usually derived from historical data. Furthermore, it is an **estimate** of the true beta and, therefore, as any other estimate, is subject to measurement errors.

Even if we are assured that the beta of a given security is an accurate and unbiased estimate of its true beta, it will still be of little value unless it provides us with a reliable guide to future risk. As investors, we are concerned with future not past risk. As a result, we would like to know whether the beta of a given security is sufficiently stable over time to warrant its usage as a predictor of future market risk.

Robert A. Levy has conducted tests on the short-run stationarity (predictability) of security betas. His conclusion is that security betas are not highly stable. 16 Such lack of predictability, however, is not as serious as it may seem at first. This is because investors typically hold portfolios of securities rather than single securities. And, thanks to the law of large numbers, betas of large well-diversified portfolios are much more predictable. A portfolio is simply a composite of individual securities. Its beta is, therefore, the average of the betas of its component securities. Normally, "it is easier to predict the average (i.e., portfolio beta) than the value of any single component (i.e., a given security's beta)." 17 The beta estimates of some component securities may be biased upward, those of others may be biased downward. For large enough portfolios, such upward and downward biases tend to cancel out resulting in a portfolio beta that

1) Aggressive : Bi 1

2) Defensive : Bi 1

Generally, the value of beta ranges between less than 0.5 and over 2.5. High betas are generally characteristic of rapidly growing companies, companies manufacturing capital goods and companies employing high operating and financial leverages. High residual risk, on the other hand, tends to be larger for companies in which technological changes in products or processes are taking place very rapidly. It also tends to be larger for one-product firms, firms for which style is an important factor or firms whose fortunes depend on a single key executive. 15

Estimation of Alpha and Beta

The coefficients of alpha and beta determine the security's characteristic line. Alpha gives the line's intercept; beta gives its slope. In order to generate reasonably accurate estimates of alpha and beta, the analyst must rely on historical data for Ri and Rm. First, he must decide on the length of his study period. A study period that is too short may not include a sufficient amount of information and hence, may not yield reasonably accurate results. On the other hand, a study period that goes too far into the past may comprise increasingly obsolete and irrelevant data. Quality and availability of data may in the end determine the appropriate Study period in a given situation. Having decided on the study period, the analyst's second step is to divide it into subperiods and then compute the rate of return on both the security in question and the market index for each subperiod. The rate of return may be calculated utilizing the following familiar formulas :

$$R_i = \frac{D_{it} + P_{it} + 1 - R_{it}}{P_{it}} \quad \text{for the security}$$
$$R_m = \frac{D_{mt} + P_{mt} + 1 - P_{mt}}{P_{it}} \quad \text{for the market}$$

The type of market index employed hinges upon the type of stock being studied. If the analyst is interested in measuring the volatility of an industrial stock, he may use an "industrial" market index. If he is interested in the volatility of a utility stock, then the appropriate market index may very well be a Utility Index.

A "Beta" Product

The simplicity of beta, its intuitive appeal and its ease of calculation have all played

According to equation 4:

$$\begin{aligned}\text{Systematic Risk} &= B_i^2 \sigma_m^2 \\ &= B_i^2 V(R_m)\end{aligned}$$

But since market variance is common to all securities, systematic risk may be approximated by B_i^2 or simply by B_i . It is this "beta coefficient" that has been widely used as an index or surrogate of market risk.

In order to understand the meaning and attributes of alpha and beta more fully, let us take another look at Figure II. Alpha (α_i) gives the return on the stock in the absence of any changes in the market. It is, as a result, indicative of the importance of nonmarket factors. For instance, consider two stocks which have identical betas but different alphas: one has a positive alpha; the other a negative alpha. It may be said that the underlying fundamentals of the positive-alpha stock are more attractive than those of the negative-alpha stock. Unlike the latter, the positive-alpha stock has the tendency to rise even in a neutral market. However, security alphas are unstable and usually lack statistical significance. Consequently, security alphas are often overlooked.

Beta (B_i), on the other hand, gives the slope of the security's characteristic line. It simply measures the volatility (sensitivity) of the stock relative to the general market. The higher the beta of a given security, the more sensitive it is relative to the market and vice versa. For instance, a stock with beta equal to 1 tends to move in line with the market. If the market's rate of return goes up by 10%, the stock will, on the average, go up by 10%. A beta higher than 1 indicates that the stock is relatively risky or **aggressive**. It amplifies the market action both ways: on the way up and on the way down. For example, if $B = 2.0$, then a 10% rise in R_m will be accompanied by a 20% advance in R_i . On the way down, the stock will tumble 20% for a 10% fall in the market. A third variety of stocks are those with betas less than unity (i.e., public utility stocks). Such stocks are characterized as **safe** or **defensive**. They are least responsive to market movements. A stock with a $B = 0.5$ will not match the changes in market returns. If, for instance, R_m goes up or down by 10%, R_i tends to go up or down 5% only. In other words, such stocks "demagnify" the market action in the rally and the decline. A rare variety of securities are those which move counter to the market, i.e., securities with negative betas such as gold stocks. Such stocks seem to "march to the beat of a different drummer" 13. Of 4,357 beta estimates, Blume reports only 7 or .16% are negative. Nearly every stock appears to move with the market. 14

To summarize, the beta coefficient is an index of market risk. It measures the volatility of a security's return relative to the market. The higher the beta, the higher the market risk and vice versa. According to beta theorists, securities may be classified on the basis of their betas :

$$\text{Total Risk} = V(R_{it}) = (R_{it} - R_i)^2 = o_i^2 \quad (1)$$

$$\text{Systematic Risk}^{12} = (R_i - R_i)^2 = B_i^2 o_m^2 \quad (2)$$

$$\text{Unsystematic Risk} = (R_{it} - R_i)^2 = (e_{it})^2 = o_i^2 m \quad (3)$$

where:

R_i = the predicted value of R_i

R_i = the average value of R_i

o_{im} = the standard error of estimate

Grouping the terms in 1, 2 and 3 above we obtain

$$o_i^2 = B_i^2 o_m^2 + o_i^2 m \quad (4)$$

Dividing both sides of equation 4 for o_i^2

$$1 = \frac{B_i^2 o_m^2}{o_i^2} + \frac{o_i^2 m}{o_i^2} \quad (5)$$

A closer examination of equation 5 reveals that the first ratio — on the right hand side — gives the proportion of total variance in returns that is explained by the market; the second ratio gives the proportion left unexplained or explained by the residual factors. In statistics, R^2 — the coefficient of determination — is usually used to measure the proportion of variance in the dependent variable that can be explained by the independent variable. Applying this concept to our regression model above, we can set

$$R^2 = \frac{B_i^2 o_m^2}{o_i^2} = \frac{(R_i - R_i)^2}{(R_{it} - R_i)^2} \quad (6)$$

where the numerator measures the variance of the predicted values of R_i and the denominator measures the variance of the actual values of R_i .

If R^2 , the coefficient of determination, gives the proportion of total risk that is explained by the market factor, it follows that its complement ($1 - R^2$) gives the proportion of total risk that is explained by residual factors:

$$1 - R^2 = \frac{o_i^2 m}{o_i^2} = \frac{(R_{it} - R_i)^2}{(R_{it} - R_i)^2} \quad (7)$$

It should be noted that the higher the value of R^2 , the greater the influence of market swings on the stock performance. An R^2 equal to +1 indicates that (1) systematic risk equals total risk, and that (2) nonsystematic risk equals zero. An R^2 equal to zero, on the other hand, implies that fluctuations in the i th stock returns are totally determined by residual factors. That is, market fluctuations have no influence on this stock.

residual influence. Such a relationship may be expressed as:

$$R_{it} = a_i + B_i R_{mt} + e_{it}$$

where,

R_{it} = the rate of return on the i th stock in period t

R_{mt} = the rate of return on the market portfolio in period t

a_i = a risk-free return

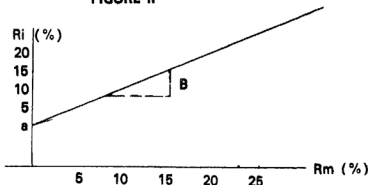
B_i = the market risk

e_{it} = a return peculiar to security i

For individual securities, the residual component (e_i) is the most important determinant of R_i . For well-diversified portfolios, on the other hand, the $B_i R_{mt}$ component is the most important determinant of R_p (the rate of return on the portfolio).

Based on the historical returns — weekly, monthly or quarterly — on stock i and on the market, measured by a specific index, we can estimate the values of the parameters a_i and B_i . Given these estimates, we can easily draw the so-called **characteristic line** (Figure II). This line describes the **average** relationship between the return on the stock and that on the market.

FIGURE II



If the characteristic line passes through all the points in the scatter diagram, we can conclude that the correlation between the stock's rate of return and that of market is perfect, i.e., changes in R_m fully explain variations in the R_i . In such a case, market swings are the sole determinant of stock returns. If, on the other hand, the regression line passes through some but not all the points, then the correlation between R_i and R_m is less than perfect. This implies that other factors than market fluctuations influence the behavior of stock i returns. It is the segregation and measurement of these market and nonmarket (residual) factors that we are really after. To accomplish that, however, we must first set forth some definitions and statistical relationships:

TABLE III

**Four Hypothetical Stocks Ranked in Terms
of their Yield Per/Unit of Risk**

Stock†	Expected Return E(R _i), %	Total Risk σ _i	Return/Risk Y _i
3	10	6	1.70
1	14	10	1.40
4	8	6	1.30
2	12	10	1.20

Partition of Total Risk

Total variability (risk) may be an acceptable measure of a security risk if the typical investor actually invests in and holds a single asset. The fact is that the typical investor, because of his aversion to risk, spreads his investment funds among several assets. In other words, he holds portfolios of securities rather than a single security. This kind of behavior warrants a modification in our measurement of risk. Selection from a large number of stock candidates should not depend on each stock's contribution to the risk of its portfolio. This is so because a portion of total risk, i.e., the unsystematic portion, is diversifiable and may cancel out as a result of diversification. Consequently, in a well-diversified portfolio, only the systematic portion of risk remains.

According to Sharpe, total variance of returns on a particular common stock may be viewed as the sum of two types of variance:

- 1) systematic (market) variance due to fluctuations in the general market, and
- 2) unsystematic (residual) variance; due to fluctuations unique to the stock in question.

Algebraically,

$$\begin{aligned}
 \text{Total Risk} &= \text{systematic} + \text{unsytematic risk} \\
 &= \text{market risk} + \text{residual risk} \\
 &= \text{market variance} + \text{residual variance}
 \end{aligned}$$

In order to partition total risk into its market and residual components, we will utilize Sharpe's diagonal model. By expressing the stock's rate of return as a linear function of the market rate of return, we can segregate the market influence from the

total risk (σ_i) as a percentage of its expected return, $E(R_i)$. Mathematically, the coefficient of variation may be expressed as:

$$CV = \frac{\sigma_i}{E(R_i)}$$

It gives the amount of risk per unit of expected rate of return. For our purpose, however, it is more useful to inverse the relationship and express the expected return on a security as a percentage of its standard deviation. For the i th security, this relationship may be written as:

$$Y_i = \frac{E(R_i)}{\sigma_i}$$

where Y_i denotes the size of returns per unit of risk. And the higher the value of Y , the higher the yield (rate of return) per unit of risk or the higher the price of risk.

Now it is not difficult to utilize Y as a ranking or screening device. From a list of stock candidates, rational investors will prefer those with higher Y 's. Stocks with low Y values are said to be dominated (or inefficient) since they promise lower returns per unit of risk.

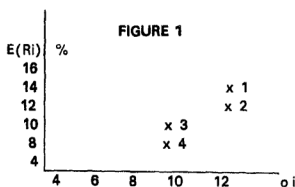
Applying this Y -concept to stocks 1 and 3, we can readily opt for stock 3 as it offers a higher return per unit of risk than stock 1 ($Y_3 = 1.7$ $Y_1 = 1.4$). Table III ranks our four hypothetical stocks in terms of Y . According to this selection criterion, stock 3 is the most attractive followed by stocks 1, 4 and 2 respectively.

TABLE II

Return and Risk for 4 Hypothetical Stocks

Stock #	Expected Return	Total Risk
	$E(R_i), \%$	$\sigma, \%$
1	14	10
2	12	10
3	10	6
4	8	6

Figure 1 tells the same story graphically. Each of the four stocks is represented by a point in a risk-return plane. As shown in the diagram, stocks 1 and 2 belong to one risk class; stocks 3 and 4 to another. Within each risk class the choice is quite obvious. We should select stock 1 from the first class and stock 3 from the second. They are dominant in their respective classes; they offer higher returns for the same amount of risk exposure.



The result of this type of screening is, of course, the elimination of dominated stocks, i.e., stocks 2 and 4. This leaves us with stocks 1 and 3. Of these two stocks, which one would you choose? At first glance, we may select stock 1 since it promises a higher return. But aren't we ignoring the risk factor? While 1 promises a higher yield than 3, it is also associated with a higher level of risk. So what we need is a screening device which takes both risk and return into account. One such device is the so-called Coefficient of Variation (CV) which expresses a security's

Even though the range is somewhat revealing, it has not been widely accepted as a measure of total risk because it is influenced by the extreme values in the data. For instance, if most of A's rates of return cluster around its expected value and only one or two rates are extremely high or low, they will influence our estimate of total risk.

The most commonly used measure of total variability is variance or its offspring, the standard deviation. Some studies have at one time or another advocated the use of the semivariance, the semistandard deviation and the mean absolute deviation as measures of risk; but this has not reduced the popularity of variance as a measure of total risk.

Table I calculates (1) the expected value, (2) the variance and (3) the standard deviation for each of our two hypothetical stocks. While A's expected rate of return is identical to B's, its variance and standard deviation are significantly greater than those of stock B. The message communicated to the financial analyst is simply that stock A is riskier than stock B. His uncertainty about A's future rate of return is significantly greater than that about B's.

The implication of the above discussion is quite obvious. Both return and risk must be considered when selecting individual securities for inclusion in a portfolio. In other words, in selecting individual stocks for his portfolio, the investor cannot simply rank these stocks on the basis of their expected rates of return and then pick up the stock with the highest rate. Such a selection approach will always result in one-stock portfolios. Concentration of investment funds in a single asset is contrary to the assumption of risk-aversion. Actually, most investors invest in more than one security. That is, **diversification**, rather than concentration, is the predominant mode of investment behavior. Through diversification, investors aim to avoid some of the total risk inherent in single assets.

To illustrate the need for considering both risk and return in security selection, let us assume that we are asked to pick the most attractive stock of the four stock candidates shown in Table II. On the basis of returns alone, it is clear that stock 1 is the most attractive since it yields the highest expected rate of return. A closer examination of the data, however, reveals that we have two classes of risk. The first class includes stocks 1 and 2; the second includes stocks 3 and 4. Within the first class, stock 1 is clearly superior to stock 2. It promises a higher return for the same amount of risk (14% vs. 12%). By the same token, stock 3 is more attractive than 4.

TABLE I

State of Nature	Pi	Ri	E(R)	Ri-E(R)	[Ri-E(R)] ²	Pi[Ri-E(R)] ²
STOCK A						
1	.1	.40	.1	.30	.0900	.0090
2	.2	.25	.1	.15	.1225	.0045
3	.4	.10	.1	—	—	—
4	.2	— .05	.1	— .15	.0225	.0045
5	.1	— .20	.1	— .30	.0900	.0090
	<u>1.00</u>					<u>.0270</u>
STOCK B						
1	.1	.25	.1	.15	.0225	.0025
2	.2	.20	.1	.10	.0100	.00200
3	.4	.10	.1	—	—	—
4	.2	.00	.1	— .10	.0100	.00200
5	.1	— .05	.1	— .15	.0225	.00225
	<u>1.0</u>					<u>.00850</u>

		Stock A	Stock B
1.	$E(R) = \sum_{i=1}^5 P_i[R_i - E(R)]^2$	10 %	10 %
2.	$\sigma^2 = \sum_{i=1}^5 P_i R_i$.027	.0085
3.	$\sigma =$	16.4 %	9.2 %

QUANTIFICATION OF THE INVESTMENT RISK

By Dr. A. D. Issa *

Introduction

The publication of Harry Markowitz' article "Portfolio Selection"¹ in 1952 paved the way for a quantitative revolution in the fields of security valuation and modern portfolio theory. In this pioneering article which contained the salient features of his book, *Portfolio Selection*², Markkowitz developed a general solution for the portfolio selection problem. The writings by Tobin³, Hicks⁴, Treynor⁵, Sharpe⁶, Linter⁷, Fama⁸, etc. ushered in a new era of research and a new and rigorous approach to financial investment under conditions of risk. The purpose of this article is to cover some elements of this quantitative revolution and to provide a quantitative measure of the investment risk factor.

Measuring Total Risk

Variability of returns is the most commonly used and the most widely accepted measure of total risk. "The academic community is almost uniform in the view that risk is measured by variability in rate of return, which they express in such statistical terms as standard deviation, variance, semivariance and so on."⁹ Robert Levy defines risk in terms of rate of return. One characteristic which gauges uncertainty in quantitative terms is the variability of returns. Available evidence indicates that common stock investors demand and receive a higher level of return with increased variability, thus suggesting that variability and risk are related, if not synonymous.¹⁰ Since the rate of return on a portfolio is a critical characteristic of the portfolio, risk can be thought of as the uncertainty about what that rate of return will be in the future.¹¹

In order to clarify this important concept of variability, let us consider stocks A and B in Table I. They both promise an expected rate of return of 10%. However, stock A exhibits a larger degree of variability (spread) around its expected value than stock B. Accordingly, we are less certain about our actual return on A than on B. It is this greater uncertainty about A's future outcome that makes it riskier than B.

Using total variability in return as a total risk surrogate renders risk quantification possible. This is because variability is a statistically measurable concept. One possible measure of variability is the range of the probability distribution of returns. Comparing the ranges of returns of stock A and B shows that the potential gain (or loss) associated with A is greater than the potential gain (or loss) associated

* A. D. Issa is an assistant professor of Finance in the Department of Business Administration at Kuwait University.

with B. While the rate of return on Stock A ranges between -20% and $+40\%$, the rate of return on B is limited within a relatively narrower range of -5% $+25\%$ as shown in Table I.

- (9) See for example James, Pattillo; *The Foundation of Financial Accounting*. Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1965, Kenneth, MacNeal; *Truth in Accounting*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1939; Arthur Anderson & Co. *The Postulate of Accounting*. Chicago: Arthur Andersen & Co., 1960., and F. Ryan, "A True and Fair View", *Abacus*, Vol. III (December, 1967), Pp. 95-108.
- (10) One of the most useful techniques in this area is cost/benefit analysis in both monetary and non-monetary terms which could be used in social performance measurement. The aim of cost/benefit analysis is to maximise the present value of all benefits less that of all costs. These costs and benefits would include not only financial costs but also social costs and benefits.

permit informed judgements and decisions by the users of the information.

It is in this sense, it could be concluded, that the social dimension of accounting provides ample room for a framework around which accounting could construct for itself a meaningful structure and upon which it depends for progress and improvement.

The social dimension reaches back to the basic human phenomenon of need satisfaction. It explains what motivates humans to carry out the activities necessary for their survival. The success of accounting as a service activity is not judged by its existence, but by its capacity to serve.

In Kuwait, as the scope of accounting continues to expand beyond the area of traditional financial information, accountants consequently must enlarge their scope and become increasingly responsible for social accountability. The time has come, for them, to be socially responsible.

FOOTNOTES

- (1) Edwin, Caplan; "Management Accounting and the Behavioral Sciences," Management Accounting, Vol. XXXXX (June, 1969), Pp. 41-45, "Behavioral assumptions of Management Accounting — Report of a Field Study," The Accounting Review, Vol. XXXXIII (April, 1968), Pp. 342-52; and "Behavioral Assumptions of Management Accounting," The Accounting Review, Vol. XXXXI (July, 1966), Pp. 496-509.
- (2) Dalbir, Bindra; Motivation: A Systematic Reinterpretation. New York, N.Y. The Ronald Press, Inc. 1959 and Judson, Brown, The Motivation of Behavior. New York, N.Y.; McGraw-Hill Book Co., Inc., 1961.
- (3) Neal, Miller, "An Experimental Investigation of Acquired Drives", Psychological Bulletin, Vol. XXXVII. (April, 1941), Pp. 534-535; Kenneth, Behavioral Theory and Conditioning. New Haven: Yale University Press, 1956; and Abraham, Maslow, Motivation and Personality, New York, N.Y. Harper and Row, Inc., 1954.
- (4) J. Burner and C. Goodman, "Value and Need as Organizing Factor in Perception" Journal of Abnormal and Social Psychology, (1947), Pp. 33-44.
- (5) R. Levine, I. Cheln and G. Murphy; "The Relation of the Intensity of Need to the Amount of Perceptual Distortion, A Preliminary Report", Journal of Psychology, (1942), Pp. 283-293.
- (6) Thomas, Hubbard; "A Social Foundation For Accounting Theory," Dr. Scott Memorial Lectures in Accountancy, Vol. V, University of Missouri (1973), Pp. 3-16.
- (7) Thomas, Khan; The Structure of Scientific Revolutions. Chicago, Ill.: The University of Chicago Press, 1962.
- (8) Dr. Scott; The Cultural Significance of Accounts. New York, N.Y.: Henry Holt and Co., 1931 and, The Basis for Accounting Principles, "Accounting Review Vol. XVI (December, 1941), Pp. 341-49.

society they serve looks to the future. There is no principle, standard or practice in accounting that is so sacred that it cannot be changed.

The social dimension of accounting should be conceived of, by accountants in Kuwait, as an efficient tool which will help in:

1. Assisting in the process of establishing national business goals and objectives by ensuring that more complete consideration is given to total business needs and public expectations.
2. Making more obvious and explicit the second-order consequences of managerial actions, and so perhaps revealing pitfalls that might otherwise have been concealed.
3. Educating operating personnel by encouraging them to think through the total consequences of their actions.
4. Reporting more completely on the use by the business of all its resources.¹⁰

The scenario is clear. The accounting profession in Kuwait must recognize that the amount of prestige afforded to it is dependent upon the relative importance of its function to the society and its social responsibility. As the society's expectations of the profession increase, accountants should consequently increase their involvement in societal accounting by participating in the design and installation of social measurement and information systems, the administering and implementing of such systems, and finally, the verifying and attesting to the results of the social performance of the business community.

Conclusion

The role of Accounting in serving human organization is not passive. Accounting provides information upon which decisions are made, decisions that result in economic and social behavior. If the resulting activities disrupt the social rationale of human organization then accounting is, at least in part, accountable for that disruption.

Accounting as an organized area of knowledge has the responsibility to develop information needed for the effective and efficient administration of social institutions. It assumes an active role in planning, managing, and controlling one of the basic human essentials, namely, the production and distribution of goods and services.

In harmony with human social rationale, accounting developed for itself a socially responsible function that is needed to organize human economic activities, i.e. identifying, measuring, and communicating quantitative and qualitative information to

Social Responsibility of Accounting

The social responsibility of accounting has increased dramatically in the last few years. Accounting as an area of knowledge, as we have seen, is reactive in that it changes and develops over time in response to changes in human organization and societies.

The basic commitment of the accounting profession has never changed — that is, the purpose of accounting is to facilitate the communication of relevant quantitative and qualitative information from the business community to the users of that information in the social and institutional structures. This function has been basic to the establishment of the profession and represents a permanent commitment to human organization.

What has changed over time, however, has been the definition of social concepts and the meaning of the word "relevant". The accounting profession is now simply being asked to provide additional information which is indicative of the changes in social concepts. At least three changes can be identified in the types of information desired by business communities all over the world.

1. Accountants are asked to reflect "values" in their reports rather than simply a historical summary of transactions.
2. Environmental aspects of business operations should be included.
3. Human resources should be accounted for.

The information needs of all societies include not only economic, but also social data. At this point in time, societies are indicating to the accounting profession that they desire additional social data, and at the same time, the requirements of economic data are being redefined to reflect "values". Thus the current scope of accounting has been broadened to provide the data relevant to the changing needs of societies. As a result, accounting has expanded so that advanced measurement techniques can be used to meet the new demands.

Relevancy to Kuwait

The accounting profession in Kuwait must look to its environment for what the society recognizes as social values, what property rights society protects, what organizations and institutions are used to carry on economic exchange, and what legal and political procedures and instruments are involved in economic transactions and organizational operations. This approach will enable the profession to keep pace with the requirements of the society and to develop new principles which are responsive to the changing needs of social and economic development in Kuwait. If this approach means abandonment of many of the traditional "principles" of accounting, it must be done. Accountants in Kuwait must not look to the past when the

specific needs of the grouping process in social and institutional structures. Its functions, which include recording and classifying events and transactions of a direct or indirect financial nature, control of resources, protection of equities, analysis and interpretation of transactions and events, and communicating the results for informed judgement — are necessary means for the process of socialization and need satisfaction.

Social Dimension of Accounting

Accounting justified itself, as a service activity, in that it developed to meet specific needs of human organisation and its social institutions. Its functions which include cost determination, cost control, performance evaluation, and supplying financial information for planning and special decisions, is a necessary service for the process of socialization and need satisfaction.

In recent years, considerable interest in the social foundation of accounting has been evident. The importance of social concepts in developing the accounting framework was advanced in the later 1920's and early 1930's⁸. It is interesting to note the subsequent collective representation of social concepts in shaping accounting literature and the characteristics of accounting information.⁹

An analytical review of Accounting, beyond its technical aspects, would logically refer us to some primary beliefs according to which humans guide their behavior. Most important of these is the basic presupposition of the socialization process; namely, social concepts.

The general acceptability of Accounting, as a service activity, is based upon a common mental attitude among the users, and those who are affected by the decision-making process resulting from the use of its information. Mental attitudes are essentially shaped by, and basically derived from, the prevailing interpretation of social concepts. In other words, the general acceptability of Accounting implies that it does reach back to the social concepts underlying human organization.

An example of the effect of social concepts on Accounting is found in its information characteristics. Such characteristics as objectivity, relevancy, verifiability, freedom from bias, reliability, comparability, consistency, understandability, and timeliness were intended to provide fair, true, and equitable information.

For Accounting to achieve its expected objectives and to survive the constant change of its environment, it should be able to meet the social rationale of human organization. Compliance with the perception and conception of social concepts is more relevant now than ever if the goals or objectives of human organization are to be achieved.

tion of all social institutions (economic entities) and is the frame of reference for human functional knowledge, including such areas as behavioral sciences, finance, management, marketing, and accounting.

Social Concepts

The development of human organization and its social institutions is based upon the recognition of needs. Needs continuously develop and change as a result of changes in attitudes, beliefs, values, and norms.⁴ Also, the degree to which needs are regularly satisfied or chronically frustrated determines the strength and primacy of these needs and readiness with which other needs may emerge.⁵

Different needs lead to different behavior, both in different individuals and in the same individual in different circumstances. The implication and the interrelatedness of different forms of behavior have created complicated irregularities in the social process of human organization. This situation called for a set of social concepts with a common range of acceptability, to serve as a frame of reference in all societies, and upon which all behavior could be judged.⁶

The starting point in the evolution of social concepts is undetermined. However, it can be traced to an early stage in the development of human organization. Social concepts were transmitted from generation to generation with different interpretations which may have varied in different societies and at different times.

Social concepts have a crucial impact on the development of human organization, as well as on humans who are in some way affected by the socialization process of its operations. They can be identified as fundamentals for all human activities and as being consistent with one another. They provide the basis for making inferences which are valid and useful to the extent that social concepts themselves form the framework around which any human activity rests. They include such concepts as truth, equality, justice and fairness.

The Institution of Accounting

The recorded history of human beings tends to demonstrate the link between accounting and the development of human organization. After its primitive beginning in Greece (money), Egypt (tabular accounts), and Arabia (numbers), accounting started to be recognized as an institution gaining its momentum from the practice of the great international merchant-traders and banking institutions in Florence, Genoa and Venice. With the development of social and institutional structures in England, accounting was established as a social institution, deriving its functions from human needs.

Accounting as a social institution justifies itself in that it has developed to meet

SOCIETAL ACCOUNTING: A BEHAVIORAL VIEW

Wagdy Sharkas *

Accounting is a service activity. Its function is to provide quantitative and qualitative information about economic entities for the purpose of decision-making. Economic entities are social institutions evolved to produce goods and services needed for the survival and growth of human organization. As such, Accounting is a socially responsible and socially relevant area of knowledge.

An understanding of Accounting functions and an ability to evaluate the information which Accounting produces depends not only on its technical aspects, but also on an understanding of the environment within which Accounting operates and which it is intended to reflect.¹ It would appear then, that for Accounting to achieve its objectives as a service activity, an understanding of the social dimension of its environment is needed.

The purpose of this article is to investigate the environmental social assumptions underlying the accounting framework. In addition, it will elucidate the social features that underlie its information characteristics.

Frame of Reference

The environment of accounting, by definition, is human organization. Development of human organization is basically an expansion of an intrinsic human phenomenon; namely, the tendency of human beings to create social institutions to organize their lives and to fulfill their needs. Put differently, it is an expansion of the need satisfaction phenomenon.

Needs are an explanatory form of human drives. Drives are regarded as persisting psychological motivations: conditions that arouse, sustain, and regulate human behavior. Basic drives are based upon metabolic conditions, common to all humans in all societies. Examples of drives originating in metabolic conditions are: general hunger, specific food appetites, thirst, air hunger and the urge to sleep. These basic drives create needs for food, water and other bodily needs.²

The socialization process to satisfy the basic needs led to an enduring system of attitudes, beliefs, values, and norms. Other drives, in addition to the basic ones, started to be recognized. Contemporary behavioral scientists termed these additional drives "acquired" or "learned" drives. Such drives are a source of non-organic motivations and account for such behavior as working for money, status, security, sense of significance, and ambition to achieve specific goals.³

Indeed, behavior developed in the process of need satisfaction is the founda-

* Wagdy Sharkas is a professor of accounting in the Accounting Department at Kuwait University.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IV

SPRING 1976

No. 1

ARTICLES IN ENGLISH

- | | |
|--|------------|
| Societal Accounting : A Behavioral View | W. Sharkas |
| Quantification of the Investment Risk | A.D. Issa |
| Land Tenure and Land Use | G. Farah |
| Economic Dependence and the Size of Nations | A. Karam |
| Hardened Beliefs and Sustenance of the Political Order | F. Sakri |

ARTICLES IN ARABIC

- | | |
|--|-----------------------------|
| The Human Factor and its Importance in Economic Development | A. Al-Najjar |
| Human Relations in the Labor Process | R. Al-Hassan |
| Modernization - Traditionalism Dicotomy :
The Case of Kuwait and Lebanon | T. Farah and
F. Al-Salem |
| The Role of Multinational Corporations in
Economic Development | I. Al-Najjar |
| Multinational Maritime Navigation Corporations
and Arab Co-Operation in Sea Transport | M. Abdul-Salam |

BOOK REVIEWS

- | | | |
|--|-------------|---------------|
| Smelyanskaya : Peasant Movements in Lebanon ; | reviewed by | H. Faris |
| Royce : The Encapsulated Man ; | reviewed by | F. Murrar |
| Sarkis : La Pétrole a L'heure Arab ; | reviewed by | M. Khawajkiya |

SPECIAL SYMPOSIUM

TOPIC : The Changing Image of Developing Countries in
Western Social Science Literature.

PARTICIPANTS : H. Fakhori, A. Othman ,S. Ibrahim, and
S. Jarrar.

MODERATOR and EDITOR : A. Abdul-Rahman.

REPORTS

Conference for Development of Human Resources in the Arab
World (Kuwait, December 28-31, 1975).

GUIDE OF UNIVERSITIES

University of Riyad, Saudi Arabia.

Islamic University of Al-Madina, Saudi Arabia.

ABSTRACT OF ENGLISH ARTICLES

***Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board or the consultants or publisher.**

***Subscriptions :**

- For individuals — KD 1.000 per year in Kuwait: KD 2.000 or equivalent in the Arab world (Air Mail); \$ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal price.
- For public and private institutions — \$ U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
- Sale price in Kuwait and the Arab world : KD (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated : JSS

*An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or applications of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD

Hassan Al-Ibrahim	Chairman
Ali Tawfiq Ali	
Fareed Al-Husayni	
Shawqi Abdulla	
Mohammad Rabie	
Asad Abdul-Rahman	Managing Editor

Abdul-Rahman Fayez
Assitant

***Forward all correspondence and subscriptions to :**

THE EDITOR
Journal Of The Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box — 6486
Kuwait.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. IV NO. 1 April 1976

1 - Societal Accounting: A Behavioral View

W. Sharkas

2 - Quantification of the Investment Risk

A. Issa

3 - Land Tenure and Land Use

G. Farah

4 - Economic Dependence and the Size of Nations

A. Karam

5 - Hardened Beliefs and Sustenance of the Political order

F. Sakri